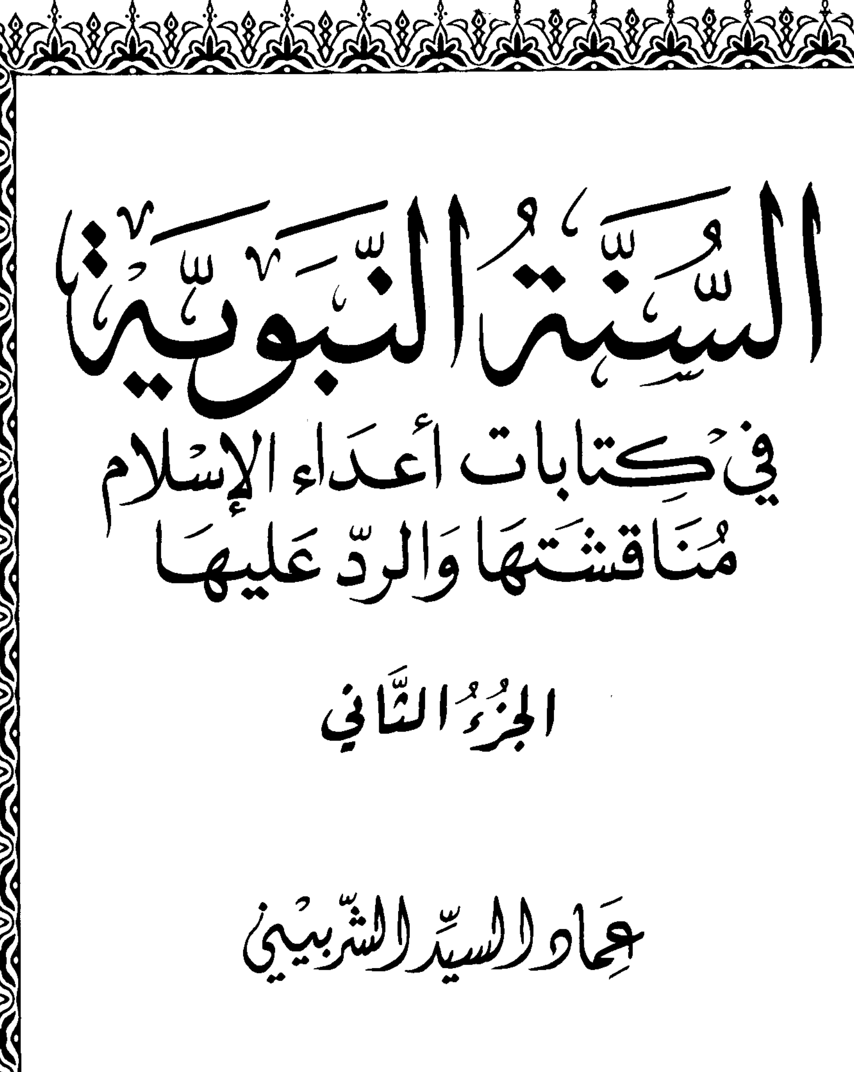


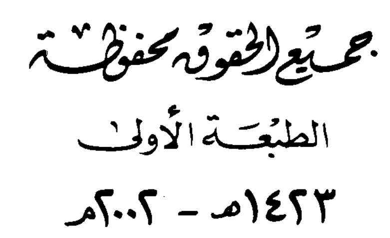
السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

في كتابات أعداء الإسلام
مُناقشتها والرّدّ عليها

الجُزْءُ الثَّاني

عماد السيّد الشّربيني

دار اليقين
للنشر والتوزيع


جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٤١٨٥ / ٢٠٠١
الترقيم الدولي
977-336-052-0

دار اليقين للنشر والتوزيع
الإدارة : المنصورة - ش عبد السلام عارف
الكردون الخارجي لسوق الجملة
بجوار معارض الشريف - ت : ٣٥٥٢٤١
المكتبة : مساكن الشناوي - سور مسجد التوحيد
تلفون : ٢١١٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

وسيلتهم فى التشكيك فى حجية خبر الآحاد

وتحته تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالمتواتر، وبيان كثرة وجوده ودرجة ما يفيده من العلم، وحكم العمل به، وحكم جاحده.

المبحث الثانى : التعريف بالآحاد، وبيان درجة ما يفيده من العلم، وحجيته، ووجوب العمل به.

المبحث الثالث : منكروا حجية خبر الواحد قديماً وحديثاً استعراض شبههم والرد عليها.

المبحث الرابع : شروط حجية خبر الواحد، ووجوب العمل به عند المحدثين والرد على شروط المعتزلة ومن قال بقولهم قديماً وحديثاً.

تمهيد

إذا كان الذين ينكرون حجية السنة عامة، قلة قليلة خالفت المسلمين أجمع، وأنكرت ما هو معلوم من الدين بالضرورة - فإن خطورتهم من أجل هذا لم تكن كبيرة، ولم تكن مثل خطورة من أنكروا أخبار الآحاد، فهم أكثر منهم عدداً، ولهم شبههم، التى اتخذوها وسيلة للطعن فى حجية السنة عامة، وشبههم فى هذه الوسيلة من الممكن أن تنطلى على كثير من الناس لو تركت وشأنها. وقبل أن نتعرض لتفنيد شبهاتهم. نذكر أولاً ما اصطلح عليه جمهور العلماء من تقسيم السنة من حيث السند، وعدد الرواة فى كل طبقة إلى متواتر[1]، وآحاد[2] معرفين بكل قسم لغة، واصطلاحاً، ودرجة ما يفيده من العلم، وحجيته، ووجوب العمل به.

فإلى بيان ذلك فى المباحث التالية :

---

(١) يطلق عليه الإمام الشافعى (علم العامة) أو (علم الإحاطة) انظر: الرسالة ص ٤٧٨ فقرة رقم ١٣٢٩

(٢) يسميه الشافعى (علم الخاصة) انظر : الرسالة ص ٤٧٨ فقرة رقم ١٣٣٠ .

المبحث الأول

التعريف بالمتواتر وبيان كثرة وجوده، ودرجة ما يفيده من العلم، وحكم العمل به، وحكم جاحده

أولاً : التعريف بالمتواتر لغة واصطلاحاً :

المتواتر لغة: مجئ الواحد إثر الواحد بفترة بينهما، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾(1). أى متتابعين رسولاً بعد رسول بينهما فترة.

فالمواترة المتابعة، ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا فهى مداركة ومواصلة(2). والخلاصة أن التواتر هو:التتابع مع التراخى، أو بدون التراخى، والأول أقوى.

أما فى الاصطلاح : فقد عرفه العلماء قديماً وحديثاً تعريفات كثيرة، ولعل من أجمعها وأمنعها ما عرفه به فضيلة الأستاذ الدكتور مصطفى أمين التازى - رحمه الله - بقوله : "هو ما رواه جمع كثير، يحيل العقل اتفاقهم على الكذب عادة أو صدوره منهم اتفاقاً، عن مثلهم، فى كل طبقة من طبقاته، وأن يكون مستند انتهائهم الحس، ويصحب خبرهم إفادة العلم بنفسه لسامعه(3).

ثانياً : اختلاف العلماء فى وجود المتواتر :

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور (مصطفى التازى) - رحمه الله - : "لا خلاف فى أن الأخبار المتواترة تقع كثيراً فى حياة دنيا الناس اليومية، ففى كل يوم نسمع عن حادثة تقع فى ناحية من النواحى النائية، أو نسمع بتصريح يصدر عن مسئول فى بلد من البلاد فتطير به وكالات الأنباء وتذيعه جميع الإذاعات فى أنحاء العالم فينتشر الخبر بين الناس ويعلم به القريب والبعيد على سواء، ثم لا يكذب من أحد، فيحصل به العلم الجازم عند سامعيه، بصحة الخبر ونسبته إلى قائليه، ولا شك أن هذا من الأخبار المتواترة التى استوفت شروط التواتر، وإنما الخلاف بين العلماء فى وجود الخبر المتواتر

---

(1) الآية ٤٤ من سورة المؤمنون.

(2) انظر:القاموس المحيط ٢ /١٥٠،١٥١، ومختار الصحاح ص٧٠٧، ٧٠٨، والمصباح المنير٢ /٦٤٧ .

(3) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٧ وانظر : نزهة النظر لابن حجر ص ١٧، والإحكام للآمدى ٢ /١٤، ١٥، والبحر المحيط ٤ /٢٣١، وإرشاد الفحول ١ /٢٠٠، والابهاج فى شرح المنهاج ٢ /٢٨٥، والمحصول للرازى ٢ /١٠٨، وانظر: قواعد التحديث للقاسمى ص١٤٦ .

فى السنة النبوية، وقد ذهبوا فى هذا الخلاف إلى ثلاثة مذاهب :

١- المذهب الأول : وعليه ابن حبان والحازمى وغيرهما أن الحديث المتواتر فى السنة المستوفى لشروط التواتر لا وجود له بالمرة، وإنما الموجود منه هو الحديث الآحاد الذى قد يبلغ درجة الاستفاضة والشهرة[١].

٢- المذهب الثانى : أن الحديث المتواتر فى السنة نادر قليل يعز وجوده، وعليه الحافظ أبو عمرو المعروف بابن الصلاح حيث يقول فى مقدمته علوم الحديث : "ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه"[٢].

٣- المذهب الثالث : وهو مذهب الجمهور أن الحديث المتواتر فى السنة له وجود كثير، وأيد ذلك بأنه يوجد بالفعل أحاديث متواترة كثيرة فى كتب الحديث المشهورة، مثل الكتب الستة والمسانيد، وغيرها، وهذه الكتب قد انتشرت واشتهرت بين أهل العلم وقطعوا بصحة نسبتها إلى أصحابها الذين صنفوها وألفوها، وكثيراً ما تجتمع هذه الكتب، وتتفق على إخراج أحاديث قد تعددت طرقها فى كل طبقات رواتها تعدداً يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عادة أو صدوره منهم اتفاقاً، وقد انتهت إلى قول من أقوال الرسول، أو فعل من أفعاله، أو بيان حالة من حالاته.

وقد أفادنا اجتماعها العلم بصحة نسبة هذه الأحاديث إلى قائلها، ولا شك أن ذلك هو الحديث المتواتر المستوفى لشروطه التى سبق ذكرها.

وقد نص على هذا الحافظ ابن حجر فقال فى شرحه على نخبة الفكر : "ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث، وقد تعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقينى بصحته إلى قائله، ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير[٣] أ.هـ.

وقد رد الجمهور على أصحاب المذهبين الأولين القائلين بعدم وجود الحديث المتواتر، أو بعزة وجوده، بأن قولهما إنما نشأ من الآتى :

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٣١، ٣٢، ٣٧ .

(٢) علوم الحديث ص ١٦٢ .

(٣) نزهة النظر ص ١٩، وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٧٨ - ١٧٩، والبحر المحيط ٤/٢٤٨، والمدخل إلى السنة النبوية لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٣٣١ .

١- عدم معرفة طرق الأحاديث وعدم الوقوف على أحوال رواتها وصفاتهم.
٢- وإما لعدم إطلاعهم عليها.
٣- وإما لعدم استيعابهم ذلك، وقصر باعهم عن الوقوف عليها.
ولو عرفوا ذلك لعلموا أن هناك أحاديث كثيرة ينطبق عليها شروط التواتر[١].
ويمكن الجمع بين هذه المذاهب الثلاثة بما يلى :
أولاً : أن القائلين بعدم وجود الحديث المتواتر إنما أرادوا المبالغة فى بيان قلته وندرة وجوده، وبذلك عاد أصحاب المذهب الأول إلى المذهب الثانى.
ثانياً : يجمع بين المذهب الثانى القائل بعزة وجود الحديث المتواتر، ومذهب الجمهور القائل بكثرة وجوده، بأن القائلين بعزته إنما أرادوا الأحاديث المتواترة تواتراً لفظياً، وأن القائلين بكثرته إنما أرادوا الأحاديث المتواترة تواتراً معنوياً، وهذا حق؛ لأن المتواتر لفظاً قليل،وأهل الحديث لا يكادون يتفقون إلا على القليل منه،والمتواتر معنى كثير"[٢] أ.هـ.

ثالثاً : ما يفيد المتواتر من العلم :

قام الإجماع على أن الخبر المتواتر يفيد العلم، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، لا لاعتقاد المعتقد، وشذ عن الإجماع بعض الفرق؛ مثل البراهمة[٣] والسُمَنية[٤]، والنظام من المعتزلة على ما حكاه عنه البغدادى فى أصول الدين[٥].
فزعموا أن الأخبار ليست طريقاً لإفادة العلم، وإنما العلم سبيله؛ إما الحس، وإما أن

(١) انظر : طعن فضيلة الشيخ شلتوت - رحمه الله - فى هذا الرأى تحت عنوان "الإسراف فى وصف الأحاديث بالتواتر وأسبابه" الإسلام عقيدة وشريعة ص ٦٢ - ٦٥ .
(٢) وبذلك قال شارح مسلم الثبوت ١ /١٢٠ وما بعدها، وانظر : مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /١٩ - ٢٢، ودراسات أصولية فى السنة ص ١٦١، وانظر : أمثلة على الأحاديث المتواترة فى الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة للسيوطى، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتانى، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة للسيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغمارى، ضمن مجموعة الحديث الصديقية.
(٣) البراهمة: قوم ينكرون الرسالة، ويعبدون الله عبادة مطلقة، لا من حيث إرسال نبى، ولا رسول معين، وينكرون الأنبياء والمرسلين مطلقاً، ويزعمون أنهم أولاد إبراهيم عليه السلام، ومنهم جماعة فى الهند يعبدون الأوثان. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١ /٢١٥، وفواتح الرحموت ٢ /١١٣ .
(٤) السُمَنية :بضم السين وفتح الميم، نسبة إلى "سومان" وهم قوم من عبدة الأصنام، يقولون بالتناسخ، وبأنه لا طريق للعلم سوى الحس. انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٤ /٥٢، وكشف الأسرار ٢ /٢٦٢، وفواتح الرحموت ٢ /١١٣ . وانظر : فى الرد على شبهاتهم فواتح الرحموت ١ /١١٣، وتوجيه النظر ص ٥٧، ٦٤، ومقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٢٤-٢٨ .
(٥) أصول الدين ص ٢٠ .

يكون من الضروريات، وهو زعم باطل، ورأى فاسد لا يعتد به، قام الدليل على خلافه.

وقد تعرض للرد عليهم الإمام الآمدى فى كتابه "الإحكام فى أصول الأحكام" فقال : "اتفق الكل على أن الخبر المتواتر يفيد العلم خلافاً للسُمَينة والبراهمة، فى قولهم لا علم فى غير الضروريات إلا بالحواس دون الأخبار وغيرها. ودليل ذلك ما يجده كل عاقل من نفسه من العلم الضرورى بالبلاد النائية، والأمم السالفة، والقرون الخالية، والملوك، والأنبياء، والأئمة، والفضلاء المشهورين والوقائع الجارية بين السلف الماضين، بما يرد علينا من الأخبار حسب وجداننا كالعلم بالمحسوسات عند إدراكنا لها بالحواس. ومن أنكر ذلك فقد سقطت مكالمته وظهر جنونه أو مجاحدته"[١].

ويقول الإمام الشوكانى : "واعلم أنه لم يخالف أحد من أهل الإسلام، ولا من العقلاء فى أن خبر التواتر يفيد العلم الضرورى، وما روى من الخلاف فى ذلك عن السُمَنية، والبراهمة فهو خلاف باطل، لا يستحق قائله الجواب عليه"[٢].

وهذا ما نقوله لأهل الزيغ والإلحاد المنكرين للمتواتر القولى من السنة النبوية[٣] وجوداً، وحجية، قاصرين دعواهم كذباً ونفاقاً على الإيمان بالسنة العملية المتواترة[٤].

نقول لهم : سقطت مكالمتكم وظهر جنونكم ومجاحدتكم ولا تستحقون الجواب عليكم.

رابعاً : حكم العمل بالحديث المتواتر :

الخبر المتواتر عن النبى ﷺ قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً يفيد علم اليقين والقطع[٥]، ويجب العمل به بلا خلاف؛ لأنه يفيد القطع بثبوت نسبة الحديث إلى النبى ﷺ من غير

---

(١) الإحكام للآمدى ٢ /١٥، وانظر : مقاصد الحديث للدكتور مصطفى التازى ٢/٢٢ .

(٢) إرشاد الفحول ١ /٢٠٢ .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٢٠ .

(٤) انظر : "مقال الإسلام هو القرآن وحده" للدكتور توفيق صدقى فى مجلة المنار المجلد ٩ /٥١٧، ٩١٢، ٩٢٤، ومقال النسخ فى الشرائع الإلهية المجلد ٩ /٦٨٧، ٦٨٨، وأضواء على السنة لمحمود أبو رية ص ٣٩، ٤٢، والأصلان العظيمان ص ٣٠٣ وما بعدها، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٣٧ كلاهما لجمال البناء. وتبصير الأمة بحقيقة السنة لإسماعيل منصور ص ١٨، وعذاب القبر والثعبان الأقرع لأحمد صبحى ص ٩، ١٦، ١٧، والإمام الشافعى لنصر أبو زيد ص ١٠٧، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢١٠، ٢٣٨ وغيرهم.

(٥) لأن درجة علم المتواتر ضرورية على ما رجحه الحافظ ابن حجر، ورد على من قال بأن درجة العلم نظرية. انظر : نزهة النظر ص ١٧، ١٨ .

حاجة إلى البحث عن أحوال الرواة ....، ولذلك لم يذكره من المحدثين، فى أبحاث علم الحديث دراية إلا القليل كالحاكم، والخطيب فى أوائل الكفاية[١]، وابن عبر البر[٢]، وابن حزم[٣].

وقال ابن الصلاح : إن أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب قد ذكره ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك كونه لا تشمله صناعتهم[٤].

يقول فضيلة الدكتور مصطفى التازى : "ووجهتهم فى ذلك أن هذا العلم إنما يبحث عن أحوال الراوى والمروى ليعرف المقبول من الحديث فيعمل به، والمردود منه فلا يعمل به، والحديث المتواتر مقبول قطعاً مفيد للعلم يجب الأخذ به بدون توقف[٥]، وأجاب من ذكره فى أبحاث علم الحديث دراية بأنه ليس مقصوداً بالذات، وإنما ذكر لبيان الحكم عليه بالقبول، ووجوب العمل به[٦]، ولا شك أن من أهداف هذا العلم الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، ولأن معرفة الحديث الآحاد إنما تكمل بذكر ما يقابله من الحديث المتواتر؛ فيتميز كل منهما عن الآخر، ويعرف حكمه.

خامساً : حكم منكر المتواتر :

واعلم أن من أنكر حديثاً متواتراً انعقد الإجماع على تواتره يخرج عن جماعة المسلمين[٧]، وإن لم ينعقد الإجماع على تواتره بل وقع الخلاف فيه يكون منكره من الفاسقين"[٨].

يقول الحافظ ابن عبد البر : "وأما أصول العلم فالكتاب، والسنة، وتنقسم السنة قسمين: أحدهما : إجماع تنقله الكافة عن الكافة فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا

(١) الكفاية، باب الكلام فى الأخبار وتقسيمها ص ٥٠ .

(٢) جامع بيان العلم ٢ /٣٣ .

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام تقسيم الأخبار عن الله تعالى ١ /١٠٢ .

(٤) علوم الحديث ص ١٦٢، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ٣ /٣٧ .

(٥) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٢٤، وانظر: نزهة النظر ص١٥، والمكانة العلمية لعبد الرازق فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار ١ /٢٨-٣٣، وانظر : شذوذ الدكتور أحمد حجازى السقا فى كتابه "دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى"، وزعمه أنه ليس من إجماع على العمل بالخبر المتواتر، دفع الشبهات ص ١١٣ .

(٦) انظر : نزهة النظر ص ١٥، ومقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٢٤ .

(٧) انظر: البحر المحيط للزركشى ٤ /٢٤٧، وأصول السرخسى ١ /٢٨٣، والمنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة ص٣٦٢، وخبر الواحد فى السنة للدكتورة سهير رشاد ص١٥ .

(٨) مقاصد الحديث فى القديم والحديث للدكتور مصطفى التازى ٢ /٢٣، ٢٤ .

لم يوجد هناك خلاف، ومن رد إجماعهم فقد رد نصاً من نصوص الله، يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتب، لخروجه عما أجمع عليه المسلمون، وسلوكه غير سبيل جميعهم[1] أ.هـ.

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ /٣٣، ٣٤.

المبحث الثانى
التعريف بالآحاد وبيان درجة ما يفيده من العلم، وحجيته ووجوب العمل به

أولاً : التعريف بالآحاد لغة واصطلاحاً :

الآحاد لغة : جمع أحد بمعنى الواحد[1]، وينطبق المعنى اللغوى لخبر الواحد على حقيقة اسمه فهو ما رواه فرد واحد.

واصطلاحاً : هو ما لم يجمع شروط المتواتر[2]، أو هو ما كان من الأخبار غير منته إلى حد التواتر[3]. والتعريفان بمعنى واحد، ومثلهما أيضاً تعريف فضيلة الدكتور مصطفى التازى قال : "هو ما رواه واحد أو أكثر، ولم يصل فى الكثرة إلى حد التواتر، أو وصل ولكن فقد شرطاً من شروطه"[4].

وينقسم الحديث الآحاد باعتبار عدد الرواة فى كل طبقة من طبقات إسناده إلى ثلاثة أقسام : (١) مشهور (٢) عزيز (٣) غريب[5].

وعلى هذا التقسيم الجمهور من المحدثين والفقهاء والأصوليين، إلا الحنفية فقد جعلوا المشهور قسيماً للآحاد[6] وليس قسماً منه كما يرى الجمهور.

وعليه فالسنة عند الأحناف من حيث السند تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) متواتر (٢) مشهور[7] (٣) آحاد[8].

والمشهور عند الأحناف يفيد علم الطمأنينة لا علم اليقين[9]، وهذه المرتبة دون

---

(١) انظر : القاموس المحيط ١ /٣٤٠، ومختار الصحاح ص ٧١١ .

(٢) نزهة النظر لابن حجر ص ٢٢ .

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢ /٣١ .

(٤) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٣٧ .

(٥) انظر : فى التعريف بهذه الأقسام الثلاثة عند جمهور المحدثين المصدر السابق ص ٣٨ -٥٠، وانظر : نزهة النظر لابن حجر ص١٩ - ٢٤، ودراسات أصولية فى السنة النبوية للدكتور محمد الحفناوى ص ١٦٥ - ١٦٨ .

(٦) انظر : مقارنة بين المشهور الحنفى، وخبر الآحاد عند الجمهور فى كتاب "هذا عهد نبينا ﷺ إلينا خبر الآحاد" للأستاذ مصطفى محمد سلامة ص ٢٥ - ٣٣ .

(٧) انظر : فى التعريف به والأمثلة له عند الأحناف، فى المصدر السابق ص٢٥ - ٣٣، ٣٥ .

(٨) انظر : مقارنة بينة عند الأحناف، وعند الجمهور فى المصدر نفسه ص ٤٨ .

(٩) انظر: هذا عهد نبينا ﷺ إلينا خبر الآحاد ص٢٩ وقال الأستاذ مصطفى محمد سلامة وهذا قول عامة الحنفية، ولهذا قالوا إن جاحده فقط يضلل (المصدر السابق ص٣٣،٤٠)، وانظر: أصول السرخسى ١ /٢٩٣، أما الجصاص فى جماعة من الحنفية فقالوا، إنه يفيد العلم اليقينى وجاحده كافر،المصدر السابق ص٣٢،٤٠ .ورغم إجماع الحنفية على حجية المشهور، إلا أن عيسى بن أبان، أبى إلا أن يشذ، فقال، هو حجة بشرط عدم مخالفته للقياس.انظر هذا عهد نبينا ﷺ إلينا ص٣٢ .

المتواتر[1]، وفوق الآحاد.

وهو عندهم فى درجة المتواتر من حيث صلاحيته لبيان القرآن الكريم بكل أنواع البيان السابقة، بما فى ذلك الزيادة على القرآن فهى مقبولة عندهم بالاتفاق، ولكن الأحناف يعتبرون الزيادة نسخاً للنص القرآنى[2] وهم لا يرفعون الآحاد إلى هذه الدرجة فى علاقته بالقرآن الكريم.

ما يفيده خبر الآحاد من العلم عند الجمهور

عرفنا فيما سبق أن الخبر المتواتر يفيد اليقين والقطع، فهو مقطوع بصحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، وهو فى نفس الوقت يوجد فى النفس العلم الضرورى بمضمون الخبر، فلا يحتاج بعد ذلك إلى نظر واستدلال.

وهذا الرأى هو ما اتفق عليه العلماء جميعاً إلا من لا يعتد بخلافه. ولكن الخلاف جرى بين العلماء فى الحديث المقبول من الآحاد بأقسامه الثلاثة المشهور، والعزيز، والغريب، ومحل الخلاف بين العلماء هو : هل حديث الآحاد يفيد العلم أو الظن؟ وإذا كان يفيد العلم، فما هى الدرجة التى يفيدها؟ هل يفيد العلم القطعى أو النظرى؟

للعلماء فى ذلك مذاهب شتى، نوجزها فيما يلى :

١- ذهب أكثر أهل العلم، وجمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والمالكية، والمعتزلة، والخوارج إلى أنه لا يفيد العلم مطلقاً أى سواء بقرينة، أو بغير قرينة[3] واختاره الإمام النووى حيث قال معقباً على ما قاله ابن الصلاح، ومن شايعه، بأنه يفيد العلم إذا احتفت به قرينة قال : "وخالفه المحققون والأكثرون" فقالوا : يفيد الظن[4] مالم يتواتر[5].

ويتعقب الحافظ ابن حجر الإمام النووى، فيما ذهب إليه، فيقول : "ما ذكره

---

(١) انظر : الفرق بين المتواتر، والمشهور عند الأحناف، فى هذا عهد نبينا ﷺ إلينا ص ٣٤ .

(٢) انظر : أصول السرخسى ٢ /٨٢، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ /٤٢٦، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٣ /١٥٥ .

(٣) انظر : المستصفى ١ /١٤٥، ودراسات أصولية فى السنة النبوية ص ١٦٩، وخبر الواحد فى السنة وأثره فى الفقه الإسلامى للدكتورة سهير رشاد مهنا ص٢٣ .

(٤) سيأتى بيان مراد أئمة المسلمين بالظن، وكيف أساء فهمه أعداء السنة ليطعنوا به فى حجية خبر الواحد انظر ص ٢٩ -٣٢ .

(٥) تدريب الراوى ١ /١٣٢ .

النووى، مسلم من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون(١)، وهم من أصحاب القول الثالث.

٢- ذهب قوم من أهل الحديث إلى أنه يفيد العلم النظرى بنفسه سواء بقرينة، أو بغير قرينة، متى توافرت فيه شروط الصحة والقبول - من اتصال السند، وعدالة الراوى، وضبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، وحكى هذا الرأى ابن الصباغ عن قوم من أهل الحديث(٢)، وبه قال الإمام ابن حزم فى الإحكام وقال : "وهو قول الحارث بن أسد المحاسبى، والحسين بن على الكرابيسى، وأبو الوليد سليمان بن خلف المالكى المعروف بالباجى. وعزاه لأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه(٣)، وذكره ابن خويز منداد عن مالك بن أنس(٤)، وإن نازعه فيه المازرى بعدم وجود نص له فيه، وحكاه ابن حزم عن داود الظاهرى(٥)، وحكاه ابن قيم الجوزية فى مختصر الصواعق المرسلة عن الإمام الشافعى -رحمه الله-(٦).

٣- وذهب بعض أهل الحديث، ومعهم بعض أهل الأصول والفقه، إلى أن خبر الآحاد إذا احتفت به قرينة خارجية تدل على مزيد من صحة ثبوت الخبر إلى من أخبر به، يفيد العلم النظرى اليقينى(٧).

وبهذا الرأى قال ابن الصلاح ودافع عنه دفاعاً شديداً فى مقدمته، وبه قال جماعات من أئمة الأصول والفقه، منهم الآمدى(٨)، والسبكى(٩)، وابن الحاجب(١٠)، واختاره المحققون من أهل الحديث منهم ابن حجر(١١)، وابن قيم الجوزية(١٢)، وابن كثير وقال:

---

(١) المصدر السابق ١ /١٣٣.
(٢) تدريب الراوى ١ /٧٥.
(٣) المصدر السابق ١ /٧٥، وانظر : الإحكام للآمدى ٢ /٣٢، والبحر المحيط ٤/٢٦٢، وصحح الإمام ابن قيم الجوزية الرواية عن أحمد بأنه يفيد العلم، وضعف ما رواه الأثرم عن أحمد بخلاف ذلك. انظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٣٣.
(٤) الإحكام لابن حزم ١ /١٠٦.
(٥) تدريب الراوى ١ /٧٥.
(٦) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٢٨، ٥٣٠.
(٧) انظر : المحصول ٢ /١٤١، والإحكام للآمدى ٢ /٣٢، والبحر المحيط ٤ /٢٦٥، ومقاصد الحديث فى القديم والحديث للدكتور مصطفى التازى ٢ /٥٢، ودراسات أصولية فى السنة ص ١٨٦.
(٨) الإحكام ٢ /٣٢ وعزاه إلى النظام من المعتزلة، وكذا عزاه ابن قيم الجوزية فى مختصر الصواعق ٢ /٥٣٥، والسرخسى فى أصوله ١ /٣٣٠.
(٩) الإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٢٩٩.
(١٠) شرح عضد الملة والدين على مختصر المنتهى لابن الحاجب ٢ /٥٥.
(١١) نزهة النظر ص ٢٢.
(١٢) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٢٣ - ٥٦٣.

"وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه، والله أعلم، ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه : أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة: منهم القاضى عبدالوهاب المالكى، والشيخ أبو حامد الإسفرائينى، والقاضى أبو الطيب الطبرى، والشيخ أبو إسحاق الشيرازى من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب،وابن الزاغونى، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسى من الحنفية:قال:"وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم : كأبى إسحاق الإسفرائينى، وابن فورك.

قال وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة"[1] وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً. فوافق فيه هؤلاء الأئمة"[2].

وانتصر لابن الصلاح أيضاً البلقينى فقال : "ما قاله النووى وابن عبد السلام، ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح"[3] ثم ذكر ما نقله ابن كثير عن شيخه ابن تيمية.

ويمكن الجمع بين تلك المذاهب الثلاثة بما قاله الحافظ ابن حجر فى نزهة النظر قال: "والخلاف فى التحقيق لفظى، لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً، وهو الحاصل على الاستدلال بواسطة القرائن، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده كله ظنى بمعنى العلم أيضاً، كما فى قوله تعالى ﴿**فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ**﴾ [4]. أى ظننتموهن، فالعلم قد يطلق ويراد به الظن[5]وهم لا ينفون أن ما احتفت به القرائن أرجح مما خلا عنها"[6].

وإليك بعض هذه القرائن التى تجعل خبر الآحاد مفيداً للعلم النظرى عند من يقول به:

١- إخراج الشيخين البخارى ومسلم للحديث فى صحيحهما، أو إخراج أحدهما

---

(١) ونص على ذلك أيضاً الإمام ابن دحية على ما سيأتى فى حجية خبر الواحد ووجوب العمل به، وانظر : الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر ص٢٩، ٣٠، والحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام للألبانى ص٥٧-٦٠.

(٢) وقال بذلك أيضاً أبو الحسن البصرى المعتزلى فى "المعتمد فى أصول الفقه" ٢ /٨٤، ويشذ الشاذ عبدالجواد ياسين ويصف هذا بأنه مذهب فاسد". وانظر : السلطة فى الإسلام ص ٢٥٨، وانظر: ما قاله حسن السقاف فى مقدمة كتاب ابن الجوزى دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص٥٥ وما بعدها.

(٣) تدريب الراوى ١ /١٣٢ .

(٤) جزء من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٥) الإحكام للآمدى ٢ /٣٢ .

(٦) نزهة النظر ص ٢٢ بتصرف، وانظر : البحر المحيط ٤ /٢٦٤، ٢٦٦، ومقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٥٣ .

له مما قام الإجماع على تسليم صحته بأن لم يعترض عليه أحد من الحفاظ. وذلك لجلالة قدر الشيخين، وثبوت أقدامهما فى هذا الشأن، وتقدمهما على غيرهما فى معرفة الخبر الصحيح وتمييزه عن غيره.

ولتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول اعتقاداً وعملاً، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، وممن صرح بأن هذه القرينة تجعل خبر الآحاد مفيداً للعلم النظرى، من سبق ذكرهم من الأئمة الأعلام الذين ذكرهم ابن كثير نقلاً عن شيخه ابن تيمية(1)، وبهذه القرينة قال أيضاً الحافظ ابن حجر فى نزهة النظر(2)، وزاد من القرائن على ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن نقل عنهم.

٢- شهرة الحديث عند علماء الحديث لمجيئه من طرق متعددة متباينة مع سلامتها من ضعف الرواة وخلوها من العلل القادحة، وممن صرح بأن هذه القرينة تجعل خبر الآحاد يفيد العلم النظرى أبو بكر بن فورك، وأبو منصور البغدادى وغيرهما.

٣- تسلسل الخبر بالأئمة المتقنين، والحفاظ الضابطين، كالحديث الذى يرويه الإمام أحمد وغيره عن الإمام الشافعى، ويرويه الإمام الشافعى، وغيره عن الإمام مالك ... إلخ.

فإن هذه القرينة تجعل خبر الآحاد مفيداً للعلم النظرى عند سامعه، وذلك لجلالة قدر هؤلاء الرواة للحديث من الأئمة الأعلام، والفقهاء العظام، إذ فى كل واحد منهم من الصفات اللائقة الموجبة لقبول خبره ما لا يوجد فى غيره، مما تجعل الواحد منهم أمة وحده، يقوم مقام العدد الكثير والجم الغفير(3).

والذى أرجحه من ذلك كله هو ما ذهب إليه ابن حزم، وابن الصلاح، وابن حجر، وغيرهم - من أن ما رواه الشيخان أو أحدهما أو ما احتفت به قرائن أخرى - كما ذكر ابن حجر أو ما استوفى شروط الصحة الخمسة، المتفق عليها بين علماء الأمة، مقطوع بصحته، ويفيد العلم النظرى.

وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله تعالى - : حيث يقول بعد أن

---

(1) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٥٣، ٥٤ .

(2) نزهة النظر ص ٢٢، وقال بذلك الأستاذ محمد رشيد رضا -رحمه الله -فى مجلة المنار وأيد ما قاله الحافظ ابن حجر، انظر : مجلة المنار المجلد ١٩/٣٤٨، ٣٤٩ .

(3) مقاصد الحديث فى القديم والحديث٢ /٥٤،٥٥، وانظر: نزهة النظر ص ٢٣، وعلم الحديث لابن تيمية ص١٥٥، وإرشاد الفحول١ /٢١٢، ٢١٣، ودراسات أصولية فى السنة ص ١٧٧-١٨١، وانظر : قرائن الشيعة فى إفادة خبر الواحد للعلم فى كتاب أصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص٨٣-٨٧ .

استعرض آراء العلماء فى ذلك : "والحق الذى ترجحه الأدلة الصحيحة، ما ذهب إليه ابن حزم، ومن قال بقوله من أن الحديث الصحيح، مقطوع بصحته، ويفيد العلم اليقينى النظرى، سواء كان فى أحد الصحيحين أم فى غيرهما، وهذا العلم اليقينى نظرى برهانى، لا يحصل إلا للعالم المتبحر فى الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل[1]، المميز بين صحيحه وسقيمه، وغثه وثمينة، وأصيله ودخيله، أما من ليس من أهل هذا الشأن، فإن هذه القرائن ولو كثرت، لا تفيدهم علماً، فمثلهم لا يعتد به فى هذا المقام، ولا تبنى عليه هنا الأحكام[2].

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر : "وأكاد أوقن أنه هو مذهب من نقل عنهم البلقينى ممن سبق ذكرهم من الأئمة الأعلام، وأنهم لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصلاح من تخصيص أحاديث الصحيحين بذلك، وإلا فالأمة قد تلقت غيرهما من كتب السنة من السنن، والمسانيد والمصنفات، بالقبول، مع تصريح كل من الإمامين البخارى ومسلم بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح فى صحيحهما.

وهذا العلم اليقينى النظرى يبدو ظاهراً لكل من تبحر فى علم من العلوم وتيقنت نفسه بنظريته، واطمئن قلبه إليها، ودع عنك تفريق المتكلمين فى اصطلاحاتهم بين العلم والظن، فإنما يريدون بهما معنى غير ما نريد"[3].

وبعد

إن الكلمة الفصل والأخيرة، فى كل مسألة علمية على أهلها، إذ لا ينبئك مثل خبير. وفى المثل : الخيل أعلم بفرسانها.

فالقول الفصل لأهل اللغة إذا كان المتعلق لغوياً، وللفقهاء إذا كانت المسألة فقهية، وللمحدثين إذا كان الكلام يتعلق بصحة الحديث، وهذه مسلمات لا يختلف فيها اثنان.

لهذا فإن معرفة كون الدليل قطعياً أو ظنياً من أحكام أهل الحديث، لمعرفتهم طرقه وتشعبها، ولا تعويل على غيرهم من المتكلمين والأصوليين، كما قال ابن قيم الجوزية فى مختصر الصواعق المرسلة[4] والله أعلم.

(١) الباعث الحثيث ص ٣٠، وانظر : المكانة العلمية لعبد الرزاق فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار ١ /٣٣ -٤٢، مبحث : "إفادة خبر الواحد العلم".
(٢) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٥٥ .
(٣) الباعث الحثيث ص ٣٠، ٣١ بتصرف.
(٤) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٣٧، ٥٦١ .

ثانياً : حجية خبر الواحد ووجوب العمل به :

اهتم علماء الإسلام فى القديم والحديث بالبحث فى مسألة وجوب العمل بخبر الواحد وصحة الاحتجاج به، فأطالوا فى شأنها، واعتنوا بتحقيقها، وما قيل فيها، وكل ما يتعلق بها - وما مر وما سيأتى - إلا نذر يسير من ذلك، فقد ألف فى هذه المسألة كثير من أهل الحديث، وأئمة الفقه، وأصحاب الأصول، فكتبوا فيها أبواباً مطولة، وفصولاً مطنبة، وكان أقدم من ألف فى ذلك فيما بلغنا أمامنا الشافعى - رحمه الله تعالى - حيث وضع باباً طويلاً فى كتابيه الأم[1] والرسالة[2] أجاد القول فيه وأحسن الرد على سائل يسأله الدليل على طلب العمل بخبر الواحد، كما كتب فى هذه المسألة أيضاً الإمام النووى فى شرحه على صحيح مسلم[3]، والحافظ ابن حجر العسقلانى فى شرحه فتح البارى على صحيح البخارى[4] كما كتب غيرهما لا سيما أهل الأصول[5] فى كتبهم.

وسر كل هذا الاهتمام بهذه المسألة وحكمته، أن هذه المسألة من أهم قواعد الدين وأشدها عند علماء المسلمين إذ ينبنى عليها معظم أحكام الشرع، ويتوقف على إثباتها كثير من معرفة الحلال والحرام، كما يترتب على إثباتها طلب العمل بالأوامر والنواهى النبوية التى لم يثبت أغلبها إلا عن طريق خبر الواحد"[6].

وإذا كان هناك خلاف بين العلماء فى الدرجة التى يفيدها خبر الواحد من علم أو ظن، فإن هذا الخلاف لم يوجد بين من يعتد بهم - فى حجية خبر الواحد، ووجوب العمل به، حتى من قال منهم بأن درجة خبر الآحاد الظن.

فالذى عليه السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وأصحاب الحديث، والفقه

---

(١) انظر : الأم ٧ /٢٨٨ .

(٢) انظر : الرسالة، باب خبر الواحد ص ٣٦٩ - ٤٧١ فقرات رقم ٩٩٨ - ١٣٠٨ .

(٣) انظر : صحيح مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١ /١٧٠ .

(٤) انظر : فتح البارى، كتاب أخبار الآحاد ١٣ /٢٤٤ - ٢٥٨ .

(٥) انظر : الإحكام للآمدى ٢ /٣٠ - ٧٠، والإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٢٩٩ - ٣٤٨، والإحكام لابن حزم ١ /٩٥ - ١٤٣، والبحر المحيط ٤ /٢٥٥ - ٢٦٧، والمعتمد فى أصول الفقه ٢/٩٢-١٤٠، وأصول السرخسى ١ /٣٢١، والمستصفى للغزالى ١ /١٤٥ - ١٥٥، وفواتح الرحموت ٢ /١٢١ وما بعدها، والبرهان للجوينى ١ / ٢٢٢ وما بعدها، والمحصول للرازى ٢ /١٧٠ - ١٩٣، وإعلام الموقعين ١ /٣١ وما بعدها، وإرشاد الفحول ١ / ٢٠٧ - ٢٣٢ .

(٦) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٥٥، ٥٦، وانظر : المدخل إلى السنة النبوية لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى مبحث (الآحاد هو المعول عليه فى الإسلام) ص ٢٧٣ .

والأصول، أن خبر الواحد حجة من حجج الشرع يحتج به، ويلزم من بلغه العمل به، ولو لم يحتف بقرائن خارجية، تدل على تأكيد طلب العمل به، إذا كان هذا الخبر عند أهل الحديث مقبولاً، بأن تحققت فيه الشروط الخمسة المتفق عليها لصحة الحديث ،من اتصال السند، وعدالة الراوى، وضبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة(١).

وهاك بعض أقوال أهل العلم فى حجية خبر الواحد، ووجوب العمل به، متى صح.

قال شمس الأئمة السرخسى : "خبر الواحد حجة باعتبار أنه كلام رسول الله ﷺ، وقوله حجة موجبة للعمل، ولكن امتنع بثبوت العلم به لشبهة فى النقل"(٢).

وقال أيضاً : "قال فقهاء الأمصار - رحمهم الله -، خبر الواحد حجة للعمل به فى أمر الدين، ولا يثبت به علم اليقين، وقال بعض من لا يعتد بقوله : خبر الواحد لا يكون حجة فى الدين أصلاً(٣).

وقل ابن حزم : "القسم الثانى من الأخبار ما نقله الواحد عن الواحد، فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به ، ووجب العلم بصحته أيضاً(٤).

وقال أبو الحسين محمد بن على الطيب المعتزلى : "ذهب جل القائلين بأخبار الآحاد إلى قبول الخبر، وإن رواه واحد"(٥).

وقال الإمام النووى : "الذى عليه جماهير المسلمين، من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء، وأصحاب الأصول: أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يلزم العمل بها، ويفيد الظن، ولا يفيد العلم، وأن وجوب العمل به، عرفناه بالشرع لا بالعقل"(٦).

وقال الإمام ابن دحية(٧) : "وعلى قبول خبر الواحد الصحابة والتابعون وفقهاء

---

(١) مقاصد الحديث فى القديم والحديث ٢ /٥٦ .
(٢) أصول السرخسى ١ /٢٩٨ .
(٣) المصدر السابق ١ /٣٢١ .
(٤) الاحكام لابن حزم ١ /١٠٦، ١٣٥ .
(٥) المعتمد فى أصول الفقه ٢ /١٣٨ .
(٦) انظر : المنهاج شرح مسلم، المقدمة، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١ /١٧٠ .
(٧) ابن دحية : هو أبو الخطاب، عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية الأندلسى المحدث، يلقب بذى النسبين، نسبة إلى دحية الكلبى صاحب رسول الله ﷺ، وإلى الحسين بن على ﷺ. كان بصيراً بالحديث معتنياً به معروفاً=

المسلمين، وجماعة أهل السنة يؤمنون بخبر الواحد، ويدينون به في الاعتقادات"(1) أ.هـ.

وقال الحافظ ابن عبد البر : "والضرب الثاني من السنة خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد؛ فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقدوة، ومنهم من يقول : إنه يوجب العلم والعمل جميعاً"(2).

ويقول الشيخ محمد الخضري(3) : "إنه تواتر عن الصحابة في وقائع لا تحصى، العمل بخبر الواحد، ومجموع هذه الوقائع تفيد إجماعهم على إيجاب العمل بأخبار الآحاد، وكثيراً ما كانوا يتركون آراءهم التي ظنوها باجتهادهم، إذا روى لهم خبر عن رسول الله ﷺ"(4).

وبعد

فهذه بعض أقوال علماء المسلمين قديماً وحديثاً، وغيرها كثير، في حجية خبر الواحد، ووجوب العمل به، أما الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة فهي متوافرة، وسنذكر بعضها بمشيئة الله تعالى، في ردنا على شبهات من أنكروا حجية خبر الواحد.

وإذا كان إجماع من يعتد به منعقد على كفر من رد حديثاً متواتراً انعقد الإجماع على تواتره، ولا يقولون بكفر من رد حديث آحاد لشك في ثبوته، "فمما لا شك فيه أن من شك وطعن في جميع أحاديث الآحاد ولم يأخذ بها يكون منكراً للسنة ويكفر"(5) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

=بالضبط، له حظ وافر من اللغة. من مصنفاته : الابتهاج في أحاديث المعراج، والعلم المشهور في فضائل الأيام والشهور. وغير ذلك مات سنة ٦٣٣هـ.له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤ /١٤٢٠ رقم ١١٣٦، وطبقات الحفاظ للسيوطيص ٥٠١ رقم ١١٠٢، ولسان الميزان ٥ /١٦٣، رقم ٦٠٨٦، ووفيات الأعيان ٣ /٤٤٨ رقم ٤٩٧، وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٤ /٢٠٢ رقم ١١٥ .

(1) انظر : الابتهاج في أحاديث المعراج ص ٧٨ .

(2) جامع بيان العلم وفضله ٢ /٣٤ .

(3) الخضري : هو محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشيخ الخضري، من علماء الشريعة، والأدب، وتاريخ الإسلام، مصري، تخرج بمدرسة دار العلوم، من مصنفاته، أصول الفقه، وتاريخ التشريع الإسلامي. مات سنة ١٣٤٥هـ. له ترجمة في : الأعلام ٧ /١٥١ .

(4) أصول الفقه ص ٢٨٠، وانظر : اختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم على الحديث للدكتور عبدا لله شعبان على ص٢٢٤-٢٢٥ .

(5) السنة المفترى عليها للمستشار سالم البهنساوي ص ١٦١، وانظر : من نفس المصدر، مبحث "استحالة العمل بغير اعتقاد".

المبحث الثالث

منكروا حجية خبر الواحد قديماً وحديثاً

استعراض شبههم والرد عليها

تمهيد :

إذا كان علماء الأمة من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، اصطلحوا على تقسيم السنة باعتبار عدد الرواة فى كل طبقة إلى متواتر وآحاد، أو إلى متواتر ومشهور وآحاد كما قسم الأحناف، فإن هذه التقسيمات لم تكن فى عصر الصحابة أو التابعين، وإنما دعت الحاجة إلى هذا التقسيم بعد شيوع الفتن وبدء تمحيص السنة وتحديد مراتبها، وكان لهذا التقسيم آثاره بين جمهور الفقهاء فى تخصيصهم لعموم الكتاب، وتقييدهم لمطلقه، وتوضيحهم لمشكله بخبر الآحاد، خلافاً للأحناف الذين اشترطوا فى أنواع البيان السابقة، أن يكون الخبر فيها مشهوراً، على ما سبق تفصيله عند التعريف بالآحاد.

وأهم أثر لتقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد هو فى أمر من رد الحديث، فمن أخذ باصطلاح المتواتر والآحاد - وهم أغلبية الفقهاء - لا يقولون بكفر من رد الأحاديث؛ لأنها ظنية الثبوت بينما يرون كفر من رد الأحاديث المتواترة.

ومن قال : "إن التواتر والآحاد قطعى الثبوت يقولون بكفر من رد شيئاً من الأحاديث سواء كانت بطريق التواتر أو الآحاد"(١).

وقبل أن يصطلح علماء الأمة على التقسيم السابق، كان جميع أهل الإسلام على قبول خبر الواحد الثقة عن النبى ﷺ، يجرى على ذلك كل فرقة فى علمها، كأهل السنة، والخوارج والشيعة، والقدرية(٢)، حتى بدأت فتنة التشكيك فى خبر الآحاد على أيدى متكلمى المعتزلة بعد القرن الثانى الهجرى، فعرفوا خبر الآحاد بأنه: ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً(٣) .

---

(١) السنة المفترى عليها للمستشار سالم البهنساوى ص ١٣٩، ١٤٠، وانظر : البحر المحيط ٤ /٢٦٦، ودراسات أصولية فى السنة ص ١٨١ .

(٢) ورغم هذه الحقيقة يضلل أحمد حجازى، القارئ فى كتابه دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى "بزعمه أن الصدر الأول للإسلام، وفيه كان الخوارج والشيعة ... و لم تكن فيه سنة بأخبار آحاد!!" انظر : دفع الشبهات ص ٦٤ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص ٧٦٩ .

واشترطوا العدد فى الرواية كما فى الشهادة، فخالفوا الإجماع فى ذلك.

"وكان قصدهم من ذلك رد الأخبار وتعطيل الأحكام، وتلقف ما قالوه بعضُ الفقهاء الذين لم يكن لهم فى العلم قدمٌ ثابتة، و لم يقفوا على مقصودهم من هذا القول" وبذلك صرح ابن قيم الجوزية فى مختصر الصواعق المرسلة(١).

ويدل على كل ما سبق ما قاله ابن حزم فى الإحكام، قال : "فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبى ﷺ، ويجرى على ذلك كل فرقة فى علمها، كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدَّث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع فى ذلك، ولقد كان عمرو بن عبيد (ت سنة ١٤٤هـ) يتدين بما يروى عن الحسن ويفتى به، هذا أمر لا يجهله من له أقل علم(٢).

ويقول الحافظ أبو بكر الحازمى : "ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخرى المعتزلة، فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا فى الرواية ما اعتبروا فى الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الإحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان"(٣).

وطعن أيضاً فى خبر الواحد طوائف من الشيعة فذهبوا إلى أن خبر الواحد لا يكون حجة أصلاً فى الدين، فلا يوجب العلم ولا العمل، وينسب هذا الرأى إلى الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) من الشيعة، فهو يقول : "لابد فى الأحكام الشرعية من طريق يوصل إلى العلم ... ولذلك أبطلنا العمل بأخبار الآحاد، لأنها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم، لأن راوى خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً(٤).

وحكى هذا الرأى أيضاً الإمام الغزالى فى المستصفى عن جماهير القدرية، ومن

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١ /٥٥٨، وما قاله ابن قيم الجوزية قاله شيخه ابن تيمية فى كتابه الفتاوى بمعناه قال: "كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول له أو عملاً به، أنه يوجب العلم، وهذا الذى ذكره المصنفون فى أصول الفقه من أصحاب أبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد، إلا فرقه قليلة من المتأخرين، اتبعوا فى ذلك طائفة من أهل الكلام"، انظر:مجموع الفتاوى١٣ / ٣٥١، وانظر: السنة المفترى عليها ص ١٦٦ .

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ١ /١١٠، وحكاه الشاطبى عنهم فى الاعتصام ١ /١٨٧ .

(٣) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٧ . وراجع موقف المعتزلة من السنة ١/ ١١٠-١١٧ .

(٤) أصول الفقه للمظفر ١ /٧٠، نقلاً عن توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٩٠، وحكاه الرازى أيضاً عن المرتضى اختصاراً فى المحصول ٢ /١٨٨ .

تابعهم من أهل الظاهر كالقاسانى حيث ذهبوا إلى تحريم العمل بخبر الواحد سمعاً[1]، وحكاه أيضاً الآمدى[2]، عن القاسانى[3] والرافضة وابن داود[4].

وبالجملة من مآخذ أهل البدع بالاستدلال نفى أخبار الآحاد جملة. والاقتصار على ما استحسنته عقولهم فى فهم القرآن[5].

وتابع هذه الفرق الضالة فى الطعن فى حجية خبر الآحاد من على شاكلتهم من أهل الزيغ والهوى فى عصرنا.

فوجدنا منهم من يقول : "وجوب عدم الاعتداد بحديث الآحاد بالكلية إذ الأصل فيها الكذب والاستثناء هو الصدق[6].

ووجدنا من يقول : "الضرب الثانى من أفعاله وأقواله ﷺ مما لم يصل إلى الناس بطريق التواتر المستفيض، فلا يستطيع عاقل أن يدخله فى دائرة الوحى الثابت ثبوتاً لا شك فيه، ومن ثم فهو ليس ضرورياً لقيام الدين[7].

ووجدنا من يقول : "فما يؤمنكم أن خبر الواحد ليس من يهودى مثل ابن سبأ؟ ورواية الواحد أوجدت فى الدين أموراً سيئة منها :

أولاً : التعارض فى المعنى والتعارض يحير الناس فى معرفة الحق.

ثانياً : أوجدت أحاديث الآحاد تفرقة واختلافاً فى صفوف المسلمين. إذ هى التى

---

(١) المستصفى من علم الأصول ١ /١٤٨.

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام ١ /٤٨. وانظر البرهان فى أصول الفقه للجوينى ١ /٢٢٨، والتقرير والتحبير ٢ /٢٧٢-٢٧٥.

(٣) القاسانى هو : أبو بكر محمد بن إسحاق القاسانى : نسبة إلى "قاسان" بلدة قريبة من "أصبهان" غالب أهلها من الروافض، وعامة العلماء يقولون "القاشانى" بالشين بالمعجمة، والصواب ما أثبتناه كما ضبطه ابن حجر فى تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" وكان القاسانى أحد أعلام أهل الظاهر، تتلمذ على داود الظاهرى، وخالفه فى كثير من المسائل الأصولية من مؤلفاته "كتاب الرد على الداود الظاهرى فى إبطال القياس" توفى بعد الثلاثمائة للهجرة. له ترجمة فى : طبقات الفقهاء للشيرازى ص١٧٦، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٣ /١١٤٧، والفهرست ص ٣٥٧.

(٤) ابن داود هو : محمد بن داود على بن خلف الظاهرى، كان فقيهاً، أديباً. مناظراً، شاعراً. له تصانيف كثيرة منها "الوصول إلى معرفة الأصول" واختلاف مسائل الصحابة و "الإنذار" و"الإعذار" توفى سنة ٢٩٧هـ.له ترجمة فى: تاريخ بغداد ٥ /٢٥٦ رقم ٢٧٥٠، والنجوم الزاهرة ٣ /١٧١، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص١٧٥، وشذرات الذهب٢ /٢٢٦، والفهرست ص٣٦٤.

(٥) الاعتصام للشاطبى ١ /١٨٧، وحكى ذلك أيضاً عنهم ابن قتيبة فى كتابه تأويل مختلف الحديث ص ٨٤ وما بعدها.

(٦) قاله إسماعيل منصور فى كتابه تبصير الأمة بحقيقة السنة ص٣٦٠، ٦٥٢.

(٧) قاله عبدالجواد ياسين فى كتابه السلطة فى الإسلام ص ٢٤٦، ٢٤٧.

فرقتهم إلى سنيين، وشيعة، يضرب بعضهم رقاب بعض. وهى التى فرقتهم إلى السلف والخلف... فيا أيها السلفيون: هذه نتائج أحاديث الآحاد فى المجتمعات الإسلامية وقد أمرنا الله تعالى بأن نحتاط للدين، وبأن نكون أمة واحدة، وبأن نسمع ونعقل. فابتعدوا عن أحاديث الآحاد"[1].

استعراض شبه منكرى حجية خبر الواحد قديماً وحديثاً والرد عليها

أقوى ما شغب به من أنكر قبول خبر الواحد أن نزغ بقول الله تعالى: **﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾**[2] وقالوا العمل بخبر الواحد اقتفاء لما ليس لنا به علم، وشهادة وقول بما لا نعلم. لأن العمل به موقوف على الظن قال تعالى: **﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾**[3].

وقالوا قد ذم الله من اتبع الظن، وبين أنه لا غناء له فى الحق. فكان على عمومه[4].

وبهذه الآيات وما فى معناها استدل أهل الزيغ والبدع قديماً[5]، وتابعهم حديثاً أهل الزيغ والإلحاد ممن أنكروا حجية السنة كلها، واتخذوا الطعن فى خبر الواحد، وسيلة من وسائلهم؛ للتشكيك فى حجية السنة النبوية المطهرة[6].

---

(١) قاله أحمد حجازى السقا فى كتابه دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ٣٨-٤١، وانظر: ما قاله محمود أبو رية فى أضواء على السنة ص ٤١، ٤٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٦٣ وما بعدها. وما قاله جمال البنا فى كتابيه الأصلان ص ٢٩٩، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١٠ وغيرهم ممن سبق ذكرهم.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٣) الآية ٢٨ من سورة النجم.

(٤) المعتمد فى أصول الفقه ٢ /١٢٤، وانظر: المحصول للرازى ٢ /١٨٦، ١٩٢، ٢٠٥، والإحكام للآمدى ٢ / ٣٥، وأصول السرخسى ١ /٣٢١.

(٥) حكاه عنهم أهل الأصول السابق ذكرهم فى الأماكن السابقة، وحكاه الإمام الشاطبى قائلاً: "وربما احتج طائفة من نابتة المبتدعة على رد الأحاديث بأنها إنما تفيد الظن، انظر: الاعتصام ١ /١٨٩.

(٦) انظر: مجلة المنار المجلد ٩ /٩١٢ - ٩١٣ مقال "الإسلام هو القرآن وحده" للدكتور توفيق صدقى، وقرآن أم حديث ص ٣٢، ٥٥، والقرآن والحديث والإسلام ص ٧ كلاهما لرشاد خليفة، وحد الردة ص٩٢، وعذاب القبر ص ١٠، ١٦، ١٧، والصلاة فى القرآن ص ٤٣ ثلاثهم لأحمد صبحى منصور، والأصلان العظيمان ص ٢٩٧، ٣٠٩، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١١ كلاهما لجمال البنا، ونقد الحديث فى علم الرواية والدراية للدكتور حسين الحاج حسين ١ /٥٢٢، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٨٥، وغيرهم ممن سبق ذكرهم فيمن أنكروا حجية السنة كلها.

ومما استدل به المعتزلة فى رد خبر الواحد من الأحاديث والآثار :

١- قصة ذى اليدين[١]، وتوقف النبى ﷺ فى خبره، حتى تابعه عليه غيره.

روى عن أبى هريرة ﷺ قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتى العشيى. إما الظهر وإما العصر. فسلم فى ركعتين. ثم أتى جِذْعاً فى قِبْلَة المسجد فاستند إليه مُغْضَباً، وفى القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سَرَعَانُ النَّاسِ. قُصِرَتِ الصلاةُ، فَقَامَ ذُو اليَدَيْنِ فقال : يا رسول الله! أَقُصِرَتِ الصلاةُ أم نَسِيتَ؟ فنظر النبى ﷺ يميناً وشمالاً. فقال : "**ما يقول ذُو اليَدَيْنِ؟**" قالوا : صدق لم تصل إلا ركعتين. فصلى ركعتين وسلم، ثم كبر ثم سجد، ثم كبر فرفع، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع وسلم"[٢].

٢- وقصة أبى بكر حين توقف فى خبر المغيرة بن شعبة، فى ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة .

روى عن قُبيصة بن ذؤيب[٣] ﷺ قال : "جاءت الجدة إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال : **مالك** فى كتاب الله ﷻ من شيء، **وما علمت لك** فى سنة نبى ا الله ﷺ شيئاً فارجعى حتى اسأل الناس، فسأل الناس فقال **المغيرة** بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس ، فقال أبو بكر : **هل معك غيرك؟** فقام محمد بن مسلمة[٤] فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه **لها** أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب ﷺ تسأله ميراثها، **فقال** : مالك فى كتاب ا الله تعالى

---

(١) ذُو اليَدَيْن: هو الخِرْبَاقُ بن عمرو السلمى، يقال له ذو اليدين، لأنه كان فى يديه طول، وقيل أنه كان قصير اليدين. وهو صحابى جليل: له ترجمة فى الإصابة : ١ /٤٨٩ رقم ٢٢٤٣، وتاريخ الصحابة لابن حبان ص٩١رقم٣٨٩، **والاستيعاب** ٢ /٤٥٧رقم٦٨٨، واسد الغابة ٢ /١٦٢ رقم١٤٣٣ .

(٢) أخرجه البخارى **(بشرح فتح** البارى) كتاب أخبار الآحاد، **باب ما جاء** فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان، والصلاة، **والصوم،** والفرائض، والأحكام ١٣ /٢٤٥ رقم **٧٢٥٠،** ومسلم (بشرح النووى) كتاب المساجد،باب السهو **فى الصلاة** والسجود له ٣ /٦٦ رقم ٥٧٣ **واللفظ له.**

(٣) قُبيصة هو : **قُبيصة** بن ذؤيب الخزاعى الكعبى، أبو سعيد، **من فقهاء** أهل المدينة وعبادهم، من أولاد الصحابة،كان مولده **يوم الفتح،** وله رؤية مات سنة ٨٦هـ. له **ترجمة فى:** تقريب التهذيب ٢ /٢٦ رقم ٥٥٢٩، وتذكرة الحفاظ ١ /**٦٠ رقم** ٤٧، والثقات للعجلى ص ٣٨٨ رقم **١٣٧٧**، وطبقات الحفاظ ص ٢٨ رقم ٤٥، والثقات لابن حبان ٥ /**٣١٧**، والعبر ١ /١٠١ .

(٤) محمد بن مسلمة : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ /٣٨٣ **رقم** ٧٨٢٢، وتاريخ الصحابة ص ٢٢٦ رقم ١٢١٣، **والاستيعاب** ٣ /١٣٧٧ رقم ٢٣٤٤، ومشاهير علماء **الأمصار** ص٣٠ رقم ٩٣، واسد الغابة ٥ / ١٠٦ رقم ٤٧٦٨ .

كان القضاء الذى قضى به إلا لغيرك، وما أنا بزائد فى الفرائض، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها"(١).

٣- وقصة عمر ﷺ وتوقفه فى خبر أبى موسى الأشعرى ﷺ فى الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدرى ﷺ :

روى عن أبى سعيد قال : كنا فى مجلس عند أبى بن كعب(٢)، فأتى أبو موسى الأشعرى مُغْضَباً حتى وَقَفَ. فقال : أَنْشُدُكُمُ الله هل سمع أَحدٌ منكم رسول الله ﷺ يقول : "**الاستئذانُ ثلاثٌ. فإن أذن لك. وإلا فارجع**" قال أُبىٌّ بن كعب. وما ذاك؟ قال : أستأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاثَ مراتٍ. فلم يؤذن لى فرجعت. ثم جئتهُ اليوم فدخلت عليه، فأخبرته أنى جئت أمس فسلمت ثلاثاً ثم انصرفت، قال : قد سمعناك ونحن حينئذ على شُغْلٍ. فَلَوْمَا استأذنتَ حتى يُؤْذَنَ لك؟ قال : استأذَنْتُ كما سمعتُ رسول الله ﷺ. قالَ : فوالله لأوجعنَّ ظهرَكَ وبطنَكَ أو لَتَأْتِيَنَّ بمن يشهد لك على هذا. فقال أُبى بن كعب : فوالله ! لا يقوم معك إلا أحدثنا سناً. قم. يا أبا سعيد فقمتُ حتى أتيتُ عُمرَ فقلتُ : قد سمعت رسول الله ﷺ يقولُ هَذَا(٣).

قالوا ففيما سبق بيان أن الصحابة كانوا لا يقبلون خبر الواحد، وكانوا يعتبرون لطمأنينة القلب عدد الشهادة كما كانوا يعتبرون لذلك صفة العدالة، ومن بالغ فى الاحتياط فقد اعتبر فى قبول الخبر أقصى عدد الشهادة أربع لأن ما دون ذلك محتمل للعلم(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفرائض، باب فى الجدة ٣ /١٢١،١٢٢ رقم ٢٨٩٤ واللفظ له، والترمذى فى سننه كتاب الفرائض،باب ما جاء فى ميراث الجدة٤ /٣٦٦ رقم٢١٠١ قال أبوعيسى : وفى الباب عن بُرَيْدَةَ وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة.

(٢) أبى بن كعب : صحابى جليل له ترجمة فى اسد الغابة ١ /١٦٨ رقم ٣٤، والإصابة ١ /١٩ رقم٣٢، وتذكرة الحفاظ ١ /١٧ رقم ٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٩ رقم ٣١، وتاريخ الصحابة ص ٢٩ رقم ٢١ . والاستيعاب ١ /٦٥ رقم ٦ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ١١ /٢٨ رقم ٦٢٤٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧ /٣٨٧ رقم ٢١٥٣ .

(٤) انظر : المعتمد فى أصول الفقه ٢ /١١٥، وأصول السرخسى ١ /٣٣١، والمحصول للرازى ٢ /١٨٦، والإحكام للآمدى ٢ /٣٥، ٦٠، وتدريب الراوى ١ /٧٣ .واستشهد بذلك حديثاً محمود أبو رية فى أضواء على السنة ص ٥٧، ٥٨، وأحمد أمين فى فجر الإسلام ص ٢١٠، وأحمد حجازى السقا فى دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١١٣، وجمال البنا فى كتابيه الأصلان العظيمان ص ٢٩٩، ٣٠٠، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١٢، ١١٣، وإسماعيل منصور فى تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٣٦٧ وغيرهم، وانظر : ما كتبه حسن السقاف فى تقديمه لكتاب ابن الجوزى دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص ٢٧-٤٥ .

كما استشهد بعض خصوم السنة برد عمر خبر فاطمة بنت قيس فى المطلقة ثلاثاً، بأنه لا سكنى لها ولا نفقة لمخالفته لقوله تعالى : ﴿**لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ**﴾(١).

ورد عائشة – رضى الله عنها – لخبر عمر وابنه عبد الله – رضى الله عنهما – فى "تعذيب الميت ببعض بكاء أهله عليه" لمخالفته فى رأيها لقوله تعالى : ﴿**أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾(٢)، وغير ذلك مما استشهد به خصوم السنة، وسيأتى تخريجه والرد عليه فى الجواب عما اشترطوه لصحة قبول خبر الواحد.

الرد على شبه منكرى حجية خبر الآحاد

إن ما ذكره أهل الزيغ والابتداع قديماً من أدلة على عدم حجية خبر الواحد، وتبعهم فيها أهل الزيغ والهوى فى عصرنا،ما ذكروه من أدلة لا حجة لهم فيها،بل هو حجة لنا عليهم فما زعموه من أن العمل بخبر الواحد اقتفاء ما ليس لنا به علم استناداً إلى قول رب العزة ﴿**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾(٣).

فهذه الآية حجة لنا عليهم فى هذه المسألة، لأنا لم نقف ما ليس لنا به علم، بل قد صح لنا به العلم من اتباع الرسول ﷺ خبر الواحد ، ومن انعقاد إجماع من يعتد به على حجية خبر الواحد ووجوب العمل به، والإجماع قاطع فاتباعه لا يكون اتباعاً لما ليس لنا به علم، ولا اتباعاً للظن(٤).

قال الشوكانى : "ولا نزاع فى أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم، لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذ تلقته الأمة بالقبول ... ومن هذا القسم أحاديث صحيحى البخارى ومسلم – رحمهما الله تعالى(٥) – فسقط اعتراضهم بهذه الآية.

أما ما ضلل به أهل الزيغ والهوى من ربط ظنية خبر الآحاد، بالظن الوارد فى قوله

(١) الآية ١ من سورة الطلاق.

(٢) الآية ٣٨ من سورة النجم.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٤) انظر : الإحكام للآمدى ١ /٣٥، ٤٦، والإحكام لابن حزم ١ /١١١ .

(٥) إرشاد الفحول للشوكانى ١ /٢١٢، ٢١٣ .

تعالى : ﴿**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ**﴾[1] وقوله تعالى :﴿**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾[2] وقوله ﷺ : "**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث**"[3].

هذا الإطلاق والربط من أفرى، الفرى لأن الظن الوارد فى الآيات السابقة، والحديث الشريف وارد فى معرض ترك الحق الثابت باليقين، واتباع للهوى الذى لا دليل عليه، وليس كذلك الظن المنسوب إلى أحاديث الآحاد.

فإطلاق كلمة "الظن" على أحاديث الآحاد وهى فى حقيقتها أكثر السنة النبوية، وربطها بالمعنى الوارد فى الآيات السابقة، والحديث النبوى، وقول بعض الأئمة إن خبر الآحاد لا يفيد إلا الظن، ثم نتيجة هذا الربط بأن خبر الآحاد من أكذب الحديث ولا يغنى من الحق شيئاً هذا الربط ونتيجته ضلال مبين.

يقول المستشار سالم البهنساوى : "وأعظم من ذلك تلقين أكثر مدرسى الفقه الإسلامى بالجامعات الإسلامية هذه الظنية فى نفوس الطلاب دون بيان حقيقة المراد بهذه الكلمة، مما يسر اقتناع الطلاب بالتيارات الإلحادية المنحرفة التى تشكك فى حجية السنة، أو ترد بعض الأحاديث الصحيحة فى العقائد أو المعاملات أو غير ذلك بحجة أن الحديث آحاد، والآحاد يفيد الظن، والظن لا يغنى من الحق شيئاً، ومن ثم تصبح هذه الأقوال جناية ضد السنة النبوية، لأنها خلت من بيان المقصود من هذه الظنية، وأنه لا أثر لها على حجية السنة، ووجوب العمل بها، فى العبادات والمعاملات والحدود ... إلخ[4].

إن الظن الوارد فى هذه الآيات غير الظن الذى يتحدث عنه أهل الكلام، غير الظن الذى وصف به خبر الآحاد على لسان أئمة المسلمين من الفقهاء، والمحدثين، والأصوليين. وبالتالى من الخطأ البين حصر معنى الظن فيما استدلوا به.

وإليك المراد بحقيقة هذه الكلمة عند علماء الأمة.

---

(١) الآية ٢٣ من سورة النجم.

(٢) الآية ٢٨ من سورة النجم.

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأدب، باب ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ ١٠ /٤٩٩ رقم ٦٠٦٦، ومسلم (بشرح النووى) كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش وغيرها ٨ /٣٦١ رقم ٢٥٦٣ من حديث أبى هريرة رضي الله عنه.

(٤) السنة المفترى عليها للمستشار البهنساوى ص ١٤٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٠ بتصرف.

التعريف بالظن لغة واصطلاحاً :

قال الفيروزابادى : "الظن التردد الراجح بين طرفى الاعتقاد غير الجازم[1]، قال الأستاذ محمد رشيد رضا : وهو تعريف مأخوذ من اصطلاح علماء المعقول كالمناطقة والفلاسفة[2]، ومثله قول الجرجانى : الظن الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، وقيل الظن أحد طرفى الشك بصفة الرجحان، ويستعمل فى اليقين والشك[3]، وعلى هذا صار أهل الأصول فى تعريفهم للظن[4].

فمن استعمالاته في اليقين قوله تعالى: **﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾**[5] وقال تعالى : **﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾**[6]. ويطلق اليقين على الظن كما فى قوله تعالى: **﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾**[7] أى ظننتموهن.

"وليس معنى ذلك أن كل يقين ظن، وإنما المراد أن الظن على مراتب، منها ما يرادف اليقين، ومنها ما هو دونه فبينهما العموم والخصوص بإطلاق"[8].

فخبر الآحاد وإن كان ظنياً "بمعنى احتمال الخطا والوهم والكذب على الراوى" فإن هذا الاحتمال بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوى، ومقابلة روايته بروايات أقرانه من المحدثين، يصبح الاحتمال بخطأه ووهمه - ضعيفاً - فيفيد الخبر العلم اليقينى، ولا سيما إذا احتفت به قرينة من القرائن السابق تفصيلها.

وحتى مع القول بأن خبر الواحد يفيد الظن الراجح بصدق الخبر، فإن هذا الظن يستند إلى أصل قطعي وهو القرآن الكريم.

يقول الشاطبى : "وهذه هى الظنون المعمول بها فى الشريعة أينما وقعت، لأنها استندت إلى أصل معلوم، فهى من قبيل المعلوم جنسه ... فعلى كل تقدير : خبر واحد صح سنده فلابد من استناده إلى أصل فى الشريعة قطعى، فيجب قبوله، ومن هنا قبلناه

---

(١) القاموس المحيط ٤ /٢٤١، وانظر : مختار الصحاح ص ٤٠٦ .

(٢) انظر : مجلة المنار المجلد ١٩ /٣٤٣ .

(٣) التعريفات ص ١٨٧ رقم ٩٣٤، وانظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٤ /٩٣٩، ٩٤٠ .

(٤) انظر : الإحكام للآمدى ١ /٣١، والبحر المحيط للزركشى ١ /٧٤ .

(٥) جزء من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٦) جزء من الآية ٢٤ من سورة ص .

(٧) جزء من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٨) انظر : مجلة المنار المجلد ١٩ /٣٤٤ .

مطلقاً، كما أن ظنون الكفار غير مستندة إلى شئ فلابد من ردها[1].

يقول الدكتور السباعى : ثم إن الشرع الحنيف قد جاء بتخصيص القطعى بظنى، كما فى الشهادة على القتل والمال باثنين، مع أن حرمة المال والدم مقطوع بهما، وقد قبلت فيهما شهادة الاثنين وهى ظنية[2].

أما قياسهم الرواية على الشهادة فى اعتبار العدد بحجة أن الرواية شرع عام والشهادة شرع خاص ولم يقبل فيها رواية الواحد، فلأن لا تقبل فى حق كل الأمة من باب أولى.

هذا الكلام منقوض بسائر الأمور التى هى معتبرة فى الشهادة لا فى الرواية كالحرية، والذكورية والبصر، وعدم القرابة"[3]، وقد حرر الحافظ السيوطى فى التدريب الفرق بين الرواية والشهادة فيما يقرب من إحدى وعشرين فرقاً، فانظرها؛ فإنها مهمة[4].

ثم إن القول بظنية سنة الآحاد لا تنطبق على جميع السنة، بل على ما كان منها ضعيفاً أو الأحاديث التى حدث كلام فى صحتها، لاسيما وقد ذهب المحققون من أهل الحديث والأصول، والفقه، إلى إفادة الخبر العلم فيما تلقته الأمة بالقبول كأحاديث الصحيحين أو ما احتفت به قرينة من القرائن الخارجية السابق ذكرها.

وكذلك فإن الحكم على كون الدليل قطعياً أو ظنياً من الأمور النسبية : يقول ابن قيم الجوزية : "كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبى يختلف باختلاف المدرك المستدل، ليس هو صفة للدليل فى نفسه، فهذا أمر لا ينازعه فيه عاقل، فقد يكون قطعياً عند زيد، ما هو ظنى عند عمرو، فقولهم إن أخبار رسول الله ﷺ الصحيحة المتلقاة بين الأمة بالقبول لا تفيد العلم، بل هى ظنية هو إخبار عما عندهم، إذ لم يحصل لهم من الطرق التى استفاد بها العلم أهل السنة ما حصل لهم[5]. ولمعرفتهم بذلك فالكلمة الفصل والأخيرة فى المسألة لهم ولا تعويل على غيرهم

---

(١) الاعتصام ١ /١٩٠، وانظر : الموافقات ٣ /١٤ وما بعدها.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ١٥٢، وانظر : الإحكام للآمدى ٢/٦٢، والمحصول للرازى ٢ /١٩٣، والمدخل إلى السنة النبوية لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبدالقادر ص ٣١٣، ٣١٨، ٣٢٠ .

(٣) المحصول للرازى ٢ /٢٠٦، وانظر : الإحكام لابن حزم ١ /١١١، ١٢٧ .

(٤) تدريب الراوى ١ /٣٣١ - ٣٣٤ .

(٥) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٧٦ .

كالمتكلمين .

ويقول الدكتور صالح أحمد رضا :"وأين الدليل على أن ا الله ﷻ منعنا بالعمل بالظن، وأمرنا دائماً وأبداً باليقين؟

إن الله تعالى لم يطالبنا إلا بالظن الذى يغلب صدقه، أما الوصول إلى اليقين القاطع الذى ليس معه أى احتمال، فهذا لا يطلب من الإنسان المسلم، إذ ليس فى مقدوره أن يصل إلى اليقين، ولهذا عندما تكلم العلماء عن القرآن الكريم قالوا : إن بعضه قطعى الثبوت قطعى الدلالة، وبعضه قطعى الثبوت ظنى الدلالة، وقد قال تعالى فى محكم كتابه : ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ**﴾[(١)] فالراسخون فى العلم هم الذين يعودون بالمتشابه إلى المحكم، ويفهمون بذلك الجميع، ومن يطلع على علم أصول الفقه يتبين الفروق بين العموم والخصوص، ودلالات الألفاظ على المعانى ودرجة تلك الدلالة مما جرى فيه اختلاف العلماء فى كل زمان، وفهمهم من كتاب الله تعالى، مما يدل على أننا لسنا متعبدين باليقين ... .

فقد أوجب الله تعالى علينا قبول قول شاهدين والعمل بمقتضى شهادتها فى إثبات الحقوق، والدماء، ولا شك أن خبر الشاهدين هو خبر آحاد ومع ذلك فخبرهما معتبر شرعاً[(٢)] .

أما ما استدلوا به من الأخبار والآثار المرفوعة والموقوفة على عدم حجية خبر الواحد فهو أيضاً حجة عليهم لا لهم .

لأن الأخبار والآثار السابقة قبلها من توقف فيها، بموافقة راوى آخر، ولم تبلغ بذلك رتبة التواتر، ولا خرجت عن رتبة الآحاد .

فانضمام أبى بكر وعمر وغيرهما، مع خبر ذى اليدين عمل بخبر آحاد .

وكذلك الحال فى قصة أبى بكر وعمر، فانضمام محمد بن مسلمة إلى المغيرة بن شعبة لم يجعل حديث الجدة ينتقل من خبر آحاد إلى خبر متواتر .

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢) ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها للدكتور صالح أحمد رضا ص ٥٨-٦٠ .

وكذلك انضمام أبى سعيد الخدرى إلى أبى موسى الأشعرى ﷺ لم ينقل الحديث إلى رتبة التواتر.

قال الإمام الآمدى : "فعلم من ذلك أن ما ردوه من الأخبار أو توقفوا فيه لم يكن لعدم حجية خبر الآحاد عندهم، وإنما كان لأمور اقتضت ذلك من وجود معارض، أو فوات شرط؛ لا لعدم الاحتجاج بها فى جنسها، مع كونهم متفقين على العمل بها، ولهذا أجمعنا على أن ظواهر الكتاب والسنة حجة، وإن جاز تركها والتوقف فيها لأمور خارجة عنها[١].

١- فتوقف النبى ﷺ فى خبر ذى اليدين لتوهم غلطه لانفراده بذلك السؤال دون من صلى معه ﷺ، مع كثرتهم، فاستبعد الرسول ﷺ حفظه دونهم، فحيث وافقه الباقون على ذلك، ارتفع توهم غلط ذى اليدين، وعمل بموجب خبره، فلم يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقاً"[٢].

وهذه كتب الآثار طافحة بأمثلة عديدة تؤيد اعتبار الرسول ﷺ لخبر الواحد حجة فقد "بعث رسله واحداً واحداً إلى الملوك، ووفد عليه الآحاد من القبائل فأرسلهم إلى قبائلهم، وكانت الحجة قائمة بإخبارهم عنه ﷺ مع عدم اشتراط التعدد[٣].

وهو القائل ﷺ : "**نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع فرب مبلغ أوعى من سامع**"[٤].

٢- وقل مثل ذلك فى قصة أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - فتوقف أبى بكر فى خبر المغيرة بن شعبة فى ميراث الجدة. هذا ليس منه مطرداً، فهو يريد مزيداً من التثبت والتحوط لا اتهاماً للمغيرة باعتباره راوياً فرداً، ولا طعناً فى حجية خبر الواحد.

بدليل أنه قبل خبر عائشة وحدها فى أن النبى ﷺ مات يوم الاثنين وقبل أيضاً خبرها وحدها فى قدر كفن النبى ﷺ فعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : دخلت على أبى بكر ﷺ فقال : فى كم كفنتم النبى ﷺ؟ قالت : فى ثلاثة أثواب

---

(١) الإحكام للآمدى ٢ /٦١.

(٢) الإحكام للآمدى ١ /٦٢، وانظر : فتح البارى ١٣ /٢٥٠ رقم ٧٢٥٤ - ٧٢٦٠.

(٣) تدريب الراوى ١ /٧٣.

(٤) سبق تخريجه ١/ ٣٩.

بيض سحولية ليس فيها قميص، ولا عمامة، وقال لها فى أى يوم توفى رسول الله ﷺ؟ قالت يوم الاثنين. قال : فأى يوم هذا؟ قالت يوم الاثنين. قال : أرجوا فيما بينى وبين الليل ... الحديث"(١).

٣- وأما قصة عمر رضي الله عنه وتوقفه فى خبر أبى موسى فى الاستئذان، فإن أبا موسى أخبره بذلك الحديث عقب إنكاره عليه رجوعه بعد الثلاث، وتوعده، فأراد التثبت خشية أن يكون دافع بذلك عن نفسه(٢). يدل على ذلك ما جاء فى إحدى طرق الحديث أن أبى بن كعب قال لعمر:"سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب! فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ قال سبحان الله ! إنما سمعت شيئاً . فأحببت أن أتثبت"(٣).

وفى رواية:"والله إن كنت لأمينا على حديث رسول الله ﷺ، ولكن أحببت أن أتثبت(٤)، وفى رواية: "أما إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ(٥).

وقد قبل عمر رضي الله عنه أخبار آحاد كثيرة دون توقف:

١- فقد قبل خبر عبد الرحمن بن عوف وحده فى أخذ الجزية من المجوس. فيما روى عنه رضي الله عنه أنه ذكر المجوس، فقال : ما أدرى كيف أصنع فى أمرهم. فقال : عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : "**سنوا بهم سنة أهل الكتاب**"(٦).

٢- ومر قبوله خبر الضحاك بن سفيان فى توريث امرأة أشيم من دية زوجها(٧).

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب موت يوم الاثنين ٣ /٢٩٧ رقم ١٣٨٧ .
(٢) انظر : تدريب الراوى ١ /٧٣، والرسالة للشافعى ص ٤٣٣ فقرات رقم ١١٨٩، ١١٩٦ .
(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧ /٣٨٧ رقم ٧٢٥٤ .
(٤) انظر : فتح البارى ١١ /٣٢ رقم ٦٢٤٥ .
(٥) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب الاستئذان، باب الاستئذان ٢ /٧٣٤ رقم ٣٠، وانظر : شرح الزرقانى ٤ / ٤٢٥ - ٤٢٧، والرسالة للشافعى ص ٤٣٥، ٤٣٦ فقرات رقم ١١٩٥ - ١٢٠٠ .
(٦) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب ٦ /٢٩٧ رقمى ٣١٥٦، ٣١٥٧، وأخرجه مالك فى الموطأ كتاب الجزية، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ١ /٢٣٣ رقم ٤٢ واللفظ له، وانظر : الرسالة للشافعى ص٤٣١ رقم ١١٨٥ .
(٧) راجع : ١/ ٣٢٤ .

٣- ومر حديث تناوبه هو وجـار لـه من الأنصار فى سماع الوحى[١]. أ.هـ والله أعلم.

أدلة حجية خبر الآحاد

سبق وأن ذكرنا أن علماء المسلمين من أهل الحديث، وأئمة الفقه، وأصحاب الأصول - فى القديم والحديث - اهتموا بهذه المسألة وكتبوا فيها أبواباً مطولة وفصولاً مطنبة، وفصلوا فيها الأدلة المستمدة من القرآن، والسنة، وعمل الصحابة، والتابعين، على حجية خبر الآحاد ووجوب العمل به.

وخلاصة القول فى هذه الأدلة مسلكين على ما اختاره القاضى البيضاوى وعصبته كإمام الحرمين، والغزالى، والسبكى وولده، وفخر الدين الرازى، وغيرهم.

١- المسلك الأول : يستند إلى أمر متواتر، لا يتمارى فيه إلا جاحد، ولا يدرؤه إلا معاند، وذلك أنا نعلم باضطرار من عقولنا أن الرسول ﷺ كان يرسل الرسل، ويحملهم تبليغ الأحكام، وتفاصيل الحلال والحرام، وربما كان يصحبهم الكتب، وكان نقلهم أوامر رسول الله ﷺ على سبيل الآحاد، ولم تكن العصمة لازمة لهم، فكان خبرهم فى مظنة الظنون، وجرى هذا مقطوعاً به، متواتراً لا اندفاع له، إلا بدفع التواتر، ولا يدفع المتواتر إلا مباهت[٢].

إلا أن المعترضين على قبول خبر الواحد قد أثاروا شبهة حول هذا المسلك وذلك بقولهم : "إن إرسالهم «أى الرسل والمبعوثون» إنما كان لقبض الزكاة والفتيا ونحو ذلك"[٣].

وقد تولى الإجابة عن هذه الشبهة الحافظ ابن حجر فبين أن هذا الاعتراض "مكابرة" لأن العلم حاصل بأن إرسال الأمراء كان لأعم من قبض الزكاة، وإبلاغ الأحكام، وغير ذلك، ولو لم يشتهر من ذلك إلا تأمير معاذ بن جبل ﷺ وقوله له : **إنك تقدم على قوم أهل كتاب. فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ﷻ فإذا**

(١) راجع : ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر : البرهان للجوينى ١ /٢٢٨، والإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٣٠٧، ٣٠٨، والمستصفى ١ /١٥١، ١٥٢، والمحصول للرازى ٢ /١٨٠.

(٣) القائل ذلك أبو الحسين البصرى المعتزلى فى المعتمد ٢ /١٢١، ١٢٢.

عرفوا الله، فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات فيومهم وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإذا أَطَاعُوا بها، فخذ منهم وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ[1]. لو لم يكن إلا هذا الحديث لكان فيه الغناء.

مع العلم أن "الأخبار طافحة بأن أهل كل بلد منهم، كانوا يتحاكمون إلى الذى أمر عليهم، ويقبلون خبره، ويعتمدون عليه من غير التفات إلى قرينة"[2].

وقديماً استدل الإمام الشافعى بهذا المسلك فى الرسالة فقال : "بعث رسول الله ﷺ سراياه وعلى كل سرية واحد، وبعث رسله إلى الملوك إلى كل ملك واحداً، ولم تزل كتبه تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهى فلم يكن أحد من ولاته يترك إنفاذ أمره، وكذا كان الخلفاء من بعده[3]. وبهذا المسلك أيضاً استدل الإمام البخارى فى صحيحه فى كتاب إخبار الآحاد باب ما كان يبعث النبى ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد[4]. وقال ابن عباس : بعث النبى ﷺ دحية الكلبى[5] بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر[6].

والأمثلة على أمراء السرايا والبعوث، وأمراء البلاد، ورسله إلى الملوك، كتب السير والتاريخ، ودواوين السنة زاخرة بها[7].

٢- المسلك الثانى : إجماع الصحابة ﷺ على قبول خبر الواحد، وذلك فى وقائع شتى لا تنحصر، وآحادها إن لم تتواتر فالمجموع منها متواتر، ولو أردنا استيعابها

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المغازى، باب بعث أبى موسى، ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ٧ /٦٦١ رقم ٤٣٤٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ١ /٢٢٨ رقم ١٩ .

(٢) انظر : فتح البارى ١٣ /٢٤٧، ٢٤٨ رقم ٧٢٥٨ - ٧٢٦٠ .

(٣) الرسالة ص ٤١٢ - ٤١٩ فقرات رقم ١٢٢٨، ١١٤٥ - ١١٤٧، ١١٥١، وانظر : فتح البارى ١٣ /٢٥٤ رقمى ٧٢٦٤ - ٧٢٦٥ .

(٤) انظر : صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) ١٣/٢٥٤ .

(٥) دحية الكلبى صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب ٢ /٤٦١ رقم ٧٠١، واسد الغابة ٢ /١٩٧ رقم ١٥٠٧، والإصابة ١ /٤٧٣ رقم ٢٣٩٥، ومشاهير علماء الأمصار ٧٢ رقم ٣٨٠، وتاريخ الصحابة ٩٤ رقم ٤٠٤ .

(٦) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب بدء الوحى ١ /٤٢، ٤٣ رقم ٧ .

(٧) انظر: فتح البارى ١٣ /٢٥٤، ٢٥٥ رقمى ٧٢٦٤-٧٢٦٥، وطبقات ابن سعد١ /١٦ وما بعدها، وزاد المعاد ٣ /٥٩٥ - ٦٩٧، وسيرة ابن هشام ٤ /٦٠٠، ٦٠٦، ٦٠٧ - ٦٥٠ .

لطالت الأنفاس وانتهى القرطاس، فلا وجه لتعدادها إذ نحن على قطع بالقدر المشترك منها وهو رجوع الصحابة إلى خبر الواحد إذا نزلت بهم المعضلات، واستكشافهم عن أخبار النبى ﷺ عند وقوع الحادثات، وإذا روى لهم تسرعوا إلى العمل به[1]، فهذا ما لا سبيل إلى جحده ولا إلى حصر الأمر فيه[2].

وعلى ما أجمع عليه الصحابة ﷺ "أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت حجية خبر الواحد، والانتهاء إليه فى وجوب العمل به"[3].

وفى كتاب الله ﷻ، أدلة لا حصر لها تدل على : صحة المسلكين السابقين. ففى القرآن الكريم قال تعالى : ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ**﴾[4]. وقال : ﴿**وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا**﴾[5]. وقال : ﴿**وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا**﴾[6]. وقال تعالى لنبيه محمد ﷺ : ﴿**إِنا إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ**﴾[7]. وقال ﷻ ﴿**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ**﴾[8]. فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة، لتعذر خطاب جميع الناس شفاها، وكذا تعذر إرسال عدد التواتر إليهم، وهو مسلك جيد[9]، ينضم إلى المسلكين السابقين وبه قال الإمام الشافعى فى الرسالة[10].

وقال الإمام الشافعى بعد ذكره قوله تعالى : ﴿**وَاضْرِبْ لَهُم مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ (١٣) إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ**﴾[11]. قال : فظاهر الحجج عليهم باثنين ثم ثالث، وكذا أقام الحجة

---

(١) راجع: ١/ ٣٢٤ وما بعدها، وانظر: الرسالة للشافعى ص٤٢٢-٤٣١فقرات رقم١١٦١-١١٨٣ .

(٢) الإبهاج فى شرح المنهاج ٢ /٣٠٦، وانظر: البرهان للجوينى ١ /٢٢٩، والمستصفى١ /١٤٨-١٥٠، والمحصول ٢ /١٨٠، والرسالة ص ٤٢٠ فقرة رقم ١١٥٧، والتقرير والتحبير ٢ /٢٧٢-٢٧٥ .

(٣) انظر : الرسالة ص ٤٥٧ رقم ١٢٤٨ .

(٤) الآية الأولى من سورة نوح .

(٥) الآية ٦٥من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٧٢ من سورة الأعراف.

(٧) الآية ١٦٣ من سورة النساء.

(٨) الآية ٢٠ من سورة يس.

(٩) انظر : فتح البارى ١٣ /٢٤٨ رقم ٧٢٥٨ - ٧٢٦٠ .

(١٠) الرسالة ص ٤٣٥ فقرة رقم ١٢٠١ .

(١١) الآيتان ١٣، ١٤ من سورة يس

على الأمم بواحد، وليس الزيادة فى التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد إذ أعطاه الله ما يُباين به الخلق غير النبيين"(١).

وبالجملة فكل خبر واحد فى القرآن الكريم، وفى السنة المطهرة، يشهد بحجية خبر الواحد ووجوب العمل به(٢) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) الرسالة ص ٤٣٧ فقرة رقم ١٢١٣ .

(٢) انظر: ما استدل به ابن قيم الجوزية على ذلك فى مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٥٠-٥٥٨، وانظر : الإحكام لابن حزم ١ /١١٥، والمدخل إلى السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور عبدالمهدى ص٢٨٤، ٢٨٦ .

المبحث الرابع

شروط حجية خبر الواحد ووجوب العمل به عند المحدثين والرد على شروط المعتزلة ومن قال بقولهم قديماً وحديثاً

شروط حجية خبر الواحد عند المحدثين :

اتفق أهل الحديث أجمع على : أنه يشترط لصحة الحديث، وحجيته، ووجوب العمل به خمسة شروط : (١) اتصال السند (٢) عدالة الراوى (٣) ضبط الراوى (٤) عدم الشذوذ (٥) عدم العلة.

يقول ابن الصلاح : "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً"(١) أ هـ.

والشرطان الآخران (عدم الشذوذ، وعدم العلة) من الشروط المعتبرة فى صحة المتن عند المحدثين، ولم يصرح بهما أئمة الفقه والأصول، لأن أكثر العلل التى يعلل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء، فنراهم يأخذون بالحديث. وإن كان فيه بعض كلام للمحدثين بناء على أصولهم التى أصلوها وقواعدهم التى ارتضوها(٢).

قال الحافظ السيوطى فى التدريب : "قال العراقى(٣) : وأما السلامة من الشذوذ والعلة فقال ابن دقيق العيد فى الاقتراح : إن أصحاب الحديث زادوا ذلك فى حد الصحيح قال : وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التى يعلل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء.

قال الحافظ العراقى : والجواب أن من يصنف فى علم الحديث؛ إنما يذكر الحديث

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٥، ١٦ .

(٢) والتى منها أن الفقيه قد يعلم صحة الحديث إذا لم يكن فى سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة فيحمله ذلك على قبوله والعمل به- كما يذهبون إلى صحة الحديث إذا تلقاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح، كما قال ابن عبد البر فى حديث البحر (**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**) انظر : تدريب الراوى١ /٦٧، ٦٨، والأجوبة الفاضلة ٢٢٨- ٢٣٧، وانظر : ما قيل فى حديث البحر من علل والجواب عنها فى نيل الأوطار ١ /١٤، وانظر: اختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان على ص ٢١٨-٢٢١ .

(٣) العراقى هو : الحافظ الإمام الكبير، أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى، من أئمة المسلمين، وحفاظ الحديث، له مؤلفات كثيرة منها "الألفية" فى علوم الحديث و"نكت ابن الصلاح" و"المراسيل" وغير ذلك مات سنة ٨٠٦هـ له ترجمة فى طبقات الحفاظ للسيوطى ص٥٤٣ رقم ١١٧٥، وحسن المحاضرة ١ /٣٦٠ وإنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر ٢ /٢٧٥، وشذرات الذهب ٧ /٥٥ .

عند أهله لا عند غيرهم من أهل علم آخر، وكون الفقهاء، والأصوليين، لا يشترطون فى الصحيح هذين الشرطين[1]؛ لا يغير الحد عند من يشترطهما[2].

ولذلك قال ابن الصلاح بعد أن حد تعريف الحديث الصحيح فى الشروط الخمسة السابقة قال : "فهذا هو الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث"[3].

وهذه الشروط كافية ومطمئنة للتأكد من ثبوت نسبة الحديث إلى قائله، سواء كان الحديث مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً.

يقول فضيلة الدكتور محمد أبو شهبة -رحمه الله تعالى- : على أنه لا ينبغى أن يغيب عن ذهن القارئ الفطن أن الرواية فى الإسلام بشروطها من اتصال الأسانيد، ونقل العدول الضابطين، عن مثلهم إلى آخر السند، والحفظ واليقظة وعدم الغفلة، ضمانات كافية لترجيح الصدق والصواب، ترجيحاً قوياً على الكذب والخطأ، وترجيح الحفظ والضبط على جانب الغفلة والسهو[4].

هذا وهناك شروطاً أخرى مختلف فيها، بعضها أجاب عنها العلماء بأنها داخلة فى نفس الشروط الخمسة السابقة، من ذلك اشتراط أن يكون الراوى مشهوراً بطلب الحديث، واشتراط أن يكون الراوى معروفاً بالفهم والمعرفة والمذاكرة، وكثرة السماع.

وأجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر : بأن اشتراط شهرة الطلب يغنى عنها شرط ضبط الراوى، واشتراط أن يكون معروفاً بالفهم والمعرفة يغنى عن ذلك شرط عدم العلة؛ لأن العلة لا تعرف إلا بما ذكر من الفهم والمعرفة والمذاكرة وغيرهما[5].

وهناك شروطاً أخرى اشترطها بعض الأئمة، ولم يتفق عليها جمهور الفقهاء، والمحدثين، وأصحاب الأصول. من ذلك اشتراط فقه الراوى.

---

(1) تعرض أئمة الأصول لهذين الشرطين بمصطلحهم فى مباحث (ضبط المتن) كما فى أصول السرخسى 1 / 355، وفى المحصول للرازى2 / 210بعنوان (البحث فى الأمور العائدة إلى المخبر عنه).

(2) تدريب الراوى 1 /64، 65 .

(3) علوم الحديث لابن الصلاح ص16 .

(4) الإسراء والمعراج لفضيلة الدكتور أبو شهبة ص 21، وانظر : المدخل إلى السنة النبوية لفضيلة الدكتور عبد المهدى ص 300، مبحث (شروط المحدثين مطمئنة).

(5) تدريب الراوى 1 /70 .

وأجاب عن ذلك الرازى فى المحصول بقوله : "لا يشترط كون الراوى فقهياً سواء كانت روايته موافقة للقياس، أو مخالفة له : خلافاً لأبى حنيفة - رحمه الله - فيما يخالف القياس، ولنا الحجة فى ذلك من الكتاب، والسنة، والعقل.

أما الكتاب : فقوله تعالى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾[1]. فوجب أن لا يجب التبين فى غير الفاسق، سواء كان عالماً أو جاهلاً.

وأما السنة فقوله ﷺ : "نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"[2].

وأما العقل : فهو أن خبر العدل يفيد ظن الصدق؛ فوجب العمل به، لما تقدم من أن العمل بالظن واجب"[3].

وهناك شروطاً أخرى اشترطها بعض فقهاء الأحناف والمالكية لحجية خبر الواحد ووجوب العمل به.

ويهمنا هنا من هذه الشروط، الشروط المشتركة بين المعتزلة والأحناف، والتى قال بها بعضهم متأثراً بالمعتزلة.

وكانت تلك الشروط وسيلة من وسائل أهل الزيغ والهوى فى الطعن فى حجية السنة عامة، وفى حجية خبر الآحاد خاصة.

ومن هنا وجب التنويه على ذلك، وبيان أشهر تلك الشروط المختلف فيها، والتى خالف فيها المعتزلة ومن تأثر بهم، جمهور علماء الأمة من المحدثين والفقهاء والأصوليين، بل وناقضوا أنفسهم بالعمل بخلاف ما اشترطوا!!

شروط المعتزلة لصحة خبر الواحد :

١- من هذه الشروط ما اشترطه متأخروا المعتزلة من العدد فى الرواية كما فى الشهادة، وكانوا أول من اشترطوا ذلك مخالفين كل فرقة فى علمها من السنة والخوارج والشيعة والقدرية كما قال ابن حزم، وأبو بكر الحازمى وغيرهما، وكان غرضهم من ذلك، رد الأخبار وتعطيل العمل بخبر الآحاد كما جزم بذلك الأئمة الحازمى، وابن قيم، وعبد القادر البغدادى، وقلدهم فى ذلك الشرط بعض الفقهاء[4]،

---

(١) جزء من الآية ٦ من سورة الحجرات.

(٢) سبق تخريجه ١/ ٣٩ .

(٣) المحصول ٢ /٢٠٨ .

(٤) انظر : شرح الأصول ص٧٦٩، وأصول السرخسى ١ /٣١٣ .

ولم يقفوا على مقصودهم من ذلك كما سبق من قول الإمام ابن قيم الجوزية.

٢- واشترطوا أيضاً لصحة قبول خبر الواحد ألا يخالف ظاهر كتاب الله ﷻ فإذا ورد مخالفاً له؛ كان دليلاً على عدم صحته، وعلى الزيافة فيه كما يعبر السرخسى[١].

٣- واشترطوا ألا يكون خبر الواحد زائداً عن النص القرآنى،وإلا كان نسخاً،ولا يثبت نسخ ما يوجب علم اليقين إلا بمثل ما يوجب علم اليقين من متواتر أو مشهور،أما آحاد فلا[٢].

٤- واشترطوا ألا يكون فى الحدود؛ لأنها تسقط بالشبهة، وخبر الواحد يحتمل أن راويه كذب أوسها أو أخطأ، فكان ذلك شبهه فى درء الحد. وهو قول الكَرْخِى[٣] من الحنفية، وأبى عبدالله البصرى المعتزلى[٤] فى أحد قوليه[٥].

٥- واشترطوا ألا يكون فى العقائد، لأن خبر الواحد ظنى، والعقيدة قطعية. وهو قول السرخسى الحنفى، وأبى الحسين البصرى المعتزلى، وطوائف من أهل الكلام[٦].

٦- واشترطوا ألا يثبت به حكم شرعى (فخبر الواحد لا يثبت به فرض ولا تحريم)، وهو قول السرخسى من الحنفية، وأبى الحسين البصرى من المعتزلة[٧].

---

(١) أصول السرخسى ١ /٣٦٥، وراجع : موقف المعتزلة من السنة ١/ ١١٠-١١٧ .

(٢) أصول السرخسى ١ /٢٩٢، وانظر: أعلام الموقعين ٢ /٢٨٩، والاعتصام ٢ /٥٥٨ وما بعدها.

(٣) الكَرْخِى هو : عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم، أبو الحسن الكرخى الحنفى، كان شيخ الحنفية بالعراق. من مؤلفاته "المختصر" و"شرح الجامع الكبير" و"شرح الجامع الصغير". توفى سنة ٣٤٠هـ له ترجمة فى شذرات الذهب ٢ /٣٥٨، وتاج التراجم فى طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ص٣٩، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ١٣٠، وتاريخ بغداد ١٠ /٣٥٣ رقم ٥٥٠٧، ولسان الميزان ٤ /٥٢٨ رقم ٥٤٤٢ .

(٤) البصرى هو : الحسين بن على، أبو عبد الله البصرى الحنفى، شيخ المتكلمين، وأحد شيوخ المعتزلة توفى سنة ٣٦٩ . له ترجمة فى تاريخ بغداد ٨/٧٣ رقم ٤١٥٣، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية للكنوى ص٦٧،وطبقات المفسرين للداودى١/١٥٩ رقم١٥١،وطبقات المعتزلة لابن لمرتضى ص١٠٥، ولسان الميزان ٢/٥٥٩ رقم٢٧٩٧ .

(٥) المعتمد فى أصول الفقه ٢ /٩٦، ٩٨، وفواتح الرحموت ٢ /١٣٦، والبحر المحيط ٤ /٣٤٨، وإرشاد الفحول ١ /٢٣١، وانظر : مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٧٨ .

(٦) أصول السرخسى ١ /٣٢٢، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ /١٠٢، ٥٤٩ ومختصر الصواعق المرسلة ٢/٥٨٦، وشرح الأصول الخمسة ص ٧٦٩، والمختصر فى أصول الدين للقاضى عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة ١ /٢٦٨، والنص والاجتهاد لعبد الحسين شرف الدين ص ٣٣٥، وراجع إن شئت موقف المعتزلة من السنة ١/ ١١٥-١١٧. هذا وتأثر فضيلة الشيخ شلتوت -رحمه الله- بهذا الشرط وبالغ بحكايته الإجماع إذ يقول : "إن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها فى شأن المغيبات، قول مجمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التى لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء!!" انظر : الإسلام عقيدة وشريعة ص٦١ . وهو مما حكاه أيضاً محمود أبو رية قائلاً : "ومما اتفق عليه جميع النظار أن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها فى العقائد مهما قويت أسانيدها وتعددت طرقها"، انظر : أضواء على السنة ص٢٤ .

(٧) أصول السرخسى ١ /٣٣٤ ، ٣٣٥، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ /٩٧، ٩٨ وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص١١٦ . وقال بهذا الشرط فضيلة الشيخ محمد الغزالى -رحمه الله- فى قوله : "إن خبر الواحد لا ينهض على إثبات حرمة أو إثبات فريضة)، انظر : مائة سؤال عن الإسلام ١ /٢٤٩ .

تلك هى أشهر الشروط التى اشترطها المعتزلة، وقال بها بعض فقهاء الأحناف متأثرين بهم، والسرفى هذا التأثر يبدو طبيعياً فى نشأتهم فى بغداد، بيئة المعتزلة، وغيرهم من الفرق التى كانت مصدراً للفتن والحركات الثورية فى العالم الإسلامى.

ويفصح لنا الإمام الزركشى[1] عن سر اشتراط الأحناف للشروط السابقة وغيرها بقوله: "قال الأستاذ أبو منصور عبد القادر البغدادى : وهذه أصول مهدوها من أجل أخبار احتج بها أصحابنا عليهم فى مواضع عجزوا عن دفعها فردوها من هذه الوجوه التى ذكرنا. وقالوا بأمثالها فى الضعف مع مخالفتها للقرآن الكريم"[2].

قلت : وهذا هو السر أيضاً فى اشتراط الشروط السابقة من المعتزلة، فقد أرادوا بها محاجة خصومهم من أهل السنة. وإلا (فلو أنصف أهل الفرق من الأمة لأقروا بحجية خبر الواحد ووجوب العمل به. فإنك تراهم مع اختلافهم فى طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بخبر الواحد.

ترى أصحاب القدر يستدلون بقوله ﷺ : "**ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يُهَوِّدانِهِ، ويُنَصِّرَانِهِ، ويُمجِّسانهِ**"[3].

وبقوله ﷺ فى الحديث القدسى : "**... وإنى خلقت عبادى حنفاء. كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين؛ فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً**"[4].

وترى أهل الإرجاء يستدلون بقوله ﷺ : "**ما من عبد قال : لا إله إلا الله ، ثم مات على ذلك؛ إلا دخل الجنة** - قيل : وإن زنى وإن سرق؟ قال **وإن زنى وإن سرق**"[5].

---

(١) الزركشى هو : محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله الزركشى، الشافعى، الفقيه الأصولى المحدث، من مؤلفاته "البحر المحيط" و"شرح جمع الجوامع" توفى سنة٧٩٤هـ له ترجمة فى شذرات الذهب ٦ /٣٣٥، والفتح المبين فى طبقات الأصوليين لعبد الله مصطفى المراغى ٢ /٢٠٩ .

(٢) البحر المحيط ٤ /٣٤٩ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبى فمات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبى الإسلام ٣ /٢٦٠ رقمى ١٣٥٨، ١٣٥٩، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار، وأطفال المسلمين٨ /٤٥٨ من حديث أبى هريرة ﷺ .

(٤) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل الجنة وأهل النار ٩ /٢١٤ رقم ٢٨٦٥ من حديث عِيَاضِ بن حَمارَ الْمجَاشِعِيِّ ﷺ.

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب فى الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ٣ / ١٣٢ رقم ١٢٣٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار ١ /٣٧٠ رقم ٩٤ من حديث أبى هريرةﷺ.

وترى الرافضة يحتجون بقوله ﷺ : "**ليردن على الحوض رجال ممن صاحبنى. حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلى، اختلجوا دونى. فلأقولن : أى رب أصيحابى ، أصيحابى. فليقالن لى : إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك**"(١).

وترى الخوارج يستدلون بقوله ﷺ : "**سباب المسلم، فسوق، وقتاله، كفر**"(٢). وبقوله : "**لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن**"(٣). إلى غير ذلك من الأحاديث التى يستدل بها أهل الفرق، وهى كلها خبر آحاد(٤).

إن الشروط التى اشترطها بعض فقهاء الأحناف والمالكية لقبول خبر الآحاد، وبالأخص الشروط التى اشترطها المعتزلة، وتأثر بها بعض الأحناف والتى سبق ذكرها؛ اتخذها أهل الزيغ والهوى وسيلة للتشكيك فى حجية السنة المطهرة عامة، وخبر الآحاد خاصة(٥).

ووجدنا بعضهم فى عصرنا يردد الشروط السابقة بأشد التعبيرات وأوسعها فى المعنى:

١- فوجدنا من يقطع بأن : أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها فى العقائد مهما قويت أسانيدها وتعددت طرقها(٦).

٢- ووجدنا من يقول: إن كل مسلم يبنى عقيدته على دليل ظنى؛ يكون قد ارتكب جرماً وإثماً .

٣- ووجدنا من يقول : إن أحاديث الآحاد لا تصلح فى العقوبات لخطورتها.

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الفضائل، باب إثبات حوض النبى ﷺ وصفاته ٨ /٦٦ رقم ٢٣٠٤ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ١ / ١٣٥ رقم ٤٨، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان قول النبى ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ١ /٣٣٠ رقم ٦٤ من حديث ابن مسعود ﷺ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المظالم، باب النهى بغير إذن صاحبه ٥ /١٤٣ رقم٢٤٧٥، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الايمان، باب بيان نقصان الايمان بالمعاصى، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفى كماله ١ /٣١٧ رقم ٥٧ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٥٨، ٥٥٩ .

(٥) انظر : أصول الفقه المحمدى لشاخت الفصل الرابع (الأحاديث فى مدارس الفقه القديمة - ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة الإسلامية بليبيا العدد ١١ ص٦٧١- ٦٨٧ . وانظر : أضواء على السنة محمود أبو رية ص٣٦٥، ٣٦٩-٣٩٨، والأصلان العظيمان ص٢٩٧، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص٩٦، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص٣٦٣ وغيرهم.

(٦) انظر : أضواء على السنة لمحمود أبو رية ص٢٤ .

٤- ووجدنا من يقول: إن خبر الآحاد لا يصلح فى الأمور الدستورية والسياسية لأهميتها[١] .

٥- ووجدنا من يقول : إن أحاديث سنة (الآحاد) لا يعمل به فى الأمور الاعتقادية، فلا يعتبر ما ورد فيه فرضاً دينياً، أو واجباً دينياً، بل يؤخذ به فى أمور الحياة على سبيل الاستئناس والاسترشاد[٢].

ومما هو جدير بالذكر : أن الإمام الشافعى قد أفاض فى مناقشة شروط الأحناف والمالكية، وفندها فى كتابيه (الأم) و(الرسالة).

ومن مهارة الإمام فى دفاعه وتفنيده حجج الأحناف والمالكية فيما اشترطوه من شروط زائدة على ما اشترطه أهل الحديث- لصحة خبر الواحد طعن اعداء الإسلام فى دفاع الإمام الشافعى وعابوه.

وممن سلك هذا المسلك جوزيف شاخت فى الثلاثة فصول الأولى من كتابه (أصول الفقه المحمدى)[٣] وتابعه نصر أبو زيد فى كتابه (الإمام الشافعى وتأسيس الايديلوجية الوسطية)[٤]، وجمال البنا فى كتابيه الأصلان[٥]، والسنة ودورها فى الفقه الجديد[٦]، وإسماعيل منصور فى تبصير الأمة بحقيقة السنة[٧]، ومحمد شحرور فى الدولة والمجتمع[٨] وغيرهم

والحق : أن الإمام الشافعى لم يكن وحده فى الميدان يدافع عن رأى جمهور علماء

---

(١) كالدكتور عبد الحميد متولى فى كتابه مبادئ نظام الحكم فى الإسلام، والدكتور محمد سعاد، وغيرهم. انظر: مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة، وانظر : السنة المفترى عليها للمستشار البهنساوى ص١٥٤، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٥٩ .

(٢) حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص٩٥، ١٠٥، والربا والفائدة فى الإسلام ص٨ كلاهما لسعيد العشماوى، وانظر : أضواء على السنة لمحمود أبو ريه ص٣٧٨ والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص١٥٠، وتبصير الأمة بحقيقة السنة لإسماعيل منصور ص٣٦٩ وغيرهم.

(٣) انظر : الفصل الأول منه بعنوان (النظرة التقليدية للفقه الإسلامى) والفصل الثانى بعنوان (مدارس الفقه القديمة وموقف الشافعى منها)، والفصل الثالث بعنوان "الشافعى والأحاديث الفقهية" وغير ذلك فى أماكن متفرقة من كتابه. ترجمه الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ ص٦٤٨ - ٦٦٧ .

(٤) انظر : الإمام الشافعى وتأسيس الإيديلوجية الوسطية ص ٥-١٤٦ .

(٥) انظر : الأصلان العظيمان ص٢٩٨-٢٩٩ .

(٦) انظر : السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٥، ٦١، ٩٦ .

(٧) انظر : تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٣٧٥ .

(٨) انظر : الدولة والمجتمع ص ٢٣٥ .

الأمة ضد شروط الأحناف والمالكية، وإنما كان هناك غيره على ما حكاه الإمام ابن أبى حاتم الرازى فى كتابه آداب الشافعى(١)، إلا أنه -رحمه الله- أفاض فى الدفاع أكثر من غيره، وارتضى علماء الأمة من بعده دفاعه وصوبوه ودافعوا عنه(٢).

يقول الاستاذ عبد الحليم الجندى دفاعاً ضد أعداء الإسلام فيما اتهموا به الإمام الشافعى من وضعه أصول خالف فيها بزعمهم من سبقه، قال : "وإنك لترى- بادئ الرأى- أن الأصول التى عرضتها "الرسالة" أصول مسلمة لاشبهة فيها، تسليم الكشوف العلمية، وأنها قواعد عملية قبل أن تكون فلسفية أو نظرية، ولهذا عبرت العصور عصراً، بعد عصر، عماداً للعلماء فى حقول الفكر، وأنها ولدت كاملة، إذ كانت وليدة الاستقراء الشامل، فغدت، منذ وجدت، من المسلمات يتتابع عليها الفقهاء فى شتى المذاهب. بما فيهم رافضوا القياس الذين يعتمدون على النصوص وحدها(٣).

---

(١) انظر : آداب الشافعى لابن أبى حاتم ص ١٦٩ .

(٢) ومن هؤلاء الأئمة الأعلام الذين أفاضوا فى ذلك بعد الإمام الشافعى الإمام ابن قيم الجوزية فى كتابه أعلام الموقعين عن رب العالمين ٢ /٢٧١ وما بعدها. هذا فضلاً عن تحقيقات أئمة أصول الفقه فى مباحثهم فى خبر الآحاد. أما ما ينسب من تلك الشروط السالفة إلى الأئمة الأربعة وغيرهم من الأئمة المقبولين عند الأئمة قبولاً عاماً. فقد دافع عن ذلك ابن تيمية فى كتابيه رفع الملام عن الأئمة الأعلام، وصحة أصول مذهب أهل المدينة، انظر : أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢ /٢٢٩، والإنصاف فى بيان سبب الإختلاف فى الأحكام الفقهية للعلامة أحمد الدهلوى ص١٦- ٤٣، والسنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه، والسنة مع القرآن كلاهما لفضيلة الأستاذ الدكتور سيد أحمد المسير، وكيف نتعامل مع السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوى مبحث (جميع الفقهاء يحتكمون إلى السنة) ص٥٤، ٥٥ .

(٣) الإمام الشافعى ناصر السنة وواضع الأصول ص٢١٥، والانصاف فى بيان سبب الاختلاف للدهلوى ص١٦، ٣٦، وانظر للاستزادة : نقض كتاب نصر أبو زيد، ودحض شبهاته للدكتور رفعت فوزى، ونقض مطاعن نصر أبو زيد فى القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين للدكتور إسماعيل سالم، ومناقب الشافعى للرازى، وآداب الشافعى ومناقبه لابن أبى حاتم، ومناقب الشافعى للبيهقى، والمدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية للدكتور شعبان محمد إسماعيل ٢ /٤١٠ - ٤١٧ ، وأصول الفقه الإسلامى للدكتور طه جابر العلونى ص ١٥- ٢٥ .

الجـواب

عن الشروط السابقة ومن قال بها قديماً وحديثاً

أولاً : ما اشترطوه من العدد لصحة قبول خبر الآحاد :

فقد مـر قريباً الرد على ما احتجوا بـه فى اشتراط العدد مـن قصة توقف رسول ا لله ﷺ : فى خبر ذى اليدين، وتوقف عمر فى خبر أبى موسى الأشعرى. وغير ذلك.

والحق أن اشـتراط العدد لصحـة قبول خـبر الآحاد [بدعـة ضالـة منكرة يأباها واقع الصحابـة والرسـول ﷺ، ويرفضها العقـل والمنطق السـليمان المجردان من الهوى والزيغ، فيسـتحيل فى الواقع أن يسير الرسـولﷺ، فى كل أحيانه مـع كوكبة من أصحابه تبلغ حد التواتر، لا يتركونـه فى حله، أو فى ترحالـه، أو فى يقظته، أو فى فراش نومه حتى يتـم التصديق بما جـاء عنـه من آحـاد الصحابـة، ويسـتحيل فى عرف العقل والمنطق أن يتقـاعس المسـلمون عن الدعوة، وينفضوا أيديهـم عن مقومات حيـاتهم ووجودهم من تجـارة وزراعـة ونحوهـا، فـلا يـبرحون المدينـة، ولا يتجـاوزون رسـولهم (، إلى غـيره، ليتفرغوا جميعـاً. لنقل مـا يصدر عنـه حتى يتـم تصديق الأصحـاب فيما يبلغونـه عنـه، فـالواقع، والعقل، والمنطق كلهم يرفض ذلك ويزدريـه، ويرثى علـى المتمسـكين بشرط العدد، بمجافاتهم للعقل والمنطق، وعدم إدراكهم لواقع الأشياء، فقد كان بعض الصحابة يشغلهم الصفق فى الأسـواق، وكان بعضهم يشـغله الجهاد فى سـبيل ا لله ﷻ، وكـان منهم مـن يلازم الرسـول ﷺ ، على ملء بطنــه، يحضر مـا لا يحضرون، ويحفـظ ما لا يحفظون، من أجـل ذلك كـان يروى عنـه الواحـد، والإثنان، والثلاثـة، والأكثر، ومن أجل ذلك أيضاً كـانت إحدى نسائه تروى عنه بعـض ما يحدث منه فى البيت مما تفرد عنه أصحابه، وما يحدث بين المرأة وزوجها من أمور تشريعية(1) ، هذا فضلاً عن أنه لم يشترط عددًا يلازمه ، أو عددًا يحضر عند تحديثه .

ويقول الحـافظ ابن حجر : "وأمـا من شـرط العدد، فهو قـول شـاز مخالف لمـا عليه الجمهور، بل تقبل رواية الواحد إذا جمع أوصاف القبول"(2).

---

(1)السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود عبد اللطيف ص119، 120 .

(2) انظر : لسان الميزان 1 /26، 27 .

ويقول فضيلة الدكتور أبو شهبة : "ثم ما هذه البدعة السيئة، بدعة أن الخبر ما دام لم يتواتر لا يقبل ولا يؤخذ به ولو أن كل مسألة من مسائل العلم والمعرفة لم نكتف فيها إلا بالتواتر لما سلم لنا من المعارف إلا القليل، بل لو أننا طبقنا هذه القاعدة على علم التاريخ والآداب لما سلم لنا منها إلا شيء أقل من القليل"(١).

ومع كل هذا فإن المحدثين لم يهملوا العدد، وإنما اعتبروه فى تقسيمهم لخبر الآحاد إلى غريب، وعزيز، ومشهور.

والترجيح بكثرة العدد عند التعارض، وها أنت قد سمعت آنفاً ما ذكره أئمة الحديث وجهابذته من أن الحديث المتواتر يوجد بكثرة فى كتب الحديث المشهورة مثل الكتب الستة والمسانيد وغيرها(٢).

ثانياً : ما اشترطوه لصحة قبول خبر الواحد :

١- بألا يخالف ظاهر كتاب الله ﷻ فقد استدلوا لذلك بأدلة منها ما روى عن رسول الله ﷺ، **"تكثر الأحاديث لكم بعدى، فإذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه فاقبلوه، واعلموا أنه منى، وما خالفه فردوه، وأعلموا أنى منه برئ"**(٣).

٢- واستدلوا أيضاً بما روى عن أبى بكر وعمر وعائشة وغيرهم من الصحابة ﷺ فى ردهم خبر فاطمة بنت قيس(٤) -رضى الله عنها-، فيما روى عنها عن النبى ﷺ، فى المطلقة ثلاثا قال: **"ليس لها سكنى ولا نفقة"** فرد ذلك عمر ﷺ، بقوله: "لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ، لقول إمرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت. لها السكنى والنفقة قال الله ﷻ : ﴿**لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ**﴾(٥).

٣- واستدلوا أيضاً برد عائشة (رضى الله عنها) حديث عمر وابنه عبد الله -

---

(١) الإسراء والمعراج لفضيلة الدكتور محمد أبو شهبه ص ٢١ .

(٢) راجع : إن شئت ص ٦-٨ .

(٣) الأم ٧ /٣٠٧- ٣٠٨، وأصول السرخسى ١ /٣٦٥، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ /٨٠ .

(٤) فاطمة بنت قيس: صحابية جليلة لها ترجمة فى: الإصابة٤ /٣٨٤ رقم١١٦٠٨ والاستيعاب ٤ /١٩٠١ رقم٤٠٦٢، وتاريخ الصحابة ص٢٠٩ رقم١١١٤، واسد الغابة ٧ /٢٢٤ رقم ٧١٩٣ .

(٥) الآية الأولى من سورة الطلاق، والحديث أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ٥ /٣٥٦ رقم ١٤٨٠، وانظر : رقم ١٤٨١ .

رضى الله عنهما– فى تعذيب الميت ببعض بكاء أهله عليه، فردت ذلك عائشة بقولها "يرحم الله عمر لا والله ما حدث رسول الله ﷺ : "إن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد" ولكن قال : "**إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه**" حسبكم القرآن: ﴿**أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**﴾[1].

٤– واستدلوا برد على بن أبى طالب ﷺ لخبر معقل بن سفيان ﷺ فيما روى عن ابن مسعود ﷺ؛ أنه سئل عن رجل تزوج امراة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات. فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نسائها. لاوكس ولا شطط. وعليها العدة ولها الميراث. فقام معقل بن سنان الأشجعى[2]، فقال : قضى رسول الله ﷺ، فى بروع بنت واشق، إمرأة منا. مثل الذى قضيت. ففرح بها ابن مسعود"[3] فرد ذلك على بن أبى طالب ﷺ بقوله: "لا ندع كتاب ربنا لقول أعرابى بوال على عقبيه"[4].

واستدل بالأحاديث السابقة أو بعضها كل من محمود أبو رية فى (أضواء على السنة)[5]، وأحمد أمين فى (فجر الإسلام)[6]، وأحمد حجازى السقا فى كتابه (دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى)[7]، وجمال البنا فى (السنة ودورها فى الفقه الجديد)[8]، وإسماعيل منصور فى (تبصير الأمة بحقيقة السنة)[9]، ونيازى عز الدين فى (دين

---

(١) الآية ٣٨ من سورة النجم، والحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب قول النبى ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إن كان النوح من سنته٣ /١٨١ رقمى ١٢٨٧، ١٢٨٨، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٣ /٥٠٢، ٥٠٣ رقمى ٩٢٧، ٩٢٩ .

(٢) معقل بن سنان الأشجعى : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ /٤٤٦ رقم ٨١٥، واسد الغابة ٥ /٢٢١ رقم ٥٠٣٣، والاستيعاب ٣ /١٤٣١ رقم ٢٤٦٠، وتاريخ الصحابة ٢٣٩ رقم١٣١١، ومشاهير علماء الأمصار ص٥٧ رقم ٢٨١ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات ٢ /٢٣٧ رقم ٢١١٤، والترمذى فى سننه كتاب النكاح، باب ما جاء فى الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ٣ /٤٥٠ رقم ١١٤٥، وقال : وفى الباب عن الجراح. وحديث ابن مسعود حسن صحيح. واللفظ للترمذى .

(٤) هذه الزيادة أخرجها سعيد بن منصور فى سننه١ /٢٣٢ رقم٩٣١، وأخرجها عبد الرازق فى مصنفه ٦ / ٢٩٣ . قال الشوكانى فى هذه الزيادة (لم يثبت عنه من وجه صحيح ولو سلم ثبوته فلم ينفرد بالحديث معقل المذكور بل روى من طريق آخر غيره، بل معه الجراح كما وقع عند أبى داود، والترمذى وناس من اشجع، انظر : نيل الأوطار ٦ /١٧٣ . وقال الصنعانى فى سبل السلام "وأما الرواية عن على ﷺ– فقال فى البدر المنير لم يصح عنه، انظر: سبل السلام ٣ /١٠٤٥ .

(٥) انظر : أضواء على السنة ص ٧٣، ٧٤ .

(٦) انظر : فجر الإسلام ص ٢١٦، ٢١٧ .

(٧) انظر : دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١٠٤، ١٠٥، ١٥٦ ، ١٩٣ .

(٨) انظر : السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١٣ .

(٩) انظر : تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٣٠٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٩، ٤١٩ .

السلطان)[1] وغيرهم.

وتأثر بهذا الشرط والمنهج، فضيلة الشيخ محمد الغزالى - غفر الله له وزاد فى إحسانه وتجاوز عن سيئاته- فى كتابه (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) إذ يقول معقباً على قول عائشة -رضى الله عنها- (حسبكم القرآن) يقول الشيخ : وعندى أن ذلك المسلك الذى سلكته أم المؤمنين أساس لمحاكمة الصحاح إلى نصوص الكتاب الكريم"[2].

والجواب : إن ما استدل به على رد خبر الآحاد إذا كان زائداً على النص القرآنى لا حجة لهم فيه فحديث (عرض السنة على القرآن) سبق تخريجه وبيان وضعه[3].

وبقية الأخبار التى جاء فيها رد بعض الصحابة لبعض الأخبار لمجرد تعارضها الظاهرى مع القرآن لا حجة لهم فيها أيضاً. والحق مع الخبر وهو موافق لكتاب الله ﷻ.

وقد أفاض فى الدفاع عن خبر فاطمة ابن قيم الجوزية فى زاد المعاد[4].

وقال الشوكانى ما قيل فى الخبر من أنه مخالف للقرآن فوهم[5].

ومما هو جدير بالذكر أن أبا حنيفة النعمان -رحمه الله- قال بخبر فاطمة[6].

وكذلك الحال فى خبر تعذيب الميت ببعض بكاء أهله عليه، الحق مع الخبر، ولا مخالفة فيه لكتاب الله ﷻ، كما هو واضح من ترجمة الإمام البخارى لباب الحديث (يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إن كان النوح من سنته)[7].

أما ما قاله على بن أبى طالب ﷺ رداً على خبر معقل بن سنان ﷺ؛ فقد سبق من قول الشوكانى وغيره أن هذا لم يصح عنه، ولو سلمت صحته فلم ينفرد به معقل، والجمهور مع الخبر فهو أيضاً صحيح موافق لكتاب الله ﷻ[8].

(١) انظر : دين السلطان ص٩٤١ .

(٢) انظر : السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص ٢٣ .

(٣) راجع : ١/ ٢٢٣-٢٢٦ .

(٤) انظر : زاد المعاد ٥ /٥٢٢ - ٥٤٢ .

(٥) نيل الأوطار ٦ /٣٠٣ .

(٦) المنهاج شرح مسلم للنووى ٥ /٣٥٩، وانظر : نيل الأوطار ٦ /٣٠٣، وسبل السلام ٣ /١١٢٦ .

(٧) انظر : صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) ٣ /١٨١، وانظر : نيل الأوطار ٤ /١٠٢، ١٠٦، والإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة للإمام الزركشى ص١٠٢، ١٠٣ .

(٨) انظر: نيل الأوطار ٦ /١٧٣، وسبل السلام ٣ /١٠٤٥، وأحكام القرآن لابن العربى ١ /٢١٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٣ /١٩٧، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى للدكتور الأدلبى ص١٣٥ .

ومع أن الجمهور مع الأخبار التى توقف فيها بعض الصحابة لتعارضها الظاهرى مع القرآن الكريم فقد حملوا هذا التوقف من الصحابة على التثبت والاحتياط، ولم يكن ذلك منهم مسلكاً مطرداً بدليل ما سبق ذكره من حالهم فى احتجاجهم بخبر الواحد والعمل به.

ومما هو جدير بالذكر أن من اشترطوا هذا الشرط من الأحناف، خالفوه، وقبلوا أخباراً بأسانيد ضعيفة مع مخالفتها للقرآن الكريم، وقد أكثر من تفصيل ذلك ابن قيم الجوزية[١].

ثالثاً : ما زعموه أن زيادة خبر الواحد على النص القرآنى تعد نسخاً؛ فقد أفاض فى الرد على ذلك الامام ابن قيم الجوزية، مبيناً المراد بالنسخ فى السنة الزائدة على القرآن الكريم، قائلاً : "ما تعنون بالنسخ الذى تضمنته الزيادة بزعمكم؟ أتعنون أن حكم المزيد على القرآن من الإيجاب، والتحريم، والإباحة بطل بالكلية، أم تعنون به تغير وصفه بزيادة شئ عليه من شرط أو قيد أو مانع أو تخصيص أو ما هو أعم من ذلك؟

فإن عنيتم الأول فلا ريب أن زيادة خبر الواحد لا تتضمن ذلك، فلا تكون ناسخة. وإن عنيتم الثانى، فهو حق، ولكن لا يلزم منها بطلان حكم المزيد عليه، ولا رفعه، ولا معارضته، بل غاية الزيادة بخبر الواحد كالشروط، والموانع، والقيود، والمخصصات، وشيء من ذلك لا يكون نسخاً يوجب إبطال الأول ورفعه رأساً.

وإن كان نسخاً بالمعنى العام الذى يسميه السلف نسخاً، وهو رفع الحكم الظاهر فى القرآن بتخصيص أو تقييد أو توضيح ... إلخ، فهذا كثير من السلف يسميه نسخاً. حتى سمى الاستثناء نسخاً، فإن أردتم هذا المعنى، فلا مشاحة فى الاسم، ولكن ذلك لا يسوغ رد السنن الناسخة للقرآن بهذا المعنى، ولا ينكر أحد ممن يعتد به نسخ القرآن بالسنة بهذا المعنى بل هو متفق عليه بين الناس، وإنما تنازعوا فى جواز نسخ القرآن بالسنة، النسخ الخاص الذى هو رفع أصل الحكم وجملته بحيث يبقى بمنزلة ما لم يشرع البتة[٢].

---

(١) أعلام الموقعين ٢ /٢٨٨ وما بعدها.

(٢) أعلام الموقعين ٢ /٢٩٧ بتصرف، وانظر : البحر المحيط ٤ /٣٤٨، والإحكام لابن حزم ١ /١١٣، والسنة مع القرآن لفضيلة الدكتور سيد أحمد المسير ص ٥٢ - ٦٤ .

وبما هـو جدير بالذكر هنـا أن الأحناف مـع قولهم بعدم قبول خـبر الواحد إذا كان زائد علـى القرآن، فقد قبلوا أحكامـاً كثيرة زائدة على مـا فى القرآن بعضهـا من السنة المشهورة كحد الرجم،وتحريم الجمع بين المـرأة، وعمتها والمرأة وخالتها،وغير ذلك من الأحكـام الزائدة على ما فى القرآن وقبلوها لأنها ثبتت بسنة مشهورة تفيد عندهم علم طمأنينة القلب(١).

هـذا فى حين أن أهل الزيـغ والهوى عندمـا يستدلون بمذهب الأحنـاف وبشـرطهم يتجاهلون هذا إمـا عن عمدٍ للتضليل، وإما عـن جهل بشـرطهم، وهو جعلهم المشهور قسيماً للمتواتر فى إفادة العلم، وقبول ما أثبته زائداً على النص القرآنى.

وهو مـا رفضـه أعداء السـنة فى خـبر الرجـم، والجمع بـين المرأة وعمتهـا، والمرأة وخالتهـا ... وغـير ذلك بـالرغـم من استشـهادهم بشـرط الأحنـاف بعدم قبولهـم خبر الواحد إذا كان زائد على القرآن الكريم.

فتأمل كيـف استغلوا ذلك الشـرط للتشـكيك فى حجيـة خبر الواحد، والطعن فى الأحكام التى استقلت السنة بتشريعها!!

واعلم : أن من اشترط ذلك الشرط؛ فقد اشترطه على هوى فى نفسه، حيث طبقه حيث اشـتهى، ورفضـه أيضاً حيث اشـتهى، وقد أكـد ذلك غير واحد مـن الأئمة بعد ذكرهم أمثلـة كثـيرة على مخـالفتهم لمـا اشــترطوه، وقبولهم أحكامـاً زائدة على مـا فى القرآن.

يقول ابن حزم : "فمن أين جوزتم أخذ الزائد على مـا فى القرآن كما ذكرنا حيث اشتهيتم، ومنعتم منه حيث اشتهيتم، وهذا ضلال لا خفاء به، وكل ما وجب العمل به فى الشريعة فهو واجب أبداً فى كل حال(٢).

رابعاً : أمـا ما اشترطوه فى صحـة خبر الواحد بألا يكون فى الحدود؛ فقد رد ذلك أئمة الأصول يقـول الإمام الآمدى : "اتفقت الشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف(٣)، وأبو بكر الـرازى(٤) من أصحـاب أبى حينفــة، وأكثر النـاس علـى قبول خـبر الواحـد فيما

---

(١) انظر : الأم للشافعى ٧ /١١ وما بعدها.

(٢) الإحكام لابن حزم ١ /١١٤، وانظر : الأم ٧ /١٥، وأعلام الموقعين ٢ /٢٨٩، ٢٩٣ وما بعدها.

(٣) أبو يوسـف هو : يعقـوب بن إبراهيم بن حبيـب، أبو يوسـف، صـاحب أبى حنيفـة، تولى القضـاء لثلاثـة من الخلفاء، المهـدى، والهادى، والرشـيد، وهو أول من وضع الكتب علـى مذهب أبى حنيفـة مات سـنة ١٨٢هـ. له ترجمة فى : وفيات الأعيان لابن خلكان ٥ /٤٢١، وتاج التراجم فى طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ص ٨١ .

(٤) أبو بكـر الرازى هو: أحمد بن علـى الرازى، أبو بكر الجصـاص، الفقيه الحنفـى، من أهل الرأى، سـكن بغداد، وانتهت إليـه رئاسة الحنفية. توفى سنة ٣٧٠هـ. له ترجمة فى الفتح المبين فى طبقات الأصوليين للمراغى١ /٢١٤، والجواهر المضية فى طبقات الحنفية لعبد القادر محمد القرشى١ /٨٤ .

يوجب الحد، وفى كل ما يسقط بالشبهة، خلافاً لأبى عبد الله البصرى، والكرخى.

ودليل ذلك أنه يغلب على الظن، فوجب قبوله لقوله ﷺ : "**إنكم تختصمون إلىَّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض. فأقضى له على نحو مما أسمع منه. فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً؛ فإنما أقطع له به قطعة من النار**"(١).

ولأنه حكم يجوز إثباته بالظن، بدليل ثبوته بالشهادة، وبظاهر الكتاب، فجاز إثباته بخبر الواحد كسائر الأحكام ظنية، والمسألة الظنية، فكان الظن كافياً فيها.

وسقوطه بالشبهة لو كان، لكان مانعاً من الأعمال، والأصل عدم ذلك، وعلى من يدعيه بيانه.

فإن قيل : خبر الواحد مما يدخله احتمال الكذب، فكان ذلك شبهة فى درء الحد، لقوله ﷺ : (**ادرءوا الحدود بالشبهات**) (٢) فهو باطل بإثباته بالشهادة، فإنها محتملة للكذب، ومع ذلك يثبت بها"(٣).

خامساً : ما اشترطوه بألا يكون خبر الواحد فى العقيدة. فقد سبق وأن ذكرنا أن أصول العقائد مذكورة فى القرآن الكريم، مثل التوحيد، والصفات الإلهية، والرسالة، والبعث، وجزاء الأعمال، ولا يوجد فى الحديث الصحيح إلا ما يؤيد هذه الأصول ويوضحها ويقررها، وكل ما يستشكل من الأحاديث الصحيحة فى العقائد تجد مثله فى القرآن، ويجرى فيه ما يجرى فى القرآن من التفويض أو التأويل، ولا يوجد فيها ما يكون مخالفاً لعقائد القرآن، أو زائداً عليها بحيث لا يكون له أصل فى القرآن(٤).

وحتى مع التسليم جدلاً بأن أحاديث العقائد زائدة عما فى القرآن الكريم. فالقول بأن خبر الواحد ظنى، والعقائد قطعية فلا تؤخذ إلا من الأدلة القطعية. هذا القول غير

---

(١) أخرجه البخارى بشرح (فتح البارى) كتاب المظالم، باب إثم من خاصم فى باطل وهو يعلمه ٥ /١٢٨ رقم ٢٤٥٨، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ٦ /٢٤٥ رقم ١٧١٣. واللفظ له من حديث أم سلمة - رضى الله عنها -.

(٢) أخرجه الدارقطنى فى سننه كتاب الحدود والديات ٣ /٨٤ رقم ٩، وفيه المختار بن نافع، قال البخارى: وهو منكر الحديث قال : وأصح ما فيه حديث سفيان الثورى عن عاصم عن أبى وائل عن عبد الله بن مسعود "قال ادرءوا الحدود بالشبهات، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم" وروى عن عقبة بن عامر، ومعاذ، وغير واحد من الصحابة، موقوفاً عليهم، ورواه ابن حزم فى كتاب الاتصال عن عمر موقوفاً عليه. قال الحافظ : وإسناده صحيح. انظر : نيل الأوطار ٧ /١٠٥.

(٣) الإحكام للآمدى ٢ /١٠٦، ١٠٧، وانظر : البحر المحيط ٤ /٣٤٨، وفواتح الرحموت ٢ /١٣٦، والتقرير والتحبير ٢ /٢٧٦، وارشاد الفحول ١ /٢٣١.

(٤) راجع : ١/ ٤٩٨-٤٩٩.

صحيح، لأنـه مع فرض أن خبر الآحاد فـى العقائد ظنى، فهو خبر ظنى راجع إلى أصل قطعى وهو القرآن الكريم، فيجب العمل به.

يقول الإمام الشـاطبى : "الظنـى الراجع إلى أصل قطعى إعمالـه أيضاً ظـاهر، وعليه عامـة أخبـار الآحـاد، فإنها بيـان للكتـاب لقولـه تعـالى : ﴿وَأَنْزَلْنَـا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(١).

ويقـول الإمام ابـن قيم الجوزيـة : "الذين قـالوا لا يحتج بخبر الواحد فـى العقائد من التوحيـد، والصفات الإلهية، والبعث قالوا : الأخبار قسمان متواتر وآحاد، فالمتواتر وإن كان قطعـى السند لكنـه غـير قطعى الدلالة، فـإن الدلالة اللفظيـة لا تفيد اليقين، وبهذا قدحوا فى دلالة القـرآن على الصفات وقالوا : الآحـاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهـة طريقهـا، ولا من جهـة متنهـا. فسـدوا على القلـوب معرفـة الرب تعـالى وأسمائه وصفاتـه، وأفعاله من جهـة الرسول ﷺ. وأحـالوا الناس على قضايـا وهمية ومقدمات خياليـة سموهـا قواطع عقليـة، وبراهـين نقليـة، وهى فى التحقيق كمـا قـال الله تعالى : ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَـاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾(٢).

إن هذه التفرقة بين العقـائد والأحكام فى العمل بخبر الآحاد، لا تعرف عن أحد من الصحابـة، ولا عن أحد من التـابعين، ولا من تابعهم، ولا عن أحـد من أئمـة الإسلام، وإنما يعرف عن رءوس أهل البدع ومن تبعهم"(٣).

---

(١) الآية ٤٤ من سورة النحل، وانظر : الموافقات ٣ /١٤ .

(٢) الآيـة ٣٩ من سورة النور، وانظر : مختصـر الصواعق المرسلة لابن قيـم الجوزيـة ٢/٥٠٦، وقـارن بشرح العقيدة الطحاوية ٢ /٧٩، ٨٠، وتأثر فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمـود شلتوت بـهذا المنطق الفلسفى الذى يرى أن دليل العقل يفيـد اليقين، أما الأدلـة النقليـة فلا، وينسـب ذلـك إلى كثير من العلمـاء فيقول : "وقد اتفـق العلماء على أن الدليل العقلـى الذى سـلمت مقدماته، وانتهت فـى أحكامها إلى الحس أو الضرورة يفيـد ذلك اليقين ويحقق الإيمان المطلوب. أما الأدلـة النقليـة فقـد ذهب كثير مـن العلماء إلى أنهـا لا تفيد اليقين، ولا تحصـل الإيمان المطلوب، ولا تثبت بهـا وحدهـا عقيدة...والذين ذهبـوا إلى أن الدليل النقلى يفيد اليقـين، ويثبت العقيدة شـرطوا فيـه أن يكون قطعياً فى وروده، قطعياً فى دلالته، انظر : الإسلام عقيدة وشريعة ص ٥٣ .

(٣) مختصر الصواعق المرسـلة ٢ /٥٧٨، وقـارن بالسـنة المفـترى عليهـا للبهنسـاوى ص١٦٨،١٧٢، وانظر: البحر المحيط فى أصول الفقـه للزركشى ٤ /٢٦١، ٢٦٢ مسألة (إثبات أسمـاء الله بأخبار الآحاد) ومسألة (إثبات العقيدة بخبر الآحاد). وانظر : فتوى الشـيخ محمد رشيد رضا (أحـاديث الآحاد يحتج بـها فـى العقائد) فى مجلة المنار المجلد ١٩ /٣٤٢ وما بعدها. وانظر: الإبانة عن أصول الديانة للأشعرى ص٢٧-٢٩، ومذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطى ص١٠٥، وموقف المدرسـة العقلية من السـنة١ /١٦٣، والابتهاج فى أحاديث المعراج لابن دحية ص ٧٨، وراجـع قوله السـابق ص ٥٥٣، وانظر : المدخـل إلى السنة النبويـة للأسـتاذ الدكتور عبدالمهدى ص٢٩١ مبحث (حجية الآحاد فى العقائد)، والحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام للأستاذ الألبانى ص٤٥-٦٥ .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن بعض الحنفية ممن قال بهذا الشرط نقضه بنفسه بقبوله الآثار المروية فى عذاب القبر ونحوها، لأن بعضها مشهور، وبعضها آحاد أيضاً كما يصرح السرخسى بقوله : "فأما الآثار المروية فى عذاب القبر ونحوها فبعضها مشهور، وبعضها آحاد وهى توجب عقد القلب عليه"(١).

ونفس الشئ وقع فيه المعتزلة يقول القاضى عبد الجبار : "فإن قال : أفتجوزون ما ورد فى الأخبار من عذاب القبر، ومنكر ونكير، والمساءلة، والمحاسبة، والميزان، والصراط، وغير ذلك؟ قيل له نعم، نؤمن بجميع ذلك على الوجه الذى نجوز له لا على ما يظنه الحشو من أنه يعذبهم وهم موتى فى قبورهم، ولا كما تقوله المجبره من أنه لا أصل لعذاب القبر، وقد تظاهرت الأخبار بذلك، ولا يمتنع أن يتولى ذلك من يلقب من الملائكة بمنكر ونكير، ليكون أعظم فى التعذيب، وكذلك المسألة، والمحاسبة، وغير ذلك... فنحن نؤمن بما جاء فى ذلك من الأخبار، ولا خلاف بين الأمة فى ذلك"(٢).

فهلا آمن أهل الزيغ والهوى بما آمن به من استدلوا بشرطهم(٣)؟!

أم كفاهم شرطهم ليكون وسيلة لهم للتشكيك فى حجية خبر الآحاد فى العقائد ؟!!.

سادساً : أما شرطهم لصحة قبول خبر الواحد بألا يثبت به حكم شرعى من فرض أو تحريم. فيقول رداً على ذلك الإمام ابن قيم الجوزية بقوله : "إن خبر الواحد لو لم يفد العلم لم يثبت به الصحابة التحليل والتحريم، والإباحة، والفروض، ويجعل ذلك ديناً يدان به فى الأرض إلى آخر الدهر. فهذا الصديق ﷺ زاد فى الفروض التى فى القرآن فرض الجدة، وجعله شريعة مستمرة إلى يوم القيامة، بخبر محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة فقط، وجعل حكم ذلك الخبر فى إثبات هذا الفرض حكم نص القرآن فى إثبات فرض الأم، ثم اتفق الصحابة والمسلمون بعدهم على إثباته بخبر الواحد ... وأثبت عمر بن الخطاب ميراث المرأة من دية زوجها بخبر الضحاك بن سفيان الكلابى وحده، وصار ذلك شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة وأثبت شريعة عامة

(١) أصول السرخسى ١ /٣٢٩ .

(٢) المختصر فى أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة ١ /٢٧٧، ٢٧٨، وانظر : شرح الأصول الخمسة ص ٧٣٠ .

(٣) انظر: تعميم أحمد صبحى منصور فى قوله: "أمور الغيبيات لا تؤخذ إلا من القرآن والحديث المتواتر هو قول علماء الأصول" وقد علمت أنه قول المعتزلة، ومن تأثر بهم من فقهاء الأحناف. انظر: عذاب القبر والثعبان الأقرع ص ١٦، وشفاء الصدر ينفى عذاب القبر لإسماعيل منصور.

في حق المجوس بخبر عبد الرحمن بن عوف وحده[1].

وهـذا أكثر من أن يذكـر، بل هو إجمـاع معلوم منهم، ولا يقـال على هـذا إنما يدل على العمـل بخبر الواحد في الظنيـات، ونحن لا ننكـر ذلك لأنـا قد قدمنـا أنهم أجمعوا على حجيتـه والعمل بموجبه، ولو جاز أن يكون خبر الواحد كذبـاً أو غلطاً في نفس الأمر لكانت الأمة مجمعة على قبول الخطأ والعمل به وهذا قدح في الدين والأمة[2].

سـابعاً : مـا ذهب إليـه البعض من إسـقاط الشـرعية من خبر الآحـاد فـي المجال الدستوري والسياسي :

فيقول رداً على ذلك المستشار الدكتور علي جريشة : (أسقط البعض الشرعية) عن أحـاديث الآحـاد فـي المجـال الدسـتوري، فقـال إنهـا لا تصلـح مصدراً لهـذا اللون من الأحكام[3]، ومـن قبل هذا رفض الخوارج والمعتزلة العمل بها، ولقد كانت حجة ذلك البعض القـول بأهميـة الأحكام الدسـتورية،وعلى الجـانب الآخر عـدم يقينيـة أحاديث الآحاد،وعدم شـهرتها، الذي استدلوا منه على عدم صحتها، ثم مسلك بعض الصحابة منها إذ اشترطوا اليمين أو راوياً آخر.

وفي رد هـادئ على هؤلاء نقـول بعون الله : إن الأحكـام الدسـتورية ليسـت إلا فرعـاً من فروع القانون العام، إلى جواره فروع أخـرى في ذلك القسم من القانون، ثم قسـم آخر بفروعـه هو قسـم القـانون الخـاص. ونحن لا نوهـن من أهميـة الأحكام الدستورية... ولكننا في الوقت نفسه لا نرتفع بها فوق أحكام السنة في جزءها الأكبر (أحاديث الآحاد).

ومـا نرى الأحكام الدسـتورية إلا جزءاً من الأحكـام العملية التـي اتفق الفقهاء في المذاهب الأربعة على العمل بأحاديث الآحاد فيها.

ولئـن كانت الأحكام الدستورية تقابل في اصطلاحاتنا الفقهية مباحث الإمامة، فإن مبـاحث الإمامة عند الفقهاء من أهل السـنة ليسـت سـوى أحكام فروع لا ترتفع إلى مرتبة الأصول ... ولم يفعل ذلك إلا الغلاة من الشيعة؟

أمـا اشـتراط اليقينيـة ... فلم يشـترطها أحـد من الفقهـاء في أحكـام الفروع وإن

---

(1) الآثار السابقة التي استشهد بـها ابن قيم الجوزية سبق تخريجها ١/ ٣٢٤،٣٤٣.

(2) مختصر الصواعق المرسلة ٢ /٥٥٦، ٥٥٧ بتصرف.

(3) قـال بذلك الدكتور عبد الحميـد متولي في كتابـه (مبـادئ نظام الحكم في الإسـلام) ص١٨٩،١٩١، ١٩٦، ١٩٧ .وفي كتابه ترديد لكثير مما قاله علي عبد الرازق في كتابه الإسلام وأصول الحكم.

اشترطتها الأكثرية فى مجال الاعتقاد باعتباره مبنياً على اليقين.

أما القول بأن عدم شهرة أحاديث الآحاد دليل عدم صحتها، فإنه لا ارتباط بين الشهرة والصحة، كما أنه لا ارتباط بين الحق والواقع، فقد يكون الحق واقعاً وقد يكون غير واقع، كما قد يكون الواقع حقاً، وقد يكون غير حق ... كذلك قد يكون المشهور صحيحاً أو غير صحيح، وقد يكون الصحيح مشهوراً أو غير مشهور.

أما مسلك بعض الصحابة منها فقد قدمنا أن أحداً منهم لم يرفض حديث آحاد ما دام صحيحاً، أما ما اشترطوه من حلف أو راو آخر فقد قدمنا أنه لا يخرج الحديث عن مرتبة الآحاد[1] أ.هـ.

ولم يقف خصوم السنة المطهرة فى عصرنا على ما اشترطه المعتزلة ومن تأثر بهم من بعض فقهاء الأحناف.

فلم يكتفوا فى شروطهم لقبول خبر الواحد بعرضه على القرآن الكريم، ولا إلى عرضه على العقل، ولا ما سبق من الشروط، وإنما اشترطوا أيضاً لقبول خبر الواحد عرضه على العلم التجريبى فما وافقه قبل وإلا فلا[2].

واشترطوا عرضه على التوراة والإنجيل، والفلسفات الحديثة فما خالفهم قبل وإلا فلا، وزعموا أنه من الإسرائيليات[3].

أما ما اشترطوه من عرض السنة النبوية على العهد القديم والجديد فما وافقهما كان دليلاً على أنه من الإسرائيليات.

فيقول رداً على ذلك الدكتور محمد أبو شهبة -رحمه الله- : "ليس من الإنصاف فى شيء أن نقول : إن ما وجد فى الدين الإسلامى، ووجد فى اليهودية أو النصرانية أن يكون مأخوذاً منها، فقد توافق القرآن الكريم الذى لا شك فى تواتره، وصونه عن

---

(١) راجع : إن شئت ما سبق فى الرد على شبه منكرى حجية خبر الآحاد ص ٣١-٣٤، وانظر: مصادر الشرعية الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة ص٣٤،٣٥

(٢) انظر: دراسة الكتب المقدسة فى ضوء المعارف العلمية الحديثة للدكتور موريس بوكاى ص١٢-٢٩٠-٣٠٢، وفجر الإسلام لأحمد أمين ص ٢١٧، ٢١٨، وانظر : له أيضاً ضحى الإسلام ٢ /١٣٢، والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٦٤، ودين السلطان لنيازى عز الدين ص ٤٦٠-٤٦٧، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ١٢٣ .وسيأتى الجواب عن ذلك إجمالاً فى الباب الثالث مبحث (شبهة الطاعنين فى أحاديث الطب والرد عليها) ص٣٣٥-٣٤١ .

(٣) انظر: العقيدة والشريعة فى الإسلام ص٥١، ١٤٨، ١٥٣، ومذاهب التفسير الإسلامى ص١٩٠، ودراسات محمدية ص٥٢٠ ثلاثتهم لجولدتسيهر، وانظر : ضحى الإسلام ١ /٣٤٠، والبيان بالقرآن لمصطفى المهدوى ٢ / ٦٤٥، ودين السلطان لنيازى عز الدين ص١٦٦، وأضواء على السنة لمحمود أبو رية ص١٤٥ - ١٩١ .

أى تحريف، والتوراة والإنجيل فى بعض التشريعات، والأخلاقيات والقصص، فهل معنى هذا أنه مأخوذ منها؟ أعتقد أن الجواب بالنفى.

ومما ينبغى أن يعلم أن الشرائع السماوية مردها إلى الله سبحانه، وأن العقائد، والفضائل الثابتة، والضروريات التى لا تختلف باختلاف الأزمان، ولا باختلاف الرسالات أمور مقررة فى كل دين. وصدق الله ﷻ: ﴿**شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ**﴾(1) لكن هذه الأصول، والفضائل، والأخلاقيات، والضروريات جاءت فى الدين الاسلامى أوفى ما تكون وأكمل ما تكون، وأصلح ما تكون، لكل زمان ومكان. ولما كان الأمر كذلك فليس فى العقل، ولا فى الشرع ما يمنع أن تتوافق فى بعض التشريعات، وفى بعض الأخلاقيات، وما حرف من : الكتب السماوية السابقة لم يحرف جميعه. وقد كان القرآن الكريم- بحكم أنه سلم من التحريف والتبديل، وتوافرت الدواعى والأسباب لوصوله إلى الأمة الإسلامية كما أنزله الله تبارك وتعالى. مهيمناً أى شاهداً على الكتب السماوية السابقة، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه فهو باطل قال تعالى : ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ**﴾(2) أ هـ.

ومن الأحاديث التى زعم أعداء السنة المطهرة أنها من الإسرائيليات لموافقتها ما عند أهل الكتاب. حديث "النيل وسيحان وجيحان والفرات من أنهار الجنة".

قال محمود أبو ريه : "روى هذا الحديث أبو هريرة، وقد أخذه من كعب الأحبار، القائل : "أربعة أنهار الجنة، وصفها الله ﷻ فى الدنيا، النيل نهر العسل فى الجنة، والفرات نهر الخمر فى الجنة، وسيحان نهر الماء فى الجنة، وجيحان نهر اللبن فى الجنة"(3).

واستدل **نيازى عز الدين** بما استدل به **محموداً أبو ريه** : وقال نيازى : "لنسمع التوراة ماذا **تقول فى** "سفر التكوين"، الإصحاح **الثانى الفقرات** من ١٠ - ١٤ وكان

---

(1) الآية ١٣ من سورة الشورى.

(2) الآية ٤٨ من سورة المائدة ، وانظر : دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٢٥٣، ٢٥٤ والحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص١٨٥، والسنة النبوية فى مواجهة التحدى للدكتور أحمد عمر هاشم ص ٣٩-٤١.

(3) نهاية الإرب للنويرى١٠ /٢٢٠ وانظر: أضواء على السنة، ص ٢٠٨، وشيخ المضيرة ص١٠٣ .

نهر يخرج من عدن يسقى الجنة، ومن هناك ينقسم فيصير أربعة رؤوس اسم الواحد (فيشون) وهو المحيط بأرض الحويلة حيث الذهب، وذهب تلك الأرض جيد".

يقول نيازى عز الدين عن حديث "النيل، وسيحان، وجيحان، والفرات، من أنهار الجنة"، وأسلوب الحديث كما تلاحظون تواترياً وهذا ما قصدت إليه، وهكذا فإن معرفة كتب أهل الكتاب ضرورية من أجل نقد الأحاديث كما رأيتم[1].

والجواب :

إن الحديث الذى رواه أبو هريرة : صحيح غاية الصحة، وهو فى صحيح مسلم بلفظ: **"سيحان، وجيحان، والفرات، والنيل كلها من أنهار الجنة"**[2]. وفى الحديث الصحيح أيضاً؛ أنه ﷺ "رأى ليلة المعراج عند سدرة المنتهى أربعة أنهار، يخرج من أصلها نهران ظاهران، ونهران باطنان، فقلت : **يا جبريل ما هذه الأنهار؟** قال أما النهران الباطنان فنهران فى الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات"[3].

وفى رواية : "بينما رسول الله ﷺ فى السماء الدنيا إذ بنهرين يطردان، فقال : **ما هذان يا جبريل؟** قال : هذا النيل والفرات عنصرهما"[4].

والحديث ليس على حقيقته كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، وإنما الكلام على سبيل التشبيه، وأن هذه الأنهار تشبه أنهار الجنة فى صفتها وعذوبتها، وكثرة خيراتها ونفعها للناس، وهو تأويل مقبول ومستساغ لغة وشرعاً ومن تتبع كلام العرب فى

---

(١) دين السلطان لنيازى عز الدين ص ١٦٨، وانظر : قراءة فى صحيح الإمام البخارى لأحمد صبحى منصور ص ٣٧.

(٢) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب ما فى الدنيا من أنهار الجنة ٩ /١٩٣ رقم ٢٨٣٩، وقال الإمام النووى فى شرحه على مسلم ٩ /١٩٣ "اعلم أن سيحان، وجيحان غير سيحون، وجيحون، فأما سيحان وجيحان المذكوران فى هذا الحديث اللذان هما من أنهار الجنة فى بلاد الأرمن، فجيحان نهر المصيصة، وسيحان نهر إذنة، وهما نهران عظيمان جداً. وأما قول الأزهرى فى صحيحه جيحان نهر بالشام فغلط...واتفقوا كلهم على أن جيحون بالواو نهر وراء خرسان عين بلخ، واتفقوا على أنه غير جيحان، وكذا سيحون غير سيحان، ثم أنكر الإمام النووى على القاضى عياض تسويته بين سيحان وجيحان، وسيحون وجيحون.

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ٦ /٣٤٨، ٣٤٩ رقم ٣٢٠٧، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ ١ /٤٩٠، ٤٩١ رقم ١٦٤، واللفظ لمسلم.

(٤) جزء من حديث طويل أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب التوحيد، باب ما جاء فى قوله ﷻ ﴿**وكلم الله موسى تكليما**﴾ ١٣ /٤٨٦ رقم ٧٥١٧.

الجاهلية، وصدر الإسلام يجد من أمثال ذلك الشئ الكثير[1].

وقيل : إن فى الكلام حذفاً، والتقدير "من أنهار أهل الجنة" ففيه تبشير من النبى ﷺ أن الله سينجز له وعده، وسينصره، وسيظهر له دينه على الأديان كلها حتى يبلغ مواطن هذه الأنهار الأربعة وغيرها - إذ ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر - وهذا ما كان فلم يمضى قرن من الزمان حتى امتد سلطان الإسلام من المحيط الأطلسى إلى بلاد الهند[2].

وذهب بعض العلماء إلى أن الحديث على ظاهره وفى ذلك يقول الحافظ ابن دحية: "قرأت فى تفسير القرآن العظيم، عند قول الله الكريم ﴿**وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ**﴾[3] أنهما النيل والفرات، أنزلا من الجنة من أسفل درجة منها على جناح جبريل، فأودعهما بطون الجبال، ثم إن الله سيرفعهما ويذهب بهما عند رفع القرآن، وذهاب الإيمان، فلا يبقى على الأرض خير، وذلك قوله جل من قائل : ﴿**فَأسكنّاه فِي الأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ**﴾[4]. ذكره النحاس فى "معانى القرآن العزيز" له بأتم من هذا، وأسنده فاختصرته[5].

وقال الحافظ ابن دحية : "فإن قيل كيف طريق الجمع بين رواية إن النيل والفرات عند سدرة المنتهى أصلهما فى السماء السابعة، ورواية أنهما فى السماء الدنيا لذكره عنصرهما، وهو أصلهما.

قلنا طريق الجمع بين الحديثين أن رسول الله ﷺ رأى فى أصل سدرة المنتهى أربعة أنهار، نهران باطنان، ونهران ظاهران، فسأل عنهما جبريل فقال : "أما الباطنان فنهران فى الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات".

ثم فى حديث شريك عن أنس عن النبى ﷺ "فإذا هو فى السماء الدنيا بنهرين يطردان"، فقال : ما هذان النهران يا جبريل؟ قال : هذا النيل والفرات، عنصرهما.

ولنا فى التأويل وجهان سديدان :

إحداهما : أن يكون محمولاً على ظاهره، ويكون معناه أنه لما رأى عند سدرة

---

(1) انظر : الإسراء والمعراج ص ٦١، ودفاع عن السنة ص١٢٧ كلاهما للدكتور محمد أبو شهبة.

(2) دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ١٢٧، وانظر : السنة ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة ٢ /٨٨٨ .

(3) الآية ١٨ من سورة المؤمنون.

(4) جزء من الآية ١٨ من سورة المؤمنون.

(5) معانى القرآن للإمام أبى جعفر النحاس٤ /٤٥٠،٤٥١،وانظر:الابتهاج فى أحاديث المعراج ص١٤٨

المنتهى هذين النهرين مع نهرى الجنة، وذلك فى السماء السابعة، ورأى فى السماء الدنيا هذين النهرين دون نهرى الجنة، كان لاختصاصهما بسماء الدنيا معنى، سمى ذلك الاختصاص عنصراً، ولا يمتنع أن يكون لجميع الأربعة الأنهر أصل واحد هو عند سدرة المنتهى، ثم يكون لاختصاص هذين النهرين بسماء الدنيا أصل من حيث الاختصاص وهو الامتياز لهما دون نهرى الجنة، سمى ذلك الامتياز والاختصاص عُنْصُراً، أى عنصر امتيازهما، واختصاصهما، فهذا وجه سديد.

والوجه الثانى : أن يكون عنصرهما مبتدأ يتعلق به خبر سابق، لم يتقدم له ذكر من حيث اللفظ، لكن من حيث العهد، ويكون معناه : هذا النيل والفرات، فيتم الكلام، ثم يكون عنصرهما ما كنت رأيت عند سدرة المنتهى يا محمد، فاكتفى بالعهد السابق عن إعادة الكلام. وهذا وجه سديداً أيضاً.

وقد صح الجمع بين الحديثين، فلم يتعارضا، ولم يتنافيا، ولم يتناقضا.

وأما قوله ﷺ : فى صحيح مسلم "**سيحان، وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة**"، فأسنده الإمام أحمد فى مسنده عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: "**فجرت أربع أنهار من الجنة : الفرات، والنيل، وسيحان وجيحان**"(١).

قال الحافظ ابن دحية : "وسند أحمد كالشمس فى صحته"(٢)، وزيادة لفظ فجرت" وهو مفيد.

والكلام على معنى هذا الحديث يأخذ طرفاً مما تقدم، وهو أن هذه الأنهار لها مزية تشريف على سائر الأنهار التى بالأرض، وذلك التشريف هو كونها فى الجنة، على معنى أنها فجرت منها، كما نص عليه فى حديث أحمد ثم ينتقل الكلام إلى كونها بالأرض جارية، ولا بعد فى ذلك، فإن الأنهار المذكورة إذا كان تفجيرها من الجنة، والجنة فى السماء كما قال تعالى : ﴿**عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى**﴾(٣). وقوله تعالى : ﴿**أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ**﴾(٤). على مذهب أهل الحق فى أن الجنة مخلوقة، وأنها لا تبيد من بين سائر المخلوقات.

هذا قول جميع العلماء فى الجنة والنار، وأنهما لا تبيدان، ولم يخالف فى ذلك سوى

---

(١) المسند ٢ /٢٦٠، ٢٦١ .

(٢) الابتهاج فى أحاديث المعراج ص١٥١ .

(٣) الآية ١٥ من سورة النجم.

(٤) جزء من الآية ١٣٣ من سورة آل عمران.

طائفة من أهل البدع والأشرار.

فتكون الأنهار المذكورة من الجنة تفجرت، أى جرى أصلها؛ لأن التفجير يليق بهذا المعنى، ومنه سمى "الفجر" لأنبثاث النور الساطع. كذلك هذه الأنهار لما كان لها أنبثاث وجريان سمى تفجيراً، وإليه الإشارة بقوله: "من الجنة" أى كان هدا التفجير فى الأصل من الجنة، ثم انبثت فى الأرض فهذا ما يحمل عليه هذا المعنى ولا معارضة فيه، لما تقدم"(١) أ.هـ.

وأما ما ذكره محمود أبو رية عن كعب الأحبار؛ فقد عزاه إلى نهاية الأرب، وهو لا يعتمد عليه فى ثبوت الأحاديث، وكلامه وإن ثبت؛ فهو محمول أيضاً على التشبيه، وبقليل من التأمل يتبين لنا أن إدعاء تأثر أبى هريرة فيما رواه بكعب بعيد، ولا يعدو أن يكون تظناً وتخميناً، فالحديثان متغايران والأقرب أن يكون كلام كعب تفسيراً لحديث أبى هريرة على ضوء ما فهمه من قوله تعالى : ﴿**مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ**﴾(٢).

وأما ما زعمه نيازى عز الدين من ورود ذلك الحديث فى التوراة فى "سفر التكوين"؛ فقد سبق وأن بينا أنه ليس فى العقل، ولا فى الشرع ما يمنع أن تتوافق فى بعض التشريعات، وما حرف ما الكتب السماوية السابقة لم يحرف جميعه، والقرآن الكريم بحكم أنه سلم من التحريف، والتبديل، هو المهيمن على الكتب السماوية السابقة، فما وافقه منها؛ فهو حق، وما خالفه فهو باطل، وليس العكس كما يزعم أعداء السنة الشريفة.

يقول فضيلة الدكتور أبو شهبة : "وأياً كان التأويل فالحديث مستساغ لغة وشرعاً، وقد كان الصحابة بذكائهم، وصفاء نفوسهم، وإحاطتهم بالظروف والملابسات التى قيل فيها هذا الحديث وأمثاله، يدركون ما يريده النبى ﷺ من مثل هذا الحديث الذى قد يشكل ظاهره على البعض، ولذلك لم يؤثر عن أحد منهم - على ما كانوا عليه من حرية الرأى والصراحة فى القول - استشكال مثل هذا الحديث(٣) أ.هـ.

---

(١) الابتهاج فى أحاديث المعراج ص ١٥٠ - ١٥٢.
(٢) الآية ١٥ من سورة محمد، وانظر : دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ١٢٧، ١٢٨.
(٣) دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ١٢٧.

وبعـد

[فـإن خـبر الآحاد متـى ثبت على شـرط المحدثين، صـار أصـلاً من أصول الدين، ولا يحتاج عرضه إلى أصل آخر، لأنه إن وافقه فذاك، وإن خالفه لم يجز رد أحدهما، وليس سـائر الأصول أولى بـالقبول منـه، ولا يجوز أن تتنـافى أصـول الدين، حاشـا لله من هذا.][1] أ.هـ.

والله تبـارك وتعالـى

أعلـى وأعلـم

---

(٢) انظر الأحكـام لابن حزم ١ /١١٤، وقواعد التحديث للقـاسمى ص ٩٨ وراجع إن شئت ما سبق تفصيله فى الجواب عن (شبهة عرض السنة على العقل) و(شبهة عرض السنة على القرآن) ١/ ٢٣٥-٢٣٩ ، ٢٤٧-٢٦١ .

الفصل الثالث

وسيلتهم فى الطعن فى رواة السنة المطهـــرة

وتحته مبحثان :

١- **المبحث الأول** : طعنهم فى عدالة الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-.

٢- **المبحث الثانى** : طعنهم فى عدالة أهل السنة من المحدثين والفقهاء الأصوليين وسائر أئمة المسلمين -رضوان الله عليهم أجمعين-.

المبحث الأول

طعنهم فى عدالة الصحابة رضي الله عنهم

وفيه تمهيد وستة مطالب :

التمهيد ويتضمن :

أ- هدف أعداء الإسلام من طعنهم فى الصحابة رضي الله عنهم .

ب- وحكم أئمة المسلمين فيمن ينتقص صحابة رسول الله ﷺ .

المطلب الأول : التعريف بالصحابة لغة واصطلاحاً .

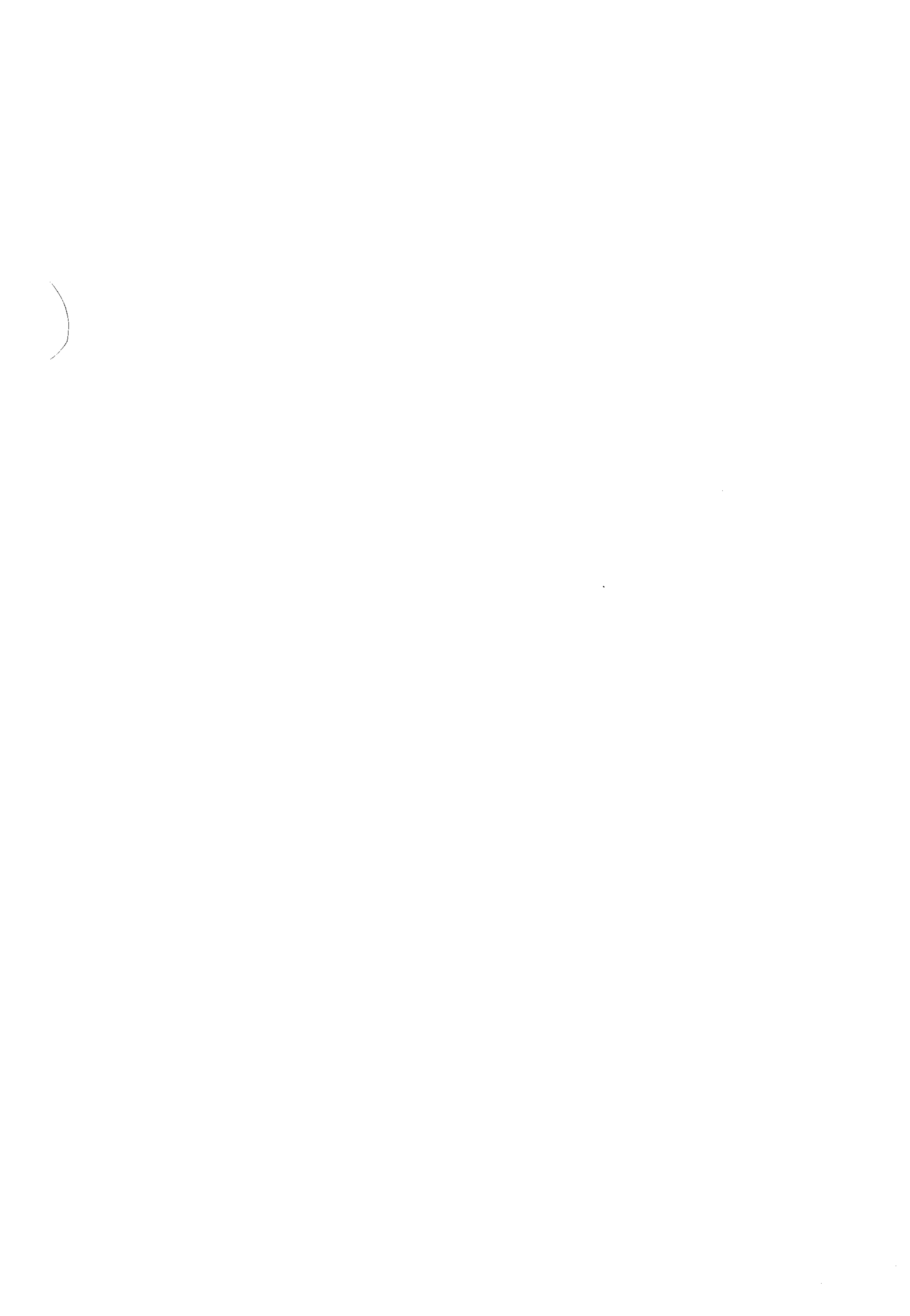
المطلب الثانى : التعريف بالعدالة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثالث : أدلة عدالة الصحابة .

المطلب الرابع : شبهات حول عدالة الصحابة والرد عليها .

المطلب الخامس : سنة الصحابة رضي الله عنهم حجة شرعية .

المطلب السادس : أبو هريرة رضي الله عنه راوية الإسلام رغم أنف الحاقدين .



تمهيد

وفيه هدف أعداء الإسلام من طعنهم فى الصحابة ﷺ ، وحكم أئمة المسلمين فيمن ينتقص صحابة رسول ا لله ﷺ.

أولاً : هدف أعداء الإسلام من طعنهم فى صحابة رسول ا لله ﷺ :

الطعن فى عدالة رواة السنة من صحابة رسول الله ﷺ، والتابعين فمن بعدهم إلى الأئمة أصحاب المصنفات الحديثية، من وسائل أعداء الإسلام- من غلاة المبتدعة الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والزنادقة[1]- فى الطعن فى السنة المطهرة.

وغرضهم من ذلك تحطيم الوسيلة التى وصلت السنة النبوية بها، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتمداً على لا شيء فيصبح لا شيء.

وقديماً صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه الخطيب البغدادى فى تاريخه عن أبى داود السجستانى قال : "لما جاء الرشيد بشاكر - رأس الزنادقة ليضرب عنقه- قال : أخبرنى، لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أى الطعن فى الصحابة-؟ قال : إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول"[2].

وبذلك صرح ذيل (شاكر) محمود أبو ريه فى كتابه أضواء على السنة قائلاً : "إن عدالة الصحابة تستلزم ولا ريب الثقة بما يروون، وما رووه قد حملته كتب الحديث بما فيه من غثاء، وهذا الغثاء هو مبعث الضرر وأصل الداء"[3].

ثانياً : حكم أئمة المسلمين فيمن ينتقص صحابة رسول ا لله ﷺ :

وما أصدق قول الإمام الحافظ أبى زُرْعة الرازى[4] -رحمه الله- : "إذا رأيت

---

(١) حكاه عنهم الشاطبى فى الاعتصام ١ /١٨٦، والبغدادى فى أصول الدين ص ١٩، وابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث ص ٢٨ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ٤ /٣٠٨ .

(٣) أضواء على السنة ص ٣٤٠ .

(٤) أبو زُرْعة الرازى هو : عُبَيْدُ الله بنُ عبد الكريم بن يزيد القرشى المخزومى، أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام، وفضائله أكثر من أن تعد، مات سنة ٢٦٤هـ. له ترجمة فى تذكرة الحفاظ ٢ /٥٥٧ رقم ٥٧٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ٢٥٣ رقم ٥٦١، والعبر ١ /٣٧٩ رقم ٢٦٤، وخلاصة تهذيب الكمال للخزرجى ص ٢١٣، والإرشاد للخليلى ص ٢٢٦، وطبقات المفسرين للداودى ١ /٣٧٥ رقم ٣٢١، وأبو زرعة الرازى وجهوده فى السنة النبوية للدكتور سعدى الهاشمى ١ /٤٥-٢٤٢ .

الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن، والسنن، أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة"(١).

وعن عبد الله بن مصعب(٢) قال: قال المهدى: ما تقول فيمن ينتقص الصحابة؟ فقلت زنادقة، لأنهم ما استطاعوا أن يصرحوا بنقص رسول الله ﷺ فتنقصوا أصحابه، فكأنهم قالوا: كان يصحب صحابة السوء) (٣).

وصدق شمس الأئمة السرخسى: "الشريعة إنما بلغتنا بنقلهم فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام دواؤه السيف إن لم يتب"(٤).

نعم إن الصحابة ﷺ "هم حجر الزاوية فى بناء الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلقت الأمة كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ فالغض من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركز السامى الذى تبوءوه، ولا يوائم

---

(١) رواه الخطيب فى الكفاية ص ٩٧، والحافظ ابن حجر فى الإصابة ١ /١٠ .

(٢) هو عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، ولى للرشيد إمرة المدينة، وقال فيه الخطيب: كان محموداً فى ولايته، جميل السيرة مع جلالة قدرة، ووثقة ابن حبان مات سنة ١٨٤هـ. له ترجمة فى: تعجيل المنفعة ص٢٧١ رقم٥٨٣، وتاريخ بغداد ١٠ /١٧٣ رقم٥٣١٣، والثقات لابن حبان ٧ /٥٦، وميزان الاعتدال ٢ / ٥٠٥ رقم ٤٦٠٩، والتاريخ الكبير للبخارى ٥ /٢١١ رقم ٦٧٨ .

(٣) أخرجه الخطيب البغدادى فى تاريخه ١٠ /١٧٥، ونقله الحافظ ابن حجر فى تعجيل المنفعة، ترجمة عبد الله بن مصعب ص ٢٧١ رقم ٥٨٣ .

(٤) أصول السرخسى ٢ /١٣٢ . وتكفير ساب الصحابة ذهب إليه فريق من أهل العلم من الحنفية والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية. انظر الشرح والإبانة لابن بطة ص١٦٢، والنهى عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب ص ٢٣، وفتاوى السبكى ٢ /٥٨٠، والصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥٧٠، والإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ١ /١٤٩، وأصول السرخسى ٢ /١٣٢ وما بعدها. وذهب فريق آخر من أهل العلم إلى أن ساب الصحابة لا يكفر بسبهم، بل يفسق ويضلل، ولا يعاقب بالقتل، بل يكتفى بتأديبه، وتعزيره تعزيراً شديداً حتى يرجع. وإن لم يرجع تكرر عليه العقوبة حتى يظهر التوبة. انظر: الشفا للقاضى عياض ٢ /٥٤ وما بعدها. نقل من ذهب إلى هذا القول من أهل العلم. وإذا كان لكل فريق أدلته على ما ذهب إليه. فالقول الذى تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه القلب أن من أبغضهم جميعاً أو أكثرهم أو سبهم سباً يقدح فى دينهم، وعدالتهم، فإنه يكفر بهذا، لأن هذا يؤدى إلى إبطال الشريعة بكاملها لأنهم هم الناقلون لها، "أما من سب أحداً من الصحابة فهو فاسق، ومبتدع بالإجماع، إلا إذا اعتقد إنه مباح أو يترتب عليه ثواب كما عليه بعض الشيعة أو اعتقد كفر الصحابة فإنه كافر بالإجماع" كذا قال الملا على القارئ انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين كتاب تنبيه الولاة والحكام ١ /٣٦٧ . وقال القاضى عياض - رحمه الله - : "وكذلك نقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة، وتكفير جميع الأمة بعد النبى ﷺ إذ لم تقدم علياً، وكفرت علياً إذ لم يتقدم، ويطلب حقه فى التقديم، فهؤلاء قد كفروا ... لأنهم أبطلوا الشريعة بأسرها" الشفاء ٢ /٢٨٦، ومزيد من حكم ساب الصحابة وعقوبته انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة للدكتور ناصر على الشيخ ٢ /٨٥٦-٨٧٠ .

المهمة الكبرى التى انتدبوا لها ونهضوا بها.

كما أن الطعن فيهم والتجريح لهم، يزلزل بناء الإسلام، ويقوض دعائم الشريعة، ويشكك فى صحة القرآن، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام! لذلك عنى علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عدالة الصحابة، لأنه -كما رأيت- دفاع عن الإسلام، ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى، ولا عصبية بل كان نتيجة لدراسات تحليلية، وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدق موازين الرجال مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق، خرج الصحابة ﷺ من بوتقة هذا البحث، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب لنبى ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب الله، وهدى رسول الله ﷺ وقد اضطر أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقرروا أن الصحابة كلهم عدول. ولم يشذ عن هذا الرأى إلا المبتدعة والزنادقة قبحهم الله"(١).

وطعون المبتدعة والزنادقة قديماً وحديثاً فى صحابة رسول الله ﷺ كثيرة سبق ذكر بعضها من الطعن فى اجتهادهم(٢)، والطعن فى صدقهم واتهامهم بالكذب(٣).

وسوف نتناول هنا بمشيئة الله تعالى نماذج من الطعون والشبهات التى طعنوا بها فى عدالة الصحابة، واتخذها أهل الزيغ والإلحاد قديماً وحديثاً، وسيلة للتشكيك فى حجية السنة، ومكانتها التشريعية.

على أن نفرد أيضاً ترجمة لراوية الإسلام الأول أبو هريرة ﷺ لنتعرف على مكانته فى الإسلام، وإلى أى مدى انحط أعداء الإسلام بالطعن فيه وصولاً للطعن فى السنة المطهرة هذا بعد أن نُعرف بالصحابة والعدالة لغة واصطلاحاً، ونثبت عدالتهم من كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ، وإجماع الأمة على ذلك. فإلى بيان ذلك.

---

(١) مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ محمد الزرقانى ١ /٣٣٤، ٣٣٥ .

(٢) راجع : ١/ ٣١٥-٣٢٥ .

(٣) راجع : ١/ ٣٤٠-٣٤٥ .

المطلب الأول

التعريف بالصحابة لغة واصطلاحاً

الصحابة في اللغة : يقال استصحبه أى دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل شئ لازم شيئاً فقد استصحبه[1].

وقال أبو بكر الباقلانى : "لا خلاف بين أهل اللغة فى أن القول "صحابى" مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً ... يقال صحبت فلاناً حولاً، ودهراً، وسنة، وشهراً، ويوماً، وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيرة.

وذلك يوجب فى حكم اللغة: إجراء هذا على من صحب النبى ﷺ ولو ساعة من نهار[2] .

وقال الإمام ابن تيمية : "والأصحاب جمع صاحب، والصاحب اسم فاعل من صحبه يصحبه، وذلك يقع على قليل الصحبه وكثيرها"[3]. **وعلى** هذا التعريف اللغوى جرى أصحاب الحديث فى تعريفهم بالصحابى اصطلاحاً : **فذهبوا** إلى إطلاق (الصحابى) على كل من صحب النبى ﷺ، ولو ساعة واحدة **فما فوقها**.

الصحابة فى الاصطلاح :

قال الإمام بدر الدين الزركشى-رحمه الله-: "ذهب الأكثرون إلى أن الصحابى من اجتمع - مؤمناً - بمحمد ﷺ وصحبه ولو ساعة، روى عنه أو لا، لأن اللغة تقتضى ذلك، وإن كان العرف يقتضى طول الصحبة وكثرتها ... وهو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين ، أما عند أصحاب الحديث فيتوسعون فى تعريفهم لشرف منزلة النبى ﷺ[4].

يقول ابن حزم : "فأما الصحابة ﷺ فهم كل من جالس النبى ﷺ ولو ساعة، وسمع

---

(1) لسان العرب ١ /٥١٩، والقاموس المحيط ١ /٩١، والصحاح للجوهرى ١ /١٦٢، ومختار الصحاح ص٣٥٦ .

(2) انظر : الكفاية ص ١٠٠، واسد الغابة ١ /١١٩، ١٢٠ .

(3) الصارم المسلول ص ٥٧٥، وانظر : الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم لابن الوزير اليمانى ١ /٥٧ - ٦٠ قرر بتوسع واستدل أن تسمية يسير المخالطة (صحبة) ثابت بالكتاب والسنة، وعبارات الأئمة أ.هـ.

(4) البحر المحيط فى أصول الفقه ٤ /٣٠١ .

منه ولو كلمة فما فوقها، أو شاهد منه عليه السلام أمراً يعيه"(١).

والتعريفات التى وضعها العلماء للصحابة (اصطلاحاً) كثيرة، ولكن التعريف الصحيح المعتمد هو ما قرره الحافظ ابن حجر بقوله : "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابى هو من لقى النبى ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح.

ثم شرح التعريف فقال : "فيدخل فيمن لقيه" من طالت مجالسته له، أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية، ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى.

ومن هنا كان التعبير باللقى أولى من قول بعضهم : "الصحابى من رأى النبى ﷺ" لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بلا تردد.

ويخرج "بقيد الإيمان" من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى.

وقولنا"به"يخرج من لقيه مؤمناً بغيره كمن لقيه مؤمناً من مؤمنى أهل الكتاب قبل البعثة.

ويدخل فى قولنا "مؤمناً به" كل مكلف من الجن والإنس ....

وخرج بقولنا "ومات على الإسلام" من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردته والعياذ بالله - كعبيد الله بن جحش، وابن خطل، ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا، كالأشعث بن قيس فإنه كان ممن ارتد وأتى به إلى أبى بكر الصديق أسيراً، فعاد إلى الإسلام فقبل منه، وزوجه أخته، ولم يتخلف أحد عن ذكره فى الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه فى المسانيد وغيرها.

وهذا هو الصحيح المعتمد، ووراء ذلك أقوال شاذة أخرى كقول من قال لا يعد صحابياً إلا من وصف بأحد أوصاف أربعة :

من طالت مجالسته، أو حفظت روايته، أو ضبط أنه غزا معه، أو استشهد بين يديه، وكذا من اشترط فى صحة الصحبة بلوغ الحلم، أو المجالسة ولو قصرت"(٢).

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ٥ /٨٦ .

(٢) انظر : الإصابة ١ /١٠ - ١٢، ونزهة النظر ص ٥١، ٥٢ .

قال الحافظ السيوطى مؤيداً ابن حجر "وهو المعتبر"(١).

وذهب إليه الجمهور من الأصوليين، منهم الآمدى فى الإحكام(٢)، وابن عبد الشكور فى فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت(٣)، والزركشى فى البحر المحيط(٤)، والشوكانى فى إرشاد الفحول(٥) وغيرهم.

ويقول الحافظ السخاوى مؤيداً رأى شيخه ابن حجر "والعمل عليه عند المحدثين والأصوليين"(٦).

السر فى التعميم فى تعريف الصحابى :

التعميم فى تعريف الصحابى نظراً إلى أصل فضل الصحبة، ولشرف منزلة النبى ﷺ، ولأن لرؤية نور النبوة قوة سريان فى قلب المؤمن، فتظهر آثارها على جوارح الرائى فى الطاعة والاستقامة مدى الحياة، ببركته ﷺ ويشهد لهذا قوله ﷺ : **"طوبى لمن رآنى وآمن بى، وطوبى لمن رأى من رآنى، ولمن رأى من رأى من رآنى وآمن بى"**(٧).

وفى ذلك يقول الإمام السبكى : "والصحابى هو كل من رأى النبى ﷺ مسلماً، وقيل : من طالت مجالسته، والصحيح الأول، وذلك لشرف الصحبة، وعظم رؤية النبى ﷺ، وذلك أن رؤية الصالحين لها أثر عظيم، فكيف رؤية سيد الصالحين؟! فإذا رآه مسلم ولو لحظة، انطبع قلبه على الاستقامة، لأنه بإسلامه متهيئ للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم، أشرق عليه وظهر أثره فى قلبه وعلى جوارحه"(٨).

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - : "فالتعميم فى تعريف

(١) تدريب الراوى ٢ /٢١٦ .

(٢) انظر : الإحكام للآمدى ٢ /٨٤، ٨٥ .

(٣) انظر : فواتح الرحموت ٢ /١٥٨ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٤ /٣٠٢، ٣٠٥ .

(٥) انظر : إرشاد الفحول ١ /٢٧٩، ٢٨٠ .

(٦) انظر : فتح المغيث للسخاوى ٣ /٨٥ .

(٧) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر فضائل الأمة بعد الصحابة والتابعين٤ /٩٦، من حديث عبد الله بن بسر ﷺ، وقال الحاكم هذا حديث قد روى بأسانيد قريبة عن أنس بن مالك ﷺ بما علونا فى أسانيد منها، وأقرب هذه الروايات إلى الصحة ما ذكرناه، وقال الذهبى (جميع بن ثوب) واه. والقول ما قاله الحاكم، انظر : مجمع الزوائد ١٠ /٢٠ .

(٨) الإبهاج فى شرح المنهاج ١ /١٥، وانظر : البحر المحيط للزركشى ٤ /٣٠١، وفتح البارى ٧ /٩ رقم ٣٦٥١ حديث (خير الناس قرنى، ثم الذين يلونهم - الحديث).

(الصحابى ﷺ نظراً إلى أصل فضل الصحبة، وأما تفاوت من يشملهم هذا اللقب فى الفضل والدين وسائر خصال الخير ... فهذا أمر وراء ذلك"[1] أ.هـ.

طريق معرفة الصحبة :

تثبت الصحبة بأمور متعددة منها :

١- التواتر كأبى بكر الصديق المعنى بقوله تعالى : ﴿**إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾[2] وسائر العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم.

٢- أو باشتهار قاصر عن التواتر وهو الاستفاضة كعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة وغيرهما، أو بتواتر بها .

٣- أو بقول صاحب آخر معلوم الصحبة، إما بتصريح بها كأن يجئ عنه أن فلاناً له صحبة مثلاً أو نحوه، كقوله : كنت أنا وفلان عند النبى ﷺ أو دخلنا على النبى ﷺ. بشرط أن يعرف إسلام المذكور فى تلك الحالة.

٤- وكذا تعرف بقول آحاد ثقات التابعين على الراجح من قبول التزكية من عدل واحد"[3].

---

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث ص ٥١ .

(٢) جزء من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٣) انظر: فتح المغيث للسخاوى ٣ /٨٧،٨٨، وتدريب الراوى ٢ /٢١٣،٢١٤، والكفاية ص٩٨-١٠١ .

المطلب الثانى

التعريف بالعدالة لغة واصطلاحاً

العدالة لغة : العدل ضد الجور، يقال عدل عليه فى القضية فهو عادل، وبسط الوالى عدله ومعدلته ومعدلته، وفلان من أهل المعدلة، أى : من أهل العدل، ورجل عدل، أى : رضا ومقنع فى الشهادة.

والعدالة : وصف بالمصدر معناه ذو عدل، قال تعالى : ﴿**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ**﴾[1] ويقال : رجل عدل ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل، كل ذلك على معنى رجال ذوو عدل، ونسوة ذوات عدل، فهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فإن رأيته مجموعاً، أو مثنى أو مؤنثاً، فعلى أنه قد أجرى مجرى الوصف الذى ليس بمصدر، وتعديل الشئ تقويمه، يقال عدلته فاعتدل، أى قومته فاستقام[2] أ.هـ

فمن هذه التعاريف اللغوية يتبين أن معنى العدالة فى اللغة الاستقامة فى الدين، والعدل هو المتوسط فى الأمور من غير إفراط فى طرفي الزيادة والنقصان، ومنه قوله تعالى : ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾[3] أى عدلاً فالوسط والعدل بمعنى واحد[4].

والعدالة اصطلاحاً : تنوعت فيها عبارات العلماء من محدثين وأصوليين وفقهاء، إلا أنها ترجع إلى معنى واحد وهو أنها : ملكة أى صفة راسخة فى النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى ضابطها : امتثال المأمورات، واجتناب المنهيات من الكبائر ظاهراً، وباطناً من شرك أو فسق أو بدعة.

والمروءة ضابطها : آداب نفسية تحمل صاحبها على التحلى بالفضائل والتخلى عن

---

(١) جزء من الآية ٢ من سورة الطلاق.

(٢) انظر : لسان العرب ١١ /٤٣٠، والصحاح للجوهرى ٥ /١٧٦٠ - ١٧٦١، ومختار الصحاح ص٤١٥، ٤١٦، والقاموس المحيط ٤ /١٣، والمصباح المنير ٢ /٣٩٧ .

(٣) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٤) الإحكام للآمدى ٢ /٦٩، ومقاصد الحديث فى القديم والحديث لفضيلة الدكتور التازى ٢ /٦٤ .

الرذائل، وترجع معرفتها إلى العرف.

وليس المراد بالعرف هنا سيرة مطلق الناس بل الذين نقتدى بهم، وقد سبق بيان ما يخل بها[1]، ومجمله الاحتراز عما يذم به العدل عرفاً.

ولا تتحقق العدالة فى الراوى إلا إذا اتصف بصفات خمسة : الإسلام- والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة[2].

وليس المقصود من العدل أن يكون بريئاً من كل ذنب، وإنما المراد أن يكون الغالب عليه التدين، والتحرى فى فعل الطاعات.

وفى ذلك يقول الإمام الشافعى : "لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً، ولو كان كل مذنب عدلاً لم نجد مجروحاً، ولكن العدل من اجتنب الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساويه"[3].

ويعبر أبو يوسف عن هذا الاتجاه حين يقول : "من سلم أن تكون منه كبيرة من الكبائر التى أوعد الله تعالى عليها النار ، وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل"[4].

ونخلص مما سبق فيما يخص عدالة الصحابة ﷺ "أن المنافقين الذين كشف الله ورسوله - سترهم، ووقف المسلمون على حقيقة أمرهم، والمرتدين الذين ارتدوا فى حياة النبى وبعد وفاته ﷺ، ولم يتوبوا ويرجعوا إلى الإسلام، وماتوا على ردتهم، هم بمعزل من شرف هذه الصحبة، وبالتالى بمعزل عن أن يكونوا من المرادين بقول جمهور العلماء والأئمة إنهم عدول، وفى تعريف العلماء للصحبة ما ينفى عنها هؤلاء وأولئك.

ومعنى عدالة الصحابة : "أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة، وسموا الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور.

وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصى أو من السهو أو الغلط فإن ذلك

---

(١) راجع : ص ١/ ٤١٧ .

(٢) انظر : فتح المغيث للسخاوى ٣ /٣١٥ - ٣١٧، وتوضيح الأفكار للصنعانى ٢ /١١٤ - ١١٨، ومقاصد الحديث فى القديم والحديث للدكتور التازى ٢ /٦٥، ٦٦ .

(٣) انظر : الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم لابن الوزير اليمانى ١ /٢٨ .

(٤) نقلاً عن توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ١٢٩ .

لم يقل به أحد من أهل العلم.

ومما ينبغي أن يعلم أن الذين قارفوا إثماً ثم حدوا - كان ذلك كفارة لهم، وتابوا وحسنت توبتهم، التي لو وزعت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهم في نفس الوقت قلة نادرة جداً لا ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المؤلفة من الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم، وجانبوا المآثم، والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر منها وما بطن، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا[1] أ.هـ.

ويؤكد ما سبق الإمام الأبياري[2] بقوله: "وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية عليهم، وإنما المراد: قبول روايتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك، ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ، حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح"[3] انتهى.

(1) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٩٢، ٢٤٤ بتقديم وتأخير وانظر: الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ١٥٠ وما بعدها، وتدريب الراوي ٢ /٢١٦ هامش.

(2) الأبياري هو: علي بن إسماعيل بن علي بن عطية الأبياري، نسبه إلى "إبيار" بلدة بمديرية الغربية، وهي بفتح الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت وبعدها ألف، ثم راء مهملة، وبعضهم يصحفها بانبار بنون بعد الهمزة. وهو من العلماء الأعلام، وأئمة الإسلام، فقيه مالكي محدث أصولي. من مؤلفاته "شرح البرهان" لإمام الحرمين في الفقه مات سنة ٦١٨هـ. له ترجمة في: الديباج المذهب ٣٠٦ رقم ٤٠٩، وحسن المحاضرة للسيوطي ١ /٤٥٤، ومعجم المؤلفين ٧م٣٧، وشجرة النور الزكية ١ /١٦٦ رقم ٥٢٠.

(3) انظر: فتح المغيث للسخاوي٣ /٩٦، وفتح الباقي على ألفية العراقي للإمام زكريا الأنصاري ٣ /١٤، والبحر المحيط للزركشي ٤ /٣٠٠، وإرشاد الفحول ١ /٢٧٨، والشفا للقاضي عياض ٢ /٥٢.

المطلب الثالث

أدلة عدالة الصحابة ﷺ

إن العدالة التى نثبتها لصحابة رسول الله ﷺ - لم نعطها هبة لهم من عند أنفسنا - فنحن أقل من ذلك فضلاً عن أننا لا نملك ذلك، وإنما العدالة ثابتة لهم جميعاً بنص الكتاب والسنة الشريفة - سواء منهم من تقدم إسلامه ومن تأخر، ومن هاجر ومن لم يهاجر ، ومن اشترك فى الغزوات ومن لم يشترك ، ومن لابس الفتنة ومن لم يلابسها[١]. فهذه العدالة لهم جميعاً تضافرت عليها الأدلة من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة.

أولاً : دلالة القرآن الكريم على عدالة الصحابة ﷺ :

لقد وصف رب العزة صحابة رسول الله ﷺ بالعدالة وأثنى عليهم فى آيات يطول ذكرها منها :

١- قوله تعالى : **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾**[٢] ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة ﷺ أن وسطاً بمعنى "عدولاً خياراً"[٣]، ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة[٤]. وقد ذكر بعض أهل العلم أن اللفظ وإن كان عاماً إلا أن المراد به الخصوص، وقيل : "إنه وارد فى الصحابة دون غيرهم[٥].

٢- وقوله تعالى : **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾**[٦] ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة ﷺ أنها

---

(١) انظر : تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان ص٩٥بتقديم وتأخير.

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٣) انظر : جامع البيان للطبرى ٢ /٧، وتفسير الرازى ٤ /٩٧، والجامع لأحكام القرآن ٢ /١٥٤، وتفسير القرآن العظيم ١ /١٩٠ .

(٤) ويؤيد ذلك ما أخرجه الترمذى فى سننه عن بهز عن حكيم عن أبيه عن جده أنه سمع النبى ﷺ يقول فى قوله : **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾** قال (**إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله**) أ.هـ أخرجه الترمذى كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران ٥ /٢١١ رقم ٣٠٠١، وقال الترمذى : هذا حديث حسن.

(٥) انظر : الكفاية ص ٩٣ .

(٦) الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل فى هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام ﷺ، وذلك يقتضى استقامتهم فى كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله ﷻ بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟

كما أنه لا يجوز أن يخبر الله تعالى بأنه جعلهم أمة وسطاً - أى عدولاً - وهم على غير ذلك، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط أى عدول بإطلاق"[1].

وهكذا سائر الآيات التى جاءت بمدحهم قال تعالى : ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ** (٨) **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[2] فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر أبو بكر الصديق، هاتين الكلمتين، من الآيتين، حيث قال فى خطبته يوم السقيفة مخاطباً الأنصار:"إن ا لله سمانا (الصادقين) وسماكم (المفلحين)، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾[3].

فهذه الصفات الحميدة فى هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، واتصفوا بها، ولذلك ختم ا لله صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون.

وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول"[4].

وحتى الآيات التى جاء فيها عتاب لهم أو لبعضهم شاهدة بعدالتهم حيث غفر ا لله

---

(١) الموافقات ٤ /٤٥٠ - ٤٥٢ بتصرف، وانظر : عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة للدكتور ناصر على الشيخ ٢ /٨٠١، ٨٠٢ .

(٢) الآيتان ٨،٩ من سورة الحشر.

(٣) الآية ١١٩ من سورة التوبة وانظر : العواصم من القواصم لابن العربى ص ٦٢، والبداية والنهاية ٥ /٢١٧ وما بعدها.

(٤) عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة ٢ /٨٠٧ .

لهم ما عاتبهم فيه وتاب عليهم قال تعالى : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ(٦٧) لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ(٦٨)فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1] وتأمل ختام العتاب ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وهل بعد مغفرة الله ﷻ من شئ؟!.

وقال تعالى : ﴿وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ وتأمل ختام الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[2].

وغير ذلك من الآيات الشاهدة بمغفرة الله ﷻ لهم لما ارتكبوا من بعض المعاصى – وسيأتى ذكر بعضها فى الرد على الشبهات حول عدالة الصحابة.

إن تلك الآيات التى جاء فيها عتاب للصحابة أو لبعضهم لارتكابهم بعض المعاصى لخير دليل شاهد على ما سبق ذكره، من أن المراد بعدالتهم جميعاً عصمتهم من الكذب فى حديث رسول الله ﷺ وليس معنى عدالتهم عصمتهم من المعاصى أو من السهو أو الغلط، فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم. وحتى مع ارتكاب بعضهم لبعض الذنوب، فقد امتن الله ﷻ عليهم بالتوبة والمغفرة لذنوبهم.

وما هذه المنة من ربهم ﷻ إلا بيان لعباده مؤمنهم وكافرهم إلى قيام الساعة. بعظم مكانة من اختارهم لصحبة سيد أنبيائه ورسله ﷺ، وأن التجريح والقدح فى تلك المكانة والعدالة إنما هو تجريح وقدح فيمن بوأهم تلك المكانة، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس !!! نعوذ بالله ﷻ من الخذلان.

ثانياً : دلالة السنة المطهرة على عدالة الصحابة ﷺ :

لقد وصف النبى ﷺ أصحابه بالعدالة، وأثنى عليهم فى أحاديث يطول تعدادها منها :

١– قوله ﷺ: "ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب"[3] "ففى هذا الحديث أعظم دليل

(١) الآيات ٦٧ – ٦٩ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٣) سبق تخريجه ص ١/ ٢٨٢ .

على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح، ولا ضعيف إذ لو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى فى قوله ﷺ وقال : "**ألا ليبلغ فلان منكم الغائب**" فلما أجملهم فى الذكر بالأمر بالتبليغ لمن بعدهم، دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً"(١).

٢- وقال ﷺ : "**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجئ قوم تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِم يَمِينَهُ ويَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**"(٢) وهذه الشهادة بالخيرية مؤكدة لشهادة رب العزة : ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾(٣).

٣- وقوله ﷺ : "**النجومُ أَمَنةٌ للسماء، فإذا ذهبتِ النجوم، أتى السماءَ ما تُوعدُ، وأَنا أَمَنةٌ لأَصْحَابى. فإذا ذهبتُ أَتَى أَصْحَابى ما يُوعدونَ، وأَصْحَابى أَمنةٌ لأُمَّتِي، فإذا ذهب أصحابى أتى أُمتى ما يُوعَدُون**"(٤).

٤- وقال ﷺ : "**إن الله اختار أصحابى على العالمين، سوى النبيين والمرسلين، واختار لى من أصحابى أربعة أبا بكر، وعمر وعثمان، وعلياً ﷺ فجعلهم أصحابى قال فى أصحابى كلهم خير، وأختار أمتى على الأمم، وأختار من أمتى أربعة قرون، القرن الأول والثانى والثالث، والرابع**"(٥).

وهذا الحديث مؤكد لقوله تعالى : ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**﴾(٦).

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١ /٩١ .

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبى ﷺ، ومن صحب النبى ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه ٧ /٥ رقم ٣٦٥١، ومسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٨ /٣٢٤ رقم ٢٥٣٣ من حديث ابن مسعود ﷺ واللفظ للبخارى.

(٣) الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبىﷺ آمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمة ٨ /٣٢٢ رقم ٢٥٣١ من حديث أبى موسى الأشعرى ﷺ.

(٥) أخرجه البزار فى مسنده انظر: كشف الأستار كتاب المناقب، باب مناقب أصحاب النبىﷺ ١ /٨٨، وقال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠ /١٦ رواه البزار ورجاله ثقات، وفى بعضهم خلاف.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

ويؤكد ابن مسعود ﷺ ما سبق من الآية والحديث قائلاً : "إن الله نظر فى قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر فى قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه ﷺ يقاتلون عن دينه"(١).

يقول الإمام الآمدى : "واختيار الله لا يكون لمن ليس بعدل"(٢).

٥- وقال ﷺ : **"لا تسبوا أصحابى. لا تَسُبُّوا أصحابى : فوالذى نفسى بيده! لو أن أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً، ما أَدركَ مُدَّ أَحَدِهِم، ولا نَصِيفَهُ"**(٣).

يقول الصحابى الجليل سعيد بن زيد بن عمرو(٤)، أحد العشرة المبشرين بالجنة ﷺ لما سمع رجلاً من أهل الكوفة يسب رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قال : "... والله لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ : أفضل من عمل أحدكم، ولو عمر عمر نوح عليه السلام"(٥).

يقول فضيلة الشيخ محمد الزرقانى - رحمه الله - "فأنت ترى من هذه الشهادات العالية فى الكتاب والسنة، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً، ولا شبهة دليل.

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب، يحيل على الله فى حكمته ورحمته، أن يختار لحمل شريعته الختامية، أمة مغموزة، أو طائفة ملموزة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة، يعتبر دفاعاً عن الكتاب، والسنة، وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية،

---

(١) أخرجه أحمد فى مسنده ١ /٣٧٩، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ /١٧٨ رواه أحمد ورجاله موثقون. ورواه ابن عبد البر فى مقدمة الاستيعاب ١ /١٢، ١٣ .

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢ /٨٢ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ "لو كنت متخذاً خليلاً" ٧ /٢٥ رقم ٣٦٧٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ٨ /٣٣٢ رقم ٢٥٤٠ من حديث أبى هريرة ﷺ واللفظ لمسلم.

(٤) له ترجمة فى: الاستيعاب ٢ /٦١٤ رقم ٩٨٢، واسد الغابة ٢ /٤٧٦ رقم ٢٠٧٦، والإصابة ٢ /٤٤ رقم ٣٢٧١، وتاريخ الصحابة ص٢٥ رقم ٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٣ رقم ١١ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب فى الخلفاء ٤ /٢١٢ رقم ٤٦٥٠، وأخرجه أحمد فى مسنده ١ /١٨٧، واللفظ له، وصحح إسناده الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعليقه على المسند ٣ /١٠٨ .

ويعتبر تقديراً لحكمة الله البالغة فى اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة.

كما أن تَوْهِينهم والنيل منهم، يعد غمزاً فى هذا الاختيار الحكيم، ولمزاً فى ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب، والسنة، والدين"[1] أ.هـ.

ثالثاً : دلالة إجماع الأمة على عدالة الصحابة ﷺ :

أجمعت الأمة - إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافهم[2]. على ما سبق من تعديل الله ﷻ ورسوله ﷺ للصحابة أجمع، والنقول فى هذا الإجماع كثيرة عن علماء الأمة، من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين.

يقول الخطيب البغدادى : "إنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله ﷺ فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التى كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة فى الدين، وقوة الإيمان واليقين : القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء"[3].

وقال ابن الصلاح : "للصحابة بأسرهم خصيصة، وهى أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به فى الإجماع من الأمة"[4].

وقال العراقى : "إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم وأما من لابس الفتن منهم وذلك حين مقتل عثمان ﷺ فأجمع من يعتد به أيضاً فى الإجماع على تعديلهم إحساناً للظن بهم، وحملاً لهم فى ذلك على الاجتهاد"[5].

وقال الإمام الغزالى : "والذى عليه سلف الأمة، وجماهير الخلق، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله ﷻ إياهم وثنائه عليهم فى كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل

(١) مناهل العرفان فى علوم القرآن ١ /٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) راجع أقوالهم فى : تدريب الراوى ٢ /٢١٤، وفواتح الرحموت ٢ /١٥٥ - ١٥٦، والبحر المحيط ٤ /٢٩٩، ٣٠٠، وإرشاد الفحول ١ /٢٧٤ - ٢٧٨ .

(٣) الكفاية ص ٩٦ .

(٤) علوم الحديث ص ١٧٦ .

(٥) شرح ألفية العراقى المسماة بالتبصرة والتذكرة للعراقى ٣ /١٣، ١٤ .

- ثم ذكر بعض ما دل على عدالتهم من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ثم قال : فأى تعديل أصح من تعديل علام الغيوب -سبحانه- وتعديل رسوله ﷺ كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم فى الهجرة، والجهاد، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأهل، فى موالاة رسول الله ﷺ، ونصرته، كفاية فى القطع بعدالتهم"(١).

فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة وغيرها كثير. كلها فيها بيان واضح، ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عموماً بلا استثناء، أمر مفروغ منه، ومسلم به.

فلا يبقى لأحد شك،ولا ارتياب بعد تعديل الله ﷻ ورسوله ﷺ وإجماع الأمة على ذلك(٢).

"وإذا تقرر لك عدالة جميع من ثبتت له الصحبة، علمت أنه إذا قال الراوى عن رجل من الصحابة، ولم يسمه كان ذلك حجة، ولا يضر الجهالة، لثبوت عدالتهم على العموم"(٣).

قال الإمام الجوينى : "ولعل السبب فى قبولهم من غير بحث عن أحوالهم، والسبب الذى أتاح الله الإجماع لأجله، أن الصحابة هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توقف فى رواياتهم، لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار"(٤).

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

غمرهم الله برحمته ورضوانه ... آمين.

---

(١) المستصفى ١ /١٦٤، وانظر : الإحكام للآمدى ٢ /٨١، ٨٢، والبحر المحيط للزركشى ٤ /٢٩٩

(٢) انظر : المكانة العلمية لعبد الرزاق الصنعانى فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار ١ / ٢٩١ مبحث (لا يستثنى فى ثبوت العدالة أحد من الصحابة)، وانظر : توضيح الأفكار ٢ /٤٧٠، ٤٧١، وعقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة للدكتور ناصر الشيخ ٢ /٨١٤ .

(٣) إرشاد الفحول للشوكانى ١ /٢٧٨، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ٣ /٩٧ .

(٤) البرهان فى أصول الفقه ١ /٢٤٢، وانظر : إرشاد الفحول ١ /٢٧٥ .

المطلب الرابع

شبهات حول عدالة الصحابة والرد عليها

إن لأهل الزيغ والإلحاد قديماً وحديثاً شبهات كثيرة يطعنون بها فى عدالة الصحابة، وأساس تلك الشبهات الرافضة الذين فاقوا اليهود والنصارى فى خصلتين كما قال الشعبى -رحمه الله- فيما رواه عنه ابن الجوزى فى الموضوعات قال : "... فضلت الرافضة على اليهود والنصارى بخصلتين. سئلت اليهود من خير أهل ملتكم؟ قالوا أصحاب موسى عليه السلام وسئلت النصارى فقالوا أصحاب عيسى عليه السلام، وسئلت الرافضة من شر أهل ملتكم؟ فقالوا حوارى محمد، وأمروا بالاستغفار لهم فسبوهم"(1).

فمن مطاعنهم فى عدالة الصحابة : ما استدلوا به من :

١- قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا**﴾(2) وقالوا نزلت فى أكثر الصحابة الذين انفضوا عن رسول الله ﷺ إلى العير التى جاءت من الشام، وتركوه وحده فى خطبة الجمعة، وتوجهوا إلى اللهو، واشتغلوا بالتجارة، وذلك دليل على عدم الديانة(3).

٢- واستدلوا أيضاً بما ورد فى القرآن الكريم من آيات تتحدث عن النفاق والمنافقين، وحملوها على أتقى خلق الله، وأطهرهم (رضوان الله عليهم أجمعين) كقوله تعالى : ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ**﴾(4).

وأيدوا ذلك بما جاء فى السنة المطهرة من أحاديث يطلق فيها لفظ الصحابة على المنافقين.

---

(1) الموضوعات ١ /٣٣٩.

(2) الآية ١١ من سورة الجمعة.

(3) مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٧١ -٢٧٢، وانظر الصافى فى تفسير القرآن للكاشانى ٢ /٧٠١، وتفسير القمى لعلى بن إبراهيم القمى ٢ /٣٦٧، ومجمع البيان للطبرسى ٥ /٢٨٧، ٢٨٨، وتفسير فرات الكوفى لفرات بن إبراهيم ص ١٨٥، وأعيان الشيعة لمحسن الأمين ١ /١١٤، وأضواء على السنة لمحمود أبو رية ص ٣٥٩، وركبت السفينة لمروان خليفات ص ٢٢٣، والإفصاح فى إمامة على بن أبى طالب لمحمد بن النعمان العكبرى ص ٣٧.

(4) الآية ١٠١ من سورة التوبة.

مثل حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال : "أتى رَجُلٌ رسول الله ﷺ بالجعْرَانَة مُنْصَرَفَهُ من حُنين. وفى ثوب بلال فِضَةٌ ورسول الله ﷺ يقبض منها. يعطى النَاس. فقال: يا محمدُ! اعْدِلْ. قال "**ويلك ومن يَعْدِلُ إذا لم أَكُنْ اَعْدِلُ؟ لقد خِبْتُ وَخَسِرْتُ إن لم أكن أعدِلُ**" فقال عمر بن الخطاب ﷺ دعنى يا رسول الله فأقتل هذا المنافق. فقال : "**مَعَاذ الله! أَنْ يتحدث الناس أَنى أَقْتُلُ أَصْحَابِى. إنَّ هذا وأصحابَهُ يقرأون القرآنَ لا يُجاوزُ حَنَاجِرَهُم. يَمرُقُونَ منه كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِية**"[1].

٣- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا**﴾[2] وقوله تعالى : ﴿**لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ**﴾[3] وقالوا. الفرار من الزحف من أكبر الكبائر[4].

٤- واستدلوا من السنة المطهرة : بقوله ﷺ : "**... ألا وإنه سَيُجَاءُ برجال من أمتى فيؤخذُ بِهِمْ ذات الشمال، فأقول : يا ربِّ أُصيحَابى، فيقال : إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك فأقول كما قال العبد الصالح : ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[5] فيقال : إن هؤلاء لا يَزَالوا مُرْتَدِّينَ**

---

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٤ /١٧٠، ١٧١ رقم ١٠٦٣، وانظر : الفصول المهمة فى تأليف الأمة لعبد الحسين الموسوى ص ٢٠٣، والصحابة فى نظر الشيعة الإمامية لأسد حيدر ص ٣١ - ٣٢، ومقدمة مرآة العقول فى شرح أخبار آل الرسول لمرتضى العسكرى ١ /٨، ومعالم المدرستين له أيضاً المجلد ١ /١٣٠، وأضواء على السنة محمود أبو رية ص ٣٥٤، ٣٥٦، والحسبة ص ٦٠ وما بعدها، ولماذا القرآن ص ٨٢ - ٨٤ كلاهما لأحمد صبحى منصور، وانظر : له أيضا مقاله (الصحابة بين القداسة والتكفير) بمجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٤ ص ٢٢-٢٤، والنص والاجتهاد لعبد الحسين شرف الدين ص٣٣٥، ٣٣٦، وركبت السفينة لمروان خليفات ص ٢١٩ - ٢٢٣، ومساحة للحوار لأحمد حسين يعقوب ص ١٣١، ١٦٩، ١٧١، ونظرية عدالة الصحابة له أيضاً ص ٣٩،وأهل السنة شعب الله المختار لصالح الوردانى ص ٣٧، ١٠٢، ومع الدكتور موسى الموسوى فى كتابه الشيعة والتصحيح للدكتور علاء الدين القزوينى ص ١٥١، ١٥٣، والإفصاح فى إمامة على للشيخ محمد العكبرى ص ٣٧، ٣٩، والخلافة المغتصبة لإدريس الحسينى ص ٤٥، ٩١، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص٢٨٥ .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٤) مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٧٣، وانظر : تفسير الصافى للكاشانى ١ /٦٩١، وتفسير القمى لعلى إبراهيم القمى ١ /٢٨٧، والميزان فى تفسير القرآن محمد حسين الطباطبائى ٩ /٢٢٦، وركبت السفينة لمروان خليفات ص٢٣٠، والإفصاح فى إمامة على بن أبىطالب لمحمد بن النعمان العكبرى ص ٣٦، ٤١، ولقد شيعنى الحسين لإدريس الحسينى ص ٣٥٠ .

(٥) جزء من الآية ١١٧ من سورة المائدة.

على أعقابهم منذ فَارَقْتَهُم"[١].

٥- واستدلوا بقوله ﷺ : **"لا ترجعوا بعدى كفاراً يضـــرب بعضكم رقاب بعض"**[٢] وقالوا: تقاتل الصحابة فى صفين والجمل[٣].

واستدل آخرون بالطعن فى عدالة الصحابة بما تمليه عليهم عقولهم الضالة من فهم أعوج لسيرة الصحابة، وتاريخهم المجيد، كما فعل مفتى الماركسية خليل عبد الكريم[٤] فى كتابه "مجتمع يثرب العلاقة بين الرجل والمرأة فى العهدين المحمدى والخليفى" فقد صور مجتمع المدينة المنورة بقيادة رسول الله ﷺ، وخلفائه الراشدين، وصحابته الأطهار، تصويراً شائناً قبيحاً، وجعله أشبه بمجتمع الحيوانات التى لا هم لها إلا إشباع الغرائز الجنسية بأى شكل، وبغير ضابط من دين أو خلق، غير مكترثين بالنصوص الدينية التى تمنعهم من هذا الهبوط"[٥].

كما أصدر كتاباً آخر بعنوان "شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة" وهو من ثلاثة أسفار، الأول بعنوان "محمد والصحابة" والثانى "الصحابة والصحابة" والثالث الصحابة والمجتمع" تناول فيها المؤلف تاريخ الصحابة، وسيرتهم بأسلوب فج قبيح ينبئ

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب قوله تعالى : ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ ٨ /١٣٥ رقم ٤٦٢٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة ٩ /٢١٠ رقم ٢٨٦٠ من حديث ابن عباس، واللفظ للبخارى وانظر : مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٧٢، وشبهات حول الشيعة لعباس الموسوى ص ١١٥، ١١٦، ثم اهتديت لمحمد التيجانى ص ١١٩، ١٢٠، وأعيان الشيعة لمحسن الأمين ١ /١١٧، ومعالم المدرستين : لمرتضى العسكرى المجلد ١ /١٣٢، والنص والاجتهاد لعبد الحسين شرف الدين ص ٣٣٧، وركبت السفينة ٢٢٤ - ٢٢٨، ونظرية عدالة الصحابة ص ٥٣-٥٤، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ٩٨، ومع الدكتور موسى الموسوى للدكتور علاء الدين القزوينى ص ١٥٢، ١٥٣ - ١٥٩، والإفصاح فى إمامة على بن أبى طالب ص ٣٠، ٣١، والخلافة المغتصبة ص ١٩٣، ولقد شيعنى الحسين ص٣٤٩، وأضواء على السنة ص٣٥٤-٣٥٦، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٣٧ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الفتن، باب قول النبى ﷺ لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ١٣ /٢٩ رقم ٧٠٨٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبى ﷺ لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ١ /٣٣٢ رقم ٦٥ من حديث جرير بن عبد الله ﷺ.

(٣) أضواء على السنة ص ٣٥٤، وانظر : نظرية عدالة الصحابة لأحمد حسين يعقوب ص ٥٣، والخلافة المغتصبة لإدريس الحسينى ص٩٣، والفتنة الكبرى (عثمان) لطه حسين ص١٧٠-١٧٣، دين السلطان لنيازى عز الدين ص ٣٤، ١٠٣، ١١٠، ١٢٤، ٧٩٥، والسلطة فى الإسلام لعبدالجواد ياسين ص ٢٤١، ٢٦٠، ٢٦٧، والصلاة لمحمد نجيب ٣٢ - ٣٧، وحوار ومناقشة كتاب عائشة لهشام آل قطيط ص٣١٢ وغيرهم.

(٤) خليل عبد الكريم : كاتب مصرى معاصر، حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول - جامعة القاهرة حالياً. أطلق عليه "مفتى الماركسية" آونة، "والشيوعى الملتحى" آونة أخرى. انظر: السنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ١٦٣ .

(٥) انظر : مجلة الأزهر مقال "لا تسبوا أصحابى" لفضيلة الشيخ عبد المقصود عسكر عدد ربيع الأول ١٤١٨هـ - يوليه ١٩٩٧ ص ٣٨٤ .

عن سوء فهمه، وجهله، وحقده الدفين، ضد صحابة رسول الله ﷺ، وكذلك فعل سعيد العشماوى[1] وغيرهم[2] .

الجواب عن الشبهات السابقة
حول عدالة الصحابة ﷺ

إن ما استدل به الرافضة ومن تابعهم طعناً فى عدالة الصحابة لا حجة لهم فيه لما يلى:

أولاً : قصة انفضاض أكثر الصحابة عن رسول الله ﷺ إلى العير القادمة من الشام، وتركهم خطبة الجمعة، إنما وقع ذلك فى بدء زمن الهجرة، ولم يكونوا إذ ذاك واقفين على الآداب الشرعية كما ينبغى، كما أن كبار الصحابة كأبى بكر وعمر كانوا قائمين عنده، كما ثبت ذلك فى الأحاديث الصحيحة.

فعن جابر بن عبد الله ﷺ قال : بينما النبى ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً إذ قدمت عير المدينة، فابتدرها[3] أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق منهم إلا اثنى عشر رجلاً فيهم أبو بكر وعمر ونزلت الآية: **﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾**[4]، ولذا لم يشفع عليهم، ولم يوعدهم سبحانه وتعالى بعذاب ولم يعاتب الرسول ﷺ أيضاً"[5].

ورد آخر على هذه القصة وهو : أنه ورد فى بعض الأخبار أنها وقعت لما كان النبى ﷺ يقدم الصلاة على الخطبة يوم الجمعة، وانفضاضهم وقع فى الخطبة، وليس فى الصلاة كما هو الظاهر من بعض الروايات، والتى ركز عليها بعض الرافضة، كمحمود

---

(١) انظر : له **الخلافة الإسلامية**، وأصول الشريعة، وحصاد العقل **وغير ذلك**.

(٢) سبق ذكر **من طعن فى الصحابة** باتهامهم بالكذب. **وانظر : فيمن** طعن فى عدالة الصحابة بحجة أنهم بشر لا عصمة لهم. **نقد الحديث** فى علم الرواية والدراية لحسين **الحاج ١** /٣٥٠، ٣٥١، وإنذار من السماء ص٣٩، ٦٩، ١٢٧، ١٥٤، **وتبصير الأمة** بحقيقة السنة ص٣٩٦-٤٢٦، **والدولة** والمجتمع محمد شحرور ١٦٠ وما بعدها، والإمام **الشافعى** لنصر أبو زيد ص٥٥، ٥٦، ٧٦، والأصلان **العظيمان** ص ٢٨٤ - ٢٨٨ والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤ - ٢٨، ٣٠، ٦٥، ٨٥، ٢٦١ .

(٣) ابتدرها : أى **أسرعوا إليها**. لسان العرب ٤ /٤٨ .

(٤) الآية ١١ من سورة **الجمعة**، والحديث أخرجه البخارى (بشرح **فتح** البارى) كتاب التفسير، باب تفسير "وإذا رأوا تجارة أو لهوا ٨ /٥١١ رقم ٤٨٩٩، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجمعة، باب فى قوله تعالى : **﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾** ٣ /٤١٥ رقم٨٦٣ **واللفظ له**.

(٥) مختصر التحفة **الإثنى** عشرية ص ٢٧٢ بتصرف، وانظر : روح المعانى للألوسى ٢٨ /١٠٧ .

أبو رية[1]، ومروان خليفات[2]، وغيرهم.

ويدل على أن الانفضاض كان فى الخطبة ما جاء فى رواية مسلم السابقة : بينما النبى ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً.

يقول الحافظ ابن حجر : "ترجيح كون الانفضاض وقع فى الخطبة لا فى الصلاة، هو اللائق بالصحابة تحسيناً للظن بهم، وعلى تقدير أن يكون فى الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهى كآية ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلاَ تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[3] وقبل النهى عن الفعل الكثير فى الصلاة ونزول قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾[4].

ويؤيد ذلك : ما رواه أبو داود فى المراسيل أن هذه القصة كانت لما كان رسول الله ﷺ يصلى الجمعة قبل الخطبة، مثل العيدين، فخرج الناس فلم يظنوا إلا أنه ليس فى ترك الجمعة شيء، فأنزل الله ﷻ : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ فقدم النبى ﷺ الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة[5].

وهو ما رجحه أيضاً النووى فى شرحه على مسلم[6].

وعلى كل تقدير أنه فى الصلاة، فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك، فلما نزلت آية الجمعة، وفهموا منها ذم ذلك، اجتنبوه"[7].

يقول الألوسى : "ورواية أن ذلك وقع منهم مراراً" إن أريد بها رواية البيهقى فى شعب الإيمان[8] عن مُقَاتِل بن حيان[9] أنه قال : بلغنى وا لله أعلم أنهم فعلوا ذلك ثلاث مرات، فمثل ذلك لا يلتفت إليه، ولا يعول عند المحدثين عليه، وإن أريد بها

---

(١) أضواء على السنة ص ٣٥٩ .

(٢) وركبت السفينة ص ٢٢٣ .

(٣) الآية ٣٣ من سورة محمد .

(٤) الآية ٢ من سورة المؤمنون وانظر : فتح البارى ٢ /٤٩٣ رقم ٩٣٦ بتصرف يسير.

(٥) المراسيل ص ٥٠ رقم ٦١ .

(٦) المنهاج شرح مسلم ٣ /٤١٦، ٤١٧ رقم ٨٦٣، وانظر : تفسير القرآن العظيم ٤ /٣٦٧ .

(٧) انظر : فتح البارى ٢ /٤٩٣ رقم ٩٣٦ .

(٨) الرواية أوردها السيوطي في الدر المنثور : ٨/١٦٦، و لم يعزها لغيره.

(٩) هو: مقاتل بن حَيَّان النَبَطىُّ، أبو بسطام البَلْخِىُّ، صدوق فاضل، اخطأ الأزدى فى زعمه أن وكيعاً كذبه، إنما كذب مقاتل بن سليمان. مات قبيل الخمسين بأرض الهند. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٢١٠ رقم٦٨٩١، وتذكرة الحفاظ ١ /١٧٤ رقم ١٦٨، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٣٢٩، وخلاصة تهذيب الكمال ص ٣٣٠، ولسان الميزان ٩ /١٩٨ رقم ١٤٥٤٨ .

غيرها فليبين، ولتثبت صحته، وأنى بذلك؟

وبالجملة : الطعن فى الصحابة بهذه القصة التى كانت من بعضهم فى أوائل أمرهم، وقد أعقبها منهم عبادات لا تحصى، سفه ظاهر، وجهل وافر"(١).

ثانياً : أما نسبة النفاق إلى خيار هذه الأمة بدعوى أنه كان فى المدينة منافقين، وأن النبى ﷺ أطلق لفظ الصحابة عليهم : "معاذ الله! أن يتحدث الناس أنى أقتل أصحابى".

هذه الشبهة أوهى من بيت العنكبوت، وهى فرية واضحة لا تثبت لها قدم.

أولاً : لأن إطلاق لفظ الصحابة على المنافق كما جاء فى الحديث هذا الإطلاق لغوى، وليس اصطلاحى نظير قوله تعالى : ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ**﴾(٢) وقوله تعالى : ﴿**مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى**﴾(٣) فإضافة صحبة النبى ﷺ إلى المشركين والكافرين إنما هى صحبة الزمان والمكان لا صحبة الإيمان، وذلك كقوله تعالى فى حق سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿**يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾(٤).

فالصحبة فى الحديث الشريف، بمعناها اللغوى كما فى الآيات السابقة، وليست الصحبة الاصطلاحية، فتعريفها السابق يخرج المنافقين والمرتدين.

ثم كيف يكون المنافقون من الصحابة بالمعنى الاصطلاحى وقد نفاه عنهم رب العزة بقوله : ﴿**وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ**﴾(٥).

ثم إن المنافقين لم يكونوا مجهولين فى مجتمع الصحابة الكرام ﷺ ولم يكونوا هم السواد الأعظم، والجمهور الغالب فيهم، وإنما كانوا فئة معلومة آل أمرهم إلى الخزى

---

(١) روح المعانى **للألوسى** ٢٨ /١٠٧ .

(٢) الآية ١٨٤ **من سورة الأعراف**.

(٣) الآية ٢ من **سورة النجم**، وفى هذه الآية وما فى معناها **بطلان** لسؤال الرافضى مروان خليفات ومن قال بقوله. قال : **قال تعالى** ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾ الآية ١٠١ من سورة التوبة، قال : **فنصت الآية** على أن هناك منافقين لا يعلمهم **إلا الله فمن** هم حتى نتجنب أخذ الأحاديث عنهم" أ.هـ انظر : وركبت **السفينة** ص ٢٣٠، ٢٣١، ونسى **خليفات على** فرض التسليم بزعمه، ما أفاض فيه رب العزة من ذكر **أوصافهم فى** سورة التوبة، وغيرها من سائر سور **القرآن**، كما تناسى وعد الله المذكور فى ختام الآية، وهو فضحهم **فى الدنيا**، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم : ﴿**نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ**﴾ **وإلا فالخطاب** للنبى ﷺ كان فى بدء الأمر ثم **أعلمه** رب العزة بأسمائهم، فضلاً عما ذكر فى القرآن من صفاتهم، **ويؤكد** هذا أخبار النبى ﷺ لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه **بأسمائهم**، وسيأتى قريباً ذكر الحديث.

(٤) الآية ٣٩ من **سورة يوسف**.

(٥) الآية ٥٦ من سورة التوبة.

والفضيحة، حيث علم بعضهم بعينه، والبعض الآخر منهم علم بأوصافه، فقد ذكر الله فى كتابه العزيز من أوصافهم، وخصوصاً فى سورة التوبة، ما جعل منهم طائفة متميزة منبوذة، لا يخفى أمرها على أحد، كما لا يخفى على أحد حالهم فى زماننا.

فأين هذه الفئة المنافقة ممن أثبت الله لهم فى كتابه نقيض صفات المنافقين، حيث أخبر عن رضاه عنهم، من فوق سبع سماوات، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس"[١].

ويدل على ما سبق من قلة المنافقين فى المجتمع الإسلامى، وأنهم فئة معلومة تكفل رب العزة بفضحهم فى الدنيا، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم.

ما رواه حذيفة بن اليمان[٢] ﷺ صاحب سر رسول الله ﷺ فى المنافقين. قال: قال النبى ﷺ **فى أمتى** - وفى رواية - **فى أصحابى إثنا عشر منافقاً فيهم ثمانيةٌ لا يدخلون الجنة، ولا يجدون ريحها حتى يَلِجَ الجَمَلُ فى سم الخياط. ثمانيةٌ منهم تَكْفِيكُهُمُ الدُّبَيْلَةُ، سِرَاجٌ من النارِ، يظهرُ فى أكتافِهِم حتى يَنْجُمَ من صُدُورِهِم**"[٣].

وعن ابن عباس -رضى الله عنهما- قال: كان رسول الله ﷺ فى ظل حجرةٍ من حجره، وعنده نفرٌ من المسلمين قد كان يقلصُ عنها الظل، قال: **سيأتيكم رجل ينظر إليكم بعين شيطان فلا تكلموه**، فدخل رجل أزرق، فقال رسول الله ﷺ **على ما تسبُنى أنت وفلانٌ وفلان**، لقوم دعا بأسمائهم، فانطلق إليهم فدعاهم فحلفوا واعتذروا فأنزل الله ﷻ ﴿**يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ**﴾[٤].

أما ما استدل به محمود أبو رية من قول "أُسَيْدُ بن حُضَيْر، لسعدُ بنُ عبادةُ إنك منافق تجادل عن المنافقين" وقوله فهؤلاء البدريون منهم من قال لآخر منهم: "إنك منافق ولم يكفر النبى لا هذا ولا ذاك"[٥].

---

(١) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة للدكتور ناصر الشيخ ٣ /٩٦٣.

(٢) له ترجمة فى: الاستيعاب ١ /٣٣٤ رقم ٤٩٢، واسد الغابة ١ /٧٠٦ رقم ١١١٣، والإصابة ١ /٣١٧ رقم ١٦٥٢، وتاريخ الصحابة ٧٣ رقم ٢٦٧، ومشاهير علماء الأمصار ص٥٥ رقم ٢٦٧.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب صفات المنافقين ٩/١٣٦، ١٣٧ رقم ٢٧٧٩.

(٤) الآية ١٨ من سورة المجادلة، والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب التفسير، باب تفسير سورة المجادلة ٢ /٥٢٤ رقم ٣٧٩٥، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبى، وأخرجه البيهقى فى دلائل النبوة ٥ /٢٨٢، ٢٨٣ واللفظ له.

(٥) أضواء على السنة ص ٣٥٩.

هذا الذى يزعمه الرافضى محمود أبو ريه من فرط جهله، وتضليله وبتره لسبب ذلك القول .

وهو كما جاء فى الصحيحين فى قصة الإفك لما قال ﷺ وهوعلى المنبر : "يا **معشر المسلمين من يعذرنى من رجلٍ قد بلغ أذاه فى أهل بيتي فوا لله ما علمت على أهلى إلا خيراً. ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً. وما كان يدخل على أهلى إلا معى**" فقام سعد بن معاذ الأنصارى فقال : أنا أعذرك منه يا رسول ا لله إن كان من الأوس ضربنا عنقه. وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك، قالت عائشة - رضى الله عنها - فقام سعد بن عبادة[1]، وهو سيد الخزرج، وكان رجلاً صالحاً. ولكن احتملته الحمية فقال لسعد بن معاذ : كذبت لعمر الله ! لا تقتله، ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير[2]، وهو ابن عم سعد بن معاذ، فقال لسعد بن عبادة : كذبت لعمر الله! لنقتلنه فإنك منافق تجادل عن المنافقين ..."[3].

فكما هو واضح من قصة الحديث أن قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة "فإنك منافق" وقع منه على جهة المبالغة، فى زجره عن القول الذى قاله حمية للخزرج، ومجادلته عن ابن أُبى، وغيره .

و لم يرد أُسيدُ بإطلاقه "فإنك منافق" لم يرد به نفاق الكفر، وإنما أراد أنه كان يظهر المودة للأوس، ثم ظهر منه فى هذه القصة، ضد ذلك فأشبه حال المنافق؛ لأن حقيقته إظهار شيء وإخفاء غيره .

ولعل هذا هو السبب فى ترك إنكار النبى ﷺ[4] وهو أقوى دليل على الخصم .

ومع كل هذا فقد تقرر أن العدالة لا تعنى العصمة من الذنوب، أو السهو، أو الخطأ، ومن فضل الله عليهم ﷻ أن وعدهم بالمغفرة، ولا سيما أهل بدر، وهم من أهلها فعن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب ؓ كتب حاطب بن أبى بلتعه إلى

---

(١) سعد بن عبادة صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٣٠ رقم ٣١٧٣، والاستيعاب ٢ /٥٩٤ رقم ٩٤٤، وأسد الغابة ٢ /٤٤١ رقم ٢٠١٢، ومشاهير علماء الأمصار ١٥ رقم ٢٠ .

(٢) أسيد بن حضير صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ١ /٤٩ رقم ١٨٥، وتاريخ الصحابة ص٣٠ رقم ٢٥، ومشاهير علماء الأمصار ص٢٠ رقم ٣٦، والاستيعاب ١ /٩٢ رقم ٥٤، واسد الغابة ١ /٢٤٠ رقم ١٧٠ .

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب "لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً ... إلى قوله هم الكاذبون" ٨ /٣٠٦-٣٠٨ رقم ٤٧٥٠ ومسلم (بشرح النووى) كتاب التوبة، باب فى حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٩ /١١٥، ١١٨ رقم ٢٧٧٠ .

(٤) فتح البارى ٨ /٣٣٠ رقم ٤٧٥٠ بتصرف، وانظر : منهاج السنة لابن تيمية ٣ /١٩٢ .

أهل مكة فأطلع الله تعالى عليه نبيه ﷺ فبعث علياً والزبير فى أثر الكتاب فأدركا امراة على بعير فاستخرجاه من قرن من قرونها، فأتيا به نبى الله ﷺ فقرئ عليه، فأرسل إلى حاطب فقال "يا حاطب إنك كتبت هذا الكتاب؟" قال نعم : يا رسول الله قال : فما حملك على ذلك"؟ قال : يا رسول الله، إنى والله لنا صح لله ، ولرسوله ﷺ، ولكنى كنت غريباً فى أهل مكة وكان أهلى بين ظهرانيهم، فخشيت عليهم، فكتبت كتاباً لا يضر الله ورسوله شيئاً، وعسى أن يكون فيه منفعة لأهلى. قال عمر : فاخترطت سيفى وقلت : يا رسول الله أمكنى منه فإنه قد كفر فأضرب عنقه. فقال رسول الله ﷺ : "**يا ابن الخطاب وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل هذه العصابة من أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فإنى قد غفرت لكم**"[1] أ.هـ.

ثالثاً : أما ما استدلوا به من فرار بعض الصحابة يوم الزحف فى غزوتى أحد وحنين، ما استدلوا به حجة عليهم.

ففى عتاب الفرار يوم أحد قال ﷻ : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا**﴾ ثم ختم العتاب بقوله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾[2].

ولا تعيير بعد عفو الله تعالى عن الجميع[3]".

وفى عتاب الفرار يوم حنين قال ﷻ : ﴿**وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ**﴾ ثم يمتن رب العزة عليهم بقوله تعالى : ﴿**ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ**﴾[4].

وهل تنزل السكينة إلا على قوم مؤمنين؟!

نعم تنزل السكينة على قوم مؤمنين ليزدادوا بها إيماناً مع إيمانهم، وصدق رب العزة: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾[5] ويقول ﷻ : ﴿**إِذْ جَعَلَ**

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أهل بدر ٤ /٨٧ رقم ٦٩٦٦، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

(٢) الآية ١٥٥ من سورة آل عمران.

(٣) روح المعانى للألوسى ٤ /٩٩، وانظر : مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٧٣ .

(٤) الآية ٢٦ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٤ من سورة الفتح.

الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾(١).

وهل بعد تلك الشهادات العلا لهم بالإيمان والتقوى من تعيير؟!!

رابعاً : أما استدلالهم بحديث الحوض، وما جاء فيه من وصف الصحابة بالردة. فهذا من زندقة الرافضة، ومن تلبيسهم، وتضليلهم.

فإن المراد بالأصحاب هنا ليس المعنى الاصطلاحى عند علماء المسلمين، بل المراد بهم مطلق المؤمنين بالنبى ﷺ المتبعين لشريعته، وهذا كما يقال لمقلدى أبى حنيفة أصحاب أبى حنيفة، ولمقلدى الشافعى أصحاب الشافعى وهكذا، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له فى المذهب : "أصحابنا" مع أن بينه وبينهم عدة من السنين، ومعرفته ﷺ لهم مع عدم رؤيتهم فى الدنيا بسبب أمارات تلوح عليهم يعرفها النبى ﷺ.

فعن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ :"**إن حوضى لأبعد من أَيَلَةَ مِن عَدَنٍ**(٢)، **والذى نفسى بيده! إنى لأزودُ عنه الرجال كما يَزُودُ الرجلُ الإبلَ الغريبةَ عن حوضه**"، قالوا: يا رسول الله! أو تعرفنا؟ قال : "**نعم تَرِدُون علىَّ غُرًّا مُحَجَّلينَ من آثار الوضوء. ليست لأَحدٍ غَيْرِكُم**"(٣).

ولو افترضنا أن المراد بالأصحاب فى الحديث، الأصحاب فى زمنه ﷺ.

فالمراد بهم : الذين صاحبوه صحبة الزمان والمكان مع نفاقهم، كما سبق من قوله تعالى : ﴿**ما ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى**﴾(٤).

وعلى هذا فالمراد بالمرتدين من أصحابه فى الحديث هم الذين ارتدوا من الأعراب على عهد الصديق رضي الله عنه.

وقد علمت أن التعريف الاصطلاحى للصحابة يخرج من ارتد ومات على ردته -

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الفتح.

(٢) أيلة : مدينة على ساحل بحر القلزم (البحر الأحمر حالياً) مما يلى الشام. معجم البلدان ١ /٣٤٧، وعدن : مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن. معجم البلدان ٤ /١٠٠، وبحر الهند يسمى الآن المحيط الهندى.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل فى الوضوء ٢ /١٣٧ رقم ٢٤٨ . وانظر : مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٧٢ .

(٤) الآية ٢ من سورة النجم.

والعياذ بالله -.

وفى الحديث ما يؤيد المعانى السابقة، كقوله ﷺ "أصيحابى" بالتصغير، كما جاء فى بعض الروايات، قال الخطابى : "فيه إشارة إلى قلة عدد من وقع لهم ذلك، وإنما وقع لبعض جفاة الأعراب، ولم يقع من أحد من الصحابة المشهورين"[1]. وفى قوله ﷺ : "فيقال" : هل شعرت ما عملوا بعدك" "فيه إشارة إلى أنه لم يعرف أشخاصهم بأعيانها، وإن كان قد عرف إنهم من هذه الأمة"[2].

أما حمل الحديث على أصحاب رسول الله ﷺ بالمعنى الاصطلاحى -فهذا ما لا يقوله مسلم!! وهو ما يدحضه ما سبق ذكره من تعديل الله ﷻ، ورسوله ﷺ، وإجماع الأمة على ذلك أ.هـ.

خامساً : أما ما احتجوا به من حديث "لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض" والزعم بأن الصحابة استحل بعضهم دماء بعض فى صفين والجمل.

فالحق أن هذه الشبهة من أخطر الشبه التى احتج بها الرافضة الزنادقة، وأذيالهم من دعاة العلمانية، الذين اتخذوا من تلك الفتن مادة دسمة، طعنوا بها فى عدالة الصحابة، وفتنوا بذلك عوام المسلمين، وممن لا علم له، بضربهم على (الوتر الحساس) وهو : دعوى ظلم الصحابة لآل بيت رسول الله ﷺ فى تلك الفتن".

وهذا ما فعله طه حسين فى كتابه "الفتنة الكبرى - عثمان بن عفان ﷺ"[3]. وقال بقوله محمود أبو رية[4]، وغير واحد من دعاة الرافضة واللادينية[5].

حتى وجدنا من يجهر من الرافضة قائلاً : "معاوية بن أبى سفيان ﷺ" - كافر ابن كافر - ولعنة الله على معاوية، فقد بغى على الحق، وخرج على طاعة الإمام على، وشتت شمل المسلمين، وفرق كلمتهم، فأساس فرقة المسلمين إلى الآن هو معاوية الذى خرج عن طاعة الإمام على بن أبى طالب ﷺ"[6].

---

(١) انظر:فتح البارى ٨ /١٣٥،١٣٦ رقم ٤٦٢٥، وانظر: تأويل مختلف الحديث ص ٢١٣-٢١٥ .

(٢) فتح البارى ١١ /٤٨٤ رقم ٦٥٩٣، ومختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٧٣ .

(٣) انظر : الفتنة الكبرى ص ١٧٠ - ١٧٣ .

(٤) انظر : أضواء على السنة ص ٣٦٠ - ٣٦٢ .

(٥) انظر : دين السلطان لنيازى عز الدين ص ٣٤، ١٠٣، ١١٠، ١٢٤، ٧٩٥، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٦) قال ذلك الرافضى حسن شحاته (قبحه الله تعالى) انظر: مجلة روز اليوسف العدد٣٥٦٢ ص٣٥ .

والجواب عن هذا الإفك يطول[1]، وهو بحاجة إلى تحقيق دقيق[2]. نكتفى هنا بخلاصة القول.

وهو أنه لا حجة لهم فى الحديث، ولا فى الفتن التى وقعت بين سلفنا الصالح -رضوان الله عليهم أجمعين-، والتى أشعلها سلفهم من الخوارج، والرافضة، والزنادقة.

فقوله : "لا ترجعوا بعدى". بصيغة النهى والتحذير من قتال المؤمن.

وإطلاق الكفر على قتال المؤمن مبالغة فى التحذير من ذلك، لينزجر السامع عن الإقدام عليه وليس ظاهر اللفظ مراداً، أو أنه على سبيل التشبيه لأن ذلك فعل الكافر"[3].

والمعنى لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم فى حالة قتل بعضهم بعضاً[4].

وقيل : المعنى كفاراً بحرمة الدماء، وحرمة المسلمين، وحقوق الدين، وقيل : كفاراً بنعمة الله، وقيل المراد ستر الحق، والكفر لغة الستر، لأن حق المسلم على المسلم أن ينصره ويعينه،فلما قاتله كأنه غطى على حقه الثابت له عليه، وقيل: إن الفعل المذكور يفضى إلى الكفر، لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصى جره شؤم ذلك إلى أشد منها فيخشى أن لا يختم له بخاتمة الإسلام، وقيل: اللفظ على ظاهره للمستحل قتال أخيه المسلم.وقيل غير ذلك[5].

وما جرى بين الصحابة ﷺ من قتال لم يكن عن استحلال له حتى يحمل الحديث على ظاهره وأن قتالهم كفر، كما استدل الخوارج ومن شايعهم بقوله ﷺ : "**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**"[6].

كيف والقرآن الكريم يكذبهم فى هذا الفهم السطحى قال تعالى : ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ**

---

(١) راجع إن شئت ما سبق من الجواب فى الطعن فى صحة إسلام سيدنا معاوية ﷺ ١/ ٤٢٧-٤٣٢ .

(٢) ممن حقق فى تلك الفتن الإمام ابن العربى فى العواصم من القواصم، وابن تيمية فى منهاج السنة. وغيرهما والأمر فى حاجة إلى مزيد من التحقق. والله أعلم.

(٣) انظر : فتح البارى ١٣ /٣٠ أرقام ٧٠٧٦ - ٧٠٨٠ .

(٤) انظر : المصدر السابق ١ /٢٦٢ رقم ١٢١ .

(٥) المصدر نفسه ١٢ /٢٠١، ٢٠٢ رقم ٦٨٦٨، ١٣ /٣٠ أرقام ٧٠٧٦ - ٧٠٨٠ .

(٦) سبق تخريجه ص٤٣ .

يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٩) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[١].

فسماهم أخوة، ووصفهم بأنهم مؤمنون، مع وجود الاقتتال بينهم، والبغى من بعضهم على بعض.

يقول الحافظ ابن كثير : "وبهذا استدل البخارى[٢] وغيره على أنه لا يخرج عن الإيمان بالمعصية وإن عظمت، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة ونحوهم، وهكذا ثبت فى صحيح البخارى من حديث الحسن[٣]، عن أبى بكرة[٤] ﷺ قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر-والحسن بن على إلى جنبه-وهو يقبل على الناس مرة، وعليه أخرى ويقول: إن ابنى هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين[٥] .

فكان كما قال ﷺ، أصلح الله تعالى به بين أهل الشام، وأهل العراق، بعد الحروب الطويلة، والواقعات المهولة"[٦].

يقول الإمام ابن تيمية: "والذين قاتلوا الإمام على ﷺ لا يخلوا: إما أن يكونوا عصاة، أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين، وعلى كل تقدير، فهذا لا يقدح فى إيمانهم، ولا فى عدالتهم، ولا يمنعهم الجنة، بما سبق من تصريح القرآن الكريم، من تسميتهم إخوة، ووصفهم بأنهم مؤمنون، وتأكيد النبى ﷺ ذلك بما سبق من رواية الحسن بن على عن أبى بكرة ﷺ.

---

(١) الآيتان ٩، ١٠ من سورة الحجرات.

(٢) صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الإيمان، باب المعاصى من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك لقوله ﷺ لأبى ذر : "إنك امرؤ فيك جاهلية" وقول الله تعالى : ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾ وباب ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ فسماهم مؤمنين ١/١٠٦ رقمى ٣٠، ٣١ .

(٣) الحسن هو : ابن على بن أبى طالب - رضى الله عنهما - صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ١ /٣٢٨ رقم ١٧١٩، والاستيعاب ١ /٣٨٣ رقم ٥٥٥، وأسد الغابة ٢ /١٣ رقم ١١٦٥، ومشاهير علماء الأمصار ١٢ رقم ٦ .

(٤) أبو بكرة هو: نفيع بن مسروح بن كلده، صحابى جليل، له ترجمة: فى الإصابة ٣ /٥٧١ رقم٨٧٩٣، واسد الغابة ٥ /٣٣٤ رقم ٥٢٨٩، وتاريخ الصحابة ص٢٤٩ رقم ١٣٧٣، ومشاهير علماء الأمصار ص٤٨ رقم ٢٢٠ والاستيعاب ٤ /١٦١٤ رقم ٢٨٧٧ .

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصلح، باب قول النبى ﷺ للحسن بن على ﷺ "إن ابنى هذا سيد... الحديث" وقوله جل ذكره ﴿**فأصلحوا بينهما**﴾ ٥ /٣٦١ رقم ٢٧٠٤ .

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤ /٢١١ .

ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تفسق واحدة من الطائفتين، وإن قالوا فى إحداهما أنهم كانوا بغاة[1] والبغى إذا كان بتأويل كان صاحبه مجتهداً، والمجتهد المخطئ لا يكفر، ولا يفسق وإن تعمد البغى فهو ذنب من الذنوب، والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالتوبة، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، وشفاعة النبى ﷺ ودعاء المؤمنين، وغير ذلك[2].

وعلى هذا القول إجماع الأمة من علمائها.

يقول الإمام الآمدى : "فالواجب أن يحمل كل ما جرى بينهم من الفتن على أحسن حال، وإن كان ذلك إنما لما أدى إليه اجتهاد كل فريق من اعتقاده أن الواجب ما صار إليه، وأنه أوفق للدين وأصلح للمسلمين.

وإلا فجمهور الصحابة وسادتهم تأخروا عن تلك الفتن والخوض فيها كما قال محمد بن سيرين : "هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما حضر منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين" وإسناد هذه الرواية كما قال ابن تيمية أصح إسناد على وجه الأرض[3].

وعلى هذا فالذى خاض فى تلك الفتن من الصحابة إما أن يكون كل مجتهد مصيباً، أو أن المصيب واحد، والآخر مخطئ فى اجتهاده مأجور عليه.

وعلى كلا التقديرين، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة، إما بتقدير الإصابة فظاهر، وإما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع"[4].

يقول الإمام الجوينى : "أما التوقف فى تعديل كل نفر من الذين لابسوا الفتن، وخاضوا المحن، ومتضمن هذا، الانكفاف عن الرواية عنهم، فهذا باطل من دين الأمة،

---

(١) ويعنون بهذه الطائفة التى بغت طائفة معاوية ﷺ ودليلهم فى ذلك قوله ﷺ لعمار "تقتلك الفئة الباغية" أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر أخيه ٩ / ٢٦٦ رقم ٢٩١٦، من حديث أم سلمة -رضى الله عنها- وكان عمار ﷺ يقاتل مع الإمام على ﷺ والوصف بالبغى هنا لا ينفى عنهم العدالة كما تشهد بذلك آية الحجرات فى قوله تعالى : ﴿**فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**﴾.

(٢) منهاج السنة ٢ /٢٠٥ بتصرف وانظر : أصول الدين للبغدادى ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٣) منهاج السنة ٣ /١٨٦.

(٤) الإحكام للآمدى ٢ /٨٢ بتصرف وانظر : فواتح الرحموت ٢ /١٥٥، ١٥٦، والبحر المحيط ٤ /٢٩٩، وإرشاد الفحول ١ /٢٧٥، والباعث الحثيث ص ١٥٤، وعقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام للدكتور ناصر الشيخ مبحث (الحرب التى دارت بين على بن أبى طالب، وبعض الصحابة - رضى الله عنهم- وموقف أهل السنة منها ٢ /٧٠٠ - ٧٤٨، وانظر : الرد القويم على المجرم الأثيم للشيخ التويجرى ص ١٨٢-١٨٤.

وإجماع العلماء على تحسين الظن بهم، وردهم إلى ما تمهد لهم من المآثر بالسبيل السابقة، وهذا من نفائس الكلام"(١) أ.هـ.

وأخيراً : دع عنك - أخى المسلم - ترهات المبتدعة الذين يجادلون فى عدالة الصحابة جميعاً - وينفون العدالة عن بعضهم - اتباعاً للهوى أو انقياداً للشيطان. وأشد سخفاً من ذلك، ما يتجرأ به البعض فى زماننا هذا حينما يتحدثون عن الصحابة بأسلوب غير لائق، وينصب نفسه حكماً فيما شجر بينهم من خلاف، ويقبل رواية هذا، ويرفض رواية ذلك، وهو لا يملك سبباً واحداً من أسباب ذلك كله"(٢).

واعلم أن أمثال هؤلاء لهم خبيئة سوء، ومتهمين فى دينهم، يدل على ذلك ما روى عن الإمام أحمد بن حنبل ﷺ أنه سئل عن رجل تنقص معاوية، وعمرو بن العاص أيقال له رافضى؟ فقال : إنه لم يجترئ عليهما إلا وله خبيئة سوء، ما انتقص أحدٌ أحداً من الصحابة إلا وله داخلة سوء". وفى رواية أخرى قال : "إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام"(٣).

ويسئل الإمام النسائى عن معاوية بن أبى سفيان - رضى الله عنهما - فيقول : إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب - أى نقبه - إنما يريد دخول الدار، قال : فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة(٤).

وصدق عمر بن عبد العزيز "تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلا تخضب بها السنتنا"(٥) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(١) البرهان فى أصول الفقه ١ /٢٤١، ٢٤٢ .
(٢) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الدكتور مروان شاهين ص ٩٥ .
(٣) البداية والنهاية ٨ /١٤٢ .
(٤) تهذيب الكمال للحافظ للمزى ١ /٣٣٩ ترجمة الإمام النسائى.
(٥) انظر : فتح المغيث للسخاوى ٣ /٩٦ .

المطلب الخامس

سنة الصحابة ﷺ حجة شرعية

إذا كان أعداء الإسلام يشككون فى عدالة الصحابة ﷺ فهم أيضاً يشككون فى سنتهم، وسنة الخلفاء الراشدين.

يقول محمد شحرور : "فإذا سألنى سائل الآن ألا يسعك ما وسع الصحابة فى فهم القرآن؟ فجوابى بكل جرأة ويقين هو : كلا لا يسعنى ما وسعهم، لأن أرضيتى العلمية تختلف عن أرضيتهم، ومناهج البحث العلمى عندى تختلف عنهم، وأعيش فى عصر مختلف تماماً عن عصرهم والتحديات التى أواجهها تختلف عن تحدياتهم"(١).

والحق أن هذا كلام من يرى الشريعة الإسلامية قرآناً وسنة غير صالحة لكل زمان ومكان، فكلامه هو وغيره من أعداء السنة المطهرة فى سنة الصحابة لا قيمة له.

لأن سنة الصحابة وهى ما جاء عنهم من قول أو فعل أو تقرير إذا كان مما لا يقال من قبل الرأى، ومما لا مجال للاجتهاد فيه، فله حكم المرفوع المسند تحسيناً للظن بهم، وجزم بذلك الرازى فى المحصول، وغير واحد من أئمة الأصول والحديث(٢).

وإذا كانت سنتهم فى غير ذلك، فقد اختلف العلماء فى ذلك.

والراجح من هذا الخلاف(٣) أن سنتهم كسنة الرسول يعمل بها، ويرجع إليها، وانتصر لهذا الرأى غير واحد من أئمة الأصول، منهم الشاطبى - رحمه الله - فبعد أن ذكر الآيات والأحاديث الدالة على عدالتهم قال : "فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط أى عدول بإطلاق، وإذا كان كذلك فقولهم معتبر، وعملهم مقتدى به.

---

(١) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص٥٦٧، وانظر: منع تدوين الحديث لعلى الشهرستانى١٣٣،١٤٢، ١٦٦، ٢٤٩، ٣٣٤-٣٤٠، ٥٠٣، وركبت السفينة لمروان خليفات ص ٢٨٠، ونظرية عدالة الصحابة لأحمد حسين يعقوب ٥٦-٥٨، والإفصاح فى إمامة على بن أبى طالب لمحمد العكبرى ص١٤٠، ١٤١، والخلافة المغتصبة لإدريس الحسينى، وغيرهم ممن طعنوا فى عدالة الصحابة.

(٢) انظر : المحصول ٢ /٢٢١، والإحكام للآمدى ٢ /٨٧، وأعلام الموقعين ٤ /١٢٣، وفتح المغيث للسخاوى ١ /١٤٤، وتدريب الراوى ١ /١٩٠، ١٩١، وتوضيح الأفكار ١ /٢٨٠ .

(٣) انظر : الأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه الإسلامى للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٠٣، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى، باب ما جاء فى قول الواحد من الصحابة ١ /٤٣٧ .

ثم استدل الشاطبى لما رجح بأدلة منها :

١- ما جاء فى الحديث من الأمر باتباعهم، وأن سنتهم فى طلب الاتباع كسنة النبى ﷺ لقوله ﷺ : "**فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**"[١] .

٢- أن جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل، فقد جعل طائفة قول أبى بكر وعمر حجة ودليلاً، وبعضهم عد قول الخلفاء الأربعة دليلاً، وبعضهم يعد قول الصحابى على الإطلاق حجة ودليلاً، ولكل قول من هذه الأقوال متعلق من السنة وهذه الآراء - وإن ترجح عند العلماء خلافها - ففيها تقوية تضاف إلى أمر كلى هو المعتمد فى المسألة، وذلك أن السلف والخلف من التابعين ومن بعدهم، يهابون مخالفة الصحابة، ويتكثرون بموافقتهم، وأكثر ما تجد هذا المعنى فى علوم الخلاف الدائرة بين الأئمة المعتبرين، فتجدهم إذا عينوا مذاهبهم قوّوها بذكر من ذهب إليها من الصحابة، وما ذاك إلا لما اعتقدوا فى أنفسهم وفى مخالفيهم من تعظيمهم، وقوة مآخذهم دون غيرهم، وكبر شأنهم فى الشريعة، وأنهم مما يجب متابعتهم وتقليدهم فضلاً عن النظر معهم فيما نظروا فيه.

ويؤيد هذا ما جاء عن السلف الصالح، من تزكيتهم والحث على متابعتهم.

فعن ابن مسعود ﷺ قال : "من كان مستناً فليستن[٢] بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوماً اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم"[٣].

وقال عمر بن عبد العزيز : "سن رسول الله ﷺ، وولاة الأمر بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله ، من عمل بها مهتدٍ، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيراً.

---

(١) سبق تخريجه ١/ ٤٤ .

(٢) ذهب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة إلى أن هذا هو الأصح فى بداية الأثر، وأن ابن قيم الجوزية، وابن عبد البر، تأولاه (من كان متأسياً) انظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث ص ٣٨ .

(٣) أخرجه البغوى فى شرح السنة كتاب الإيمان، باب رد البدع والأهواء ١ /٢١٤، وأخرجه ابن عبدالبر فى جامع بيان العلم ٢ /٩٧، وذكره ابن قيم الجوزية فى أعلام الموقعين ٤ /١٣٩ .

وفى رواية بعد قوله –وقوة على دين الله – ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر فى رأى خالفها، من اهتدى بها مهتد ... الحديث"[١]. فقال مالك فأعجبنى عزم عمر على ذلك"[٢] والآثار فى هذا المعنى يكثر إيرادها، وقد استوعب كثيراً منها الإمام ابن قيم الجوزية فى كتابه أعلام الموقعين عن رب العالمين[٣].

ويقول الإمام الشاطبى فى موضع آخر من كتابه مبيناً أن بيان الصحابى حجة، قال: "وأما بيان الصحابة، فإن أجمعوا على ما بينوه، فلا إشكال فى صحته أيضاً، كما أجمعوا على الغسل من التقاء الختانين المبين لقوله تعالى:﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[٤] وهذا الإجماع حجة موجبة للعلم، ولا يعتد بخلاف من خالفهم، كما حكاه السرخسى[٥]، عن أبى حازم القاضى[٦].

وإن لم يجمعوا عليه فهل يكون بيانهم حجة أم لا؟ هذا فيه نظر وتفصيل. ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم فى البيان، من وجهين :

أحدهما : معرفتهم باللسان العربى، فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم، فهم أعرف فى فهم الكتاب والسنة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صح اعتماده من هذه الجهة.

ثانيهما : مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحى بالكتاب والسنة، فهم أقعد فى فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات، فالعمل عليه صواب، وهذا إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف فى المسألة، فإن خالف بعضهم فالمسالة اجتهادية"[٧].

ويقول فى كتابه الاعتصام : "الصحابة هم المتقلدون لكلام النبوة، المهتدون

---

(١) سبق تخريجه ١/ ٤٤ .

(٢) الموافقات ٤ /٤٥٢ – ٤٥٥، وانظر : الاعتصام ٢ /٥١٩ .

(٣) أعلام الموقعين ٤ /١١٨ –١٥٦، وانظر: الرسالة للشافعى ص٥٩٦ فقرات رقم ١٦٨٢، ١٨٠٥ – ١٨١١ .

(٤) جزء من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٥) أصول السرخسى ١ /٣١٧، وانظر : علم أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامى للشيخ أحمد إبراهيم ص ٢٤، ٢٥ .

(٦) أبو حازم هو : سلمة بن دينار المخزومى، عالم المدينة، وقاضيها، وشيخها، قال فيه ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث مات سنة ١٤٠هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٣٧٦ رقم ٢٤٩٦، وتذكرة الحفاظ ١ /١٣٣ رقم ١١٩، وشذرات الذهب ١ /٢٠٨، والعبر ١ /١٨٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص٦٠ رقم ١١٧ .

(٧) الموافقات ٣ /٣٠٠، ٣٠١ .

للشريعة، الذين فهموا أمر دين الله بالتلقى من نبيه مشافهة على علم، وبصيرة بمواطن التشريع، وقرائن الأحوال، بخلاف غيرهم : فإذا كل ما سنوه، فهو سنة، من غير نظير فيه، بخلاف غيرهم، فإن فيه لأهل الاجتهاد مجالاً للنظر رداً وقبولاً"[1].

سنة الصحابة مصدراً للأحكام الدستورية :

يقول المستشار الدكتور على جريشة بعد أن رد اعتراضات المنكرين لحجية مذهب الصحابى[2]، قال : وسنة الصحابة يمكن أن تكون مصدراً للأحكام الدستورية : ولقد كان نظام الخلافة وليد اجتهاد الصحابة فضرورة البيعة - وهى مظهر رضا المسلمين - كانت عليها سنة الصحابة، فلم يل أحدهم دون بيعة، ولم يكن الاستخلاف بالنسبة لمن استخلفوا إلا ترشيحاً، واستمرار الخلافة مدى حياة الخليفة... كان سنة للصحابة، تحقق بها ميزات عجز عنها كل من النظام الجمهورى، والنظام الملكى على السواء، فقد وفرت الثبات الذى ينقص الأنظمة الجمهورية، ونفت التوارث الذى يعيب الأنظمة الملكية.

وهكذا يتبين أن سنة الخلفاء كانت مصدراً لكثير من الأحكام الدستورية على غير ما يذهب إليه بعض "المجتهدين" "المحدثين"[3] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(١) الاعتصام ٢ /٥١٩ .

(٢) مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية ص ٤٢ - ٤٨ .

(٣) كالأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى فى كتابه مبادئ نظام الحكم فى الإسلام ص ٢٦٣، وفى كتابه ترديد لكثير مما قاله على عبد الرازق فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم)، انظر : مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية ص ٤٩ .

المطلب السادس

أبو هريرة ﷺ راوية الإسلام رغم أنف الحاقدين

لهج أعداء الإسلام ، قديمًا وحديثًا، وشغفوا بالطعن في أبي هريرة وتشكيك الناس فى إسلامه، وفى صدقه وروايته، وما إلى ذلك أرادوا! وإنما أرادوا أن يصلوا إلى التشكيك فى راوية السنة الأول، وأحفظ من رواها فى دهره، فأبو هريرة ﷺ على رأس السبعة المكثرين من الرواية الذين عناهم من أنشد :

سبع من الصحب فوق الألف قد نقلوا *** من الحديث عن المختار خير مضر
أبو هريرة، سعد، جابر، أنس *** صديقة، وابن عباس، كذا ابن عمر

فأبو هريرة هو أكثرهم حديثاً فقد روى (٥٣٧٤) حديثاً، ثم عبد ا لله بن عمر روى (٢٦٣٠) حديثاً، ثم أنس بن مالك روى (٢٢٨٦) حديثاً، ثم عائشة أم المؤمنين روت (٢٢١٠) حديثاً، ثم ابن عباس روى (١٦٦٠) حديثاً، ثم جابر بن عبد ا لله روى (١٥٤٠) حديثاً، ثم أبو سعيد الخدرى (سعد بن مالك) روى (١١٧٠) حديثاً[١].

وما اتهم به أبو هريرة ﷺ، من أكاذيب وافتراءات من قبل أرباب الأهواء قديماً وحديثاً، سندهم فيه إما روايات مكذوبة أو ضعيفة، وإما روايات صحيحة لم يفهموها على وجهها، بل تأولوها تأويلاً باطلاً يتفق وأهواءهم.

وقد تصدى للرد على تلك الطعون رهط من علماء الإسلام. على رأسهم أبى هريرة نفسه، وصدق على دفاعه - على ما سيأتى - كبار الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين، منهم الحاكم فى المستدرك، وابن عساكر فى تاريخه، وابن كثير فى البداية والنهاية، وابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث، وعبد المنعم صالح العلى فى كتابه دفاع عن أبى هريرة، والدكتور محمد السماحى فى كتابيه "أبو هريرة فى الميزان"، والمنهج الحديث فى علوم الحديث، والدكتور السباعى فى كتابه "السنة ومكانتها فى التشريع، والدكتور عجاج الخطيب فى كتابيه السنة قبل التدوين، وأبو هريرة راوية الإسلام، والشيخ عبد الرحمن المعلمى فى كتابه (الأنوار الكاشفة)،

---

(١) انظر: تدريب الراوى٢ /٢١٦-٢١٨، وفتح المغيث للسخاوى٣ /٩٧، وشذرات الذهب١ /٦٣ .

والدكتور أبو زهو فى الحديث والمحدثون، والدكتور أبو شهبة فى دفاع عن السنة، والدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف فى كتابه "المختصر فى علم رجال الأثر" وفى مقدمة كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمى وغيرهم.

ونكتفى هنا بترجمة للصحابى الجليل نتعرف بها على مكانته فى الإسلام، وبراءته مما نسب إليه من أكاذيب. وذلك بعد أن نتعرف على أصناف الطاعنين فيه، والذين ذكرهم الإمام ابن خزيمة(١) بقوله : "إنما يتكلم فى أبى هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معانى الأخبار".

١- إما معطل جهمى يسمع أخباره التى يرونها خلاف مذهبهم الذى هو كفر، فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه، تمويهاً على الرعاء، والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

٢- وإما خارجى يرى السيف على أمة محمد ﷺ، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبى هريرة ﷺ عن النبى ﷺ خلاف مذهبهم الذى هو ضلال لم يجد حيلة فى دفع أخباره بحجة وبرهان، كان مفزعة الوقيعة فى أبى هريرة.

٣- أو قدرى اعتزل الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التى قدرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبى هريرة التى قد رواها عن النبى ﷺ فى إثبات القدر لم يجد حجة يؤيد صحة مقالته التى هى كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبى هريرة، لا يجوز الاحتجاج بها.

٤- أو جاهل يتعاطى الفقه، ويطلبه من غير مظانة، إذا سمع أخبار أبى هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه، وأخباره تقليداً بلا حجة ولا برهان، تكلم فى أبى هريرة، ودفع أخباره التى تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفته إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه، وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبى هريرة أخباراً لم يفهموا معناها"(٢).

---

(١) ابن خزيمة هو : الحافظ الكبير، أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابورى، انتهت إليه الإمامة، والحفظ فى عصره بخرسان، قال فيه ابن حبان : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزيادتها حتى كأن السنن نصب عينيه إلا ابن خزيمة قط. ومصنفاته: تزيد على مائة وأربعين كتاباً، منها صحيحة فى السنن، مات سنة ٣١١هـ. له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ ٢ /٧٢٠ رقم ٧٣٤، والبداية والنهاية ١١ /١٤٩، والوافى بالوفيات للصفدى ٢ /١٩٦، وشذرات الذهب ٢ /٢٦٢، وطبقات الشافعية للسبكى ٢ /١٠٩ .

(٢) مستدرك الحاكم ٣ /٥٨٧ .

قلت : والله إن من يتكلم فى أبى هريرة فى عصرنا لا يخرج فى عقيدته، ومذهبه عما ذكرهم الإمام ابن خزيمة – رحمه الله تعالى –.

أبو هريرة ﷺ

إسلامه وصحبته :

قدم أبو هريرة مهاجراً من اليمن إلى المدينة ليالى فتح خيبر فى المحرم سنة سبع من الهجرة، وكان قد أسلم على يد الطفيل بن عمرو[1] فى اليمن، وشهد هذه الغزوة مع رسول الله ﷺ، ولازمه إلى آخر حياته يخدمه، ويتلقى العلم عنه ﷺ، ويتحدث هو عن ذلك لما سأله مروان بن الحكم قائلاً له : " إن الناس قد قالوا إنك أكثرت على رسول الله ﷺ الحديث، وإنما قدمت قبل وفاة النبى ﷺ بيسير، فقال أبو هريرة : نعم! قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر سنة سبع، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين سنة سنوات، وأقمت معه حتى توفى، أدور معه فى بيوت نسائه وأخدمه، وأنا والله يومئذ مقل (أى فقير)، وأصلى خلفه، وأحج، وأغزو معه، فكنت والله أعلم الناس بحديثه، قد والله سبقنى قوم بصحبته والهجرة إليه من قريش والأنصار، وكانوا يعرفون لزومى له فيسألونى عن حديثه، منهم عمر، وعثمان، وعلى، وطلحة والزبير، فلا والله ما يخفى على كل حديث كان بالمدينة.

قال: فوالله ما زال مروان يقصر عن أبى هريرة، ويتقيه بعد ذلك، ويخافه، ويخاف جوابه[2] .

وفيما سبق رد على دعوى الرافضة ومن قال بقولهم : "إن أبا هريرة لم يصاحب النبى ﷺ إلا سنة وتسعة أشهر[3]، فالمعروف أن أبا هريرة أسلم عام خيبر، وخيبر كانت فى جمادى الأولى سنة سبع[4]. وبين خيبر ووفاة النبى ﷺ أربع سنوات، إلا

---

(١) الطفيل بن عمرو : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ /٢٢٥ رقم ٤٢٥٤، وتاريخ الصحابة ص١٤٥ رقم ٧٠٥، والاستيعاب ٢ /٧٥٧ رقم ١٢٧٤، واسد الغابة ٣ /٧٧ رقم ٢٦١٣ .

(٢) البداية والنهاية ٨ /١١١، ١١٢، وانظر : الاستيعاب لابن عبد البر ٤ /١٧٧١ رقم ٣٢٠٨ .

(٣) انظر : شبهات حول الشيعة لعباس الموسوى ص ١٤١، وشيخ المضيرة ص ١٣٥، وأضواء على السنة ص ٢٠٠ كلاهما لمحمود أبو ريه، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٤١، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى السماوى ص٢٢٠ .

(٤) انظر : طبقات ابن سعد ٢ /٨١ .

شهرين تقريباً فإن الوفاة كانت فى ربيع الأول سنة ١١هـ[١].

خلقه وتقواه :

كان ﷺ، صادق اللهجة، خفيف الروح محبباً إلى الصحابة، وكان ﷺ تقياً ورعاً كثير التعبد، شديد الخشية لله تعالى، وكان يقول:"وأيم الله لولا آية فى كتاب الله ما حدثتكم بشئ أبداً، ثم يتلو قوله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾**[٢].

وكان صواماً قواماً يتناوب قيام الليل، هو وزوجته، وخادمه، فيما رواه عنه أبو عثمان النهدى[٣] ﷺ قال : "تضيفت أبا هريرة سبعاً، فكان هو وامرأته، وخادمه يتعقبون الليل أثلاثاً : يصلى هذا، ثم يوقظ الآخر فيصلى، ثم يوقظ الثالث"[٤].

وقد أرسله النبى ﷺ مع العلاء بن الحضرمى[٥] إلى البحرين لينشر الإسلام، ويفقه المسلمين فى الدين[٦].

كما استعمله الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ على البحرين فترة ثم عزله، وبعد ذلك دعاه عمر ليوليه فلم يقبل أبو هريرة وقال : "أخشى أن أقول بغير علم، وأقضى بغير حلم، وأن يضرب ظهرى وينزع مالى، ويشتم عرضى"[٧].

يقول الإمام الجوينى : "وهذا مما يتمسك به فى أبى هريرة ﷺ فعمر مع تنزهه عن المداراة والمداجاة والمداهنة، اعتمده وولاه فى زمانه أعمالاً جسيمة، وخطوباً عظيمة، وكان يتولى زماناً على الكوفة وكان يبلغه روايته عن رسول الله ﷺ، فلو لم يكن من أهل الرواية، لما كان يقرره عمر ﷺ مع العلم بإكثاره[٨].

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ٢ /٥٨٩ - ٥٩٠ .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

(٣) أبو عثمان النهدى هو : عبد الرحمن بن مل، مخضرم، ثقة ثبت عابد، مات سنة ٩٥هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٥٩٢ رقم ٤٠٣١، وتذكرة الحفاظ ١ /٦٥ رقم ٥٦، وشذرات الذهب ١ /١١٨، وطبقات ابن سعد ٧ /٦١ .

(٤) انظر : البداية والنهاية ٨ /١١٣، وتذكرة الحافظ ١ /٣٦ .

(٥) العلاء بن الحضرمى : صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب ٣ /١٠٨٥ رقم ١٨٤١، واسد الغابة ٤ /٧١ رقم٣٧٤٥، وتاريخ الصحابة ص١٨٤ رقم ٩٥٤، ومشاهير علماء الأمصار ص٧٥ رقم ٤٠٠، والإصابة ٢ /٤٩٧ رقم ٥٦٤٢ .

(٦) البداية والنهاية ٨ /١١٦، وانظر : زاد المعاد ٣ /٦٩٢، ٦٩٣ .

(٧) البداية والنهاية ٨ /١١٤، ١١٥ .

(٨) البرهان فى أصول الفقه ١ /٢٤٠ .

ولم يشترك أبو هريرة فى الفتن التى حدثت بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بل اعتزلها. ولم يفارق الحجاز منذ استعمله عمر على البحرين ثم عزله. ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته.

وفى هذا رد على الرافضة الزنادقة ومن قال بقولهم. من اشتراك أبى هريرة فى الفتنة بين على ومعاوية -رضى الله عنهما- "فكان يأكل مع معاوية فإذا حضرت الصلاة صلى خلف علىﷺ ، فإذا قيل له فى ذلك قال: مضيرة[1] معاوية أدسم، والصلاة خلف علىّ أفضل"[2] .

فهذه القصة التى بنى عليها الرافضى محمود أبو رية تسمية كتابه "شيخ المضيرة أبو هريرة" هذه القصة لا يصدقها عاقل، والأحداث التاريخية تكذبها.

يقول الدكتور محمد أبو شهبة : "كيف يصح هذا فى العقول، وعلىّ كان بالعراق، ومعاوية كان بالشام، وأبو هريرة كان بالحجاز، إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين فى عهد عمر ﷺ لم يفارق الحجاز[3].

وقال الإمام ابن عبد البر : استعمله عمر على البحرين ثم عزله، ثم أراده على العمل، فأبى عليه، ولم يزل يسكن المدينة وبها كانت وفاته[4].

وبهذا يتبين لنا كذب ادعاءاتهم، ويظهر لنا مدى حقدهم، اللهم إلا إذا كانت الشيعة ترى أن أبا هريرة أعطى بساط سليمان أو كانت الأرض تطوى له طياً!!! [5].

وعودة إلى خلقه وتقواه ﷺ : فقد اشتهر ﷺ بالتواضع، والمرح، فكان يداعب الأطفال، ويمازح الناس ويلاطفهم، ومن ذلك أنه كان يمر فى السوق، يحمل الحزمة من الحطب على ظهره - وهو يومئذ أمير مروان على المدينة فيقول : أوسعوا الطريق للأمير[6].

---

(١) شيخ المضيرة لمحمود أبو رية ص ٦١ وانظر له أيضاً : أضواء على السنة ص ١٩٧-١٩٩، وشبهات حول الشيعة لعباس الموسوى ص ١٤٤ .

(٢) المضيرة : مريقة تطبخ بلبن وأشياء، وهى عند العرب أن تطبخ اللحم باللبن البحت الصريح الذى قد حذى اللسان حتى ينضج اللحم. لسان العرب ٥ /١٧٨ .

(٣) دفاع عن السنة ص ٩٩ .

(٤) الاستيعاب ٤ /١٧٧١ .

(٥) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٩٩، وانظر : الشيعة والصحابة للدكتور عمر الفرماوى ص ٩٧، ٩٨ .

(٦) انظر : ما قاله الدكتور السباعى دفاعاً ضد من طعن فى مزاح أبى هريرة ﷺ فى السنة ومكانتها فى التشريع ص ٣٣٧-٣٤١، وانظر: دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ١٠٦-١٠٨ .

فمعاوية ﷺ استعمله فى عهده على المدينة ثم عزله وولى عليها مروان، ثم استخلفه مروان عليها حين توجه إلى الحج"[1].

قوة ذاكرته ورواياته :

لقد لازم أبو هريرة رسول الله منذ قدم عليه مهاجراً، ينهل من علمه، ويتلقى عنه أحاديثه ويحفظها، واجتهد فى ذلك حتى صار أحفظ أصحابه، وأكثرهم رواية للحديث، فقد روى (٥٣٧٤) خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً نبوياً - كما فى مسند بقى ابن مخلد- اتفق الشيخان البخارى ومسلم على (٣٢٥) ثلاثمائة وخمسة وعشرين حديثاً منها، وانفرد البخارى بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين[2]، وقيل غير ذلك.

وهذه الروايات التى زادت على خمسة آلاف هى بالمكرر.

وذكر الدكتور الأعظمى فى كتابه : أبو هريرة فى ضوء مروياته[3] أن أحاديثه فى المسند والكتب والسنة هى ١٣٣٦ حديثاً فقط، وذلك بعد حذف الأسانيد المكررة. وهذا القدر يستطيع طالب عادى أن يحفظه فى أقل من عام، فما بالك بمن كان حفظه من معجزات النبوة"[4].

ويقول الدكتور أبو شهبة : "وأحب ألا يعزب عن بالنا أن هذه الخمسة آلاف والثلاثمائة والأربعة والسبعون حديثاً، الكثير منها لا يبلغ السطرين أو الثلاثة، ولو جمعتها كلها لما زادت عن جزء فأى غرابة فى كثرة مروياته مع حداثة صحبته، مع أن السنين الأربع ليست بالزمن القصير فى عمر الصحبة[5]، ولا سيما ما توافر له دون غيره من الصحابة من أمور كانت سبباً فى تفوقه فى الرواية وكثرة مروياته منها :

أسباب كثرة مروياته :

أولاً : شدة ملازمته للنبى ﷺ منذ قدم مهاجراً إليه سنة سبع من الهجرة يدور معه فى بيوت نسائه يخدمه، ويصلى خلفه، ويحج، ويغزو معه كما حدث عن نفسه، ومما

---

(١) البداية والنهاية ٨ /١١٦، ١١٧ .

(٢) تدريب الراوى ٢ /٢١٦، ٢١٧، وانظر : سير أعلام النبلاء ٢ /٦٣٢ .

(٣) أبو هريرة فى ضوء مروياته ص ٧٦، نقلاً عن (مع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع) للدكتور على السالوس ٣ /٧٧ .

(٤) مع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع ٣ /٧٧ .

(٥) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ١٠٣، ١٠٤ .

أعانـه على التفرغ لذلك أنـه كان فقـيراً، ولم تكن لـه زوجه، ولا أولاد حينئذ - ونحو ذلك مما يشغل، مع شدة حرصه على تلقى الحديث عن النبى ﷺ، وشهد له النبى ﷺ بهذا الحرص ومن الآثـار الدالـة على ذلك : مـا جـاء فى الصحيح عنـه رضي الله عنه قـال : يقولون: إن أبا هريرة قد أكثر والله الموعد. ويقولون : مـا بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون مثل أحاديثه؟ وسأخبركم عن ذلـك : إن إخوانى من الأنصار كـان يشغلهم عمل أراضيهم. وإن إخوانـى من المهاجرين كـان يشغلهم الصفق بالأسواق. وكنت ألزم رسـول الله ﷺ على ملئ بطنى فأشـهد إذا غـابوا، وأحفظ إذا نسـوا، ولقد قال رسـول الله ﷺ يومـاً : "**أيكم يبسـط ثوبـه فيأخذ من حديثى هـذا، ثم يجمعه إلى صدره، فإنه لن ينس شيئاً سمعه،** فبسـطت بردة على حتى فرغ من حديثه، ثم جمعتها إلى صدرى، فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثنى به. ولولا آيتـان أنزلهما الله فى كتابـه مـا حدثت شيئاً أبداً : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ** (١٥٩) **إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾(١).

ثانياً : دعاء رسـول الله ﷺ له بـالحفظ وعدم النسيان، وممـا يدل على ذلك الرواية السابقة، وما رواه الحاكم فى المستدرك عن زيد بن ثابت، أن رجلاً جاء إليه فسأله عن شئ فقـال له زيد : عليك بأبى هريرة، فإنـه بينما أنا وأبو هريرة فى المسجد وفلان فى المسجد ذات يوم ندعوا الله تعالى، ونذكر ربنا خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا قـال : فجلس وسكتــنا. فقال: **عـودوا للذى كنتم فيـه**، قال زيـد: فدعوت أنا وصاحبى قبل أبى هريرة، وجعل رسـول الله ﷺ يؤمن على دعائنـا قال: ثـم دعا أبو هريرة فقال : اللهـم إنى أسـألك مثل الذى سـألك صاحباى هـذان وأسـألك علماً لا ينسى، فقال رسـول الله ﷺ: **آمين**"فقلنا يا رسـول الله ونحن نسأل الله علماً لا ينسى فقال: "**سبقكما بها الدوسى**"(٢).

---

(١) الآيتـان ١٥٩، ١٦٠ من سـورة البقرة، والحديث أخرجـه البخارى (بشـرح فتح البـارى) كتـاب العلم، باب حفظ العلم ١ /٢٥٨ رقم ١١٨، ومسلم (بشـرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من أبى هريرة ٨ /٢٩٠، ٢٩٢ رقم ٢٤٩٢ واللفظ له.

(٢) أخرجه النسـائى فى سننه الكبرى كتاب العلم، بـاب مسألة علم لا ينسى ٣ /٤٤٠ رقم ٥٨٧٠، والحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، بـاب ذكر أبى هريرة الدوسى رضي الله عنه ٣ /٥٨٢ رقم٦١٥٨ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبـه الذهبى فى التلخيص بقوله فيه حماد بن شعيب ضعيف، وكذا قال فى سير أعلام النبلاء ٢ /٦٠٠، وفى موضـع آخر من السير ٢ /٦١٦ ذكر الخبر بإسناد آخر فيه الفضل بن العلاء بـدلاً من حماد، ثم قال : تفرد به الفضل بن العـلاء وهو صدوق، وقـال : ابن حجر فـى الإصابـة ٤ /٢٠٨ سند النسـائى جيد. وانظر: تـهذيب التهذيب ١٢ /٢٦٦ .

ثالثاً : إن أبا هريرة تميز بقوة ذاكرته وحفظه وحسن ضبطه، خاصة بعد أن دعا له الرسول بالحفظ وعدم النسيان - كما سبق - فكان حافظاً متقناً ضابطاً لما يرويه.

ويدل على ذلك قصة امتحان مروان له فيما رواه الحاكم عن أبى الزُّعَيْزِعَة[١] كاتب مروان بن الحكم، أن مروان بن الحكم دعا أبا هريرة فأقعدنى خلف السرير، وجعل يسأله وجعلت أكتب حتى إذا كان عند رأس الحول، دعا به فأقعده وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا آخر"[٢] وقد نقل هذه القصة الذهبى فى سير أعلام النبلاء ، ثم عقب بقوله : "قلت هكذا فليكن الحفظ"[٣].

وهذه القصة نقلها أيضاً ابن حجر فى الإصابة[٤]، وابن كثير فى البداية[٥]، وهى تدل على قوة حفظه وإتقانه، كما شهد له بذلك الصحابة، والتابعون فمن بعدهم من أئمة المسلمين إلى يومنا هذا على ما سيأتى بعد قليل.

وكان ﷺ يراجع ما يسمعه من النبى ﷺ تأكيداً لحفظه، فقد روى عنه أنه قال : جزأت الليل ثلاثة أجزاء: ثلثاً أصلى ، وثلثاً أنام ، وثلثاً أذكر فيه حديث رسول الله ﷺ[٦].

رابعاً : أدرك أبو هريرة كبار الصحابة، وروى عنهم كثيراً من الأحاديث فتكامل علمه بها واتسع أفقه فيها.

خامساً : امتداد عمره ﷺ بعد وفاة رسول الله ﷺ، حيث عاش بعده نحو سبعة وأربعين عاماً، واحتياج الناس إليه فكان يحدثهم ويبث بينهم ما يحفظه من أحاديث، وأعانه على ذلك : ابتعاده عن الفتن وغيرها من المشاغل ووجوده فى المدينة، والناس

---

(١) ابن الزعيزعة : ذكره الدولابى فى الكنى فقال : "أبو زعيرة كاتب مروان" ص ١٨٣، ثم ذكره باسم أبى الزعيزعة، وذكر له خبراً عن مروان الكنى انظر ص ١٨٤، روى عن مكحول، وعمرو بن عبيد الأنصارى، والنضر بن محرز. قال أبو حاتم : مجهول، وقال الذهبى : أبو الزعيزعة عن مكحول لا يكاد يعرف. عداده فى الشاميين انظر : الجرح والتعديل ٩ /٣٧٥ رقم ١٧٣٤، وميزان الاعتدال ٤ /٥٢٥ رقم ١٠٢٠٠، ولسان الميزان ٧ /٦٥٥ رقم ٩٩٨٥.

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة ٣ /٥٨٣ رقم ٦١٦٤، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢ /٥٩٨.

(٤) الإصابة ٤ /٢٠٥.

(٥) البداية والنهاية ٨ /١٠٦.

(٦) المصدر السابق ٨ /١١٣.

يفدون إليها، وكانت له حلقة فى مسجد الرسول يحدث الناس فيها بالأحاديث النبوية، فساعد ذلك على انتشار مروياته وتداولها، وكثرة أتباعه وتلامذته، حتى بلغوا نحو ثمانمائة من الصحابة والتابعين كلهم يجلونه ويثقون به ويثنون عليه على ما سيأتى بعد قليل.

قال الإمام البخارى - رحمه الله - : "روى عنه نحواً من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم، من الصحابة والتابعين وغيره"(1). ومن أشهر من روى عنه من الصحابة : زيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وعائشة، وأبو أيوب الأنصارى. ومن أشهر من روى عنه من التابعين : مروان بن الحكم، والحسن البصرى، وسعيد بن المسيب، وعامر الشعبى، وعروة ابن الزبير، وهمام بن منبه - وقد كتب عنه الصحيفة المشهورة(2). وغيرهم كثير.

شهادة الرسول والصحابة ومن بعدهم من أهل العلم بقوة حفظه وإتقانه وكثرة سماعه وحرصه على الحديث

١- روى عنه ﷺ أنه قال ذات يوم : يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ : "**لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال : لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه**"(3).

٢- وعن ابن عمر-رضى الله عنهما- أنه مر بأبى هريرة ﷺ، وهو يحدث عن النبى ﷺ: **من تبع جنازة فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان أعظم من أحد.** فقال ابن عمر : يا أبا هريرة انظر ما تحدث عن رسول الله ﷺ، فقام إليه أبو هريرة حتى انطلق إلى عائشة -رضى الله عنها- فقال لها : يا أم المؤمنين أنشدك الله أسمعت رسول الله ﷺ يقول : "من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، وإن شهد دفنها فله

---

(1) انظر : تهذيب التهذيب ١٢/٢٦٥، والبداية والنهاية ٨ /١٠٧، وتذكرة الحفاظ ١ /٣٣.

(2) الإصابة ٧ /٢٠١، ٢٠٢، وتهذيب التهذيب ١٢ /٢٦٣ - ٢٦٥، وتذكرة الحفاظ ١ /٣٢، ٣٣، وسير أعلام النبلاء ٢ /٤١٨ - ٤٣٦، وانظر : من كتب عنه فى دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ١ / ٩٧ - ٩٩.

(3) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم،باب الحرص على الحديث ١ /٢٣٣ رقم ٩٩.

قيراطان؟ فقالت : اللهم نعم، فقال أبو هريرة : إنه لم يكن يشغلنا عن رسول ا لله ﷺ عرس ولا صفق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ كلمة يعلمنيها أو أكلة يطعمنيها.

فقال ابن عمر : يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه(١).

وكان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول : "كان يحفظ على المسلمين حديث رسول الله ﷺ(٢).

وعن حذيفة بن اليمان ﷺ قال : قال رجل لابن عمر : إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ فقال ابن عمر : أعيذك بالله أن تكون فى شك مما يجئ به، ولكنه اجترأ وجبنا"(٣) ومعنى "اجترأ" هنا أى على سؤال النبى ﷺ والتعلم منه، فى حين كانوا يهابون سؤال النبى ﷺ.

يدل على ذلك ما رواه الحاكم عن أبى بن كعب ﷺ قال : كان أبو هريرة جريئاً على النبى ﷺ يسأله عن أشياء لا نسأله عنها(٤).

وعن أنس بن مالك ﷺ قال : "نهينا أن نسأل رسول ا لله ﷺ عن شئ فكان يعجبنا أن يجئ الرجل من أهل البادية العاقل. فيسأله ونحن نسمع ... الحديث"(٥).

٣- وعن مالك بن أبى عامر قال : كنت عند طلحة بن عبيد ا لله فدخل عليه رجل فقال : يا أبا محمد والله ما ندرى هذا اليمانى أعلم برسول ا لله ﷺ أم أنتم، تقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل - يعنى أبا هريرة - فقال طلحة : وا لله ما يشك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوماً أغنياء لنا بيوت وأهلون كنا نأتى نبى الله ﷺ طرفى النهارى ثم نرجع، وكان أبو هريرة ﷺ مسكيناً لا مال له، ولا أهل ولا ولد وإنما كانت يده مع يد النبى ﷺ وكان يدور معه حيثما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا، أنه تقول على

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة ٣ /٥٨٤ رقم ٦١٦٧ وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى.

(٢) طبقات ابن سعد ٤ /٣٤٠، وسير أعلام النبلاء ٢ /٦٠٤، والبداية والنهاية ٨ /١١١، وفتح البارى ١ /٢٥٨ رقم ١١٨ .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة الدوسى ﷺ ٣ /٨٣ رقم ٦١٦٥، وسكت عنه الحاكم والذهبى.

(٤) أخرجه الحاكم فى الأماكن السابقة ٣ /٥٨٤ رقم ٦١٦٦، وسكت عنه الحاكم، والذهبى.

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام ١ /٢٠١ رقم ١٢

رسول الله ﷺ ما لم يقل"(١).

وهذا الخبر ذكره ابن حجر فى الإصابة وزاد فى قوله طلحة : "قد سمعنا كما سمع، ولكنه حفظ ونسينا"(٢).

٤- وقال ابن خزيمة : وقد روى عن أبى هريرة أبو أيوب الأنصارى مع جلالة قدره، ونزول رسول الله ﷺ عنده، ولما يقبل له : تحدث عن أبى هريرة وأنت صاحب منزلة عند رسول الله ﷺ؟ فقال : إن أبا هريرة قد سمع ما لم نسمع، وإنى إن أحدث عنه أحب إلىَّ من أن أحدث عن رسول الله ﷺ يعنى ما لم أسمعه منه(٣).

٥- وعن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى(٤) أنه قعد فى مجلس فيه أبو هريرة، وفيه مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن النبى ﷺ بالحديث، فلا يعرفه بعضهم، ثم يتراجعون فيه، فيعرفه بعضهم ثم يحدثهم بالحديث، فلا يعرفه بعضهم، ثم يعرفه. حتى فعل ذلك مراراً. قال : فعرفت يومئذ أنه أحفظ الناس عن رسول الله ﷺ(٥).

٦- ولم يكن أبو هريرة رضي الله عنه من أهل الحفظ فقط وإنما كان من أهل الفقه وشهد له بذلك الصحابى الجليل ابن عباس رضي الله عنه.

يقول الحافظ السخاوى:"ولا عبرة برد بعض الحنفية روايات سيدنا أبى هريرة رضي الله عنه، وتعليلهم بأنه ليس فقيهاً، فقد عملوا برأيه فى الغسل ثلاثاً من ولوغ الكلب وغيره، وولاه عمر رضي الله عنه الولايات الجسيمة.

وقال ابن عباس له كما فى مسند الشافعى(٦)، وقد سئل عن مسألة "افته يا أباهريرة

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة ٣ /٥٨٥ رقم ٦١٧٢، وقال صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وقال الذهبى على شرط مسلم.

(٢) الإصابة ٤ /٢٠٩ .

(٣) انظر : المستدرك للحاكم كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة ٣ /٥٨٦ رقم ٦١٧٥، وانظر : البداية والنهاية ٨ /١٠٩ .

(٤) هو : محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى، أبو مالك المدنى، له رؤية وليس له سماع إلا من الصحابة قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /١١٨ رقم ٦٢٠٢، والكاشف ٢ /٢٠٦ رقم ٥٠٨١، وطبقات ابن سعد ٥ /٧١ .

(٥) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبى هريرة ٣ /٥٨٥ رقم ٦١٧١، وسكت عنه هو والذهبى. وانظر : سير أعلام النبلاء ٢ /٦١٧، وفتح البارى ١ /٢٥٩ رقم ١١٨

(٦) انظر : مسند الشافعى ص ٤٥٠ رقم ١٢٩٢، وأخرجه أيضاً الإمام مالك فى الموطأ كتاب الطلاق، باب طلاق البكر ٢ /٤٤٧ رقم٣٩، والبيهقى فى السنن كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء فى إمضاء الطلاق الثلاث وإن كن مجموعات ٧ /٣٣٥ .

فقد جاءتك معضلة، فأفتى، ووافقه على فتياه"(١).

٧- وعن أبى صالح السمان(٢) قال : "كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يكن بأفضلهم"(٣).

وفى هذا رد على من يحاول الربط بين المنزلة فى الدين وكثرة الرواية، فالربط بينهما ليس من التحقيق العلمى فى شيء(٤).

وقال الإمام الشافعى : "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى دهره"(٥).

وقال الإمام الذهبى : "أبو هريرة إليه المنتهى فى حفظ ما سمعه من الرسول ﷺ، وأدائه بحروفه"(٦).

وقال أيضاً : "وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة، والعبادة، والتواضع(٧) .

١٠- وقال شمس الأئمة السرخسى : "إن أبا هريرة ممن لا يشك أحد فى عدالته، وطول صحبته مع رسول الله ﷺ.

إن كل هذه النقول وغيرها كثير تبين لنا مدى افتراء الرافضة، والمستشرقين، وضعفاء الإيمان الذين اتهموا أبا هريرة بالكذب، والخيانة، فى رواية الحديث، بسبب كثرة أحاديثه مع قلة صحبته.

وأعتقد أنه ليس هناك ما يدعوا إلى اتهام أبى هريرة بتلك الافتراءات، وقد تهيأت له الأسباب السابقة التى أعانته على هذا التفوق فى الرواية ، وشهد له بذلك رسول الله ﷺ وكبار الصحابة ﷺ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين السابق ذكرهم(٨).

وأى غرابة فى حفظ أبى هريرة أحاديث لم تبلغ خمسة آلاف وخمسمائة ومعلوم أن العرب قد اشتهروا وامتازوا بقوة حفظهم، ووجد فى الصحابة والتابعين ومن بعدهم من كان آية عجباً فى قوة الذاكرة، وسرعة الحفظ؛ كابن عباس، وأبي هريرة، وقتادة،

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٣ /٩٦ .

(٢) أبو صالح السمان هو : ذكوان أبو صالح السمان الزيات، المدنى، روى عن سعد بن أبى وقاص، وأبى هريرة، وأبى الدرداء، وغيرهم، وعنه منصور، والأعمش، وسهيل ابنه، متفق على توثيقه، مات سنة ١٠١هـ. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١ /٢٨٧ رقم١٨٤٦، والكاشف ١ /٣٨٦ رقم١٤٨٩، والثقات للعجلى ١٥٠رقم ٤٠٤ .

(٣) البداية والنهاية ٨ /١٠٩، ١١٠ .

(٤) دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ١٠٥ .

(٥) الرسالة للشافعى ص ٢٨١ رقم ٧٧٢، والبداية والنهاية ٨ /١١٠ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٢ /٦١٩ .

(٧) تذكرة الحفاظ ١ /٣٣ .

(٨) أصول السرخسى ١ /٣٤٠ .

وأحمد بن حنبل، والبخارى، وأبو زرعة، وأشباههم، كان كل واحد منهم يحفظ عشرات الألوف من الأحاديث بأسانيدها"(١).

يقول الدكتور السباعى دفاعاً عن أبى هريرة : "إن صحابياً يظل يحدث الناس سبعاً وأربعين سنة بعد وفاة الرسول ﷺ على مسمع من كبار الصحابة، وأقرب الناس إليه من زوجته وأصحابه، ثم لا يلقى إلا تجلة وإعظاما، يرجع إليه فى معرفة الأحاديث، ويهرع إليه التابعون من كل جانب ... ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم ... وكلهم يجمعون على جلالته والثقة به ... وتمر هذه القرون وكلها شهادات صدق فى أحاديثه وأخباره ... ويأتى اليوم من يزعم أن المسلمين جميعاً ... لم يعرفوه على حقيقته، وأنه فى الواقع كان يكذب ويفترى، إن موقفاً كهذا يقفه بعض الناس من مثل هذا الصحابى العظيم، لجدير بأن يجلب لأهله والقائلين به الاستخفاف، والازدراء بعلومهم، وعقولهم جميعاً(٢).

إن حب هذا الصحابى الجليل لعلامة على الإيمان وبغضه لعلامة على النفاق وهذا تصديقاً لدعوة النبى ﷺ لما سأله أبو هريرة بأن يدعو الله له بأن يحببه هو وأمه إلى عباده المؤمنين. ويحببهم إليهما، فقال رسول الله ﷺ : "**اللهم حبب عبيدك هذا** - يعنى أبا هريرة- **وأمه إلى عبادك المؤمنين، وحبب إليهم المؤمنين**" يقول أبو هريرة فما خلق الله مؤمناً يسمع بى ولا يرانى إلا أحبنى(٣).

يقول الحافظ ابن كثير:"وهذا الحديث من دلائل النبوة، فإن أبا هريرة محبب إلى جميع الناس، وقد شهر الله ذكره بما قدره أن يكون من روايته من إيراد هذا الخبر عنه على رؤوس الناس فى الجوامع المتعددة فى سائر الأقاليم فى الإنصات يوم الجمعة بين يدى الخطبة ، والإمام على المنبر ، وهذا من تقدير الله العزيز العليم ، ومحبة الناس له ﷺ(٤) أ.هـ.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور على أحمد السالوس : [هذا أبو هريرة وعاء العلم، فكيف نجد فى عصرنا من ينسب نفسه للإسلام ويعرض عن قول رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين ، والأئمة الأعلام الهداة المهديين ، ويأخذ بقول الضالين المضلين؟!(٥).

---

(١) السنة ومناهج المحدثين للدكتور رجب صقر ص ٦٦ بتصرف.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٣١٩ بتصرف يسير.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبى هريرة الدوسى ﷺ ٨ /٢٩٠ رقم ٢٤٩١ .

(٤) البداية والنهاية ٨ /١٠٨ .

(٥) قصة الهجوم على السنة للدكتور على السالوس ص ٨٨ .

هذا المسلك يفسره العلامة المرحوم الشيخ أحمد شاكر فيقول : "وقد لهج أعداء السنة، أعداء الإسلام، فى عصرنا، وشغفوا بالطعن فى أبى هريرة، وتشكيك الناس فى صدقه وفى روايته. وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا -زعموا- إلى تشكيك الناس فى الإسلام، تبعاً لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث فى رأيهم، وما صح من الحديث فى رأيهم إلا ما وافق أهواءهم، وما يتبعون من شعائر أوروبا وشرائعها. ولن يتورع أحدهم عن تأويل القرآن، إلى ما يخرج الكلام عن معنى اللفظ فى اللغة التى نزل بها القرآن، ليوافق تأويلهم هواهم وما إليه يقصدون!!.

وما كانوا بأول من حارب الإسلام من هذا الباب، ولهم فى ذلك سلف من أهل الأهواء قديماً. والإسلام يسير فى طريقه قدماً، وهم يصيحون ما شاءوا، لا يكاد الإسلام يسمعهم، بل هو إما يتخطاهم لا يشعر بهم، وإما يدمرهم تدميراً.

ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع فى أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون! بفرق واحد فقط : أن أولئك الأقدمين، زائغين كانوا أم ملحدين، كانوا علماء مطلعين أكثرهم ممن أضله الله على علم!! أما هؤلاء المعاصرون، فليس إلا الجهل والجرأة، وامتضاغ ألفاظ لا يحسنونها، يقلدون فى الكفر، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم!!"[1].

وبعد

فإن صحابة رسول الله ﷺ وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة هم خير جيل عرفته البشرية، وهم أبرز وجوه حضارتنا، وأكثرها إشراقاً، وأخلدها ذكراً، وأنبلها أخلاقاً، وهم بشر، ولكنهم فى القمة ديناً وخلقاً رغم أنف الحاقدين.

رضى الله عن صحابة رسول الله ، وعلى الحافظ علينا شرائع الدين أبى هريرة ﷺ وجعلنا الله ﷻ من محبيه، وجمعنا معه فى واسع جنته[2] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(١) انظر : مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ١٢ /٨٤-٨٥ هامش.

(٢) انظر ترجمته فى : الإصابة ٧ /٤٢٥ - ٤٤٥ رقم ١٠٦٧٤، وتذكرة الحفاظ ١ /٣٢ رقم ١٦، واسد الغابة ٦ /٣١٣ رقم ٦٣٢٦، والاستيعاب ٤ /١٧٦٨ رقم ٣٢٠٨، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /٢٠٩، وتاريخ الصحابة ص ١٨١ رقم ٩٤٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢١ رقم ٤٦، وغير ذلك من المراجع السابقة.

المبحث الثانى

طعنهم فى عدالة أهل السنـة

وفيه تمهيد وأربعة مطالب :

التمهيد ويتضمن :

موقف أهـل الزيغ والهوى قديماً وحديثاً من أهـل السنة، وأئمة المسـلمين، وأساليبهم فى الطعن فى أهل السنة.

المطلب الأول : بيان المراد بأهل السنة.

المطلب الثـانى : سـلامة طريقـة أهل السـنة فى فهم الشـريعة الإسـلامية وبيان تحقيق النجاة لهم.

المطلب الثالث : شرف أصحاب الحديث.

المطلب الرابع : الجواب عن دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن.



تمهيد

ويتضمن موقف أهل الزيغ والهوى قديماً وحديثاً من أهل السنة، وأئمة المسلمين وأساليبهم فى الطعن فى أهل السنة.

ليس فى الدنيا مبتدع، ولا من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، إلا وهو يطعن فى أهل السنة من المحدثين، والفقهاء، والمفسرين...إلخ وينظر إليهم بعين الحقارة ويسمونهم بأسماء هم أولى بها منهم، فالجهمية يسمونهم مشبهة ونابته، والقدرية يسمونهم مجبرة، والزنادقة يسمونهم الحشوية، والمعتزلة يسمونهم زوامل أسفار، والرافضة يسمونهم نواصب ... إلخ. وكل ذلك عصبية، وغياظ لأهل السنة، ولا اسم لهم إلا اسم واحد وهو "أصحاب السنة".

ولا يلتصق بهم ما لقبهم به أهل البدع كما لم يلتصق بالنبى ﷺ تسمية كفار مكة ساحراً، وشاعراً، ومجنوناً، ولم يكن اسمه عند الله، وعند ملائكته، وعند انسه، وجنه، وسائر خلقه، إلا رسولاً نبياً بريأ من العاهات كلها قال تعالى : ﴿**انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلا**﴾(١).

فالوقيعة فى أهل السنة من علامات أهل البدع والزيغ قديماً وحديثاً.

فالشيعة الرافضة، والخوارج كفرو أهل السنة لأنهم ضبطوا آثار الصحابة، وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة"(٢). فمن وثق الصحابة الذين كفروهم وأخذ بسنتهم فهو مثلهم فى الكفر.

والمعتزلة ردوا فتاوى أهل السنة وقبحوها فى أسماع العامة، لينفروا الأمة من اتباع السنة وأهلها(٣).

ويروى فى ذلك ابن قتيبة عن عمرو بن النضر. قال : مررت بعمرو بن عبيد فجلست إليه، فذكر شيئاً، فقلت : ما هكذا يقول أصحابنا. قال : ومن أصحابك لا أبا لك؟

---

(١) الآية ٤٨ من سورة الإسراء، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ٥٨ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٨٢، وانظر : أهل السنة شعب الله المختار لصالح الوردانى ص ٥٤، ٥٥، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص١٥٩-١٦٣ .

(٣) الاعتصام ١ /١٨٦ .

قلت : أيوب، وابن عون، ويونس، والتيمى . فقال : أولئك أرجاس أنجاس أموات غير أحياء[1]. يقول ابن قتيبة معلقاً على ما قاله عمرو بن عبيد : "وهؤلاء الأربعة الذين طعنهم، غرة أهل زمانهم فى العلم، والفقه، والاجتهاد فى العبادة، وطيب المطعم، وقد درجوا على ما كان عليه مَنْ قبلهم من الصحابة والتابعين .

وهذا يدل على أن أولئك أيضاً عنده أرجاس أنجاس[2].

وذكر الشاطبى عن عمرو بن عبيد أنه قال : "ما كلام الحسن البصرى، وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حيضة ملقاة"[3].

وحكى الذهبى وابن كثير عن عمرو بن عبيد أنه روى له حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً : **"إن أحدكم يُجمع خلقُهُ فى بطنِ أُمه أربعين يوماً . ثم يكون فى ذلك علقةً مثلَ ذلكَ . ثم يكون فى ذلك مُضغةً مثلَ ذلك . ثم يُرسلُ المَلَكُ فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربعِ كلماتٍ : يكتب رزقِهِ ، وأجلِهِ ، وعملِهِ ، وشقىٌّ أو سعيدٌ ...** الحديث"[4].

فقال : "لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت ليس على هذا أخذت ميثاقنا"[5].

ويروى الحاكم عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- أن أحمد بن الحسن[6] قال له يا أبا عبد الله ذكروا لابن أبى قتيلة بمكة أصحاب الحديث فقال : أصحاب الحديث

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٨٢، ورواه ابن حبان فى المجروحين ١ /٨٣، وذكره الشاطبى فى الاعتصام ١ / ١٨٧ .

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٨٢ بتصرف يسير، وانظر: ما حكاه ابن حبان عن أبى حاتم فى المجروحين١ /٨٤ .

(٣) الاعتصام ١ /١٨٧ .

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب القدر، باب ١١ /٤٨٦ رقم ٦٥٩٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب القدر،باب كيفية الخلق الآدمى، فى بطن أمه، وكتابه رزقه وعمله وشقاوته وسعادته٨ /٤٤٠ رقم٢٦٤٣ .

(٥) تاريخ بغداد ١٢ / ١٧٢ وميزان الاعتدال ٣ /٢٧٨، وانظر : البداية والنهاية ١٠ /٨١، ٨٢، يقول ابن كثير بعد حكايته ذلك عنه قال: "وهذا من أقبح الكفر، لعنه الله إن كان قال هذا، وإن كان مكذوباً عليه فعلى من كذبه عليه ما يستحقه" أ.هـ البداية والنهاية ١٠ /٨٢ . هذا وقد كذب بهذا الحديث وزعم أنه من وضع جنود السلطان من الفقهاء والمحدثين - نيازى عز الدين فى كتابه دين السلطان ص ٦٥٠، ٦٥١ . مؤيداً فى ذلك فكر عمرو بن عبيد المعتزلى، فى أنه لا قدر والأمر أنف أ.هـ.

(٦) أحمد بن الحسن : هو أحمد بن الحسن بن جُنَيدب، أبو الحسن الترمذى، ثقة حافظ، سمع أحمد بن حنبل، وعنه البخارى، والترمذى، وخلق، مات سنة ٢٤٢هـ. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١ /٣٢ رقم ٢٥، والكاشف ١ / ١٩٢ رقم ٢٠، والجمع بين رجال الصحيحين ١ /٩ رقم ١٣، والثقات لابن حبان ٨ /٢٧، والجرح والتعديل ٢ / ٤٧ رقم ٣٣ .

قوم سوء، فقام أبو عبد الله وهو ينفض ثوبه، فقال : زنديق! زنديق! زنديق! ودخل البيت[1].

وقال أحمد بن سنان القطان[2] : "ليس فى الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه"[3].

يقول أبو عبد الله الحاكم : "وعلى هذا عهدنا فى أسفارنا، وأوطاننا، كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة، إلا بعين الحقارة، ويسميها الحشوية"[4] .

قلت: وما قاله الإمام الحاكم وغيره، هو ما عهدناه فى زماننا ممن ينتسب إلى نوع من الإلحاد والبدع. صاروا على درب أسلافهم يبغضون أهل الحديث، وينظرون إليهم بعين الحقارة، ويسمونهم كما سماهم أهل الزيغ قديماً، حشوية، وزوامل أسفار...إلخ، ويطعنون فى عدالتهم.

فما قاله قديماً ابن أبى فتيلة فى أصحاب الحديث بأنهم قوم سوء، قاله فى زماننا نيازى عز الدين فى كتابيه "دين السلطان"[5]، و"إنذار من السماء" إذ يقول : "فإما أن نختار طريق آبائنا، وأجدادنا، ومشايخنا السالف، الذى قد عرفنا قبل قليل بالبرهان القاطع أننا ضللنا به، حين تركنا منهج القرآن، وتركناه حتى نسج عليه العنكبوت خيوطه"[6].

ويقول : "أهل الحديث ورواته، كانت مهنتهم رواية الأحاديث وكتابتها، فهم يرتزقون مما يرددون ويكتبون. وقالوا : إن ما كتبوه بأيديهم (وحى آخر) من عند الله مثل القرآن، وقالوا : إن كتاب الله هو القرآن، وما معهم من الروايات والأقاويل كتاب الحكمة، ظناً وظلماً، فهم قالوا عن أكاذيبهم إنها من عند الله ، تماماً كما فعل

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٤ .

(٢) أحمد بن سنان هو : أحمد بن سنان بن أسد بن حبان، أبو جعفر، القطان الواسطى، متفق على توثيقه مات سنة ٢٥٩هـ وقيل قبلها. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٣٥ رقم ٤٤، وتذكرة الحفاظ ١ /٥٢١ رقم ٥٣٨، وطبقات الحفاظ ص٢٣١ رقم ٥١٦، وشذرات الذهب ٢ /١٣٧، والعبر ٢ /١٦، والجمع بين رجال الصحيحين ١ /٧ رقم ٥ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٤ .

(٥) دين السلطان ص ١١، وانظر من نفس المصدر ص ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٥٣، ١٥٤ .

(٦) إنذار من السماء ص ١٣٤، وانظر من نفس المصدر: ص ١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ٦٦٥ .

أهل الكتاب من قبلهم فى تحريفاتهم. وهم أيضاً يظنون أن الله سبحانه وتعالى لا يقصدهم فى هذه الآية ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[1] بينما هى تنطبق عليهم الانطباق التام[2].

ويقول أيضاً طاعناً فى عدالة وجهاد من أيد الله به الدين يوم المحنة، قال : "لذلك نجد الإمام أحمد بن حنبل الذى كان صديقاً حميماً لرؤساء المحفل السرى الخفى، لم يرض أن يقول بخلق القرآن فجلده المأمون، لأنه وجد جلده أرحم من قتله على يد أصدقائه إن قال بعكس تعليماتهم كلها"[3].

ونفس هذا الهراء نسبه إلى أبى حنيفة النعمان قائلاً : "أبو حنيفة النعمان كان صديقاً لأحبار اليهود الذين ادعوا أنهم أحبار الإسلام بإعلانهم إسلامهم، أمثال : يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضى، الذى كان من أكبر أصحاب أبى حنيفة"[4].

وانظر إلى ما يقوله إسماعيل منصور متفوقاً على سلفه ابن أبى فتيلة فى طعنه فى رموز الإسلام القائلين بحجية السنة.

يقول : "ونحن نشفق على قائليه وهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد، وكذلك البخارى ومسلم - رحمهم الله جميعاً - لأنهم "عفا الله عنهم" يستحقون الشفقة والدعاء لهم بالعفو، فإن الله تعالى لو أخذهم بما قالوا (يعنى حجية السنة) لكان أخذه تعالى لهم أليماً شديد لمخالفتهم لكلامه تعالى (مخالفة صريحة) ... فإنهم قد استدرجوا إلى مكيدة إبليس اللعين (بحسن نية منهم) فأخذوا بمنهج التبديل فى الروايات والحكايات، وتركوا كتاب الله تعالى وهم لا يشعرون، حتى أصلوا ظاهرة التحول عن كلام الله، إلى كلام غيره من البشر، وعلموا الناس أن يتركوا ظاهر القرآن الكريم، إلى قول زيد، وعبيد، من الرواة، وهى خطة إبليس اللعين "عليه اللعنة إلى يوم الدين" وهذا واضح تمام الوضوح[5].

ويقول أيضاً واصفاً أهل السنة بالخرافة و ... و ...، وأن فى اتباعهم خسران الدنيا والآخرة قال : "يا أفراد عش الوطاويط (الخفافيش) أخرجوا إلى النور (نور القرآن الكريم) ولا تظلوا حبيسى الظلام " ظلام الأقوال البشرية ، والروايات القصصية " ...

---

(1) الآية ١١ من سورة الطور.

(2) إنذار من السماء ص ٧٠٥ .

(3) دين السلطان ص ١٥٣ .

(4) دين السلطان ص ١٥٤، ونفس هذه الطعون قال بها أحمد صبحى منصور، وطعن بها المحدثين، والفقهاء، وخص بطعونه من المحدثين الإمام البخارى - رحمه الله - انظر : كتبه التالية: حد الردة، والحسبة، ولا ناسخ ولا منسوخ، ولماذا القرآن، والصلاة فى القرآن، وعذاب القبر والثعبان الأقرع، وقراءة فى صحيح البخارى.

(5) بلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين ص ٤٧٥، ٤٧٦ .

يـا أتبـاع مملكـة الوهم، وضحايـا التـأليف فـى الدين، وصرعـى الروايـات والقصص والظنون والأوهـام، أفيقوا من سباتكم الغطيط وانهضوا من رقادكم الطويل، وطهروا أنفسكم وعقيدتكم بألا تساووا كلام البشر بكلام الله رب العالمين[1].

مـاذا تقولـون لنـا يـا أهـل الخرافـة مـن الروايـات والحكايـات والقصص والخزعبلات؟؟ماذا تقولون؟؟

إن من يتبعكم سيخسر الدنيا والآخرة لا محالة؟؟ سيخسر الدنيا؛ لأنه يعيش فى غير نصرة الله تعالى : "كما يعيش أكثر المسلمين الآن"، ويخسر الآخرة لأنه سيموت على هذا الضلال المبين "يعنى الإيمان بحجية السنة" فلا يكون لـه فـى الآخرة من خلاق[2] أ.هـ.

إن هذا الهراء ما كنت لاستحل حكايته إلا لبيان أن من أساليب الطعن فى حجية السنة مـن الزنادقة قديماً وحديثاً بغض أهل السنة، والطعن فى عدالتهم، وفى علومهم، لتنفير الأمة من اتباع السنة وأهلها.

ولنتأمل كيف فاق زنادقة يومنا، زنادقة الأمس بالطعن فى أهل السنة.

إن طعون الحاقدين من المستشـرقين، وأهل الزيغ فى أهل السـنة كثيرة، وقد سبق ذكر بعضها والجواب عنها كزعمهم أن المحدثين، والفقهاء، كانوا وضاعين ذهبوا إلى تأييد كل ذرأى يرونه صالحاً ومرغوباً فيه بحديث يرفعونه إلى النبى ﷺ[3].

وكزعمهم أن المحدثين والفقهاء فى العصـر الأموى ، والعباسـى ، كانوا فقهاء سلطة[4] ونكتفى هنا بالرد على دعواهم تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن، وذلك بعد بيان عدالة أهل السـنة، وأنهم الجماعة، والجمهور، والسـواد الأعظم، لهذه الأمة الإسـلامية لسـيرهم على طريقة النبى ﷺ وأصحابه الأخيـار -رضوان الله عليهم أجمعين- ولا عبرة بمن خالفهم من أهل الزيغ والهوى قديماً وحديثاً. لخروجهم على طريقة النبى ﷺ وتكفيرهم أصحابه، والطعن فى عدالة من قال بعدالتهم[5] وبيان ذلك فى الأربعة مطالب الآتية :

---

(1) المصدر السابق ص18 .

(2) المصدر نفسه ص477، وانظر : له تبصير الأمة بحقيقة السنة ص 135 - 140 .

(3) راجع إن شئت 1/ 424-431 .

(4) راجع إن شئت 1/ 439-447 .

(5) انظر: فيمن طعن فى أهل السنة. أضواء على السنة62، وشيخ المضيرة ص33، وإعادة تقييم الحديث ص 116، والبيان بالقرآن 2 /514، 805، وحد الردة ص 67، 74، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص 13،14،16،95،262، 269 وأهل السنة شعب الله المختار 31 وما بعدها، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص32، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص29،111 وما بعدها. وغير ذلك من المراجع السابق ذكرها فيمن طعن فى حجية السنة أو عدالة الصحابة.

المطلب الأول

بيان المراد بأهل السنة

عندما نتحدث عن عدالة أهل السنة فإننا لا نعنى بهم أهل الحديث فقط، وإنما مرادنا بهم الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الإمام عبد القادر البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق من : (١) علماء التوحيد (٢) علماء الفقه (٣) علماء الحديث (٤) علماء النحو (٥) علماء القراءات والتفسير (٦) الزهاد الصوفية.

الذين لم يخلط كل صنف منهم علمه بشئ من بدع أهل الأهواء الضالة، ومن مال منهم إلى شئ من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة، ولا كان لقوله حجية فى عمله.

٧- والصنف السابع : المجاهدون فى سبيل الله، يحمون حمى المسلمين، ويذبون عن حريمهم وديارهم، ويظهرون فى ثغورهم مذاهب أهل السنة والجماعة.

٨- والصنف الثامن منهم : عامة البلدان الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة، ورجعوا إليهم فى معالم دينهم، وقلدوهم فى فروع الحلال والحرام، ولم يعتقدوا شيئاً من بدع أهل الأهواء الضالة.

قال الإمام عبد القادر البغدادى : فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة، ومجموعهم أصحاب الدين القويم، والصراط المستقيم"[١] أ.هـ.

ويقول الدكتور ناصر الشيخ معرفاً بهم فى نص جامع قال : أهل السنة هم المتمسكون بما جاء فى الكتاب والسنة، والتزموا بما فيهما قولاً وعملاً، وكان معتقدهم موافقاً لما جاء فيهما، وموافقاً لما كان عليه السلف الصالح من الصحابة الكرام رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، وأتباعهم من أئمة الدين ممن شهد لهم بالإمامة، وعرف عظم شأنهم فى الدين، وتلقى الناس كلامهم خلف عن سلف.

دون من رمى ببدعة، أو شهر بلقب غير مرضى، كالخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، والمعتزلة، والكرامية، ونحو هؤلاء[٢] أ.هـ.

---

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٧٦ - ٢٧٩ بتصرف واختصار.
(٢) عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة ١ /٢٩.

المطلب الثانى

سلامة طريقة أهل السنة فى فهم الشريعة الإسلامية وبيان تحقيق النجاة لهم

عن أبى هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : **"تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة"**.

هذا الحديث أخرجه جماعة من الأئمة منهم أبو داود[١]، والترمذى وصححه[٢]، وابن ماجة[٣]، والحاكم وصححه[٤]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة كأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبى بن كعب، وأبى الدرداء، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبى سفيان وغيرهم[٥].

وجاء فى هذه الشواهد تفسير للفرقة الناجية بأسانيد تقام بها الحجة فى تصحيح هذا الحديث[٦]. كما قال الحاكم فى المستدرك ووافقه الذهبى[٧].

من هذه الشواهد حديث معاوية وأنس - رضى الله عنهما - مرفوعاً : **"إن أهل الكتاب تفرقوا فى دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين كلها فى النار إلا واحدة، وهى الجماعة**[٨].

---

(١) سنن أبى داود كتاب السنة، باب شرح السنة ٤ /١٩٧، ١٩٨ رقم ٤٥٩٦ .

(٢) سنن الترمذى كتاب الإيمان، باب ما جاء فى افتراق الأمة ٥ /٢٥ رقم ٢٦٤٠ وقال : هذا حديث حسن صحيح.

(٣) سنن ابن ماجة كتاب الفتن، باب افتراق الأمم ٢ /٤٩٢ رقم ٣٩٩١ .

(٤) المستدرك كتاب العلم، باب تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين ملة كلها فى النار إلا واحدة ١ /٢١٧ رقم ٤٤١ وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

(٥) قال بتواتر الحديث الكتانى، وعبد الله الغمارى، وعبد العزيز الغمارى، انظر : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٤٥ رقم ١٨، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص ١٨٥ .

(٦) خلافاً لمن ذهب إلى عدم صحة الحديث. انظر : الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ١٢٩ وما بعدها.

(٧) المستدرك ١ /٢١٨ .

(٨) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب شرح السنة ٤ /١٩٨ رقم ٤٥٩٧، والحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين ملة كلها فى النار إلا واحدة ١ /٢١٨ رقم ٤٤٣، كلاهما من حديث معاوية ﷺ، وأخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب الفتن، باب افتراق الأمم ٢ /٤٩٢ رقم ٣٩٩١ من حديث أنس ﷺ، وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ٣ /٢٣٩ "هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات".

وفى حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : "**إن بنى إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين كلهم فى النار إلا ملة واحدة**، قالوا : ومن هى يا رسول الله قال : "**ما أنا عليه وأصحابى**"(١).

يقول الإمام الشاطبى : "إن الجماعة - فى الحديث الشريف - هى الصحابة على الخصوص فإنهم الذين أقاموا عماد الدين، وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلاً، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك، ... ولفظ الجماعة وتفسيره هنا مطابق للرواية الأخرى فى قوله ﷺ : "**ما أنا عليه وأصحابى**"(٢).

يقول الإمام عبد القادر البغدادى مبيناً صحة طريقة أهل السنة فى فهم الشريعة الإسلامية وتحقيق النجاة لهم بنص الحديث السابق. قال : "إن النبى ﷺ لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة، وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية، سئل عن الفرقة الناجية، وعن صفتها، فأشار إلى الذين هم، على ما عليه هو وأصحابه.

ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة ﷺ غير أهل السنة والجماعة، من مجتهدى الأمة وعلمائها أهل الشريعة العاملين بها، دون الرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والجهمية، وجميع أهل البدع والأهواء، فهم غير داخلين فى لفظ الجماعة قطعاً، لخروجهم على طريقة النبى ﷺ وطريقة أصحابه ﷺ.

ثم كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقدرية، وسائر أهل البدع موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روى عن الصحابة فى أحكام الشريعة، لامتناعهم من قبول روايات الحديث، والسير، والمغازى، من أجل تكفيرهم للصحابة، ولأصحاب الحديث الذين هم نقلة الأخبار والآثار، ورواة التواريخ والسير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة، وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة.

ولم يكن بحمد الله ومَنِّهِ فى الخوارج، ولا فى الروافض، ولا فى القدرية، ولا فى سائر أهل الأهواء الضالة إمام فى الفقه، ولا إمام فى رواية الحديث، ولا إمام فى اللغة والنحو، ولا موثوق به فى نقل المغازى والسير والتواريخ، ولا إمام فى الوعظ

---

(١) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الإيمان، باب ما جاء فى افتراق الأمة ٥ /٢٦ رقم ٢٦٤١، وقال: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، وأخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب تفترق هذه الأمة ... ١ /٢١٨ رقم ٤٤٤ .

(٢) الاعتصام ٢ /٥١٨، ٥١٩ بتصرف.

والتذكير، ولا إمام فى التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم، على الخصوص والعموم، من أهل السنة والجماعة[1].

وأهل الأهواء الضالة إذا ردوا الروايات الواردة عن الصحابة فى أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم.

وبان من هذا أن المقتدين بالصحابة من يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة فى أحكامهم وسيرهم، وذلك سنة أهل السنة دون ذوى البدعة، وصحح بصحة ما ذكرناه، صحة وسلامة طريقتهم فى فهم الشريعة الإسلامية، وتحقيق نجاتهم لحكم النبى ﷺ بنجاة المقتدين بأصحابه[2]. والحمد لله على ذلك[3] أ.هـ.

يقول الإمام الشاطبى - رحمه الله - : "فعلى هذا القول فمن خرج عن جماعة أهل السنة، فهم الذين شذوا، وهم نهبة الشيطان، ويدخل فى هؤلاء جميع أهل البدع لأنهم مخالفون لما عليه النبى ﷺ وأصحابه.

فمن خرج عن جماعة أئمة العلماء المجتهدين من أهل السنة مات ميتة جاهلية، لأن جماعة الله العلماء، جعلهم الله حجة على العالمين، وهم المعنيون بقوله ﷺ : "**إن ا لله لن يجمع أمتى على ضلالة**"[4].

فهم جماعة أهل الإسلام والسواد الأعظم، إذا أجمعوا على أمر فواجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم. ومن شذ شذ إلى النار"[5] فإن قيل : "فإن أهل المقالات المختلفة، يرى كل فريق منهم أن الحق فيما اعتقده، وأن مخالفه على ضلال وهوى، وكذلك أصحاب الحديث، فيما انتحلوا، فمن أين علموا علماً يقيناً، أنهم على حق؟

قيل لهم : إن أهل المقالات، وإن اختلفوا، ورأى كل صنف منهم أن الحق فيما دعا إليه، فإنهم مجمعون لا يختلفون. على أن من اعتصم بكتاب ا لله ﷻ، وتمسك بسنة رسول الله ﷺ، فقد استضاء بالنور، واستفتح باب الرشد، وطلب الحق من مظانه. وليس يدفع أهل السنة عن ذلك إلا ظالم لأنهم لا يردون شيئاً من أمر الدين، إلى

---

(١) راجع : بيان فضائل أهل السنة، وأنواع علومهم وأئمتهم، وبيان آثارهم فى الدين والدنيا، فى: الفرق بين الفرق ص ٣٢١ - ٣٢٥، وانظر : الاعتصام للشاطبى ٢ /٥٠٩ وما بعدها.

(٢) راجع : الفرق بين الفرق فصل عصمة الله أهل السنة من تكفير بعضهم بعضاً أو تكفير سلفهم والطعن فيهم ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٣) الفرق بين الفرق ص ٢٧٩ - ٢٨٣ بتصرف، وانظر : الاعتصام للشاطبى ٢ /٥١٥ - ٥٢٣ .

(٤) سبق تخريجه ١/ ٤٨٤ .

(٥) الاعتصام ٢ /٥١٧ - ٥١٩ بتصرف.

استحســان، ولا إلى قيـاس ونظر، ولا إلى كتب الفلاســفة المتقدمين، ولا إلى أصحاب الكلام المتأخرين[1] أ.هـ.

فإن قـالوا : فإنه يلزمكم أن تقولـوا إن نقلة الأخبار الشـرعية التى قالهـا رسول الله ﷺ معصومون فى نقلها، وأن كل واحد منهم معصوم فى نقله من تعمد الكذب. قلنا لهم نعم. هكذا نقول، وبهذا نقطع ونبت. وكل عدل روى خبراً أن رسول الله ﷺ قاله فى الدين أو فعله ﷺ، فذلك الراوى العـدل معصوم من تعمد الكذب - مقطوع بذلك عنـد الله تعـالى - لما تقـدم من تعهد رب العزة بحفـظ جميع الشـريعة مـن كتاب وسنة"[2].

وفى هذا رد على الدجـالين الزاعمين، بـأنهم فى ردهم للسـنة المطهرة، والأحاديث الصحيحـة لا يردون قول النبى ﷺ وإنما يردون قول رواة السنة من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم إلى أصحاب المصنفات الحديثية!!!.

(١) تـأويل مختلف الحديث لابن قتيبـة ص ٨٣ بتصرف يسـير.وانظر: ما قالـه ابن قيم فى مختصر الصواعـق المرسلة إجابة على هذا السؤال، وبيان الفرق بين أهل السنة وأهل الأهواء ٢ /٥٧١-٥٧٦ .
(٢) الإحكام لابن حزم ١ /١٢٦ .

المطلب الثالث

شرف أصحاب الحديث

إذا كان الحديث بعد القرآن هو عمدة كل صنف من الأصناف السابقة من أهل السنة، وإذا كانت دواوين أصحاب الحديث، بعد القرآن دعائم الإسلام التى قامت عليها صروحه.

فإن ذلك يدلنا على عظم مكانة المحدثين بين علماء أهل السنة جميعاً فهم بحق يصدق فيهم قول سفيان الثورى- رحمه الله - : "الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض"(١).

ويقول يزيد بن زُريع(٢) : "لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"(٣).

ويقول أبو حاتم الرازى - رحمه الله - : "لم يكن فى أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا فى هذه الأمة. فقال له رجل : يا أبا حاتم ربما رووا حديثاً لا أصل له، ولا يصح؟ فقال : علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة، ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها"(٤).

وإذا تقرر أنه لا قيام للإسلام بدون سنة صدق فيهم ما قاله الإمام أبو داود الطيالسى(٥) : "لولا هذه العصابة لا ندرس الإسلام"يعنى أصحاب الحديث الذين يكتبون الآثار"(٦).

---

(١) أخرجه الخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ٩١ رقم ٨٠ .

(٢) يزيد بن زُريع هو : يزيد بن زريع، بتقديم الزاى، مصغراً، البصرى، أبو معاوية، متفق على توثيقه. مات سنة ١٨٢هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٣٢٤ رقم ٧٧٤١، والكاشف ٢ /٣٨٢ رقم ٦٣٠١، والثقات للعجلى ٤٧٨ رقم ١٨٤١، والجمع بين رجال الصحيحين ٢ /٥٧٣، ٥٧٤ رقم ٢٢٣٧، ورجال صحيح البخارى للكلاباذى ٢ /٨٠٧ رقم ١٣٥٥ .

(٣) أخرجه الخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ٩١ رقم ٨١ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٩ رقم ٧٧ .

(٥) أبو داود الطيالسى هو : سليمان بن داود بن الجارود البصرى، أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام مات سنة ٢٠٣هـ. له ترجمة فى تذكرة الحفاظ ١ /٣٥١ رقم ٣٤٠، وتقريب التهذيب ١ /٣٨٤ رقم ٢٥٥٨، وطبقات الحفاظ السيوطى ص١٥٣رقم٣٢٧،والثقات للعجلى٢٠١،٢٠٢ رقم ٦٠٩، وشذرات الذهب ٢ /١٢، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص٢٧٧ رقم ٣٤٣، وتهذيب الكمال للمزى ١١ /٤٠١ رقم ٢٥٠٧ .

(٦) أخرجه الخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ١٠١ رقم ١٠١ .

ويقول الإمام الخطيب البغدادى : "وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبى ﷺ وأمته، والمجتهدون فى حفظ ملته، ... قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها.

وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث ، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول ﷺ فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، إذا اختلف فى حديث، كان إليهم الرجوع، فما حكموا به، فهو المقبول المسموع.

ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد فى قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله ، ومن عاندهم خذلهم الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير"[1].

ورحم الله هارون الرشيد القائل : "طلبت أربعة فوجدتها فى أربعة : طلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث وطلبت الكفر فوجدته فى الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته مع المعتزلة"[2] أ.هـ.

رضى الله عن تلك الأنفس التى نهضت لحفظ الدين، ورضى الله عمن أحيا آثارهم من اللاحقين "آمين".

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٢٨ - ٣١ بتصرف وتقديم وتأخير، وانظر : ما قاله الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص٢-٤، وجمال الدين القاسمى فى قواعد التحديث ص٦٠، والسنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود ص ١١ .

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ١٠٨ رقم ١٠٤ .

المطلب الرابع

الجواب عن دعوى تقصير المحدثين في نقدهم للمتن

إن دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن واعتمادهم على السند، أطلقها بعض المستشرقين[1] الحاقدين للنيل من ديننا، ومن هذا العلم الشريف الذى خص الله به هذه الأمة على سائر الأمم، وهى دعوى باطلة تبناها من سار على هديهم من دعاة اللادينية[2]، وتأثر بها بعض المسلمين[3].

يقول الأستاذ الصديق بشير : "وسبب فساد هذا الزعم لو أحسنا الظن بقائليه من المستشرقين؛ أن المنهج النقدى للأخبار عند الغربيين منصب على المتن وحده، ولم ينل السند عندهم كبير نصيب لأنهم لا يعولون عليه، وإن تكلموا عن السند فلا يتعدى بعض المفاهيم النظرية التى ليس لها رصيد فى واقعهم النقدى وذلك مخالف للمنهج النقدى عند المسلمين فقد طبق عملياً بشكل واسع ومنقطع النظير، وهى قفزة عريضة لم يصلها الأوربيون حتى اليوم، وأنى لهم ذلك وأخبارهم القديمة منقطعة الأسانيد قد يئسوا أن يصلوها[4].

ورحم الله ابن حزم إذ يقول : "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال، والطرق المشتملة

---

(١) انظر : العقيدة والشريعة ص ٥٠، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد١٠ ص٥٠٨، وانظر : دائرة المعارف الإسلامية ٧ /٣٣٥-٣٣٧ .

(٢) أضواء على السنة ص ٢٨٨ وما بعدها، وإعادة تقييم الحديث ص ١١٨ وما بعدها، والسلطة فى الإسلام ص ٢٥٩، وحقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩١، ودليل المسلم الحزين ص ٥٩، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٧٣، ١٨٠، ٣٥٢، ٣٨٤، ٦٥٥، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١٧، والإسلام والعقلانية لجمال البنا ص ٣٧ وما بعدها، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٢٤، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ١٣، ٣٣، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص ٨١ وما بعدها وغير ذلك .

(٣) انظر : فجر الإسلام ٢١٧، ٢١٨، وضحى الإسلام ٢ /١٣٠، ١٣٢ وظهر الإسلام ٢ /٤٨، وانظر : حياة محمد للدكتور محمد هيكل ص ٥٥، ومصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه للدكتورة سيدة إسماعيل كاشف ص ٢١ وغيرهم.

(٤) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٩، ٤٠ .

على كذاب أو مجهول الحال، فكثير فى نقل اليهود والنصارى[1]، وغيرهم من أهل الملل الأخرى وأهل البدع والأهواء.

ويبدو تهافت دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن بما اشترطه أصحاب الحديث لصحة الخبر، وبما وضعوه من علامات يعرف بها وضع الخبر.

وكيف يهملون ضبط المتن وما قام علم الحديث دراية إلا لخدمة علم الحديث رواية!! وبتعبير آخر ما كانت علوم الحديث بأسرها إلا لضمان ضبط المتن، والتأكد من صحة نسبته إلى النبى ﷺ.

ولا نبالغ إذا قلنا أن الشروط الخمسة التى وضعها علماء الحديث لصحة الخبر كلها شروط لضبط المتن، وما يبدو من ظاهر الشروط لضبط السند هو فى حقيقة الأمر يتعلق بالمتن ظاهراً وباطناً.

فالشروط الثلاثة الأولى لصحة الخبر وهى اتصال السند، وعدالة الراوى، وضبط الراوى هى فى الظاهر شروط خاصة بضبط السند. وفى الحقيقة أن فقدان أى شرط منهم يخل بضبط المتن.

١- لأن عدم اتصال السند ينتج عنه أنواع من الحديث الضعيف : المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس، والمرسل، وكلها تخل بصحة المتن.

٢- وفقدان عدالة الراوى ينتج عنها من الحديث الضعيف المخل بضبط المتن. الموضوع، والمتروك، والمنكر.

٣- وفقدان ضبط الراوى ينتج عنه من أنواع الضعيف المخل بضبط المتن : المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، وغير ذلك.

فماذا بقى من شروط صحة الخبر سوى شرطى عدم الشذوذ، وعدم العلة، وفقدهما ينتج عنهما الحديث الشاذ، والمعلل، وهما يخلان بضبط المتن.

فأين من كل هذا ما يفترى كذباً على المحدثين من عدم اهتمامهم بنقد المتن عشر معشار السند؟!!

إن علماءنا لم يفرقوا هذا التفريق الظاهر بين نقدهم لسند الحديث، ونقدهم للمتن وليس أدل على ذلك ما قرروه من أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن.

فصحة السند لا يلزم منها صحة المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً أو موضوعاً معناه

---

(١) الفصل فى الملل والنحل ٢ /٨١ - ٨٤ بتصرف، وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٥٩ .

باطلاً، كما أنه لا يلزم من ضعف السند، ضعف المتن إذ يجئ بسند آخر صحيح.

ومن هنا قيدوا فى حكمهم على الحديث بالصحة أو بالحسن أو بالضعف بالإسناد دون متن الحديث فيقولون : إسناد صحيح دون حديث صحيح، وإسناد حسن، أو إسناد ضعيف، دون حديث حسن، أو حديث ضعيف.

"والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند، ويصح المتن، من طرق أخرى"(١).

يقول الدكتور صبحى الصالح مؤكداً عدم تفرقة المحدثين بين السند والمتن فى حكمهم على الحديث : "على أننا لن نرتكب الحماقة التى لا يزال المستشرقون، وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم "الغزير" يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوى، إذ يفصلون بين السند والمتن مثلما يفصل بين خصمين لا يلتقيان أو ضرتين لا تجتمعان، فمقاييس المحدثين فى السند لا تفصل عن مقاييسهم فى المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم.

وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهى بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقى الذى لا يخالف الحس أن يرد عن طريق سند صحيح(٢).

ولبيان أن المحدثين لم يفرقوا بين السند والمتن التفريق الظاهر فى مباحثهم، وأن كلامهم على السند هو كلام عن المتن ومن أجله، نذكر بعض الأمثلة على ذلك :

١- منها زيادة الثقات فهى كما لا يخفى ترتبط بالمتن لأنها زيادة تطرأ عليه من راوٍ ثقة. قال ابن حجر : "وزيادة راويهما - أى الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقعْ منافيه لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينها، وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً؛ لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره.

وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها، رد الرواية الأخرى فهذه التى يقع الترجيح بينها، وبين معارضها، فيقبل الراجح، ويرد المرجوح"(٣). ومثل لذلك بحديث

(١) توضيح الأفكار للصنعانى ١ /٢٣٤ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٨٣ .

(٣) نزهة النظر ص ٣٠ .

ابن مسعود ﷺ قال : سألت رسول الله ﷺ أى العمل أفضل؟ قال **الصلاة لوقتها**"[1] زاد الحسن بن مكرم، وبندار بن بشار فى روايتهما : فى أول وقتها، وصححها الحاكم[2] وغيره. وهى مقبولة فهل الكلام على السند هنا إلا لضبط المتن وأجله.

٢- ومنه "المصحف" وهو الذى وقع فيه تصحيف، ويكون فى الإسناد والمتن.

ومن الثانى حديث : "**احتجر النبى ﷺ فى المسجد**"[3]. أى اتخذ حجرة، صحفة بعضهم بقوله : "احتجم" وهذا القسم من تصحيف اللفظ، وقد يكون فى المعنى كمن سمع خطيباً يروى حديث : "**لا يدخل الجنة قتات**"[4]، فبكى وقال : ما الذى أصنع، وليست لى حرفة سوى بيع القت؟ يعنى الذى يعلف الدواب"[5].

يقول الأستاذ الصديق بشير : "ولعل من أوسع المباحث المتعلقة بنقد المتن والتى تفوق فيها علم الحديث، على منهج النقد الغربى للمضمون والمتن مبحث "تحرى النص، والمجئ باللفظ". وهذه كما يقول أسد رستم : "مأثرة أخرى من مآثر علماء الحديث فإنهم قالوا بالأمانة فى نقل الحديث، وفرضوا وجوب تحرى النص لأجل الوقوف على اللفظ الأصلى، ومنهم من أبى أن يقوم اللحن أو أن يصلح الخطأ واكتفى بإبداء رأيه على الهامش[6].

وأسد رستم يشير بذلك إلى ما اشترطه أرباب هذا الفن فى **عدم** جواز الرواية بالمعنى "إن لم يكن الراوى عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها.

ففى هذه الحالة يتعين على الراوى الرواية باللفظ الذى سمعه، ولا تجوز له الرواية

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها ٢ /١٢ رقم ٥٢٧ ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ١ /٣٥٠، ٣٥١ رقم ١٣٧ .

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب الصلاة، باب فى مواقيت الصلاة ١ /٣٠٠ رقمى ٦٧٤، ٦٧٥ وقال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبى، وانظر: تدريب الراوى١ /٢٤٨ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأذان، باب صلاة الليل ٣ /٢٥١ رقم ٧٣١، ومسلم (بشرح النووى) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة فى بيته ٣ /٣٢٥، ٣٢٦ رقم ٧٨١ من حديث زيد بن ثابت ﷺ.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر ١٠ /٤٨٧ رقم٦٠٥٦، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم النميمة ١ /٣٨٩ رقم ١٦٩ من حديث حذيفة ﷺ .

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٣ /٦٩، وانظر: علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٢٥٤-٢٦٢ .

(٦) مصطلح التاريخ ص ٣٣، وانظر : ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٤٦ .

بالمعنى بلا خلاف"(١).

وهل كل ذلك إلا حفاظاً من المحدثين على سلامة المتن؟

وليس أدل على عناية المحدثين بنقد المتون من جعلهم من أمارة الحديث الموضوع، مخالفته للعقل، أو المشاهدة والحس، مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن، أو السنة المشهورة الصحيحة، أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق"(٢).

ومن نماذج سبر المحدثين المتن فى نقدهم للحديث خبر وضع الجزية عن يهود خيبر، وهو ما حكاه غير واحد من العلماء ؛ كالحافظ السبكى(٣)، وابن كثير(٤)، والسخاوى(٥) "أن بعض اليهود أظهروا كتاباً، وادعوا أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة بعض الصحابة ﷺ وذكروا أن خط عليّ ﷺ عليه. وحمل الكتاب فى سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبى القاسم على بن الحسن وزير القائم بأمر الله الخليفة العباسى، فعرضه رئيس الرؤساء، على الحافظ الخطيب البغدادى، فتأمله ثم قال : هذا مزور.

فقيل له : من أين لك هذا؟ قال : فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح سنة ثمان من الهجرة، وفتح خيبر كان فى سنة سبع، ولم يكن معاوية مسلماً فى ذلك الوقت، ولا حضر ما جرى فى خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات فى سنة خمس، فى يوم بنى قريظة، قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه رئيس الرؤساء، واعتمده وأمضاه، ولم يجز اليهود على ما فى الكتاب لظهور تزويره وبطلانه.

وقد سبق الحافظ الخطيب البغدادى إلى كشف كذب هذا الكتاب وتزويره : الإمام

---

(١) تدريب الراوى ٢ /٩٨، وراجع : إن شئت ما سبق فى الجواب على شبهة رواية الحديث بالمعنى ١/ ٣٧٥،٣٧٦ .

(٢) دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ٣١، ولمزيد فى الرد على هذه الشبهة انظر : منهج النقد عند علماء الحديث، والسنة المطهرة والتحديات كلاهما للدكتور نور الدين عتر، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث للدكتور صلاح الدين الأدلبى، واهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم للدكتور محمد لقمان السلفى.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤ /٣٥ .

(٤) البداية والنهاية ١٢ /١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص٢٤، ٢٥ .

ابن جرير الطبرى، كما حكاه الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية"[1].

وتعرض الحافظ ابن قيم الجوزية لهذا الكتاب المزور بأيدى اليهود فى كتابيه "أحكام أهل الذمة"[2]، و"المنار المنيف فى الصحيح والضعيف"[3]، وبين كذبه وتزويره من عشرة وجوه، ثم قال وأحضر هذا الكتاب بين يدى شيخ الإسلام ابن تيمية، وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشى بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال : هذا كذب من عدة أوجه. وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار"[4].

بكل ما سبق تسقط دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(١) البداية والنهاية ١٢ /١٠٩ .

(٢) أحكام أهل الذمة ١ /٧-٩ .

(٣) المنار المنيف فى الصحيح والضعيف ص ١٠٢ - ١٠٥، وانظر : لمحات من تاريخ السنة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٤) المنار المنيف فى الصحيح والضعيف ص ١٠٥ .

الفصل الرابع

وسيلتهم فى الطعن فى الإسناد وعلوم الحديث

وتحته تمهيد ومبحثان :

التمهيد ويتضمن :

بيان أن الإسناد دليلنا على صحة الكتاب والسنة .

وهدف أعداء الإسلام من الطعن فـى الإسنـاد .

المبحث الأول : شبه الطاعنين فى الإسناد والرد عليها .

المبحث الثانى: أهمية الإسناد فى الدين،واختصاص الأمة الإسلامية به عن سائر الأمم

تمهيد

ويتضمن بيان أن الإسناد دليلنا على صحة الكتاب والسنة، وهدف أعداء الإسلام من الطعن فى الإسناد.

الطعن والتشكيك فى الإسناد كان ولا يزال، هدفاً من أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً، للتشكيك فى الوحى الإلهى -قرآناً وسنة-.

فالإسناد دليلنا على صحة كتاب ربنا ﷻ، وسنة نبينا ﷺ، فمن المعلوم أن لصحة أى قراءة من القرآن وقبولها؛ لابد أن يتوافر فيها ثلاثة شروط :

١- صحة إسنادها.

٢- موافقتها للغة العربية ولو بوجه.

٣- موافقتها للرسم العثمانى ولو احتمالاً.

وإذا اختل أى ركن من هذه الأركان كانت القراءة شاذة، ولا تعد قرآناً حتى ولو كانت من القراءات السبع وفى ذلك أنشد صاحب الطيبة فقال :

وكل ما وافق وجه النحو *** وكان للرسم احتمالاً يحوى

وصح إسناداً، هو القرآن *** فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختل ركن أثبت *** شذوذه لو أنه فى السبعة[1]

أليس فى هذا دليل على أن القرآن الكريم منقول بالإسناد أيضاً؛ كالحديث؟

نعم هناك فرق بين القرآن وبين الحديث فى عدد الرواة النقلة؛ فالقرآن منقول بالتواتر، والحديث منقول برواية رجال معدودين، ولكنهم ليسوا مجاهيل بل هم رجال مشهورون، أحوالهم معلومة، وأسانيدهم محفوظة.

وهذا الفرق يقتضى التفاوت فى درجات اليقين والوثوق، لا فى نفس القبول والاعتبار[2]".

وإذا كان القرآن منقولاً بالرواية، فالطعن فى الإسناد طعن فى الدين، وإبطال للكتاب والسنة وهو ما صرح به (شاكر) -رأس الزنادقة فى عصره- عندما سئل عن

(١) مناهل العرفان فى علوم القرآن ١ /٤١٦، وانظر : فتح البارى ٩ /٦٤٩ رقم ٤٩٩١.

(٢) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للسيد سليمان الندوى ص ١٠، ١١.

سر تعليمهم المتعلم فيهم أول ما يعلمونه الطعن فى الصحابة، وهم أول رجال السند قال : "إنا نريد الطعن على الناقلة فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول".

وصدق الإمام أبو زرعة الرازى -رحمه الله- : "... هؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة[1]".

ومن هنا كان أهل الإلحاد قديماً وحديثاً يحرصون على الطعن والتشكيك فى الإسناد الذى هو خصيصة فاضلة لهذه الأمة ولم يكن هناك شئ أثقل عليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد.

يدل على ما سبق ما رواه الحاكم فى معرفة علوم الحديث قال : "سمعت الشيخ أبا بكر أحمد ابن إسحاق الفقيه[2] وهو يناظر رجلاً، فقال الشيخ : حدثنا فلان. فقال له الرجل : دعنا من حدثنا إلى متى حدثنا. فقال له الشيخ : قم يا كافر، ولا يحل لك أن تدخل دارى بعد هذا، ثم التفت إلينا فقال : ما قلت قط لأحد لا تدخل دارى إلا لهذا"[3].

وروى الحاكم أيضاً عن أحمد بن سلام الفقيه قال : "ليس شئ أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد[4]".

وتابع هؤلاء السلف خلفهم من المستشرقين ودعاة اللادينية، فذموا الإسناد، وذموا المحدثين لاهتمامهم به، وطعنوا فى بداية استعمال الأسانيد فى الأحاديث النبوية، وزعموا أن الأسانيد مختلقة من قبل المحدثين، إلى غير ذلك من طعونهم التى نستعرضها ونجيب عليها فى المبحث التالى :

---

(١) راجع : ٢/ ٦٧،٦٨ .

(٢) أحمد بن إسحاق : هو أبو بكر، أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغى الفقيه، كان عالماً بالحديث والرجال، والجرح والتعديل، وفى الفقه كان المشار إليه فى وقته، ثقة مأمون. سمع منه كبار الحفاظ،منهم أبو عبد الله الحاكم، وكلما روى عنه وجمع بينه وبين جماعة يقول: أبو بكر هو الإمام المقدم. له ترجمة فى: الإرشاد فى معرفة علماء الحديث للحافظ الخليل القزوينى ص٣١٨،٣١٩ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٤ .

المبحث الأول
شبه الطاعنين فى الإسناد والرد عليها

ذهب بعض أعداء الإسلام من المستشرقين إلى التشكيك فى بداية استعمال الأسانيد فى الأحاديث النبوية.

فذهب "شاخت" إلى أن الفتنة المذكورة فى قول محمد بن سيرين "لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة ..."(١) هى فتنة الخليفة الأموى الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ.

يقول شاخت : "ويروى عن التابعى ابن سيرين أن الناس لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى كانت الفتنة، وسوف نرى فيما بعد أن الفتنة التى اندلعت بمقتل الخليفة الأموى الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ، قبيل نهاية الحكم الأموى تتفق فى الزمن مع نهاية خير القرون التى سادت فى أثنائها السنة النبوية ، وحيث أن ابن سيرين توفى سنة (١١٠هـ) فلنا أن نستنتج من ذلك أن هذه العبارة موضوعة عليه. وعلى أية حال ليس هنالك ما يدعوا إلى افتراض أن استعمال الإسناد بشكل منتظم قد حدث قبل بداية القرن الثانى للهجرة(٢).

ويذهب مستشرق آخر وهو "روبسون" إلى أن الفتنة المقصودة فى كلام ابن سيرين هى فتنة عبد الله بن الزبير سنة (٧٢هـ) عندما أعلن نفسه خليفة، بحجة أن تاريخ هذه الفتنة يتوافق مع مولد ابن سيرين، ووجود كلمة الفتنة فى موطأ الإمام مالك التى تشير إلى فتنة ابن الزبير"(٣).

وهدفهم من ذلك كما صرح شاخت، التشكيك فى الجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة فى كتب السنة المطهرة، وأنه قد اختلقها المحدثون فى القرن الثانى الهجرى، بل وفى القرن الثالث أيضاً.

والنتيجة أن متون تلك الأسانيد مختلقة أيضاً، وتلك هى غايتهم من الطعن فى بداية

---

(١) سبق تخريجه ١/ ١٢٥ .

(٢) أصول الفقه المحمدى ترجمة الأستاذ الصديق البشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد١١ ص٦٨٩،٦٩٩ .

(٣) نقلاً عن دارسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ٢ /٣٩٥، وضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير ص ٦٤ .

استعمال الأسانيد فى الأحاديث النبوية.

ويذهب جولدتسيهر إلى أن أسانيد الأحاديث مخترعة من قبل المحدثين فيقول : هناك بعض الناس لا يشعرون بأى تردد فى اختراع أسماء جديدة يخدعون بها المستمعين السذج، وفى القرن الذى ألف فيه ابن عدى كتابه "الكامل فى معرفة الرجال" كان هنالك أبو عمرو لاحق بن الحسين، يخترع أسماء يضعها فى أسانيده مثل : طغرال، وطربال، وكركدن، ويعزو إليهم أحاديث(١).

وهذا الذى قاله جولدتسيهر قاله غير واحد من المستشرقين(٢) ودعاة اللادينية.

يقول عبد الجواد ياسين : "ولم يكن من العسير على من اختلق "المتن" أن يختلق الإسناد" فكم من أحاديث مختلقة -باعتراف علماء الحديث- تم تركيبها على أسانيد مقبولة عندما أصبحت الأسانيد المقبولة جواز مرور رسمى للحديث"(٣).

ويقول أحمد حجازى السقا : "فالسلسلة الذهبية للحديث، وهى أعلى سلسلة فى السند قد عمل الضعفاء والمتروكون مثلها، والأسانيد الصحيحة، قد عملوا مثلها"(٤).

وتتابع دعاة اللادينية فى ذم الإسناد، وذم المحدثين لاهتمامهم به.

فوجدنا من يصف أهل الحديث بأنهم "عبيد الأسانيد"(٥) و"أسرى الأسانيد"(٦).

ووجدنا من يصف الإسناد بأنه نوع من التزمت(٧).

ووجدنا إسماعيل منصور يقول : "إن هذا التعلق غير الطبيعى بالسند، والمبالغة فى الاعتداد به وربط الأحكام الشرعية به -واعتباره بالدرجة الأولى- أساساً لصحة الحديث كل ذلك مجتمعاً قد أثمر افتراقاً كبيراً بين المسلمين، وصيرورتهم فرقاً وشيعاً وأحزاباً يعارض بعضها بعضاً، وقاتل بعضها بعضاً، ويكيد بعضها لبعض على مر السنين(٨).

---

(١) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص٥٠٥، ٥٠٦، والعقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٥٤ وما بعدها.

(٢) كالمستشرق (روبسون) زعم أن الأسانيد العائلية اخترعت لنشر الأحاديث الموضوعة. انظر: دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ٢ /٤٣٥ .

(٣) السلطة فى الإسلام ص ٢٦٠ .

(٤) دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالى ص ١٠٩، وانظر : من نفس المصدر ص ١٠٢، ١٢٦ .

(٥) أضواء على السنة لمحمود أبو ريه ص ٦٢ .

(٦) السنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال الدين ص ١٢، ١٥، ٨٤ .

(٧) ظهر الإسلام لأحمد أمين ٣ /٨٦، ٨٨ .

(٨) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٣٧٧ .

ويقول طاعناً فى علوم الحديث كلها : "ما أقامه البعض من أهل هذا العلم من إنشاء ما يسمى بعلم الحديث ، إنما هو بالحياد المطلق ، وَهْمٌ لا يثبت، وظن لا يستقيم"[١].

ويجاب على هذه الشبه بما يلى :

بادئ ذى بدء نحب أن نقول للطاعنين فى الإسناد، كلمة مهمة قالها العلامة السيد سليمان الندوى، وهو يتحدث عن تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها. قال تحت عنوان: (الرواية أمر ضرورى) : "لا مندوحة لعلم من العلوم، ولا لشأن من شؤون الدنيا عن النقل والرواية؛ لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضراً فى كل الحوادث، فإذاً لا يتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية شفاهاً أو تحريراً، وكذلك المولودون بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عمن قبلهم.

هذه تواريخ الأمم الغابرة والحاضرة، والمذاهب والأديان، ونظريات الحكماء والفلاسفة، وتجارب العلماء واختراعاتهم، هل وصلت إلينا إلا بطريق النقل والرواية؟

فهل كان الدين الإسلامى بدعاً من الحوادث حتى لا تنقل أحكامه وأخباره بهذا الطريق؟ أم كان الواجب اتخاذ طريق آخر لنقل أقوال الرسول ﷺ وأخباره غير الرواية؟!

لنفرض أن هؤلاء المنكرين علينا رواية الأحاديث -بالأسانيد- أصبحوا زعماء لمن كان على شاكلتهم، فهل هناك طريقة -غير الرواية- لتبليغ استنباطهم، وتحقيقاتهم لأفراد جماعتهم البعيدين عن حلقات دروسهم، أو الذين سيولدون بعدهم[٢]؟!!

حرى بالمشككين فى الإسناد وعلوم الحديث الإمساك عن لغوهم.

وإلا فأين أسانيدهم المتصلة إلى أممهم البائدة؟

بل أين أخبارهم الصحيحة عن أنبيائهم وعظمائهم؟

بل أين الضوابط التى تثبت صحة أخبارهم فيما سبق؟!

أما ما زعمه شاخت من حملة الفتنة المذكورة فى كلام محمد بن سيرين على فتنة مقتل الوليد بن يزيد سنة (١٢٦هـ) علماً بأن وفاة ابن سيرين كانت سنة (١١٠هـ)

---

(١) المصدر السابق ص ٦٥٦، وانظر : من نفس المصدر ص ١٤٥، ١٦٥، ١٧٦، وانظر : حد الردة لأحمد صبحى منصور ٨٧، ٩١، والقرآن والحديث والإسلام لمحمد رشاد خليفة ص ٤٠ .

(٢) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها ص ٩، ١٠ .

كما ذكر هو أيضاً.

فيقول رداً على ذلك الدكتور همام عبد الرحيم : "ولو أنصف شاخت وفكر بنزاهة وموضوعية لما قال إن ابن سيرين يتحدث عن فتنة وقعت بعد وفاته بست عشرة سنة![١].

وزعمه بأن ذلك الخبر مكذوب على ابن سيرين فهو ما لا دليل عليه، ويكذبه إخراج الإمام مسلم له فى مقدمة صحيحه[٢]، والترمذى[٣]، والدارمى[٤] .

أما ما زعمه "روبسون" من حملة الفتنة المذكورة فى كلام ابن سيرين على فتنة ابن الزبير، فهو زعم بعيد؛ لأن عبارة ابن سيرين تقول : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد"، ولم يقل : "كنا لا نسأل عن الإسناد" وهذه العبارة التى استخدمها تفيد؛ أنه يتكلم عن شيوخه من الصحابة ﷺ[٥].

ويقول الدكتور أكرم ضياء العمرى : "ما استند إليه روبسون غير صحيح فإن تقدير عمر محمد بن سيرين للإفادة منه فى تفسير كلامه لا يمكن الاعتماد عليه فابن سيرين قد يتكلم عن أحداث بعيدة عن عصره معتمداً على دراسته لتاريخ الحديث الذى عنى به كثيراً"[٦].

والذى يؤكد هذا الرأى قول عبد الله بن عباس وهو من صغار الصحابة[٧]، لما جاءه بشير بن كعب العدوى فجعل يحدث ويقول : "قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال : يا ابن عباس مالى لا أراك تسمع لحديثى، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال : رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[٨].

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين ص ٥٩ .

(٢) مسلم (بشرح النووى) فى المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ /١١٩ .

(٣) الترمذى فى كتاب العلل بآخر السنن ٥ /٦٩٥ .

(٤) الدارمى فى المقدمة، باب فى الحديث عن الثقات ١ /١٢٣ رقم ٤١٦ .

(٥) الفكر المنهجى عند المحدثين ص ٥٩ .

(٦) بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ص ٥ - ٥٢ .

(٧) ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة يوم توفى الرسول ، وقيل ابن خمس عشرة سنة. انظر : الاستيعاب لابن عبد البر ٣ /٩٣٣ رقم ١٥٨٨ .

(٨) سبق تخريجه ١/ ٣٣٤ .

فكأنـه ﷺ أراد أن يقول : إنه لما دخـل فى هذا الأمر من هم ليسـوا من أهله، صار الإعراض عن سمـاعهم، والنظر فيه أولى، فكان بذلك الإذن فى التحرج من قبول مطلق الأخبار مجردة من أسانيدها"[1].

ثـم إن الفتنـة إذا أطلقت فهى الفتنـة الكـبرى التى عصفت بالخلافـة الراشـدة. وإذا قيل: الفتنـة بالتعريف (بأل) التى هى للعهد، فهـى الفتنة المعهودة التى لا يجهلها أحد[2] أ.هـ.

والحـق -الذى لا مراء فيه- أن اشـتراط السـند، والبحث عن الإسـناد، بدأ مع زمن النبوة المباركة.

وفى ذلك يقول الحاكم : "طلب الإسناد العالى سنة صحيحة" ثم ذكر حديث أنس ابـن مـالك فـى مجئ الأعرابـى[3] وقولـــه : "يـا محمـد أتانـا رســـولك فزعم كذا ... الحديث"[4]. فقد استنبط الحاكم من هذا الحديث أصل طلب الإسناد والعلو فيه؛ لأنه سمع أركان الإسلام مـن رسول الله ﷺ، وآمن وصدق، ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ مشافهة[5].

ولو كان طلب الإسناد والعلو فيه غير مستحب لأنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه[6].

واستمر طلب الإسناد والبحث عنه مع زمان الصحابة، ودليل ذلك سؤال عمر ﷺ أبا موسى الأشـعرى -وغيره[7]- أن يأتوا بشـاهد على صحة ما رووا من الأحـاديث. وهـذا طلب أشـد مـن عموم السـند، إذ هـو طلب لإثبـات نسبة الكلام إلى النبى ﷺ،

---

(1) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٦٥ .

(2) الفكر الـمنهجى عند المحدثين ص ٥٩ .

(3) هو الصحابى الجليل ضمام بن ثعلبـة كما جاء صريحاً فى رواية أنـس عند الحاكم فى المستدرك كتاب المغازى والسير ٣ /٥٥، ٥٦ رقم ٤٨٣٠ وقال : صحيح ووافقه الذهبى.

(4) أخرجه البخـارى (بشـرح فتح البارى) كتـاب العلم، باب مـا جاء فى العلم وقولـه تعالى : ﴿**وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا**﴾ ١ /١٧٩ رقم ٦٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام ١ /٢٠١ رقم ١٢ .

(5) فتح البارى ١ /١٨٣ رقم ٦٣، وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٦٠، ١٦١ .

(6) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦ بتصرف يسير.

(7) انظر : المصدر السابق ص ١٤، ١٥، وانظـر : ما ساقه الحاكم فى معرفـة علوم الحديث ص ٧ على رحلة غير واحد مـن الصحابة ﷺ فى طلـب الإسناد، وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٦٠، ١٦١، والسـنة المطهرة والتحديات للدكتور نور الدين عتر ص ٣٦، ٣٧ .

وكلام ابن سيرين دليل لهذا التقدم فى طلب الإسناد(١).

وإذا كانت بداية الإسناد متواضعة فى حياة النبى ﷺ، وفى حياة الصحابة للبعد عن الكذب، إلى زمن الفتنة، فإن هذا العلم اشتد الأخذ به بعد الفتنة، حتى ما قارب القرن الأول نهايته، حتى بلغ علم الإسناد مبلغاً عظيماً(٢) أ.هـ.

أما ما زعمه بعض دعاة الفتنة، وأدعياء العلم من المستشرقين، ومن قال بقولهم، من أن الأسانيد اخترعت من قبل الضعفاء والكذابين، وركبت على المتون المختلقة، وإيهامهم بأن ذلك التبس على المحدثين.

فنقول نعم : اخترعت الأسانيد وركبت عليها المتون المختلفة ولكن هذا لم يخفى على جهابذة المحدثين وأئمة الجرح والتعديل - فلقد تنبهوا إلى هذا قبل أن يدعى أدعياء العلم بأكثر من ألف سنة، ولم يخف عليهم ذلك، كما يحاول الإيهام بذلك أهل الزيغ والهوى.

ولذلك نجد علماء الحديث كما سبق وأن قلنا - يقررون عدم التلازم بين صحة السند وصحة المتن، وينبهون على الكذابين المختلقين للأسانيد.

وفى ذلك يقول ابن الجوزى (ت ٥٩٧هـ) وهو يبين أصناف الوضاعين.

القسم الرابع : قوم استجازوا وضع الأسانيد لكل كلام حسن، ومن هؤلاء محمد ابن سعيد(٣) القائل : "لا بأس إذا كان كلاماً حسناً أن نضع له إسناداً"(٤).

وفى ذلك أيضاً يقول ابن عراق فى كتابه(٥) (تنزيه الشريعة) وهو يبين أصناف الوضاعين.

الصنف السادس : "قوم حملهم الشره ومحبة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين ص ٦٠ .

(٢) دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ٢ /٣٩٢ بتصرف، وللمزيد من الرد على هذه الشبهة انظر : المصدر نفسه ٢ /٣٩٧ - ٤٣٣ .

(٣) هو: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدى، الشامى المصلوب، ويقال له: ابن أبى عتبة، أو ابن أبى قيس، أو ابن الطبرى، وقيل إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى كذبه، وقال أحمد : قتله المنصور على الزندقة. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ٢ /٧٩ رقم ٥٩٢٦، والكاشف ٢ /١٧٤ رقم٤٨٧١، والمجروحين لابن حبان ٢ / ٢٤٧، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص٢١٣رقم٥٤٣، والجرح والتعديل ٧ /٢٦٢ رقم ١٤٣٦، ولسان الميزان ٩ /١٠٥ رقم ١٤٢٢٥ .

(٤) الموضوعات لابن الجوزى ١ /٤١، ٤٢ .

(٥) ابن عراق هو أبو الحسن، سعد الدين على بن محمد بن على بن عراق، الكنانى الدمشقى، له مؤلفات نافعة من أهمها كتابة تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، مات سنة ٩٦٣هـ. له ترجمة فى : شذرات الذهب ٨/٣٣٧، والرسالة المستطرفة ص ١٥٠، والإعلام ٥ /١٢ .

لذى الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، وجعل بعضهم للحديث إسناداً غير إسناده المشهور ليستغرب ويطلب.

قال الحاكم أبو عبد الله : ومن هؤلاء إبراهيم بن اليسع، وهو ابن أبى دحيه كان يحدث عن جعفر الصادق، وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا، على حديث ذاك، لتستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد، قال : ومنهم حماد بن عمرو النصيبى، وبهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب.

قال الحافظ ابن حجر : وهذا داخل فى قسم المقلوب، ... وقال الأستاذ الإسفراييني : "إن : من قلب الإسناد ليستغرب حديثه، ويرغب فيه، يصير دجالاً كذاباً تسقط به جميع أحاديثه، وإن رواها على وجهها"(1) .

وفى حديث:"إن الله ﷻ يتجلى للخلائق يوم القيامة عامة، ويتجلى لك خاصة يا أبا بكر"

يقول الحافظ الخطيب : "لا أصل له وضعه محمد بن عبد سنداً، ومتناً"(2).

وكذلك تنبه جهابذة المحدثين إلى الأسانيد العائلية وانتقدوها كثيراً، و لم يغفلوا عنها، كما زعم "روبسون" وغيره، بل قبلوا منها ما يستحق القبول، ورفضوا منها ما يستحق الترك والرفض، وكانوا منصفين فى حكمهم، فأعطوا كل ذى حق حقه، وأصَّلوا فى ذلك علماً يعرف بـ "رواية الآباء عن الأبناء وعكسه"(3).

فمن أمثلة ما قبلوه على الراجح : سند عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وبهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده(4).

ومن أمثلة ما ردوه : سند كثير بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، عن جده(5)، وسند موسى بن مطير، عن أبيه(6)، وغيرهم كثير ممن امتلئت بهم كتب المجروحين والمتروكين، مما يبين أن علماء الحديث لم يغفلوا عنهم كما يزعم دعاة الفتنة وأدعياء العلم.

---

(1) انظر : تنزيه الشريعة 1 /15، والموضوعات 1 /41 - 43 .

(2) انظر : اللآلئ المصنوعة 1 /263، والموضوعات 1 /306 - 307 .

(3) صنف فيه غير واحد من المحدثين منهم ابن أبى خيثمة، والمزى، وغيرهم، ومن أجمع المصنفات فيه ما صنفه الحافظ العلائى فى كتابه "الوشى المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ".

(4) انظر:تدريب الراوى 2 /257-259، وفتح المغيث للسخاوى 3 /154 - 156، وفتح المغيث للعراقى ص381-383، والباعث الحثيث171-173، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبى ص76 رقم55، وسؤالات مسعود بن على السجزى للحاكم ص147رقم150 .

(5) انظر : المجروحين لابن حبان 2 /221 - 222، وميزان الاعتدال للذهبى 3 /406 .

(6) انظر : المجروحين 2 /242، وميزان الاعتدال 4 /223 وإن شئت مزيد من الرد انظر : دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى 2 /435 - 436 .

المبحث الثانى

أهمية الإسناد فى الدين واختصاص الأمة الإسلامية به عن سائر الأمم

الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص الأمة الإسلامية، لم يؤتها أحد من الأمم قبلها، وبه حفظ الدين من عبث العابثين، فكان الدعائم التى حفظ بها الدين قرآناً وسنة، ولذلك كان جزءاً من الدين، فهو الطرق التى أوصلت لنا الأخبار والآثار، صحيحة لا تشوبها شائبة.

وقد تكاثرت فى بيان شأن الإسناد، وأهميته، وفضله، كلمات العلماء، وتعددت وتنوعت أقوالهم فى تعظيم أمره.

ومن خيرها وأدقها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمة الإمام عبد الله بن المبارك ﷺ قال: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له من حدثك؟ بقى[1] أى بقى حيران ساكتاً. وقال أيضاً : "بيننا وبين القوم -أى المبتدعة والكذبة- القوائم يعنى الإسناد"[2].

وقال سفيان الثورى : "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأى شيء يقاتل؟"[3].

وقال الإمام الشافعى : "مثل الذى يطلب الحديث بلا سند كمثل حاطب ليل"[4] وسبق قول ابن حزم : "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل، أما مع الإرسال والإعضال ... والنقل بالطريق المشتملة على كذاب، أو مجهول الحال فكثير من نقل اليهود والنصارى..." [5].

لكل ما سبق اهتم المسلمون بالإسناد "وقد نشأ عن اهتمامهم به ووضوح أهميته

---

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) فى المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ /١٢٠، والترمذى فى كتاب العلل الملحق بآخر السنن ٥ /٦٩٥ واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ /١٢٠ .

(٣) أخرجه ابن حبان فى المجروحين ١ /٢٧، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث ٨٨ رقم ٧٦ .

(٤) ذكره الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية ٥ /٤٥٣، والمناوى فى فيض القدير ١ /٤٣٣ .

(٥) الفصل فى الملل والنحل ٢ /٨١ -٨٤ بتصرف، وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٥٩، ولمزيد من معرفة فضل الإسناد انظر : فتح المغيث للسخاوى ٣ /٥-٧، وتدريب الراوى ٢ /١٥٩، ١٦٠، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦، والأجوبة الفاضلة للكنوى ص ٢١، ٢٢ .

فى تلقى المنقول : أن اشترط "الإسناد" فى تلقى سائر العلوم الإسلامية، كالتفسير، والفقه، والتاريخ، والرجال، والأنساب، واللغة، والنحو، والأدب، والشعر، والحكايات، حتى دخل فى سياق الكلمة الواحدة من أخبار الحمقى والمغفلين، وأخبار المضحكين ...، كما دخل فى سياق الكلمة الواحدة فى التفسير، كما تراه فى "تفسير الإمام ابن جرير الطبرى" وكما تراه فى كتاب الخطيب البغدادى : "التطفيل وحكايات الطُّفَيليين" و"البخلاء" وكتب ابن الجوزى : "أخبار الحمقى والمغفلين"، و"أخبار الأذكياء"، و"ذم الهوى"، و"اللُّقَط فى حكايات الصالحين"، فتراه فى هذه الكتب يسوق سنداً طوله ثلاثة أسطر أو أكثر، من أجل نقل جملة صغيرة أو كلمة واحدة عن قائلها"(١).

"ومن علامات الاهتمام بالإسناد، وأماراته تلك التصانيف الضخمة التى ألفت فى الرجال، فنشأ بذلك علم مستقل من علوم الحديث، وهو علم الرجال، وهذا علم واسع تتقطع فيه الأنفاس، فمنه كتب معرفة الصحابة، وكتب الطبقات، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الأسماء والكنى والألقاب، وكتب المؤتلف والمختلف، وكتب المتفق والمفترق والمتشابه، وكتب الوفيات، وهى فى مجموعها تدل دلالة عظيمة على الجهد المبذول فى نقد الأخبار ، وليس الأمر كما يتوهم الكثيرون ممن لا علم لهم بهذا الأمر"(٢) أ.هـ.

ومن علامات الاهتمام بالإسناد "علم الجرح والتعديل" وهو كسائر علوم الحديث مما تفردت به الأمة الإسلامية عن سائر الأمم، وتميزت بتأسيسه، وإنشائه، والتفنن فيه، وقد أداها إلى إبداعه : الحفاظ على سنة المصطفى ﷺ من التقول والدخيل، والمكافحة للدجالين والمشعوذين والخراصين، فكان هو من أكبر النتائج النافعة التى تولدت عن تلك الحملة الضارة على السنة المطهرة.

قَصدتَ مَسَاتِى فاجتلبت مَسَرَّتِى *** وقد يُحِسنُ الإنسانُ من حيث لا يَدرِى

فنشأ هذا العلم من عهد النبوة المباركة برعماً لطيفاً، ثم نما وازداد، وقوى واشتد فى القرن الأول، والثانى، وامتد واتسع وبدأ يتكامل فى القرن الثالث، والرابع، وهكذا

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبدالفتاح أبو غدة ص١٤٣، ١٤٤ بتصرف يسير.

(٢) ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير ص ٧١، ٧٢، وانظر: من نفس المصدر ص٢١٢ وما بعدها.

حتى اكتمل فى القرن التاسع من الهجرة الشريفة، فكثرت فيه الكتب، وتنوعت فيه المؤلفات، ثم درست فيه فى عصرنا بعض المسائل والجزئيات والشخصيات دراسة خاصة، فقارب النُّضجَ والاحتراق، وإن كان هذا العلم ليس له غاية ولا نهاية.

وبهذا العلم العظيم الذى لم تكن فيه محاباة لأحد مهما كان لا أباً، ولا ابناً،، ولا أخاً، ولا صديقاً، ولا أستاذاً، تمكن السلف والخلف من كشف العلل فى كل علم منقول حديثاً نبوياً، أو كلاماً عادياً، أو شعراً أو نثراً أدبياً، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً ...، فكان هذا العلم مجهراً صادقاً، ونظارة صافية، تعزل للناظر بها : الصحيح عن القريح، وتميز له الزين من الشين، والصدق من الكذب، وتزن له المحامد والمثالب، بالقسطاس المستقيم[1] أ.هـ.

وإذا كانوا قديماً قالوا : الحق ما شهد به الأعداء فلننظر إلى ما قاله المستشرق شبرنجر" فى مقدمته الإنجليزية على كتاب الإصابة فى أحوال الصحابة لابن حجر، قال: "لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا يوجد الآن أمة من الأمم المعاصرة، أتت فى علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون فى هذا العلم العظيم الخطر، الذى يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشئونهم"[2] أ.هـ.

ويقول الأستاذ محمد أسد عن علوم الحديث : "إنه علم تام الفروع على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة، غايته الوحيدة البحث فى معانى أحاديث الرسول ﷺ، وشكلها وطريقة روايتها[3] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٨٩ بتصرف يسير.

(٢) نقلاً عن الرسالة المحمدية للسيد سليمان الندوى ص ٦٢، وانظر شهادة الدكتور موريس بوكاى فى دراسة الكتب المقدسة ص ٢٩٠، رغم أنه لم يدافع عن السنة بل كان متحاملاً عليها ومخالفاً لها، كما سبق بيانه فى موقفنا من الحركة الاستشراقية.

(٣) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٢ - ٩٣ بتقديم وتأخير.

الفصل الخامس

وسيلتهم فى الطعن والتشكيك فى كتب السنة المطهرة

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : أساليب أعداء السنة فى الطعن فى المصادر الحديثية .

المبحث الثانى : الجواب عن زعم أعداء السنة أن استدراكات الأئمة على الصحيحين دليل على عدم صحتها .



المبحث الأول
أساليب أعداء السنة فى الطعن فى المصادر الحديثية

من وسائل أعداء السنة -أعداء الإسلام- فى الطعن فى حجية السنة المطهرة طعنهم فى المصنفات الحديثية، وأساليبهم فى ذلك كثيرة ومكررة فكما طعنوا فى عدالة الصحابة عموماً وخصوا بالطعن رموزهم من الخلفاء الراشدين، وأكثرهم رواية أبو هريرة ﷺ وطعنوا فى عدالة أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين وطعنوا فى رموزهم، كابن شهاب الزهرى أشهر راوى فى التابعين وأكثرهم حديثاً[1]، كما طعنوا فى الأئمة الأربعة وغيرهم من حفاظ الإسلام وأئمة الدين، إذ بفقدان الثقة بهم تفقد بغيرهم من باب أولى. وهكذا هم هنا يسلكون نفس الأسلوب فى طعنهم فى كتب السنة :

١- فتارة يوجهون سهامهم المسمومة إلى كتب السنة عموماً طعناً وسخرية.

يقول إسماعيل منصور : "يجب أن تعرف الأمة فى جميع بقاع الأرض بحقيقة كتب الحديث والسنة عند جميع فرق المسلمين وهى أنها أقوال ظنية منسوبة إلى رواة ينسبونها بدورهم إلى رسول الله وليست هى أقواله ﷺ بالضرورة"[2].

ويسخرون من كتب السنة المطهرة بوصفها بـ "كتب صفراء"[3]، و"طراش دينى"[4]، و"زبالة"[5] .

٢- وتارة يشككون فى كتب الأصول الستة، وفى كتب السنن، والمسانيد، والمعاجم، والمصنفات، وغير ذلك بحجة أن فى تلك المصنفات الحديثية الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر والمتروك ... [6].

---

(١) انظر : دفاع الدكتور السباعى عنه فى السنة ومكانتها ص ٢٠٦ - ٢٢٦ .

(٢) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٤٣٢، ٦٥٨ .

(٣) انظر : دراسات محمدية لجولدتسيهر ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص ٥٦٧، والمسلم العاصى لأحمد صبحى منصور ص ٢٩ وانظر له أيضاً الصلاة فى القرآن ص ٦٣، وانظر : إنذار من السماء لنيازى عز الدين ص ٦٧٧ .

(٤) قالها أحمد صبحى منصور انظر : جريدة آفاق عربية عدد ربيع الآخر لسنة ١٤١٨هـ.

(٥) سمعت هذا منه فى ندوة بدار ابن خلدون بالدراسات الإنمائية بالمقطم-عليه من الله ما يستحق -.

(٦) انظر : أضواء على السنة لمحمود أبو ريه ص ٣١٧ - ٣٣٠ .

هكذا يطلقون الكلام والحكم على عوانه إيهاماً للقارئ بأن ذلك موجود فى المصنفات الحديثية بدون تمييز أو حكم للأئمة عليها.

٣- وتارة يشككون فى أصح المصنفات الحديثية، ويركزون هجومهم عليها إذ بسقوطها واهتزاز الثقة بها تهتز الثقة ببقية كتب السنة من باب أولى. وبذلك يصرحون.

قال عبد الجواد ياسين : "ولأن البخارى ومسلم يجبان ما دونهما من الكتب فى مفهوم أهل السنة فسوف نحاول التركيز على مروياتهما فى هذا الصدد"[١] .

وهو ما قاله محمود أبو ريه وهو يتكلم عن مسند أحمد طعناً فيه قال : "على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها لنبين للمسلمين حقيقته، ونكشف عن درجته بين كتب الحديث ليقاس عليها درجة سائر المسانيد ويغنينا ذلك عن الكلام فى غيره"[٢] .

ويهمنا هنا من الوسائل السابقة فى طعنهم فى كتب الحديث ما يحرصون عليه دائماً وأبداً من التشكيك والطعن فى أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ صحيحى البخارى ومسلم، ولا يخرج طعنهم فيهما عن مسلكين :

أولهما : استدلالهم على عدم صحتهما بأحاديث تخالف فى فكرهم المريض ظاهر القرآن، أو العقل، أو العلم، أو كما يزعمون تطعن فى سيرة الرسول ﷺ أو توافق ما فى التوراة والإنجيل مما يدل فى نظرهم أنها إسرائيليات[٣] . وغير ذلك من القواعد

---

(١) السلطة فى الإسلام ص ٢٩٢، وانظر : دين السلطان ص ١٠٣ - ١١٣ .

(٢) أضواء على السنة ص ٣٢٣، وانظر : فى الرد عليه كتاب الحافظ ابن حجر "القول المسدد فى الذب عن المسند".

(٣) أضواء على السنة ص٢٩٩-٣١٦، وانظر: الأضواء القرآنية فى اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخارى منها للسيد صالح أبو بكر ٢ /١٢٣، وفجر الإسلام ٢١٨، وضحى الإسلام ١ /٣٤٠، ٢ /١٢٢، ١٣٠ - ١٣٢، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى لأحمد حجازى السقا ص ٢٤، ٣١، والبيان بالقرآن ١ /١٠ وما بعدها، والصلاة فى القرآن ص ٦٣، ولماذا القرآن ص٨٠-١٠٤، والقرآن والحديث والإسلام ص ٤٠، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٢٤، ١٢٧، ٢٤٧، ٤٣٢، ٦٥٨، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٨، ٢٣٧، والسلطة فى الإسلام ٢٩٢-٣٤٨، والإسلام بدون حجاب ص ٢٥-٣٠، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص ٢٢٤-٢٢٥، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٢٣ وما بعدها، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ٣٤-٣٢٦، وحوار ومناقشة كتاب عائشة أم المؤمنين لهشام آل قطيط ص١٧ فى الهامش، وهناك عزا إلى مراجع أخرى شيعية، ودين السلطان لنيازى عز الدين، وهو من أكبر الكتب التى تناولت الطعن فى الصحيحين بهذا المسلك، والكتاب يقرب من ألف صفحة، وانظر له أيضاً : إنذار من السماء ص ٦٩٦، ٧١٣ .

التى سلكوها للحكم على الحديث بالصحة وسبق بيان بطلانها[1] وسيأتى فى الباب الثالث نماذج من هذه الأحاديث والرد عليها.

ثانيهما : استدلالهم باستدراكات الأئمة على الصحيحين بأنها دليل على عدم صحتهما.

يقول جولدتسيهر : "إنه من الخطأ اعتقاد أن مكانة هذين الكتابين مردها لعدم التشكيك فى أحاديثهما أو نتيجة لتحقيق علمى. وسلطان هذين الكتابين يرجع لأساس شعبى لا صلة له بالتدقيق الحر للنصوص، وهذا الأساس هو إجماع الأمة، وتلقى الأمة لهما بالقبول يرفعهما إلى أعلى المراتب، وبالرغم من أن نقد هذين الكتابين غير لائق وغير مسموح به، وبرغم التقدير العام للصحيحين فى الإسلام صنف الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) كتابه "الاستدراكات والتتبع" فى تصنيف مائتى حديث مشتركة بينهما"[2] أ. هـ.

وهذه الاستدراكات من بعض الأئمة على الصحيحين اتكأ عليها جولدتسيهر، وغيره وهم يطعنون فى الصحيحين ومكانتهما، ولا حجة لهم فى ذلك، لما يلى فى المبحث الثانى.

(١) راجع : إن شئت ١/ ٢٢٠-٢٦١ ، ٢/ ٤٠-٥٧ .

(٢) دراسات محمدية ص ٢٣٦ نقلاً عن ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٩٢، وممن قال به جمال البنا فى السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٥، ١٣١، ١٥٩ وغيرهم ممن سبق ذكرهم.

المبحث الثانى

الجواب عن زعم أعداء السنة أن استدراكات الأئمة على الصحيحين دليل على عدم صحتهما

إن صحيحى البخارى ومسلم لم يؤخذا قضية مسلمة أبعدت عنهما بحث النقاد وتوثيقهم لهما، وإنما الذى حدث هو العكس فقد درس الأئمة كلاً من الكتابين سنداً ومتناً، وعرضوهما على أدق المقاييس النقدية الصحيحة التى التزمها صاحبا الصحيحين فى كتابيهما، فنظر الأئمة فيما اشترطه كل منهما هل وفىَّ به أم أخلا؟

فكانت النتيجة أن "استدرك جماعة من الحفاظ على البخارى ومسلم عدة أحاديث رأوا أنهما أخلا فيهما بشرطهما، وأنهما لا تبلغ فى صحتها مبلغ ما غلب عليهما إخراجه، وتكلموا فى هذه الأحاديث من جهة أسانيدها، ومن جهة متونها، ولا يصل استدراكهم أو تكلمهم فى هذه الأحاديث إلى حد النزول بها إلى درجة الوضع، بل ولا حتى إلى درجة الضعف الذى لا يحتمل. غاية ما هناك أنهم رأوا قصورها عن درجة ما دأب عليه الشيخان وما التزماه من إخراج أصح الصحيح"(1).

يدل على ذلك ما قاله الحافظ العقيلى : "لما صنف البخارى كتاب الصحيح عرضه على ابن المدينى، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهم؛ فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا أربعة أحاديث. قال العقيلى : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة(2)".

قال الإمام النووى : "قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه، ... وقد ألف الإمام الحافظ الدارقطنى فى بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع، وذلك فى مائتى حديث مما فى الكتابين، ولأبى مسعود الدمشقى أيضاً عليهما استدراك، ولأبى الغسانى الجيانى فى كتابه تقييد المهمل فى جزء العلل منه، استدراك أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره(3)".

(1) انظر : الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محرم ٢ /٢٢٢ .

(2) هدى السارى ص ٩، ٥١٤ .

(3) انظر : صحيح مسلم (بشرح النووى) مقدمة الشارح، فصل فى الأحاديث المستدركة على البخارى ومسلم ١ /٤٩ .

وإذا كان الإمام النووى فى شرحه على مسلم دفع ما أورد على الإمام مسلم، فقد جاء بعده الإمام الحافظ ابن حجر وتتبع المواضع المنتقدة على البخارى تفصيلاً فأجاد فى ذلك فى مقدمته "هدى السارى" مقدمة فتح البارى.

والتى يقول العلماء فى شأنها : أنها لو كتبت بماء الذهب ما استوفيت حقها. ففيها فضلاً عن الرد على الطعون التى وجهت إلى صحيح البخارى، مجموعة من الفصول الهامة تتعلق بدراسة الصحيح، وصاحبه، وتراجمه، ومناسباته وغير ذلك من المباحث الهامة المتعلقة بالصحيح.

وقد مكث ابن حجر فى كتابتها أربع سنوات تقريباً، فهدى بها فعلاً كل من يريد أن يدرس صحيح الإمام البخارى. ويعرف مكانته بين كتب السنة حيث هو على رأسها.

والإمام ابن حجر فى هدى السارى لم يدافع عن صحيح الإمام البخارى فقط. وإنما دافع عن الصحيحين معاً إجمالاً فقال :

"والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول : لا ريب فى تقديم البخارى ومسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل؛ فإنهم لا يختلفون فى أن على بن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخارى ذلك حتى كان يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى، ومع ذلك فكان على بن المدينى إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول : دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً. وروى الفربرى عن البخارى قال : "ما أدخلت فى الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته.

وقال مكى بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته.

فإذا عرف أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة[1].

---

(١) هدى السارى ص ٣٦٤، ٣٦٥ .

ثـم ذكر الحـافظ -رحمـه الله- المواضع المنتقـدة وأجـاب عنهـا مـن حيث التفصيل وأجاد فـى ذلك[1]. وظهر لـه أن أكثر المواضع المنتقدة الجواب فيهـا قوى، وأن النادر اليسير هو ما تكلف فيه الجواب[2].

ومن هنا قال الأستاذ الدكتور أبو شهبة -رحمه الله- : "ولعل من هذه الأحاديث التـى وقع فيها التكلف فى الجواب والحق فيها مـع الناقد "المنصف" حديث "شَرِيْكُ بنُ أبى نَمِرٍ عـن أنس فى الإسـراء" وهو حديث طويـل، فقد خالف فيـه شـريك أصحاب أنس فى إسناده ومتنه بالتقديم والتأخير، وزيادته المنكرة وأشد أوهامه قوله -شريك-: "إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه"[3]، وقد أنكرها الخطابى، وابن حزم، وعبد الحق، والقـاضى عيـاض، والنووى وغيرهم، واعتـبروا ذلك غلطاً من شـريك، وشـريك ليس بمتهم بالكذب، وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر[4].

وممـا يعتذر بـه عن البخـارى، ويجعل النقد ليس ذا أثر أن البخـارى أخرج الروايات الصحيحـة فى الإسراء[5]، وهو بصنيعه هذا ينبهنا من طرف خفى لا يخفى على اللبيب مـا فـى روايـة شَـرِيك مـن الأغلاط. فللـه در البخـــارى فكـم لـه مـن إشـــارات وتلميحات[6].

يقول الدكتور رفعت فـوزى وهو يدفع الطعون التى وجهـت إلى أحاديث الإسـراء والمعراج : "وأنه مما يسـتفاد فى نقد هذه الروايـة، النقد العلمى البناء الذى يحرص على

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦٦، ٣٦٤-٤٠٢، وانظر : تدريب الراوى ١ /١٣٥-١٤٠ .

(٢) انظر : هدى السارى ص ٣٦٦، ٤٠٢ .

(٣) انظر : صحيح البخـارى بشرح (فتح البارى) كتاب التوحيد، بـاب قوله تعالى: ﴿**وكلم الله موسى تكليماً**﴾ ١٣ /٤٨٦ رقم ٧٥١٧ وأشـار إليه مسلم فـى صحيحه (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب الإسـراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات٤٨٨/١ رقم١٦٢ .

(٤) انظر دفاع ابن حجر عنه فى فتح البـارى ١٣ /٤٩٤ رقم ٧٥١٧، وانظر : فى ترجمته : تقريب التهـذيب ١ / ٤١٨ رقم ٢٧٩٦، والثقـات للعجلى ص ٢١٧ رقم ٦٦٣، والثقـات لابن حبـان ٤ /٣٦٠، والكاشـف ١ /٤٨٥ رقم ٢٢٧٧، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبى ص ١١٦ رقم ١٥٥ .

(٥) الحديـث اخرجه البخارى (بشـرح فتح البارى) فى عدة أمـاكن من صحيحه منهـا كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة ٦ /٣٤٨، ٣٤٩ رقم ٣٢٠٧، وكتاب مناقب الأنصار، باب المعراج ٧ /٢٤١، ٢٤٢ رقم ٣٨٨٧ .

(٦) أعلام المحدثين ص ١٤٠، ١٤١، وانظر : فى رحـاب السـنة الكتب الصحـاح السـتة ص ٧١، وانظر : فتح البارى ١٣/ ٤٨٨، ٤٨٩ رقم ٧٥١٧ ، وانظر دفاع الدكتور رفعت فوزى فـى كتابه "أحـاديث الإسراء والمعراج دراسـة توثيقيـة" ورده على السـيد صـالح أبو بكـر وغيره ممن حـاولوا إنكـار السـنة جميعهـا من خلال الهجوم على أحـاديث الإسراء والمعـراج، وانظر : الإبـهـاج فى أحاديث المعـراج للإمام ابن دحيـة تحقيق الدكتـور رفعت فوزى، وانظر : الإسراء والمعراج للدكتور أبو شهبة.

جلاء الحقيقة دون اعتبار لمكانة البخارى ومكانة كتابه، كما يتجلى كذلك أن نقادنا قديماً وحديثاً، لم يغفلوا -كما زعم بعض الجاهلين- تناول متن الحديث بالنقد والتمحيص، وعرضه على القرآن الكريم، وعلى السنة الصحيحة، حتى ينفوا عنه الدخيل والموضوع"(١).

الجواب عمن تكلم فيه من رجال الصحيحين :

فى الصحيحين جماعة جرحهم بعض المتقدمين، وبلغ عدد من تكلم فيه من رجال البخارى ثمانون، ومسلم مائة وستون رجلاً(٢)، منهم عكرمة مولى ابن عباس، وعمرو بن مرزوق وسويد بن سعيد وغيرهم(٣).

قد اتخذ أعداء السنة -أعداء الإسلام- ممن تكلم فيه من رجال البخارى ومسلم مدخلاً للطعن والتشكيك فى مكانة الصحيحين(٤).

ولا حجة لهم فى ذلك؛ لأن ممن تكلم فيهم من رجال الصحيحين ليس مجمعاً على جرحهم غاية أمرهم : أنه جرحهم وقدح فيهم جماعة بينما عدلهم ومدحهم آخرون، فيكون قد ترجح عند صاحب الصحيح تعديلهم على الأقل فيما أخرجه من حديثهم، وربما أخرج لهم فى المتابعات والشواهد، وإن أخرج لهم فى الأصول فمقصوده أنهم شاركوا غيرهم من الثقات الأثبات؛ فالصحة حاصلة برواية الجميع"(٥) .

قال الحافظ ابن حجر : "ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مقتضياً لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيح؛ فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها.

هذا إذا خرج له فى الأصول، فأما إن خرج له فى المتابعات، والشواهد، والتعاليق، فهذا بتفاوت درجات من أخرج له منهم فى الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق

---

(١) أحاديث الإسراء والمعراج دراسة توثيقية للدكتور رفعت فوزى ص ٩١، ٩٢ بتصرف .

(٢) انظر : هدى السارى ص ١٣ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤١ - ١٤٢، وانظر : تدريب الراوى ١ /٣٠٥ وفتح المغيث للسخاوى ١ /٣٣٤ .

(٤) انظر : حد الرده لأحمد صبحى منصور ص ٨٥ - ٨٧ .

(٥) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محرم ٢ /٢٢٩ .

لهـم، وحينئذ إذا وجدنــا لغيره فى أحـد منهم طعنـاً فذلـك الطعن مقــابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه مطلقاً أو فى ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح.

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح، هذا جـاز القنطرة؛ يعنـى بذلك أنـه لا يلتفـت إلى مـا قيل فيـه، قـال الشـيخ أبو الفتح القشـيرى فى مختصره وهكذا نعتقد وبـه نقـول ولا نخرج عنـه، إلا بحجة ظـاهرة وبيان شاف يزيد فى غلبة الظن على المعنـى الذى قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما"[1] أ.هـ.

وقصـارى القـول وحمـاداه أن صـاحب الصحيح أعرف بمـا رواه، وليس التكلم فى بعض الرواة بمقدم على توثيق صـاحب الصحيح لهم، ولو سـلم جرح كل جارح وقبل على إطلاقـه ما قبـل خبر ولا روى أثر. فـأين ذاك الذى سـلم مـن الطعن؟ ومتى كان الطعن مستنداً إلى حجة؟[2].

قـال الحـافظ ابن حجر : "واعلـم أنـه قد وقع من جماعــة الطعن فى جماعـة بسـبب اختلافهم فى العقائد فينبغـى التنبه لذلك وعدم الاعتداد بـه إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعـة دخلوا فى أمر الدنيـا فضعفوهـم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط[3] أ.هـ.

ومن كل ما سـبق يظهر فساد ادعاء جولدتسـيهر ومن قال بقوله "إن سلطان هذين الكتابين يرجـع لأسـاس شـعبى لا صلة لـه بـالتدقيق الحر للنصوص، وهذا الأسـاس هو إجماع الأمة، وتلقى الأمة لهما بالقبول يرفعهما إلى أعلى المراتب".

فهذا الكلام فاسـد من أساسـه، بمـا سبق بيانـه من دراسـة الأئمـة لكل من الكتابين سـنداً ومتنـاً، وعرضهمـا على أدق المقـاييس النقديـة الصحيحـة التى اشـترطها كل من البخــارى ومسـلم فى صحيحهمـا، وظهر مـن سـبر الأئمـة وفـاء البخـارى ومسـلم

---

(١) هدى السارى ص ٤٠٣ .

(٢) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ٢ /٢٣٢ .

(٣) هدى السـارى ص ٤٠٤، وانظر : دفاعـه عـن الرجـال المطعـون فيهم ص ٤٠٥ - ٤٩٣، وانظر : البيـان والتوضيح لمن أخرج له فـى الصحيح ومس بضرب من التجريح للحافظ العراقى، ومعرفـة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الذهبى.

بشرطهما، سوى أحاديث قليلة، والقول فيها قول البخارى ومسلم، وهى صحيحة.

فظهر من ذلك الصحيحين ليسا جهد أفراد وإنما جهد أمة، وهم طائفة المحدثين، وهم المشتغلون بهذا الشأن وأعرف الناس به، وهم نقاد الأخبار الذين يتوقف على قولهم قبول الآثار النبوية أو ردها. وهم المعنيون بإجماع الأمة على صحة الكتابين، وتلقيهما بالقبول. وهو إجماع معصوم لا يقدح فيه إلا جاحد مغرور[1].

أما قول جولدتسيهر:"بالرغم من أن نقد هذين الكتابين غير لائق، وغير مسموح به..." إلخ.

يتناقض مع آخر كلامه من أن الدارقطني قد صنف في نقدهما كتابه (الاستدراكات والتتبع). ودعواه أن نقد هذين الكتابين لا يجوز أو غير لائق أو غير مسموح به يكذبه الواقع، بما سبق من استدراك الأئمة الدارقطنى، والدمشقى، والغسانى، وفات هذا المستشرق وغيره من الطاعنين فى مكانة الصحيحين أن الخطورة لا تكمن فى تعرض الكتابين للنقد، ولكنها تكمن فى سلامتهما من الانتقادات أو الطعون التى وجهت إلى بعض أحاديثهما، فليس كل انتقاد يعول عليه، كما أن النقد أو الاستدراك قد يوجه لحالة معينة فيحسب من لا دراية له بهذا الموضوع أن النقد قد شمل كل أحوال الكتاب، كما هو الحال مع استدراكات الأئمة.

وقد بين نقاد الحديث أن هذه الاستدراكات غير قادحة[2] فى صحة الصحيحين، ومكانتهما، خلافاً لأعداء السنة الذين يوهمون القارئ بخلاف ذلك.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محرم : إن نسبة الوهم إلى بعض الرواة ممن روى لهم البخارى ومسلم، تقتضى الدقة فى التفرقة بين نسبة الوهم إلى بعض الرواة لشواهد تنتصب على ذلك، وبين نسبة الضعف أو الوضع إلى الصحيحين لا بحجة أو برهان، وإنما متابعة للشيطان وموافقة للهوى.

وكن على حذر من مكمن الخطر فى التقليل من منزلة الصحيحين أو محاولة إنزالهما من عليائهما[3].

---

(١) يقول ابن خلدون : "... ولا تقولن -بضعف أو سوء حفظ- يتطرق إلى رجال الصحيحين فإن الإجماع قد اتصل فى الأمة على تلقيهما بالقبول، والعمل بما فيهما، وفى الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعاً" أ.هـ، انظر : المقدمة ص ٣٤٥ .

(٢) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٩٣، ٣٩٤ بتصرف.

(٣) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ٢ /٢٢٨ .

فالصحيحان هما أصح ما ألفه المحدثون، وقد أدى مؤلفاهما إلى الدين، وإلى الأمة الإسلامية خدمة جليلة لا تنكر، بل تذكر بالإكبار فتشكر، نسأله ﷻ أن يجزل ثوابهما ما استفاد من الكتابين مستفيد[1] أ.هـ.

ونختم كلامنا عن الصحيحين بكلمة جامعة للشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- نرى أنها عين الحق وندين لله بمضمونها ونلقاه مطمئنين على اعتقاد ما فيها من اليقين قال رحمه الله : "الحق الذى لا مريه فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ليس فى واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطنى وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ فى الصحة الدرجة العليا التى التزمها كل واحد منهما فى كتابه، وأما صحة الحديث فى نفسه، فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن فى الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التى تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التى سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم على بينة، والله الهادى إلى سواء السبيل[2] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(١) فى رحاب الكتب الستة ص ٩٧، ولمزيد من الدفاع عن الصحيحين انظر : الحديث والمحدثون للدكتور أبو زهو ص ٣٩٩ -٤٠٣، وكتب السنة دراسة توثيقية للدكتور رفعت فوزى.

(٢) الباعث الحثيث ص ٢٩، وانظر : فى رحاب الكتب الستة ص ٧٢ .

الفصل السادس

وسيلتهم فى الاعتماد على مصادر غير معتبرة فى التأريخ للسنة ورواتها

ويتضمن بيان

أساليب دعاة الفتنة وأدعياء العلم فى الطعن فى السنة النبوية من خلال ثلاثة أنواع من المصادر :

النوع الأول : مصادر غير معتبرة، وعليها جل اعتمادهم فى الحكم على السنة المطهرة.

النوع الثانى : مصادر معتبرة حديثية، وهدفهم من ذلك تضليل القارئ.

النوع الثالث : مصادر معتبرة غير حديثية، واعتمادهم ما ورد فيها من أحاديث مكذوبة.

الفصل السادس

وسيلتهم فى الاعتماد على مصادر غير معتبرة فى التأريخ للسنة ورواتها

إن من القواعد المعلومة الكلية أن كل علم له مصادره المعتبرة التى تعرف بها حقائقه وقضاياه، فمن عرف بحقائق وقضايا علم ما، واعتمد فى ذلك على مصادر غير معتمدة ولا موثوقة لم يكن لبحثه أية قيمة علمية، ولا لمن يفعل ذلك مكان بين العلماء المحترمين[1].

وهذا ما يفعله دعاة الفتنة، وأدعياء العلم من المستشرقين، ودعاة الإلحاد فى أمتنا الإسلامية، تراهم وهم يتحدثون عن قضايا السنة النبوية المطهرة من تدوينها، وحجيتها، ومكانتها التشريعية، ورواتها من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ﷺ أجمعين، يعتمدون فى حديثهم عن القضايا السابقة ثلاثة أنواع من المصادر :

١- **النوع الأول :** مصادر غير معتبرة وعليها جل اعتمادهم فى الحكم على السنة النبوية.

٢- **النوع الثانى :** مصادر معتبرة حديثية وهدفهم من ذلك تضليل القارئ على ما سيأتى.

٣- **النوع الثالث :** مصادر معتبرة غير حديثية، واعتمادهم ما ورد فيها من أحاديث مكذوبة.

أما النوع الأول مصادرهم غير المعتبرة فتتنوع إلى ما يلى :

١- كتب خصوم السنة وأهلها من الخوارج، والرافضة، والمعتزلة، والباطنية، كالأصفهانى[2]؛ صاحب كتاب الأغانى[3]. وما كتبه أعداء الإسلام من المستشرقين

---

(١) انظر : السنة ومكانتها للدكتور السباعى ص ٢٨ .

(٢) الأصفهانى هو : على بن الحسين بن الهيثم الآموى، أبو الفرج الأصفهانى، كان شاعراً، مصنفاً، أديباً، قال الذهبى : والعجب أنه شيعى وهذا نادر فى أموى، وقال ابن الجوزى: إنه ومثله لا يوثق بروايته فإنه يصرح فى كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهوى شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، من مؤلفاته : الأغانى والأخبار والنوادر، وأخبار الطفيليين وغير ذلك. مات سنة ٣٥٦هـ. له ترجمة فى : لسان الميزان ٥ /١٣ رقم ٥٨٣٧، والبداية والنهاية ١١ /٢٨٠، والفهرست ص ١٨٣، ١٨٤، ووفيات الأعيان ٣ /٣٠٧ رقم ٤١٧، وميزان الاعتدال ٣ /١٢٣ رقم ٥٨٢٥، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ /٨٧ رقم ٣٠٤ .

(٣) انظر : خطورة هذا الكتاب، وكيف اتكأ عليه أكثر من مستشرق، هو وكتاب ألف ليلة وليلة، فى طعنهم فى رواة السنة، وفتاوى الأئمة، وآراء الفقهاء، وتاريخ المسلمين، وأوعزو إلى المستغربين من أبناء أمتنا بالاعتماد عليه=

بروح الحقد، والتعصب الأعمى ضد الإسلام والمسلمين فى "دوائر معارفهم - غير الإسلامية" وغير ذلك من كتبهم المسمومة.

٢- كتب لا صلة بينها وبين علوم السنة ككتب الأدب، واللغة، والنحو، والشعر، والتاريخ لغير المحدثين.

٣- كتب من وضع الزنادقة، ولا يعرف لها مؤلف كألف ليلة وليلة(١).

وحتى لا يقال إن فى هذا الكلام إجحاف وتجن على أصحاب المنهج العلمى - المزعوم- "وأهل التحقيق والتمحيص" لننظر فى المصادر التى اعتمد عليها الصنم الأكبر للمستشرقين "جولدتسيهر" وهو يهاجم السنة المطهرة فى كتابه "دراسات محمدية"(٢).

نقل جولد تسيهر من كتب السنة الستة وموطأ مالك، وسنن الدارمى، ومصابيح السنة للبغوى، وهو وغيره فى هذه الكتب المعتمدة، يخدعون قارئهم على ما سيأتى.

أما المصادر التى يعتمدها غالباً فى إصدار أحكامها فهى :

١- حياة الحيوان الكبرى للدميرى.

٢- أدب القاضى للخصافى.

٣- الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى.

٤- معجم الأدباء لياقوت الحموى.

٥- سيرة سيف بن ذى يزن.

٦- سيرة عنترة بن شداد.

٧- كتاب الخراج لأبى يوسف.

٨- فهرس ابن النديم.

٩- كشف الظنون لحاجى خليفة ... إلخ.

وهذا غير المراجع التى قدمها نظراؤه من المستشرقين، وكتبت بلا إنصاف، واعتمدت على مثل ما اعتمد عليه من المصادر(٣).

=فى التأريخ لتاريخنا الإسلامى المجيد، انظر فى تفصيل ذلك أصالة الفكر الإسلامى فى مواجهة التغريب والعلمانية والتنوير الغربى للأستاذ أنور الجندى ص ٤١٠-٤١٦، وانظر له أيضاً : مقدمات العلوم والمناهج ١ /٣٦٩، ٤ / ١٨٢، ١٨٨، وانظر : المستشرقون والتراث للدكتور عبد العظيم الديب ص ١٩-٢٢.

(١) انظر : أصالة الفكر الإسلامى ص ٤١٠-٤١٦، والمستشرقون والتراث ص ١٩-٢٢.

(٢) هذا على سبيل المثال فى كتابه هذا، وقس على ذلك فى بقية كتبه "العقيدة والشريعة فى الإسلام" و"مذاهب التفسير الإسلامى" كما قس على ذلك غيره من المستشرقين. انظر : المستشرقون والتراث ص ١٩-٢٢.

(٣) انظر : ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٠٦ - ٣١٣ بتصرف.

ولننظر فى مصادر محمود أبو ريه فى كتابه "أضواء على السنة"[1]، والتى اعتمد عليها فى تحقيقه العلمى المزعوم. فهو كسابقه اعتمد أيضاً على كتب السنة الستة والموطأ، والدارمى وغير ذلك من مصادر معتمدة وكان الهدف من ذلك خداع القارئ وإيهامه بأهمية البحث - كما سيأتى مفصلاً بعد قليل .

أما المصادر التى اعتمد عليها فى إصدار أحكامه على السنة المطهرة ورواتها فهى:

١- تاريخ التمدن الإسلامى لجرجى زيدان.

٢- العرب قبل الإسلام لجرجى زيدان.

٣- دائرة المعارف الإسلامية للمستشرقين.

٤- تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان.

٥- المسيحية فى الإسلام للقس إبراهيم لوقا.

٦- العقيدة والشريعة فى الإسلام لجولدتسيهر.

٧- أحاديث عائشة للسيد مرتضى العسكرى.

٨- ابن سبأ للسيد مرتضى العسكرى.

٩- أبو هريرة لعبد الحسين شرف الدين.

١٠- أصل الشيعة وأصولها محمد الحسين آل كاشف.

١١- البيان والتبين للجاحظ.

١٢- والحيوان للجاحظ ... إلخ.

وبهذه اللمحة السريعة فى مصادر بعض الطاعنين فى السنة المطهرة : يتضح بشكل جلى عدم نفعها فى أى دراسة للحديث الشريف، إما لبعد مادة بعضها عن الحديث الشريف، أو لأن البعض الآخر منها لا ينفع، لتحامل أصاحبها، وجلهم من المستشرقين، وغلاة الشيعة[2] .

أما النوع الثانى من مصادر أعداء السنة فمصادر معتبرة فى الحديث، والتفسير، والفقه، وعلوم القرآن، والسنة، وكتب الدفاع عنها، وقصدوا من وراء ذلك إيهام القارئ بأهمية بحوثهم، وأن تلك المصادر تنتهى إلى ما انتهوا إليه فى بحوثهم، والحق

---

(١) هذا على سبيل المثال فى كتابه هذا وقس على ذلك فى كتابه شيخ المضيرة أبو هريرة، وقس على مصادر أبى رية غيره من أعداء السنة.

(٢) انظر : ضوابط الرواية عند المحدثين، ص ٣١١ .

أنها كلها تكذبهم فى دعواهم.

وإلا فهل هناك عاقل يجرؤ على القول بأن ما ذكره محمود أبو ريه من مصادر معتبرة تنتهى فى نتيجتها إلى ما انتهى إليه من طعن فى حجية السنة المطهرة، ورواتها الثقات الأعلام: كالمصادر التالية:

١- تذكرة الحفاظ للذهبى.

٢- شروط الأئمة الستة والخمسة للمقدسى والحازمى.

٣- مقدمة ابن الصلاح.

٤- قواعد التحديث للقاسمى.

٥- شرح القارئ على نخبة الفكر لابن حجر.

٦- تقييد العلم للخطيب البغدادى.

٧- الموافقات والاعتصام للشاطبى.

٨- الإحكام للآمدى.

٩- الإحكام لابن حزم.

١٠- ومنهاج السنة لابن تيمية.

١١- جامع بيان العلم وفضله.

١٢- البداية والنهاية لابن كثير.

١٣- والعواصم من القواصم للقاضى ابن العربى.

١٤- وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

فهل يجرؤ عاقل على القول: بأن تلك المصادر المعتمدة التى ذكرها محمود أبو رية وغيرها يقول أصحابها بمثل قوله الخبيث أو تنتهى إلى ما انتهى إليه "سبحانك هذا بهتان عظيم".

وقس على ذلك سائر دعاة الفتنة وأدعياء العلم من المستشرقين ودعاة اللادينية عندما يستشهدون فى هجومهم على السنة المطهرة بمصادر معتمدة، فالأمر لا يخرج عن إيهام القارئ وتضليله بأن أصحاب تلك المصادر الموثوقة ينتهون إلى ما انتهوا إليه.

أما إذا ذكروا من تلك المصادر المعتبرة حقائق مسلماً بها عند أهل العلم فلا يخرج حالهم فى هذه الحالة عن ثلاثة أمور:

أولها: الاستشهاد بتلك الحقائق المسلم بها فى غير موضعها إيهاماً للقارئ بأن

أصحـاب تلك المصـادر المعتـبرة التـى ذكرت تلـك الحقـائق يلتقون معهـم فى فكرتهم ومقصدهم، ومـن ذلك مـا سبق فى شـبهة الوضع، وكثرة الوضـاعين، واستشـهادهم بكلام الأئمـة فى أسـباب الوضع وأصناف الوضـاعين بـأن ذلك أضعف الثقـة بالسـنة وبحجيتهـا[1] هذا فى حين ذكر علماء المسـلمين أسباب الوضع وأصناف الوضاعين فى مصادرهم لبيـان جهود المحدثين فى كشـف الكذابين، وأنـه لم يخف أمرهم على حفاظ السنة، وأنهـا خرجـت سليمـــة معافـاة مـن فتنـة الوضـاعين فذكروا كـل هذا كميزة وفضيلة[2].

إلا أن أعداء السـنة نقلوا من مصادر علماء المسـلمين تلك الميزة واستشهدوا بها فى غير موضعها ونشروها على أنها نقيصة.

فتأمل كيف ينشرون مميزات السنة على أنها عيوب.

ومن ذلك أيضاً ما سبق فى مسألة (استقلال السنة المطهرة بتشريع الأحكام) واتخاذ أعداء السـنة كلام الإمام الشاطبى فـى تلك المسألة سـتاراً للتشكيك والطعن فى حجية السنة ومكانتها التشريعية[3].

ثانيها : الاستشـهاد من المصادر المعتـبرة بحقائق مسـلم بها لكنها "مبتورة" فيكتفون بذكر ما يشهد لدعواهم، ويغضون الطرف عما يفحمهم.

ومن ذلك ممـا سبق فـى "شـبهة النهى عن كتابـة السـنة" حيث نقلـوا من المصادر المعتـبرة المؤرخـة لذلك، البـاب الذى يؤيدهـم فى دعواهم كــ "بـاب الآثـار والأخبار الواردة عن كراهـة كتـاب العلم"، وغضوا الطـرف عن بقيـة الأبواب الواردة فى نفس المصادر المعتبرة التى استشهدوا بها، والتى ترد على شبهتهم، كـ "باب وصف العلة فى كراهية كتابة الحديث"، و"باب الآثار والأخبار الواردة عن إباحة كتابة العلم"[4].

ثالثها : الاستشـهاد من المصادر المعتـبرة بتحريف النصوص عن مواضعها وهذا من مأخذ أهل البدع بالاستدلال (تحريف الأدلة عن مواضعها) كما قال الشاطبى[5].

ومن ذلك ما سبق فى "شـبهة الاكتفاء بالقرآن، وعدم الحاجـة إلى السنة المطهرة"،

---

(١) راجع : إن شئت ما سبق فى الجواب عن شبهة الوضع ١/ ٣٩٩ .

(٢) راجع : إن شئت جهود حملة الإسلام فى مقاومة حركة الوضع والوضاعين ١/ ٤١٢-٤٢٣ .

(٣) راجع : ١/ ٥٢٠-٥٣٤ .

(٤) راجع : ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٥) الاعتصام ١ /٢٠٢ .

وتحريف أحمد صبحى منصور، وجمال البنا لكلام الحافظ ابن حجر فى شرحه للمراد من حديث عبد الله بن أبى أوفى فى وصية النبى ﷺ بالاقتصار على الكتاب. قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-:"الاقتصار على الوصية بالكتاب لكونه أعظم وأهم، ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص، وإما بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبى ﷺ به لقوله تعالى: ﴿**وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[1].

أما أحمد صبحى منصور فاستشهد بكلام الحافظ ونقل كلامه هذا مبتوراً محرفاً بحذفه لفظه (النبى ﷺ) فصارت العبارة : "فإذا اتبع الناس ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به".

وكذلك صنع جمال البنا استشهد بكلام الحافظ مبتوراً محرفاً فقال : "أى التمسك به "يعنى القرآن" والعمل بمقتضاه إشارة إلى قوله : "**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله**"[2] وترك بقية كلام الحافظ ابن حجر أن عمل الناس بالكتاب يقتضى العمل بكل ما أمرهم النبى ﷺ به لقوله تعالى : ﴿**وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[3].

أما النوع الثالث من مصادر أعداء السنة فمصادر معتبرة غير حديثية، يستشهدون بما فيها من أحاديث ضعيفة أو موضوعة تشهد لدعواهم.

ومن ذلك استشهادهم بحديث عرض السنة على القرآن : "إذا روى لكم عن حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه، وإلا فردوه"[4] واعتمادهم صحة الحديث لمجرد وروده فى بعض كتب الفقه أو الأصول كالمحصول فى أصول الفقه[5]، وأصول السرخسى[6]، والمعتمد فى أصول الفقه[7].

وقد نقل غير واحد من أهل الزيغ والهوى هذا الحديث من مصادر معتبرة غير

---

(١) جزء من الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) سبق تخريجه ١/ ٢٠١، وانظر : المستشرقون والتراث للدكتور الديب ص ٢٨ - ٤١ .

(٣) راجع إن شئت ١/ ٢٠١ .

(٤) سبق تخريجه وبيان وضعه انظر : ١/ ٢٢٣-٢٢٨ .

(٥) المحصول ٢ /٢١٥

(٦) أصول السرخسى ١ /٣٦٥ .

(٧) المعتمد فى أصول الفقه ٢ /٨٠ .

حديثية موهماً أن أصحاب تلك المصادر يقولون بعرض السنة على القرآن، بمفهومهم القائم على رد الحديث بمجرد التعارض الظاهرى حتى مع إمكان الجمع والتأويل.

وممن فعل ذلك أحمد حجازى السقا فى كتابه "دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى" عزا حديث "عرض السنة على القرآن" إلى المحصول للرازى، موهماً أن الرازى، والفقهاء يقولون بالحديث(١)، فى حين أن الرازى يحكى مخالفة عيسى بن أبان لجمهور علماء المسلمين بإيجابه عرض خبر الآحاد على القرآن الكريم(٢).

ويجاب عن استشهادهم بأحاديث مكذوبة وردت فى مصادر معتبرة غير حديثية بما هو مقرر عند أهل الحديث وهو :

أنه لا يكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان : وإن جل كعظماء المفسرين، والفقهاء، والمتصوفة، والمؤرخين، وغيرهم، بل لابد من معرفة تعقبات المحدثين على ما أوردوه فى كتبهم وذكره عند العزو إليها، ما لم يكونوا من أئمته، أو دراسة أسانيدها ومتونها - إذا كانت خالية من تعقبات المحدثين و لم يكونوا من أئمته دراسة دقيقة فاحصة لمتبحر فى الحديث وعلومه، للوصول من وراء ذلك إلى الحكم بصحة الحديث أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع(٣) كما فى حديث عرض السنة على القرآن.

وفى ذلك يقول الإمام عبد الرءوف المناوى(٤) : "فلا أعزوا إلى شيء منها "أى المصادر" ولا أكتفى بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين ... فكتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة، وكأكابر الفقهاء "أى غير الأئمة الأربعة" فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره، فوقعوا فى الجزم بنسبة أحاديث كثيرة إلى النبى ﷺ وفرعوا عليها كثيراً من الأحكام مع ضعفها، بل ربما دخل عليهم الموضوع "نسياناً أو غلطاً دون عمد"(٥).

---

(١) دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١١٠ .

(٢) المحصول ٢ /٢١٥ .

(٣) كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام ١ /٣١ .

(٤) هو: الإمام الحافظ عبد الرءوف بن تاج الدين المُناوى، بضم الميم الشافعى القاهرى، من مؤلفاته: فيض القدير بشرح الجامع الصغير، والجامع الأزهر، وغير ذلك، مات سنة ١٠٣١هـ. له ترجمة فى : هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا ١ /٥١٠، ٥١١، وكشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون للحاجى خليفة ١ /٥٦١ ، والرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٨٤ .

(٥) فيض القدير ١ /٢٠، ٢١ بتصرف، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ١٨٢، ١٨٣ ومن الأمثلة على=

ومثل هذه الأخطاء الحديثية لهؤلاء العلماء الأجلاء وهم غير متخصصين فى الحديث وعلومه - لا تقدح فى منزلتهم العلمية، ولا فى مؤلفاتهم ولا فى سلامة الأغراض التى من أجلها ألفوا كتبهم"(١).

قال الإمام المناوى : "وهذا لا يقدح فى جلالتهم، بل ولا فى اجتهاد المجتهدين إذ ليس من شرط المجتهد الإحاطة بحال كل حديث فى الدنيا"(٢) أ.هـ.

قال العلامة اللكنوى : فإن قال قائل : فما بالهم أوردوا فى تصانيفهم الأحاديث الموضوعة - مع جلالتهم ونباهتهم - ولِمَ لم ينقدوا الأسانيد مع سعة علمهم؟

قلت : لم يُوردوا ما أوردوا : مع العلم بكونه موضوعاً، بل ظنّوه مروياً وأحالوا نقد الأسانيد على نُقَّادِ الحديث، لكونهم أغنوهم عن الكشف الحثيث، إذ ليس من وظيفتهم البحث عن كيفية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة حملة الآثار، فلكل مقام مقال، ولكل فن رجال"(٣)أ.هـ.

وبعد

فإن وسائل أعداء السنة فى الكيد لها لا تقف عند حد، وصدق الإمام الشاطبى -رحمه الله - : "ومن نظر إلى طريق أهل البدع فى الاستدلالات عرف أنها لا تنضبط، لأنها سيالة لا تقف عند حد"(٤).

وبحسب كل مسلم أن يتنبه إلى القواعد الكلية التى ينطلقون منها للكيد للسنة المطهرة، ويعرف بطلان تلك القواعد، وأنه لا أساس لها فهى كمثل بيت العنكبوت.

قال تعالى : ﴿**وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾(٥) وهذا ما حرصت على تفصيله فى الفصول السابقة، ونؤكده فى الباب الثالث بذكر نماذج من الأحاديث الصحيحة التى طعن فيها أهل الزيغ والهوى، والجواب عنه. فإلى بيان ذلك.

=ذلك حديث: "من قضى صلاته من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان،كان ذلك جابراً لكل صلاة فائتة فى عمره إلى سبعين سنة" قال العلامة ملا على القارى باطل قطعاً ولا عبرة بنقل صاحب النهاية وغيره من بقية شراح الهداية، فإنهم ليسوا من المحدثين، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من المخرجين" انظر : الموضوعات الكبرى ص ٢٤٢ رقم ٩٥٣، وانظر : الأجوبة الفاضلة ص ٢٩ - ٣٥ .

(١) كشف اللثام ١ /٣٣

(٢) فيض القدير ١ /٢١ .

(٣) الأجوبة الفاضلة للكنوى ص ٣٥، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ١٨٣ .

(٤) الاعتصام ١ /٢٣٢ .

(٥) الآية ٤١ من سورة العنكبوت.

الباب الأول

نماذج من الأحاديث الصحيحة المطعون فيها والجـــواب عنهـــا

وتحته تمهيد وعشرة فصول :

التمهيد ويتضمن بيان :

أ- طبيعة نقد الأحاديث الصحيحة عند أعدائها.

ب- طبيعة الأحاديث الصحيحة المطعون فيها.

الفصل الأول : حديث "إنما الأعمال بالنيات".

الفصل الثانى : حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف".

الفصل الثالث : أحاديث "رؤية الله ﷻ" و"محاجة آدم موسى عليهما السلام" و"الشفاعة".

الفصل الرابع : أحاديث ظهور"المهدى"وخروج"الدجال"و"نزول المسيح ﷺ"

الفصل الخامس : حديث "عذاب القبر ونعيمه".

الفصل السادس: أحاديث "خلوة النبى ﷺ بامرأة من الأنصار" و"نوم النبى ﷺ عند أم سليم أم حرام" وحديث "سحر النبى ﷺ".

الفصل السابع : حديث "رضاعة الكبير".

الفصل الثامن : حديث "وقوع الذباب فى الإناء".

الفصل التاسع : ثمرات ونتائج الحديث الصحيح.

الفصل العاشر : مضار رد الأحاديث النبوية الصحيحة.



تمهيد

ويتضمن بيان

أ- طبيعة نقد الأحاديث الصحيحة عند أعدائها.

ب- طبيعة الأحاديث الصحيحة المطعون فيها.

يحرص أعداء السنة - أعداء الإسلام - فى عصرنا على تناول الأحاديث الصحيحة، وخاصة صحيحى البخارى ومسلم بالنقد والتجريح، المزور الباطل، وذلك كى يصلوا فى النهاية إلى التشكيك فى السنة جميعها وصرف المسلمين عنها، ويركزون على الصحيحين لأنه بسقوط الرأس يسقط الجسد كله. وقد عرفنا منذ قليل أن الصحيحين وهما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ ليسا جهد أفراد، وإنما هما جهد أمة، من جهابذة المحدثين، تناولوا الكتابين بالنقد والدراسة، وأسفرت تلك الدراسة عن صحة الكتابين صحة لا يشوبها أدنى شك، سوى أحرف يسيرة لا يصل الحال بها أبداً إلى درجة الوضع، بل ولا حتى إلى درجة الضعف الذى لا يحتمل، وإنما غاية هذه الأحرف قصور شروط الصحة فيها عما التزمه الشيخان من إخراج أصح الصحيح.

وقد عرفنا أيضاً أن المحدثين لم يقصروا فى نقد المتن، كما يزعم من عميت بصيرتهم، وكيف يقصرون! وهل قام علم الحديث دراية بجميع أنواعه إلا لخدمة علم الحديث رواية؟ وكيف يقصرون وما وضعوه من شروط لصحة الحديث من اتصال السند، وعدالة الراوى، وضبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة - إلا لضمان سلامة المتن، والتأكد من صحة نسبته إلى النبى ﷺ.

وعرفنا كيف أن ما يبدوا ظاهراً من الشروط الخمسة من اختصاصه بالسند هو فى الحقيقة متعلق بالمتن ظاهراً وباطناً.

أ- طبيعة نقد الأحاديث الصحيحة عند أعدائها :

إن هؤلاء النابتة من أعداء ديننا وأمتنا، اتخذوا من تحكيم عقولهم الزائغة القاصرة، المقياس الأول والأخير فى نقدهم للأحاديث والحكم عليها، ويتخذون من ذلك ذريعة إلى إنكار الأحاديث، وتخطئة علماء السنة، وتخطئة الجمهرة من المسلمين الذين اهتدوا بهديهم وعلمهم، وساروا على دربهم، يدفعهم إلى ذلك عمى بصيرة، وحقد دفين على سنة رسول الله ﷺ كما يهدفون إلى أن يبتعد الناس عن نور النبوة المباركة وهديها المستقيم، وهم يطوون حقدهم وأهدافهم وراء تناول بعض الأحاديث التى

تحتاج إلى فهم خاص، يتلاءم مع مبادئ الإسلام، والفهم الصحيح لتعاليمه وقيمه[1]، مثل حديث (رضاعة الكبير) وسيأتى ذكره والجواب عنه بإذن الله تعالى.

ب- طبيعة الأحاديث الصحيحة المطعون فيها :

طبيعة الأحاديث التى اتخذها دعاة الفتنة وأدعياء العلم وسيلة للنيل من سنة رسول الله ﷺ والنيل من رواتها الثقات الأعلام من صحابة رسول الله ﷺ والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين أصحاب المصنفات الحديثية - شملت أبواب السنة كلها من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والفتن، والرقائق، والطب، والسيرة ... إلخ. وهم يحرصون دائماً وهم يطعنون فى الأحاديث الصحيحة، أن تكون تلك الأحاديث من الأصول، والعقائد لزعزعة قلوب المؤمنين بعقائدهم حتى يصلوا إلى غايتهم قال تعالى : ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاء**﴾[2].

وسوف نذكر نماذج من تلك الأحاديث الصحيحة التى طعنوا فيها فى ثمانية فصول.

---

(1) انظر : كتب السنة دراسة توثيقية للدكتور رفعت فوزى ص ١٠٨، ١٠٩ بتصرف.

(2) الآية ٨٩ من سورة النساء.

الفصل الأول

حديث "إنما الأعمال بالنيات"

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : شبه الطاعنين فى حديث "إنما الأعمال بالنيات" والرد عليها .

المبحث الثانى : مكانة حديث "إنما الأعمال بالنيات" .



المبحث الأول

شبه الطاعنين فى حديث "إنما الأعمال بالنيات" والرد عليها

أخرج الإمام البخارى فى صحيحه بسنده عن علقمة بن وقاص الليثى(١) قال : سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه**".

هذا الحديث الذى يمثل أصلاً من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده طعن فيه الصنم الأكبر للمستشرقين - جولدتسيهر - وضربه مثلاً على ما ذهب إليه من أن الحديث نتيجة للتطور الدينى خلال القرون الأولى، وقال : "وقد ارتفع شأن هذا الحديث إلى أن صار فكرة تسيطر على كل الأعمال الدينية يقول الله تعالى : "لاقونى بنياتكم ولا تلاقونى بأعمالكم" وهو حديث متأخر ظهر كصدى لاقتناع المؤمنين بذلك، وعلامة على قيمة أعمالهم الدينية"(٢).

وتابع طعناً فى صحة الحديث دعاة اللادينية، يقول نيازى عز الدين : "إن هذا الحديث أحد ثلاثة أحاديث خطيرة افتراها جنود السلطان لقلب دين الله الذى فى القرآن؛ إلى دين السلطان الموجود فى أحاديث جنوده (٣).

وبهذا الحديث استحل فى نظره - أئمة المسلمين ورواة السنة الثقات - جنود السلطان عنده - استحلوا بهذا الحديث التحايل فى دين الله ، وحجته فى ذلك افتتاح الإمام البخارى به كتاب الحيل من صحيحه قال : حديث "إنما الأعمال" أول حديث يفتتح به البخارى فى صحيحه كتاب الحيل لأنه حجر الزاوية بالنسبة لكل تلك

---

(١) علقمة بن وقاص الليثى المدنى، ثقة ثبت، اخطأ من زعم أنه له صحبة. وقيل إنه ولد فى عهد النبى ﷺ روى عن عمر، وعائشة، وعنه ابناه، ومحمد بن إبراهيم التيمى، والزهرى مات فى خلافة عبدالملك بن مروان. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٦٨٧ رقم ٤٧٠١، والكاشف ٢ /٣٥ رقم ٣٨٧٧، والجرح والتعديل ٦ /٤٠٥ رقم ٢٢٥٩، والثقات للعجلى ص ٣٤٢ رقم ١١٦٤، وتذكرة الحفاظ ١ /٥٣ رقم ٣٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٩ رقم ٤٥٩ .

(٢) العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٥٣، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ /٥٤٤ .

(٣) دين السلطان ص ٥٦٠ .

الأحاديث المفتراه على الله والرسول، فوضعها لنا فى أول جملة من كتابه، حتى يدل من كان يريد أن يعرف أن ذلك الحديث، كان المفتاح الذهبى لكل أبواب الاحتيال فى دين السلطان، التى فتحت كل تلك الأبواب على مصراعيها لجنود السلطان من أجل، تأليف فقه دين السلطان"](1) أ.هـ.

ويجاب على ما سبق بما يلى :

أولاً : حديث "إنما الأعمال بالنيات" صحيح متفق على صحته(2). قال الحافظ ابن حجر : "إن هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ"(3).

ثانياً : هنالك كثير من نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة التى جاءت فى معنى هذا الحديث، تحث على الإخلاص وتذم الرياء مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**﴾(4) والآية تخاطب أهل الكتابين، وفى ذلك اشتراط النية فى صحة الأعمال للأمم السابقة(5) وقال تعالى : ﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لاَ يُبْخَسُونَ** (15) **أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾(6) وقوله تعالى : ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾(7) ومن الأحاديث : حديث عائشة -رضى الله عنها - مرفوعاً : "**يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببَيداءَ من الأرض يُخسفُ بأولهم وآخرهم**. قالت. قلت : يا رسول الله كيف يُخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أَسْوَاقُهُم

---

(1) المصدر السابق ص 560، وانظر من نفس المصدر : ص 206، 672، وانظر : إنذار من السماء 697، وتبصير الأمة بحقيقة السنة إسماعيل منصور ص 353، والسنة ودورها فى الفقه الجديد جمال البنا ص158 .

(2) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" فى عدة أماكن من صحيحه منها، كتاب بدء الوحى، باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ 1 /15 رقم 1، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية 7 /61 رقم 1907، وأخرجه مالك فى الموطأ برواية محمد بن الحسن فى باب النوادر ص 341 رقم983 .

(3) ظن الحافظ ابن حجر فى فتح البارى 1 /17، وفى التلخيص الحبير أن البخارى ومسلم أخرجا الحديث عن مالك وليس فى الموطأ، وقد نبه الحافظ السيوطى على خطئه فى كتابه "منتهى الآمال فى شرح حديث إنما الأعمال" أ.هـ أفاده فضيلة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف على هامش الموطأ برواية الشيبانى ص 341 .

(4) الآية 5 من سورة البينة.

(5) انظر : فتح البارى 1 /16 .

(6) الآيتان 15، 16 من سورة هود.

(7) الآية 110 من سورة الكهف.

ومن ليس منهم؟ قال : **يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم**"[1] وفى الحديث أيضاً عن أبى موسى الأشعرى ﷺ مرفوعاً : "**من قاتل لتكون كلمة ا لله هى العليا فهو فى سبيل ا لله**"[2].

والأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة كثيرة جداً فى تأييد معنى الحديث.

ولكن جولدتسيهر ومن قال بقوله لم يطعن فى هذا الحديث من فراغ، فقد كان يعلم قدره وعظمته ومكانته فى الإسلام، وبذلك صرح فى كتابه دراسات محمدية قائلا : "ويعد كلام النبى هذا واحداً من أعظم مبادئ الإسلام، ويعد واحداً من أربعة مبادئ أساسية عليها مدار الإسلام"[3].

وهنا يظهر تناقض جولدتسيهر حيث يذهب بأن الحديث من وضع الفقهاء، ونتيجة للتطور الدينى للإسلام، كما زعم فى كتابه العقيدة والشريعة، وهنا فى كتابه دراسات محمدية، يقر بأن الحديث من كلام النبى ﷺ، وروى فى عهود مبكرة فى المدينة، و لم يقل وضعه الفقهاء وإنما قال : "وقد طبق الفقهاء هذه العبارة لكونها مبدأ أسمى فى معالجة المسائل الدينية والشرعية"[4].

وعلى كل حال فدعواه بأن الحديث متأخر، قد ظهر لك بطلانها من نص الحديث حيث خطب به الفاروق عمر ﷺ وأسنده إلى الرسولﷺ، وصدق عليه من سمعه، وهم جمهور كبير من صحابة رسول الله ﷺ وذكر الإمام العينى أيضاً أن الرسول ﷺ خطب به لما قدم المدينة[5].

أما قول جولدتسيهر : "لاقونى بنياتكم ولا تلاقونى بأعمالكم" فهذا خلاف ما دل عليه الحديث، فإن الحديث لم ينف الأعمال، بل شرط لصحتها النية، إذ العمل مطلوب شرعاً كما قال سبحانه : ﴿**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[6]

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب البيوع، باب ما ذكر فى الأسواق٤ /٣٩٧ رقم٢١١٨ واللفظ له، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذى يؤم البيت ٩ /٢٣٣ رقم ٢٨٨٤.

(٢) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الجهاد والسير، باب من قاتل لتكون كلمة ا لله هى العليا ٦ / ٣٣، ٣٤ رقم ٢٨١٠، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة ا لله هى العليا فهو فى سبيل الله ٧ /٥٦، ٥٧ رقم ١٩٠٤ واللفظ لمسلم.

(٣) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص٥٤٤، ٥٤٥.

(٤) دراسات محمدية نقلاً عن المصدر السابق ص ٥٤٥، ٥٤٦.

(٥) انظر : عمدة القارى ١ /١٧.

(٦) الآية ٧٢ من سورة الزخرف.

وقرنه بالإيمان فى أكثر من آية : ﴿**وَالْعَصْرِ** (١) **إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** (٢) **إِلاَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**﴾[(١)]. وقال ﷺ : "**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**"[(٢)] أ.هـ.

أما ما زعمه بعض النكرات أن أئمة المسلمين وضعوا حديث "إنما الأعمال"، واستحلوا به التحايل فى دين الله بحجة افتتاح الإمام البخارى للحديث فى كتاب الحيل من صحيحه فهذا من تضليله وجهله.

أما تضليله فهو عدم ذكره اسم الباب الذى ذكر الإمام البخارى الحديث تحته وهو باب بعنوان "فى ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى فى الأيمان وغيرها".

وواضح من عنوان الباب إبطال زعم النكرة أن الحديث دليل على استحلال الحيل.

أما جهله فهو قلة عقله فى استيعاب فقه الإمام البخارى فى تراجمه فى أبوابه، وأنى له إدراك ذلك، وتلك "التراجم حيرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل : أعى فحول العلماء حل رموز ما أبداه فى الأبواب من أسرار"[(٣)].

فالإمام البخارى رحمه الله تعالى افتتح كتابه الحيل بحديث "إنما الأعمال بالنيات" وعنون للباب قبل ذكر الحديث بباب فى ترك الحيل ..."[(٤)] فأدخل كلمة "الترك" لئلا يتوهم أحد من أدعياء العلم من ترجمة الكتاب "كتاب الحيل" إجازة الحيل.

قال الحافظ ابن حجر فى شرحه لعنوان الباب قال : قوله : "باب ترك الحيل" قال ابن المنير : أدخل البخارى الترك فى الترجمة، لئلا يتوهم أى من ترجمة الكتاب "كتاب الحيل" إجازة الحيل عموماً، فإن القول بجوازها عموماً إبطال حقوق وجبت، وإثبات حقوق لا تجب، فتحرى فيها لذلك.

قال ابن حجر قلت : وإنما أطلق أولاً "كتاب الحيل" للإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً. فضابطها إن كانت للفرار من الحرام، والتباعد من الإثم فحسن، وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بل هى إثم وعدوان"[(٥)].

وقال ابن قيم الجوزية : "الحيل نوعان : نوع يتوصل به إلى فعل ما أمر الله تعالى

---

(١) سورة العصر.

(٢) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم ٨ /٣٦٣ رقم ٢٥٦٤ من حديث أبى هريرة ﷺ وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٤٨، ٤٩ .

(٣) انظر : هدى السارى ص ١٦، وتيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ١٥٢ .

(٤) انظر : صحيح البخارى "بشرح فتح البارى" ١٢ /٣٤٢ رقم ٦٩٥٣ .

(٥) فتح البارى ١٢ /٣٤٢، ٣٤٣ بتقديم وتأخير.

به، وترك ما نهى عنـه والتخلص من الحرام، وتخليص الحق من الظالم المانع له، وتخليص المظلوم من يد الظـالم الباغى، فهذا النوع محمود يثـاب فاعلـه. ونوع يتضمن إسقاط الواجبات، وتحليل المحرمـات، وقلب المظلوم ظالماً، والظالم مظلوماً والحق باطلاً والباطل حقاً، فهذا النوع الذى اتفق السلف على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض"(١).

فإذا كان من النوع الباطل إسقاط الواجبات، وتحليل المحرمات، وقلب الحق باطلاً، والباطل حقاً. فهل هناك مسلم يجرؤ على القول بأن أئمة المسلمين ورواة السنة الثقات استحلوا أكبر الكبائر بالكذب على رسول الله ﷺ ينسبه شيء لم يقله، وجعله شرعاً إلى يوم الدين؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

يقول ابن قيم الجوزية : "إن هذه الحيل المحرمة لا تجوز أن تنسب إلى إمام، فإن ذلك قدح فى إمامته، وذلك يتضمن القدح فى الأمـة حيث إئتمت بمن لا يصلـح للإمامة، وهذا غير جـائز، ولو فرض أنه حكى عن واحد من الأئمة بعض هذه الحيل المجمع على تحريمها فإما أن تكون الحكاية باطلة، أو يكون الحـاكى لم يضبط لفظه ....، ولو فرض وقوعـه منـه فى وقت مـا فلابد أن يكـون قد رجع عن ذلـك، وإن لم يحمل الأمر على ذلك لزم القدح فى الإمـام، وفى جماعة المسلمين المؤتمين به، وكلاهمـا غير جائز، ولا خلاف بين الأمة؛ أنـه لا يجوز الإذن فى التكلم بكلمـة الكفر لغرض من الأغراض، إلا المكره إذا اطمأن قلبه بالإيمـان، ثم إن هذا على مذهب أبى حنيفـة وأصحابـه أشد(٢)، فـإنهم لا يـأذنون فى كلمـات وأفعـال دون ذلك بكثير، ويقولـون : إنهـا كفر، حتى قـالوا: لو قال الكافر لرجل : "إنـى أريد أن أسلم" فقـال له : "اصـبر ساعة" فقد كفر، فكيف بـالأمر بإنشـاء الكفـر؟ وقـالوا : لو قـال "مسـيجد" أو صغـر لفظ المصحف كفر. فعلمت أن الأئمة أعلـم بالله ورسوله، ودينـه، وأتقى له من أن يجيزوا، فضلاً عن أن يستحلوا - الحيل التى هى كفر أو حرام"(٣)، ولا ينسب ذلك إليهم إلا مارق ضال محتال.

قـال الحـافظ ابن حجر : وقول البخـارى : "وإن لكل امرئ مـا نوى فى الأيمـان وغيرها" من تفقه المصنف لا من الحديث قال ابن المنير : اتسع البخارى فى الاستنباط، والمشـهور عنـد النظـار حمل الحديـث على العبـادات فحملـه البخـارى عليهـا، وعلى

(١) إغاثة اللهفان ١ /٣٥٤ .

(٢) يقول ابن قيم هذا فى حقهم، دفاعاً عما نسب إلى الإمام وأصحابه من تجويز الحيل والفتوى بـهـا .

(٣) أعلام الموقعين ٣ /١٩٠، ١٩١ بتصرف يسير، وللمزيـد من الرد على تحريم الحيل، والـرد على المجوزين لهـا انظر: ما كتبه الإمام الفذ ابن قيم فى كتابيه أعلام الموقعين، وإغاثة اللهفان فقد أفاض وأجاد فى تفصيل ذلك.

المعـاملات، وتتبع مالكـاً فى القول بســد الذرائع، واعتبـار المقاصد، فلـو فسـد اللفظ، وصح القصد ألغى اللفـظ، وأعمل القصد، تصحيحاً وإبطـالاً، قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع، وإبطال التحيل، من أقوى الأدلة"(١).

واسـتدل بذلك أيضـاً ابن قيـم الجوزيـة علـى تحريم الحيـل. فقـال حديث : "إنمـا الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" الحديث أصل فى إبطال الحيل ويكفى وحده فى إبطال الحيـل، ولهذا صدر بـه حافظ الأمـة محمد بن إسماعيل البخـارى كتاب الحيل من صحيحه(٢) أ.هـ.

فـأين مـن كل هذا مـا اسـتدل بـه بعض النكـرات أن افتتاح الإمـام البخـارى بهذا الحديث فى كتـاب الحيل، دليل على استحلالها، واسـتحلال الكذب علـى رسول الله ﷺ.

---

(١) فتح البـارى ١٢ /٣٤٣، وانظر : مبحث "تجويـز الحيل ينـاقض سـد الذرائع" فـى أعلام الموقعين ٣ /١٧١، وإغاثة اللهفان ١ /٣٨٥.

(٢) انظر : إغاثة اللهفان ١ /٣٦٢، وأعلام الموقعين ٣ /١٧٦.

المبحث الثانى

مكانة حديث "إنما الأعمال بالنيات"

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- : "قد تواتر النقل عن الأئمة فى تعظيم قدر هذا الحديث"[١]. قال الحافظ العراقى : "هو قاعدة من قواعد الإسلام[٢]. وقال الإمام أحمد "أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث : حديث عمر : "**الأعمال بالنيات**"، وحديث عائشة : "**من أحدث فى أمرنا ما ليس منه، فهو رد**"[٣] وحديث النعمان بن بشير[٤]:"**الحلال بين، والحرام بين**"[٥].

قال الإمام ابن تيمية : "هو أصل عظيم من أصول الدين، بل هو أصل كل عمل، ولهذا قالوا : مدار الإسلام على ثلاثة أحاديث، فذكروه منها، وذكر قول الإمام أحمد الذى سبق، وقال : والذى أمر الله به نوعان :

أحدهما : العمل الظاهر، وهو ما كان واجباً أو مستحباً.

والثانى : العمل الباطن، وهو إخلاص الدين لله ؛ فقوله ﷺ : "**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**" : ينفى التقرب إلى الله بغير ما أمر ا لله به، أمر إيجاب أو أمر استحباب. وقوله ﷺ : "**إنما الأعمال بالنيات**" إلى آخره يبين العمل الباطن، وأن التقرب إلى الله إنما يكون بالإخلاص فى الدين لله، كما قال الفضيل فى قوله تعالى: ﴿**لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾[٦]. قال : أخلصه وأصوبه[٧].

---

(١) فتح البارى ١ /١١ .

(٢) طرح التثريب ٢ /٥ .

(٣) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٥ / ٣٥٥ رقم ٢٦٩٧، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ٦ / ٢٥٦، ٢٥٧ رقم ١٧١٨ .

(٤) النعمان بن بشير : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ /٥٥٩ رقم ٨٧٢٨، والاستيعاب ٤ /١٤٩٦ رقم٢٦١٤، واسد الغابة٥ /٣١٠ رقم٥٢٣٧، وتاريخ الصحابة ص٢٤٨ رقم١٣٦٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٥ رقم ٣٣٢ .

(٥) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه ١ /١٥٣رقم٥٢، ومسلم بشرح النووى" كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات ٦ /٣١ رقم ١٥٩٩ وانظر : فتح البارى ١ / ١١، وطرح التثريب ٢ /٥، وجامع العلوم والحكم ١ /٦١ .

(٦) الآية ٢ من سورة الملك.

(٧) انظر : جامع العلوم والحكم ١/٧٢، وتفسير البغوى ٤ /٣٦٩، وتفسير القرطبى ١١ /٦٩ - ٧٢، وتفسير ابن كثير ٣ /١٠٨ - ١١٠، وفتح القدير ٣ /٣٢٢ - ٣٢٣ .

قال ابن تيمية : فإن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل،حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة النبوية، وعلى هذا دل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾[1] وإن هذين الأصلين الإخلاص وصواب العمل؛ هما دين الإسلام الذى ارتضاه الله "[2].

ويقول أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدى : "لو صنفت كتاباً بدأت فى أول كل باب منه بحديث "إنما الأعمال"، وأوصى بذلك فقال : من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بهذا الحديث"[3].

وحسبنا من هذه الأقوال بياناً لمكانة هذا الحديث، وإذا عرفت هذه المكانة، فهمت أن أعداء الإسلام لم يطعنوا فى هذا الحديث من فراغ، فقد علموا قدره وعظمته ومكانته فى الإسلام، فإذا سهل لهم أن يقدحوا فيه فغيره أولى بالقدح. ولكن الأمر على خلاف ما يظنون ويأملون.

---

(١) الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٢) الفتاوى لابن تيمية ٨ /٢٤٩ – ٢٥٠ بتصرف، وانظر : النبوات له ص ١٢٦ .

(٣) انظر : سنن الترمذى كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء ٤ /١٥٤ عقب حديث "إنما الأعمال" رقم ١٦٤٧، والأذكار للنووى ص ٦، وعمدة القارى١ /٢٢، واللآلئ السنيات فى شرح حديث "إنما الأعمال بالنيات" للدكتور إبراهيم على سعده.

الفصل الثاني

حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف"

وتحته أربعة مباحث :

المبحث الأول: شبه الطاعنين فى حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف والرد عليها

المبحث الثانى : معنى نزول القرآن على سبعة أحـرف.

المبحث الثالث : الأحرف السبعة أعم من القراءات السبع.

المبحث الرابع : بقاء الأحرف السبعة فى المصاحــف.



المبحث الأول

شبه الطاعنين فى حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف والرد عليها

حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف طعن فيه الرافضة قديماً، وزعموا بأنه يثبت كفر الصحابة بوقوع التحريف اللفظى فى القرآن الكريم، وهم كفار بذلك مشركون عند جميع أهل الإسلام(١).

وقديماً كان الإمام ابن حزم يرد على مزاعم وطعون قساوسة النصارى بأن القرآن فيه تحريف ونقص، وضاع كثير من أصوله وقراءاته باعتراف المسلمين من الشيعة الرافضة.

فيجيبهم ابن حزم بقوله : "إن دعوى الشيعة ليست حجة على القرآن ولا على المسلمين، لأن الشيعة غير مسلمين ... إنما هى فرق حدث أولها بعد موت النبى ﷺ بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة من خذله الله تعالى لدعوة من كاد للإسلام، وهى طائفة تجرى مجرى اليهود والنصارى فى الكذب والكفر(٢).

ومن طعون الرافضة، استدل إخوانهم من المستشرقين، وتكلموا كثيراً فى موضوع القراءات بالأحرف السبعة محاولين إثبات أن هذه القراءات ليست من الوحى أساساً، وإنما نجمت عن "القراءة بالمعنى"، فلم يكن نص القرآن بحروفه بالنسبة لبعض المؤمنين هو المهم، ولكن المهم هو روح النص، ودليلهم ما جاء فى بعض الروايات وفيها "كلها شاف كاف، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب، نحو قولك : تعال وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعجل"(٣).

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام ١ /٩٤ .

(٢) الفصل فى الملل والنحل ٢ /٧٨، وانظر : مختصر التحفة الإثنى عشرية ٣٠، ٥٠، ٨٢، والكافى للكلينى ١ / ٣٤١ - ٤٥٣، وفصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب للطبرسى ص١٥٦-١٥٧، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها ١ /٢٣١، والخطوط العريضة ص ٢٧-٣٠، والشيعة والسنة للأستاذ حسين الهى ظهير ص ٦٥ -١٣٠ .

(٣) أخرجه أحمد فى مسنده ٥ /٤١، ٥٢، ١١٤، ١٢٢، من حديث أبى بكره ﷺ قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ /١٥١، ورواه أحمد والطبرانى بنحوه إلا أنه قال واذهب وأدبر، وفيه على بن زيد بن جدعان، وهو سئ الحفظ، وقد توبع، وبقيه رجال أحمد رجال الصحيح أ.هـ. انظر : المعجم الكبير ١٠ /١٨٢ رقم ١٠٢٧٣ من حديث ابن مسعود ﷺ .

ولعل أول من ذهب إلى ذلك من المستشرقين جولدتسيهر، فى كتابه "مذاهب التفسير الإسلامى" حيث ذهب إلى أن اختلاف القراءات القرآنية راجع إلى خلو المصاحف العثمانية من النقط والشكل إذ يقول وهو يتحدث عن اختلاف القراءات القرآنية : "وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات فى المحصول الموحد الغالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول فى نشأة حركة اختلاف القراءات، فى نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة فى نقطه أو تحريكه"(١).

وردد هذا الرأى المستشرق الاسترالى الأصل "آرثرجفرى" وذكره فى مقدمة تحقيقه لكتاب "المصاحف" لابن أبى داود قال : "وكانت هذه المصاحف التى بعثها عثمان إلى الأمصار؛ كلها خالية من النقط والشكل، فكان على القارئ نفسه أن ينقط، ويشكل هذا النص على مقتضى معانى الآيات"(٢).

ونتيجة ذلك كله هى القول بحدوث تغيير فى النص القرآنى(٣). وقد تابع هذين المستشرقين بعض العلماء العرب، من الجامعيين وغيرهم، وأذاعوه فى كتبهم.

يقول الدكتور طه حسين(٤) : "إن القرآن تلى بلغة واحدة، ولهجة واحدة هى لغة قريش ولهجتها، لم يكد يتناولها القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تبايناً كثيراً ... إلى أن يقول : "والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحى فى قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمزاً فى دينه، وإنما هى قراءات مصدرها اللهجات واختلافها، للناس أن يجادلوا فيها وأن ينكروا بعضها ويقبلوا بعضها"(٥).

(١) انظر : مذاهب التفسير الإسلامى لجولدتسهير ص ٨، ٥٣ وما بعدها.

(٢) المصاحف لابن أبى داود تحقيق آرثر ص ٧، وانظر : إعادة قراءة القرآن لجاك بيرك ص ٨٤، ٨٩

(٣) انظر : الاستشراق لفضيلة الدكتور محمود حمدى زقزوق ص ١٠٩، ١١٠، ومجلة الوعى الإسلامى مقال الدكتور حسن عزوزى آليات المنهج الاستشراقى فى دراسة مصنفات علوم القرآن العدد ٣٩٦ ص ٣٨ - ٤٢ .

(٤) طه حسين : هو طه حسين بن على بن سلامة بدأ حياته فى الأزهر، ثم الجامعة المصرية القديمة، وهو أول من نال شهادة منها سنة ١٩١٤م، وحصل على العالمية من فرنسا، وعمل أستاذاً بكلية الآداب، فعميداً للكلية، فمديراً للجامعة المصرية، فوزيراً للمعارف. من مؤلفاته : مستقبل الثقافة فى مصر، والشعر الجاهلى، وفى الأدب الجاهلى، والفتنة الكبرى، وغير ذلك من مؤلفاته التى تحمل سموم الاستشراق مات سنة ١٩٧٣م، له ترجمة فى الأعلام ٣ / ٢٣١، وانظر : رجال اختلف فيهم الرأى للأستاذ أنور الجندى.

(٥) فى الأدب الجاهلى ص ٩٤،٩٥، وممن قال بقوله المستشار سعيد العشماوى فى كتابه حصاد العقل ص٧٢،٧٣، والدكتور محمد أركون فى كتابه الفكر الإسلامى نقد واجتهاد ص ٧٧-٩٩، والدكتور نصر أبو زيد فى كتابيه "نقد الخطاب الدينى" ص٥٣، "والإمام الشافعى" ص٥٩-٦٢، والمستشار مصطفى المهدوى فى كتابه البيان بالقرآن ١ /٢٣، وانظر : رد الدكتور محمد محمد حسين على بحث جامعى فى كتابه "حصوننا مهددة من داخلها" ص ٢٥١-٢٧٠ .

ويقول الدكتور أحمد حجازى السقا بعد ذكره حديث عمر ﷺ فى نزول القرآن على سبعة أحرف قال : "هذه الرواية التى اتفق عليها البخارى والمحدثون، وشبهها كثير تثبت التحريف اللفظى فى القرآن، فإن هذه الرواية وشبهها يكونون من الروايات الكاذبة التى وضعها المحدثون عمداً فى كتبهم للطعن فى القرآن الكريم"(١).

ويجاب على ما سبق بالآتى :

أولاً : حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف" جاء متواتراً عن جمع من الصحابة ﷺ فأورده الحافظ السيوطى فى الأزهار المتناثرة من حديث عمر، وعثمان، وأبى بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعمر بن أبى سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبى بكرة، وأبى جهم، وأبى سعيد الخدرى، وأبى طلحة، وأبى هريرة، وأم أيوب(٢)، وزاد الكتانى حديث ابن عمر، وعبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمرو ابن العاص(٣). فهؤلاء أربع وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه.

ونكتفى هنا بسرد بعض الروايات عن بعضهم.

روى البخارى ومسلم ففى الصحيحين عن ابن عباس - رضى الله عنهما -؛ أنه قال : قال رسول الله ﷺ : **"أقرأنى جبريل على حروف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف"**(٤). زاد مسلم : "قال ابن شهاب : بلغنى أن تلك السبعة فى الأمر الذى يكون واحداً لا يختلف فى حلال ولا حرام"(٥).

وفى الصحيحين أيضاً أن عمر بن الخطاب ﷺ كان يقول : سمعت هشام بن حكيم(٦) يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو

---

(١) دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١٤٨ .

(٢) الأزهار المتناثرة ص ٤٩، ٥٠ رقم ٥٩ وانظر : تدريب الراوى ٢ /١٧٩، ١٨٠، وتوجيه النظر ص ٤٩، وفتح البارى ٩ /٦٤٣ رقم ٤٩٩١، ٤٩٩٢، وفواتح الرحموت ٢ /١٥ .

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص١٧٣رقم١٩٧، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة عبدالعزيز الغمارى، ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص ٢١٢ .

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٨ /٦٣٩ رقم ٤٩٩١ .

(٥) مسلم (بشرح النووى) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه ٣ /٣٦٠ رقم ٨١٩ .

(٦) هشام بن حكيم : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ /٦٠٣ رقم ٨٩٦٣، والاستيعاب ٤ /١٥٣٨ رقم ٥٣٧٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٥ رقم ١٣٤ .

يقرؤهـا على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسـول الله ﷺ، فكدت أسـاوره فى الصلاة، فانتظرت حتى سـلم، ثم لببتـه بردائه، فقلـت : من أقرأك هذه السـورة؟ قال : أقرأنيها رسـول الله ﷺ. قلت لـه : كذبت فوالله إن رسـول الله ﷺ أقرأنـى هذه السورة التى سمعتك تقرؤهـا، فانطلقت أقوده إلى رسـول الله ﷺ فقلت : يـا رسول الله إنى سمعت هذا يقرأ بسـورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتنـى سورة الفرقان. فقال رسـول الله ﷺ : أرسله يـا عمر : اقرأ يا هشـام، فقرأ هذه القراءة التى سمعته يقرؤها. قـال رسـول الله ﷺ **هكذا أنزلـت**. ثم قـال رسـول الله ﷺ : "**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه**"(1).

وروى مسلم بسنده عن أبى بن كعب ﷺ قال : "كنت فى المسجد، فدخل رجل يصلى، فقـرأ قراءة أنكرتها عليـه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءة سـوى قراءة صاحبـه، فلما قضينـا الصـلاة دخلنا جميعاً علـى رسـول الله ﷺ، فقلـت : إن هذا قرأ قـراءة أنكرتها عليـه، ودخل آخـر فقرأ سـوى قراءة صاحبـه. فأمرهما رسـول الله ﷺ فقرأ، فحسـن النبى ﷺ شأنهما، فسقط فى نفسى من التكذيب وَلاَ إِذْ كنتُ فِي الجاهلية. فلما رأى رسـول الله ﷺ مـا قد غشـينى ضرب فى صدرى، ففضت عرقاً، وكأنما انظر إلى الله ﷻ فرقاً فقـال لى : **يا أُبي أُرسـلَ إِلَيَّ : أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه : أن هون على أمتى**، فرد إلى الثانيـة : اقرأه على حرفين فرددت إليه : **أن هون على أمتى**، فـرد إلى الثالثـة : اقرأه على سـبعة أحرف، ولك بكـل ردةٍ رددتها مسـألة تسـألينها. فقلت : "**اللهم اغفر لأمتى، اللهم اغفر لأمتى، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم حتى إبراهيم** ﷺ(2) أ.هـ.

ومـن هذه الروايـات المتفـق على صحتهـا يظهـر إفك من زعـم بـأن روايـات نزول القرآن على سـبعة أحرف مكذوبـة، كمـا يظهـر إفك من زعـم أن القرآن نزل بحرف واحد فقط.

وظهر فى الروايات السـابقة : "أن اختلاف القراء إنما حدث فى حياة الرسول ﷺ" فيما تلاه عليهم وسمعوه منـه مشافهة، ولم يـأت هذا الخلاف نتيجة النظر فى المصحف

---

(1) البخـارى (بشـرح فتح البـارى) كتاب فضـائل القـرآن، باب أنـزل القرآن على سـبعة أحرف ٨ /٦٣٩ رقم ٤٩٩٢، ومسـلم (بشرح النـووى) كتاب صلاة المسـافرين وقصرها، بـاب بيان أن القرآن أنزل علـى سبعة أحرف وبيان معناه ٣ /٣٥٩ رقم ٨١٨.

(2) أخرجه مسلم (بشـرح النووى) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بـاب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه ٣ /٣٦٠ رقم ٨٢٠.

المكتوب المقروء الخالى من النقط والشكل،كما زعم جولدتسيهر، وآرث جفرى ومن قال بقولهم.

ثانياً : لو كان خلو المصاحف من الشكل والإعجام سبباً فى تنوع القراءات واختلافها، لكان القارئ الذى يقرأ الكلمة وفق رسم معين، يلتزمه فى أمثاله ونظائره حيث وقع فى القرآن الكريم، ولم يحدث هذا، وإليك مثالاً واحداً.

قوله تعالى فى فاتحة الكتاب ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[١] وقوله سبحانه ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ**﴾[٢] وقوله تعالى فى سورة الناس ﴿**مَلِكِ النَّاسِ**﴾[٣]. فلو تأملت المواضع الثلاثة فى المصحف لوجدت الكلمة فيها كلها هكذا "ملك" بالميم واللام والكاف فقط، ولكن حفصاً يقرأ عن عاصم، فى الفاتحة "مالك" بالألف بعد الميم، وكذلك يقرأ آية آل عمران، أما فى سورة الناس فيقرأ "ملك" من دون الألف كان حفص يقرأ وفق رسم المصحف لقرأ فى المواضع الثلاثة "ملك"، ولكنه يقرأ بالرواية المتواترة عن رسول الله ﷺ[٤].

وكذلك قد تختلف القراءات أحياناً لغة ونحواً، وهكذا يبدو للناس فى ظاهر الأمر، ولكن الاختلاف فى الحقيقة راجع إلى التلقى والرواية، لا إلى القاعدة اللغوية أو النحوية. وهذا مثال واحد : قال الله تعالى : ﴿**وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾. جاءت هذه الآية فى موضعين[٥] ويقرأ القراء جميعاً "كلاً" بالنصب فى الآيتين، لكن ابن عامر يقرأ آية النساء بالنصب؛ كسائر القراء، أما آية الحديد فيقرأها وحده "وكل" بالرفع، وللنحويين فى توجيه الرفع والنصب كلام.

فلو كان ابن عامر يقرأ وفق القاعدة النحوية لقرأ الآيتين بالرفع، ولكنه قرأ بالرواية التى تلقاها هو بالتواتر عن سيدنا رسول الله ﷺ : مرة بالنصب، ومرة بالرفع، مع أن تركيب الآية واحد فى الموضعين.

ومثال ثان : الإمالة ظاهرة صوتية، وهى "ان تنحيى بالألف نحو الياء، فيلزم أن تنحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة"، وهى لغة بعض القبائل العربية، وقد قرأ بها بعض القراء، والتزموها حيث وجدت دواعيها فى القرآن الكريم، لكن حفصاً الذى يقرأ

---

(١) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية ٢٦ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٢ من سورة الناس.

(٤) انظر:القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين لفضيلة الشيخ عبدالفتاح القاضى ص٤٩-٥٣ .

(٥) جزء من الآية ٩٥ من سورة النساء، وجزء من الآية ١٠ من سورة الحديد.

بقراءته، كثير من المسلمين الآن بروايته عن عاصم، لم يقرأ بالإمالة إلا فى موضع واحد من الذكر الحكيم وهو قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾(١).

وهكذا يختلف القراء ويتفقون بحسب الرواية والتلقى، وليس بحسب رسم المصحف أو الوجه النحوى أو اللغوى، صحيح أن هذين فى الاعتبار، ولكن بعد ثبوت الرواية بالتواتر، والسند الصحيح إلى رسول الله ﷺ، وموافقة الرسم العثمانى، وأن يكون للقراءة وجه صحيح من العربية.

فإذا سمعت قراءة مسندة لواحد من القراء السبعة أو العشرة؛ كأن يقال : قراءة نافع أو عاصم أو الكسائى، فلا تظن أنها من اختراعه أو ابتداعه، ولكنها اختياره الذى ارتضاه من طريق الرواية المسندة الصحيحة.

ولذلك أثر عن أبى عمرو بن العلاء وهو أحد القراء السبعة قوله "لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت كذا وكذا. وذكر حروفاً".

ويريد أبو عمرو أن القراءة سنة واتباع وأثر، ولا دخل فيها للسليقة أو الاستحسان اللغوى أو الترجيح النحوى أو رسم المصحف. ومن ثم يرى كثير من العلماء أن ترجيح قراءة متواترة على قراءة متواترة لا يجوز. يقول أبو العباس ثعلب "إذا اختلف الإعراب فى القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب فى القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس فضلت الأقوى"(٢).

قراءات ربانية :

يقول الدكتور محمود الطناحى : "فثبت إذن أن القراءات القرآنية كلها بوجوهها المختلفة من عند الله، ولا دخل لخط المصحف فيها، ولا للوجوه النحوية أو اللغوية فيها كذلك، وثبت أيضاً أن اختلاف القراءات القرآنية إنما هو اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد"(٣) أ.هـ.

واعلم أن معنى قول "أبى بن كعب ﷺ فسقط فى نفسى من التكذيب إلخ" أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه حاله، حين رأى النبى ﷺ، قد حسن القراءتين وصوبهما على ما بينهما من اختلاف، وكانتا فى سورة واحدة هى سورة النحل على ما رواه الطبرى. وكأن الذى مر بخاطره وقتئذ أن هذا الاختلاف

---

(١) جزء من الآية ٤١ من سورة هود.

(٢) انظر: الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ١ /٤٨، ٤ /٥٦٣ .

(٣) انظر : مجلة العربى العدد ٤٨٠ لسنة ١٩٩٨، ص ١١٤ - ١١٩ .

فى القراءة ينافى أنه من عند الله. لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة التى لا تنال من نفس صاحبها منالاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها أثر باق، ولا عمل دائم. ومن رحمة الله بعباده؛ أنه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجه إليها اختياره وكسبه، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه.

قال القرطبى : "فكان هذا الخاطر الذى سقط فى نفس أبى من قبيل ما قال فيه النبى ﷺ حين سألوه : إنا نجد فى أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به قال : **أوقد وجدتموه؟** قالوا: نعم. قال **ذلك صريح الإيمان**"[1] أ.هـ.

ومن هنا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبى بن كعب ﷺ، لا يمس مقامه، ولا يصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعاً حتى قال أُبى نفسه : "ففضت عرقاً، وكأنى انظر إلى الله ﷻ فرقاً"[2] أ.هـ.

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبى بن كعب، وعمر وغيرهم من الصحابة فى أمر اختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت قبل أن يعلموا أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فهم وقتئذٍ كانوا معذورين، بدليل أنهم لما علموا بذلك، واطمأنت إليه نفوسهم، عمل كل منهم بما علم، وصاروا مراجع مهمة من مراجع القرآن الكريم على اختلاف رواياته.

يدل على ذلك ما روى عن أبى ابن كعب ﷺ قال : لقى رسول الله ﷺ جبريل فقال **يا جبريل إنى بعثت إلى أمة أميين : منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل، الذى لم يقرأ كتاباً قط**، قال : يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف"[3].

أما ما زعمه دعاة اللادينية أن القراءات ليست من الوحى، ومصدرها لهجات القبائل المختلفة، فهذا كذب آخر.

يبطله أن المختلفين فى الخبر المذكور الذى أوردناه آنفاً كل منهما قرأ سورة الفرقان

---

(1) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة فى الإيمان وما يقوله من وجدها ١ /٣٤٠ رقم ١٣٢ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(2) مناهل العرفان ١ /١٤٣ -١٤٤ . وانظر : فتح البارى ٩ /٦٤٠، ٦٤١، والمنهاج شرح مسلم للنووى ٣ / ٣٦٤ .

(3) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف ٥ /١٧٨، ١٧٩رقم٢٩٤٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن أبى بن كعب. وانظر : مناهل العرفان ١ /١٤٤ وما بعدها.

بحرفين مختلفين، كانا جميعاً بنى عم قرشيين، من قريش البطاح، من قبيلة واحدة، جاران ساكنان فى مدينة واحدة، وهى مكة، لغتهما واحدة، وهما عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قريط بن رزاح بن عدى بن كعب، وهشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن كلاب بن مرة بن كعب، ويجتمعان جميعاً فى كعب بن لؤى، بين كل واحد منهما، وبين كعب بن لؤى، ثمانية آباء فقط.

فظهر كذب من ادعى أن اختلاف الأحرف، إنما كان لاختلاف لغات قبائل العرب. وأبى ربك إلا أن يحق الحق، ويبطل الباطل، ويظهر كذب الكاذب، ونعوذ بالله العظيم من الضلال والعصبية للخطأ"[1] أ.هـ.

---

(١) الإحكام لابن حزم ٥ /٥٧١، ٥٧٢.

المبحث الثانى

معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

قوله ﷺ : "أنزل القرآن على سبعة أحرف" أى على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها.

وليس المراد أن كل كلمة أو جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات فى الكلمة الواحدة إلى سبعة.

فإن قيل فإنا نجد بعض الكلمات يقرأ على سبعة أوجه.

فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة، وإما أن يكون من قبيل الاختلاف فى كيفية الأداء كما فى المد والإمالة ونحوهما[١].

قال الشيخ الزرقانى -رحمه الله- : "وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه : إذاً لقال ﷺ "إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف" بحذف لفظ "على".

بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع فى أداء اللفظ الواحد، ومهما تعددت القراءات، وطرقها فى الكلمة الواحدة. فكلمة ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[٢] التى ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾[٣] التى ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿**أُف**﴾ من قوله تعالى: ﴿**فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا**﴾[٤] والتى أوصل الرمانى لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة. وكل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة[٥].

وعلى هذا فالمراد بالأحرف فى الأحاديث السابقة وجوه فى الألفاظ وحدها لا محالة، بدليل أن الخلاف الذى صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعانى، مثل قول عمر : "إذ هو يقرؤها على حروف كثيرة لم

---

(١) فتح البارى ٨ /٦٤٠ رقم ٤٩٩١ .

(٢) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٣) جزء من الآية ٦٠ من سورة المائدة.

(٤) جزء من الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٥) مناهل العرفان ١ /١٥٦ .

يقرئنيها رسول الله ﷺ ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما، وقوله ﷺ : "هكذا أنزلت" وقوله : "أى ذلك قرأتم فقد أصبتم" ونحو ذلك، ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ، لا شرح المعاني(1).

إن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها، بل كلها نازلة من عنده تعالى، مأخوذة بالتلقى عن رسول الله ﷺ، يدل على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة ﷺ كانوا يرجعون فيما يقرأون إلى رسول ا لله ﷺ يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرأون عليه، انظر قوله ﷺ فى قراءة كل من المختلفين "هكذا أنزلت" وقول المخالف لصاحبه : "أقرأنيها رسول ا لله ﷺ.

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفة أو غير مرادفة، لبطلت قرآنية القرآن، وأنه كلام الله ، ولذهب الإعجاز، ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**﴾(2).

وهذا ما يهدف إليه دعاة اللادينية فى قولهم : "أنزل القرآن على سبعة أحرف" أى أنه أنزل على سبع لغات مختلفة فى لفظها ومادتها. يفسر ذلك القول ابن مسعود : إنما هو كقولك هلم وتعال وأقبل"(3).

ويجاب عن ذلك فضلاً عما سبق أن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (15) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ**﴾(4).

أما ما جاء فى حديث أبى الدرداء، وقراءته على قراءة ابن مسعود مرفوعاً : "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى"(5).

فأجاب عن ذلك الإمام المازرى(6) فقال : "يجب أن يعتقد فى هذا الخبر وما فى

---

(1) المصدر السابق 1 /154 وانظر المراد بالوجوه السبعة التى لا تخرج عنها القراءات فى المصدر السابق 1 / 156، وفتح البارى 8 /640 .

(2) الآية 9 من سورة الحجر.

(3) في الأدب الجاهلى ص 95 .

(4) الآيتان 15، 16 من سورة يونس.

(5) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما يتعلق بالقراءات 3 /370 رقم824 .

(6) المازري هو: الإمام العلامة محمد بن على بن عمر التميمى المازرى، أبو عبد ا لله، من فقهاء المالكية، كان محدثاً، فقهياً، أصولياً، أديباً، وله دراية بالطب، من مصنفاته المعلم بفوائد شرح مسلم، وإيضاح المحصول من برهان الأصول. وغير ذلك توفى عام536هـ. له ترجمة فى: الديباج المذهب ص374 رقم 508، وسير أعلام النبلاء=

معناه أن ذلك كان قرآناً ثم نسخ، ولم يعلم من خالف النسخ فبقى على النسخ، ولعل هذا وقع من بعضهم قبل أن يبلغهم مصحف عثمان المجمع عليه، المحذوف منه كل منسوخ، وأما بعد ظهور مصحف عثمان فلا يظن بأحد منهم أنه خالف فيه(١).

قال ابن حزم مؤيداً ذلك : "لأن قراءة عاصم المشهورة" المأثورة عن زر بن حبيش عن ابن مسعود عن النبى ﷺ، وقراءة ابن عامر مسندة إلى أبى الدرداء عن رسول الله ﷺ فيهما جميعاً ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾(٢) فهى زيادة لا يجوز تركها"(٣) أ.هـ.

وأما ابن مسعود ﷺ فرويت عنه روايات كثيرة منها ما ليس بثابت عند أهل النقل، وما ثبت منها مخالفاً لما قلناه، فهو محمول على أنه كان يكتب فى مصحفه بعض الأحكام والتفاسير مما يعتقد أنه ليس من القرآن، وكان لا يعتقد تحريم ذلك، وكان يراه، كصحيفة يثبت فيها ما يشاء،وكان رأى عثمان والجماعة،منع ذلك لئلا يتطاول الزمان ويظن ذلك قرآناً.

قال المازرى : فعاد الخلاف إلى مسألة فقهية، وهى أنه هل يجوز إلحاق بعض التفاسير فى أثناء الصحف؟ قال : ويحتمل ما روى من إسقاط المعوذتين من مصحف ابن مسعود أنه اعتقد أنه لا يلزمه كتب كل القرآن، وكتب ما سواهما وتركهما لشهرتهما عنده وعند الناس"(٤) أ.هـ.

يقول ابن حزم : "ومن العجب أن جمهرة من المعارضين لنا، وهم المالكيون، قد صح عن صاحبهم مالك بن أنس أنه قال: اقرأ عبد الله بن مسعود رجلاً : ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ (٤٣) طَعَامُ الأَثِيمِ﴾(٥) فجعل الرجل يقول : طعام اليتيم، فقال له ابن مسعود طعام الفاجر. قال ابن وهب قلت لمالك : أترى أن يقرأ كذلك؟ قال نعم أرى ذلك واسعاً، فقيل لمالك : أفترى أن يقرأ بمثل ما قرأ عمر بن الخطاب فامضوا إلى ذكر الله؟ قال مالك : ذلك جائز ... إلخ.

قال ابن حزم : "فكيف يقولون مثل هذا؟ أيجيزون القراءة هكذا! فلعمرى لقد

=١٢ /١٦٩، ووفيات الأعيان ١ /٤٨٦، وشذرات الذهب ٤ /١١٤، والوافى بالوفيات ٤ /١٥١، وشجرة النور الزكية ١ /١٢٧ رقم ٣٧١ .

(١) المنهاج شرح مسلم للنووى ٣ /٣٧١ .

(٢) الآية ٣ من سورة الليل.

(٣) الإحكام لابن حزم ٥ /٥٧٣ .

(٤) المنهاج شرح مسلم ٣ /٣٧١ وانظر: الإتقان١ /٢١٣، ٢١٤، وتأويل مشكل القرآن ص٤٧-٤٩، وبحوث فى القرآن والسنة للأستاذ عبد الله كنون ص ٩٤ -٩٦ .

(٥) الآيتان ٤٣، ٤٤ من سورة الدخان.

هلكوا وأهلكوا، وأطلقوا كـل بائقة فى القرآن، أو يمنعون من هذا، فيخالفون صاحبهم فـى أعظم الأشياء، وهذا إسناد عنه فى غاية الصحة وهو مما أخطأ فيه مالك مما لم يتدبره، لكن قاصداً إلى الخير، ولو أن امرأً ثبت على هذا وجازه بعد التنبيه له على ما فيه، وقيام حجة الله تعالى عليه فى ورود القرآن بخلاف هذا لكان كافراً، ونعوذ با لله من الضلال[1] أ.هـ.

وهاك برهانٌ آخر ذكره صاحب التبيان فى آداب حملة القرآن–على فساد مزاعم أعداء الإسلام من المستشرقين وأذيالهم من جواز "قراءة القرآن بالمعنى".

يقول الإمام النووى : "إن النبى ﷺ علم البراء بن عازب دعاء فيه هذه الكلمة ونبيك الذى أرسلت" فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على رسول ا لله ﷺ قال: "ورسولك الذى أرسلت" فلم يوافقه النبى ﷺ على ذلك، بل قال له : "**لا. ونبيك الذى أرسلت**"[2]. وهكذا نهاه ﷺ أن يضع لفظة "رسول"، موضع لفظة "نبى" مع أن كليهما حق لا يحيل معنى، إذ هو ﷺ رسولٌ ونبى معاً.

ثم قال : فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا : إنه ﷺ كان يجيز أن يوضع فى القرآن الكريم مكان عزيز حكيم، غفور رحيم، أو سميع عليم. وهو يمنع من ذلك فى دعاء ليس قرآناً، والله يقول مخبراً عن نبيه ﷺ : ﴿**قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي**﴾[3]، ولا تبديل أكثر من وضع كلمة، مكان أخرى"[4] أ.هـ.

ويقول فضيلة الأستاذ الدكتور زقزوق رداً على مزاعم المستشرقين فى ترويجهم لفكرة "قراءة القرآن بالمعنى" : "إن الواقع الذى عليه المسلمون منذ أربعة عشر قرناً هو تمسكهم الشديد بالمحافظة على الوحى القرآنى لفظاً ومعنى، ولا يوجد مسلم يستبيح لنفسه أن يقرأ القرآن بأى لفظ شاء ما دام يحافظ على المعنى.

وليبحث المستشرقون اليوم فى أى مكان فى العالم عن مسلم يستبيح لنفسه مثل ذلك وسيعيهم البحث.

فلماذا إذن هذا التشكيك فى صحة النص القرآنى وهم يعلمون مدى حرص المسلمين فى السابق واللاحق على تقديس نص القرآن الكريم لفظاً ومعنى؟

---

(١) الإحكام لابن حزم ٥ /٥٧٤ .

(٢) سبق تخريجه ١/ ٣٦٧ .

(٣) الآية ١٥ من سورة يونس.

(٤) انظر : مناهل العرفان ١ /١٩١ .

إنهم يبحثون دائماً - كما سبق أن أشرنا - عن الآراء المرجوحة والأسانيد الضعيفة ليبنوا عليها نظريات لا أساس لها من التاريخ الصحيح، ولا من الواقع.

فنحن المسلمون قد تلقينا القرآن الكريم عن الرسول ﷺ، وهو بدوره تلقاه وحياً من الله ولم يحدث أن أصاب هذا القرآن أى تغيير أو تبديل على مدى تاريخه الطويل، وهذه ميزة فريدة انفرد بها القرآن وحده من بين الكتب السماوية كافة، الأمر الذى يحمل فى طياته صحة هذه الشريعة التى ختم بها الله ﷻ دينه الذى بعث به جميع أنبيائه، ورسله من لدن آدم إلى خاتمهم ﷺ.

وفى هذا الصدد نورد ما ذكره "رودى بارت" فى مقدمة ترجمته الألمانية للقرآن - وكأنه يرد على زملائه الذين راحوا يشككون فى صحة النص القرآنى.

يقول "بارت" : "ليس لدينا أى سبب يحملنا على الاعتقاد بأن هناك آية فى القرآن كله لم ترد عن محمد ﷺ[1] أ.هـ.

---

(١) الاستشراق للدكتور محمود حمدى زقزوق ص ١١١، ١١٢ بتصرف يسير.

المبحث الثالث
الأحرف السبعة أعم من القراءات السبع

إن الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن الكريم، لا تعنى القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة[1]، ومن زعم ذلك أخطأ من وجهين :

أحدهما : أن الأحرف التى نزل بها القرآن، أعم من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً، وأن هذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً، ذلك لأن الوجوه التى أنزل الله عليها كتابه، تنتظم كل وجه قرأ به النبى ﷺ، وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة، وما بعد العشرة، وما كان قرآناً، ثم نسخ، ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً، ولهذا نصوا فى المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات : صحيحها وشاذها ومنكرها[2].

وقال مكى بن أبى طالب[3] : "هذه القراءات التى يقرأ بها اليوم، وصحت رواياتها عن الأئمة، جزء من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن "... قال ومن ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع، وعاصم، هى الأحرف السبعة التى فى الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً، قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآناً"[4].

---

(١) القراء السبعة المعروفون هم :
١- عبد الله بن عامر (ت ١١٨).
٢- عبد الله بن كثير الدارى (ت ١٢٠هـ).
٣- أبو بكرعاصم بن أبى النجود الأسدى (ت ١٢٧هـ).
٤- أبو عمرو زبان بن العلاء البصرى (ت ١٥٤هـ).
٥- حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ).
٦- نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩هـ).
٧- على بن حمزة الكسائى (ت ١٨٩هـ). انظر : مناهل العرفان ١ /٤٥٣ - ٤٥٩، ومعرفة القراء الكبار للذهبى ١ /٨٢ وما بعدها، وغاية النهاية لابن الجزرى ١ /٢٦١ وما بعدها.

(٢) مناهل العرفان ١ /١٩٣ .

(٣) مكى بن أبى طالب هو: مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسى، كان من أهل التبحر فىعلوم القرآن، والعربية، كثير التأليف فى علوم القرآن، محسنا لذلك ، من مصنفاته "الإيجاز" و"الموجز فى القراءات" و"الهداية فى التفسير" وغير ذلك توفى سنة٤٣٧هـ.له ترجمة فى : الديباج المذهب ص ٤٢٤ رقم ٥٩٥، ووفيات الأعيان ٢ /١٢٠، وشذرات الذهب ٣ /٢٦٠، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /٣٣١ رقم ٦٤٣، وطبقات القراء لابن الجزرى ٢ /٣٠٩ .

(٤) فتح البارى ٨ /٦٤٨، وانظر : الإتقان للسيوطى ١ /٢١٥ فقرة رقم ١٠٩٧، والأحرف السبعة فى القرآن ومنزلة القراءات منها للدكتور حسن ضياء الدين مبحث "شواهد من أقوال العلماء فى بيان أن القراءات بعض الأحرف" ص ٢٢٦ .

وفى هذا رد على طه حسين ومن قال بقوله : "إن القراءات ليست من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن"[1] أ.هـ.

ثانيهما : أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا، ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ، بهذا الحديث الشريف. ومحال أن يفرض الرسول على نفسه، وعلى أصحابه، ألا يقرأوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أن بين العهدين بضعة قرون[2]، وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبى ﷺ، من طريق أصحابه، ومن أخذ عنهم، إلى أن وصلوا إليهم.

ثم إن القول بأن الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ما هى إلا تلك القراءات السبع المعروفة الآن، يستلزم أن يبقى قول الرسول ﷺ : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" عارياً عن الفائدة، غير نافذ الأثر، حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتؤخذ القراءة عنهم. وذلك باطل أيضاً يكذبه الواقع من قراءة النبى ﷺ، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون.

قال المحقق ابن الجزرى : "فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة غيرهم من القراء الذين ولدوا بعد التابعين، لأدى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة، فتؤخذ عنهم القراءة، وأدى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به، وهذا باطل، إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة، لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام، إلى أن يتصل بالنبى ﷺ[3].

وقال أبو شامة[4] : "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هى التى أريدت فى الحديث ، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"[5] أ.هـ.

---

(١) انظر : فى الأدب الجاهلى لطه حسين ص ٩٥ .

(٢) اشتهرت هذه القراءات السبع على رأس المائتين فى الأمصار الإسلامية، ولم تأخذ مكانها من التدوين إلا فى خاتمة القرن الثالث، حين قام الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة أ.هـ، انظر : مناهل العرفان ١ /١٩٣ هامش.

(٣) مناهل العرفان ١ /١٩٣ - ١٩٤ .

(٤) أبو شامة هو : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو شامة المقدسى، الإمام الحافظ المحدث المجتهد الشافعى، المقرئ، النحو، تولى مشيخه الإقراء، والحديث بدمشق. من مؤلفاته : "شرح الشاطبية" و "مختصر تاريخ دمشق" وغير ذلك مات سنة ٦٦٥هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤ /١٤٦٠ رقم ١١٥٧، وطبقات المفسرين للداوودى ١ /٢٦٨ رقم ٢٥٤، وطبقات القراء لابن الجزرى ١ /٣٦٦، وطبقات الشافعية للسبكى ٨ /١٦٥، وشذرات الذهب ٥ /٣١٨ .

(٥) فتح البارى ٨ /٦٤٧، وانظر : الإتقان ١ /٢١٥ فقرة رقم ١٠٩٣ .

المبحث الرابع
بقاء الأحرف السبعة فى المصاحف

يقول الإمام ابن حزم رداً على من زعم أن سيدنا عثمان ﷺ أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزل بها القرآن من عند ا لله ﷻ.

قال : تلك "عظيمة من عظائم الإفك والكذب، ويعيذ ا لله تعالى عثمان ﷺ من الردة بعد الإسلام.

ولقد أنكر أهل التعسف على عثمان ﷺ أقل من هذا، مما لا نكره فيه أصلاً، فكيف لو ظفروا له بمثل هذه العظيمة. ومعاذ ا لله من ذلك، وسواء عند كل ذى عقل، إسقاط قراءة أنزلها الله تعالى، أو إسقاط آية أنزلها الله تعالى، ولا فرق، وتا لله إن من أجاز هذا غافلاً، ثم وقف عليه، وعلى برهان المنع من ذلك وأصر، فإنه خروج عن الإسلام لا شك فيه، لأنه تكذيب لله تعالى فى قوله الصادق لنا : ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1] وفى قوله الصادق : ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ** (١٧) **فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ** (١٨) **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾[2] فالكل مأمورون باتباع قرآنه الذى أنزله الله تعالى عليه. فمن أجاز خلاف ذلك فقد أجاز خلاف الله تعالى وهذه ردة صحيحة لا مرية فيها، وما رامت غلاة الروافض وأهل الإلحاد الكائدون للإسلام[3] إلا بعض هذا[4] أ.هـ.

يقول الشيخ الزرقانى : "ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها فى الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التى لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب فى هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها. ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف فى مجموعها عن حرف منها رأساً"[5].

ويدل على ذلك خطة سيدنا عثمان ﷺ فى جمعه للقرآن الكريم وقوله للرهط

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) الآيات ١٧-١٩ من سورة القيامة.

(٣) انظر : فى الأدب الجاهلى لطه حسين ص ٩٦-٩٩ وبقية المصادر السابقة ص٧٢٤ .

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام ٤ /٥٦٥، ٥٦٦ .

(٥) مناهل العرفان ١ /١٧١، وانظر : فتح البارى ٨ /٦٢٦ - ٦٣٨ أرقام ٤٩٨٦ - ٤٩٨٨ .

القريشيين الثلاثة : عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام : "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شئ من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم" ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصه، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحفٍ أن يحرق"(١) فدل ذلك على ما هو مجمع عليه، أن سيدنا عثمان ﷺ كتب مصاحف متعددة متفاوتة فى إثبات، وحذف، وبدل وغيرها، لأنه ﷺ قصد اشتمالها على الأحرف السبعة، وجعلوها خالية من النقط والشكل، تحقيقاً لهذا الاحتمال أيضاً، فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجردها من النقط والشكل نحو ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ من قوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾(٢) فإنها تصلح أن تقرأ "فتثبتوا" عند خلوها من النقط، والشكل، وهى قراءة أخرى، أما الكلمات التى لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً، فإنهم كانوا يرسمونها فى بعض المصاحف برسم يدل على قراءة، وفى بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية كقراءة "وصى" بالتضعيف و"أوصى" بالهمز ، وهما قراءتان فى قوله سبحانه ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾(٣) أ.هـ.

إن الأحرف السبعة باقية كما كانت إلى يوم القيامة، مثبوتة فى القراءات المشهورة من المشرق إلى المغرب، ومن الجنوب إلى الشمال، فما بين ذلك، لأنها من الذكر المنزل الذى تكفل الله تعالى بحفظه، وضمان الله تعالى لا يخيس أصلاً، وكفالته تعالى لا يمكن أن تضيع.

ومن البرهان على كذب أهل الجهل وأهل الإفك على عثمان (فى هذا ما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾(٤). قال: قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال : يا ابن أخى : لاَ أُغَيِّرُ شيئاً منه

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن٨ /٦٢٧ رقم ٤٩٨٧ .

(٢) الآية ٦ من سورة الحجرات.

(٣) جزء من الآية ١٣٢ من سورة البقرة، وانظر : مناهل العرفان ١ /٢٥٧ وما بعدها.

(٤) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

من مكانه"(١).

وبعد

إن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها، بل كلها نازلة من عنده تعالى، مأخوذة بالتلقى عن رسول الله ﷺ وحفظها سيدنا عثمان ﷺ فى جمعه لكتاب الله، ومعاذ الله أن يسقط منها شيئاً، وهى مثبوتة فى القراءات المشهورة فى مشارق الأرض ومغاربها.

لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال ونزاع وشقاق، ولا مثار تردد وتشكيك وتكذيب، ولا سلاح عصبية وتنطع وجمود. على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير، والتخفيف، والرحمة، والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً، ومن هذه الرحمة نقمة!. يرشد إلى ذلك قوله ﷺ : "**الجدال فى القرآن كفر**"(٢) وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم وقوله لهم : "إنما أهلك من قبلكم الاختلاف"(٣). وضربه فى صدر أُبَى بن كعب ﷺ، حين جال بخاطره حديث السوء فى هذا الموضوع الجليل. الذى زلت فيه بعض الأقدام، وكثر فيه القيل والقال، إلى حدٍ كاد يطمس أنوار الحقيقة"(٤) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(١) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ ٨ /٤١ رقم ٤٥٣٠، ٤٥٤٦، وانظر : الإحكام لابن حزم ٥ /٥٦٨ .

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب النهى عن الجدل فى القرآن٤ /١٩٩ رقم٤٦٠٣، والحاكم فى المستدرك كتاب التفسير ٢ /٢٤٣ رقمى ٢٨٨٢، ٢٨٨٣ من حديث أبى هريرة، وقال : صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبى. وانظر : الأحرف السبعة فى القرآن ومنزلة القراءات منها للدكتور حسن ضياء الدين مبحث "الأحرف السبعة خصيصة لأمة محمد ﷺ" ص١٤٥، ١٤٦، ومبحث "الأحرف السبعة ميزة للقرآن على الكتب السماوية" ص ١٤٦، وانظر : الكواكب النيرات فى أثر السنة النبوية على القراءات للدكتور علام بن محمد بن علام ص ١٦، ٧٢، ٧٣، وأثر القراءات فى الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم على ص٧٧-٢٠٠ .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب التفسير ٢ /٢٤٣ رقم ٢٨٨٥، وقال : صحيح الإسناد، ووافقه الذهبى. وانظر : الشريعة للآجرى ص ٦٧ وما بعدها.

(٤) انظر : مناهل العرفان ١ /١٤٠ - ١٤٥، ومزيد من الدفاع عن الطعون الموجهة إلى الحديث انظر: الشيعة الإثنى عشرية ومنهجهم فى التفسير لفضيلة الدكتور محمد العسال، ص١٣١-١٤٠، والقرآن والقراءات والأحرف السبعة الحقيقة - العلاقة - صحة النقل لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الغفور محمود جعفر، ورسم المصحف العثمانى وأوهام المستشرقين فى قراءات الكريم للدكتور عبد الفتاح شلبى، والقراءات فى نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضى، وأثر القراءات فى الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم على ص ٩ - ٧٣ .

الفصل الثالث

أحاديث (رؤية الله عز وجل)
و(محاجة آدم موسى عليهما السلام) و(الشفاعة)

وتحته ستة مباحث :

المبحث الأول: موقف أهل البدع قديماً وحديثاً من أحاديث الصفات والرد عليهم.

المبحث الثانى : شبه الطاعنين فى حديث الرؤية والرد عليهم.

المبحث الثالث : موقف أهل البدع قديماً وحديثاً من أحاديث القدر والرد عليهم.

المبحث الرابع : شبه الطاعنين فى حديث محاجة آدم موسى عليهما السلام، والرد عليها.

المبحث الخامس: موقف المبتدعة قديماً وحديثاً من أحاديث المغفرة لمرتكب الكبيرة والرد عليهم.

المبحث السادس : شبه الطاعنين فى حديث الشفاعة والرد عليها.



المبحث الأول
موقف أهل البدع قديماً وحديثاً من أحاديث الصفات

أحاديث العقائد مثل أحاديث التوحيد، وصفات ا لله ﷻ، وأحاديث عقيدة القدر طعن فيها المبتدعة من المعتزلة، والجهمية، وغيرهم من أهل الكلام.

وكان أول من يذكر عنه أنه تكلم فى صفات الله تعالى فى الإسلام، وابتدع القول بنفيها وتعطيلها هو " الجعد بن درهم"(١)، ثم أخذ عنه ذلك تلميذه الجهم بن صفوان الترمذى(٢)، وتولى كبر نشر تلك المقالة فكثر أتباعه. فلما ظهرت المعتزلة أخذت عن جهم بن صفوان قوله فى نفى الصفات، وجعلوها عقيدة يتدينون لله بها"(٣).

وقد أجمع المعتزلة على نفى صفات الله تعالى الأزلية، سواء منها ما كان من صفات الذات(٤)، أو صفات الأفعال(٥).

وزعموا بأنه ليس له سبحانه علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا غير ذلك من الصفات(٦). واتفقوا على أن صفاته سبحانه هى إثبات لذاته(٧) كما

---

(١) الجعد بن درهم : هو مؤدب مروان الحمار، من الموالى، يعد من التابعين. زعم أن ا لله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى، وابتدع القول بخلق القرآن، وكان زنديقاً. قتله خالد القسرى يوم النحر. له ترجمة فى : ميزان الاعتدال ١ /٣٩٩ رقم ١٤٨٢، والبداية والنهاية ٩ /٣٦٤، ولسان الميزان ٢ /١٨٦ رقم ١٩٦٤، والأنساب المتفقة فى الخط لابن القيسرانى لابن القيسرانى ص ٤٦-٤٧ رقم ٤٨، والضعفاء الكبير للعقيلى ١ /٢٠٦ رقم ٢٥٤.

(٢) الجهم بن صفوان : هو أبو محرز الراسبى، مولاهم، السمرقندى، الكاتب المتكلم الضال المبتدع، رأس الجهمية، كان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن، وإن الله فى الأمكنة كلها، والإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر قتل بمرور عام ١٢٨هـ بعد أن زرع شراً عظيماً. له ترجمة فى : تاريخ الطبرى٧ /٢٢٠، والكامل فى التاريخ٥ / ٣٤٢-٣٤٤، وميزان الاعتدال ١/٤٢٦رقم١٥٨٤، وسير أعلام النبلاء ٦ /٢٦ رقم ٨، ولسان الميزان ٢ /٢٥٧ رقم ٢١٦٥، والوافى بالوفيات ١١ /٢٠٧ رقم ٣٠٥.

(٣) انظر : الملل والنحل ١ /٤٠، وفتح البارى ١٣ /٣٥٧-٣٥٩، وجهم بن صفوان ومكانته فى الفكر الإسلامى للأستاذ خالد العلى ص ٧٢ - ٧٣.

(٤) الصفات الذاتية : هى الصفات الأزلية الثابتة لله تعالى التى لا تنفك عنه كصفة النفس، والعلم، والحياة، والقدرة، والسمع. انظر : الكواشف الجلية عن معانى الواسطية للأستاذ عبد العزيز السلمان ص ٤٢٩.

(٥) الصفات الفعلية: هى الصفات الثابتة لله تعالى التى تتعلق بالمشيئة، والقدرة، وهى قديمة النوع حادثة الآحاد كصفة الاستواء، والنزول، والضحك، والمجئ. انظر : المصدر السابق ص٤٢٩، ٤٣٠.

(٦) الفرق بين الفرق ص ١١٢، وانظر : العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة تحليل ونقد للدكتور محمود خفاجى ص ٢٤٤.

(٧) العقيدة الإسلامية للدكتور خفاجى ص ٢٤٤.

اتفق جمهورهم على أن الله تعالى عالم، قادر، حى، بذاته، لا بعلم، وقدرة، وحياة، فهى صفات ومعانى قائمة به(١).

والذى دفعهم إلى نفى صفات الله تعالى، الخوض فى ذلك بعقولهم والاعتماد عليها فى معرفة الله سبحانه وصفاته(٢). وذهبوا إلى أن الاستدلال بالسمع على ذلك غير ممكن(٣). ومن هنا أولوا آيات القرآن الكريم التى تثبت صفات الله تعالى فهى آيات متشابهة كما يزعمون، فيجب أن تؤول لموافقة الأدلة القاطعة وهى أدلة العقول؛ لأنها موهمة للتشبيه، ولأنها محتملة الدلالة، وأما العقل فلا احتمال فى دلالته. وما وقع التشبيه فى الأمة إلا بسبب التعلق بالآيات المتشابهة، وترك تأولها على ما يوافق دليل العقل، والآيات المحكمة(٤).

موقف المعتزلة من آيات الصفات :

قال القاضى عبد الجبار : "إذا ورد فى القرآن آيات تقتضى بظاهرها التشبيه، وجب تأويلها؛ لأن الألفاظ معرضة للاحتمال، ودليل العقل بعيد عن الاحتمال"(٥).

ويورد أبو الحسين عدداً من آيات الصفات ثم يقول : "فكل هذه الآيات وما أشبهها من الآيات، فإنما يريد ﷻ ذاته، لا أن ثم نفساً ووجهاً ويداً، وعيناً ويميناً سواء"(٦).

موقف المعتزلة من أحاديث الصفات :

إذا كان هذا موقفهم من آيات الصفات الواردة فى القرآن الكريم تأويلها بما يوافق العقل.

فقد ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بالأحاديث الواردة فى الصفات مهما كانت درجة صحته، ما دام يعارض عقولهم فى إثبات صفة لله تعالى.

وَقَعَّدَ عبد الجبار فى ذلك قاعدة عامة، تكشف عن موقف المعتزلة من أحاديث

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩٩ .

(٢) المحيط بالتكليف ص ٣٠، ٣١، ٣٣ .

(٣) المصدر السابق ص ١١٠ .

(٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار ص ١٤٩ .

(٥) المحيط بالتكليف ص ٢٠٠، وانظر : شرح الأصول ص ٢١٢، وفضل الاعتزال ص ١٤٩، ١٥٢، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ /١٧١ - ١٧٥ .

(٦) رسائل العدل والتوحيد ليحيى بن الحسين ص ١١٥ .

الصفـات فقال : "ومما يتعلقون بـه أخبار مرويـة عن النبى ﷺ وأكثرهـا يتضمن الجبر، والتشبيه، فيجب القطع على أنـه ﷺ لم يقلـه، وإن قـال؛ فإنـه قالـه حكايـة عن قوم، والراوى حذف الحكاية، ونقل الخبر"(١).

وتارة يردون الأحـاديث فى هذا الباب، بحجـة أنها آحاد تفيد الظن، ولا يصلح فى هذا الباب إلا الدليل اليقينى(٢)، وهـو العقل فارس هذا الميدان فلا منـافس له ألبتة، ولا مشـارك لـه. ويشهد لذلـك تأويلهم لآيات القـرآن، وردهم لأحاديث متواترة فى هذا الباب كحديث "رؤية رب العزة فى الآخرة" وسيأتى الدفاع عنه.

ويُعدّ نفى الصفـات، هو الأصل الأول من أصولهم الخمسة، وهو التوحيد الذى يعد من أهم أصولهم، فمن ثم نسـب إليهم وسموا أنفسهم بـ "أهل التوحيد" وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفى الصفات الإلهية لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه، ومن شبه الله بخلقه أشرك(٣). ويبنى المعتزلة على هذا الأصل عدة أمور منها :

أ- تعطيـل الصفــات   ب- القول بخلق القرآن   ج- إنكار الرؤيــة

فرأس النفاة المعتزلة والجهمية ....، ورأس المثبتـة مقاتل بن سليمان(٤)، ومن تبعه من الرافضة والكراميـة. فـإنهم بالغوا فـى ذلك حتى شبهوا الله تعـالى بخلقه. تعـالى عما يقولون علواً كبيراً(٥).

حكم المعتزلة على من خالفهم فى أصلهم التوحيد :

المعتزلة يكفرون من خالفهم فى هذا الأصل اعنى "التوحيد".

قال القاضى عبد الجبار : "أما من خالف فى التوحيد، ونفى عن الله ما يجب إثباته، وأثبت ما يجب نفيه عنه، فإنه يكون كافراً"(٦).

---

(١) شرح الأصول ص ٢٦٨، وانظر : دين السلطان ص ٦١٨، وإنذار من السماء ص ٤١٩، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٤٣.

(٢) شرح الأصول ص ٧٦٩.

(٣) فتح البارى ١٣ /٣٥٧.

(٤) هو : مقـاتل بن سـليمان بـن كثير الأزدى الخرسـانى أبو الحســن البلخى المفسـر كذبـوه وهجروه، ورمى بالتجسيم. مع أنه كان من أدعية العلم بحراً فى التفسير. من مؤلفاته "التفسير الكبير" و"متشابه القرآن" و "الناسخ والمنسوخ" وغير ذلك مات سنة ١٥٠هـ له ترجمة فى : ميزان الاعتدال ٤ /١٧٣ رقم ٨٧٤١، ووفيات الأعيان ٥ /٢٥٥-٢٥٧ رقـم٧٣٣، والمجروحين لابن حبـان ٣ /١٤ - ١٦، وطبقـات المفسـرين للداودى ٢ /٣٣٠ - ٣٣١ رقم ٦٤٢، وتقريب التهذيب ٢ /٢١٠ رقم ٦٨٩٢، ولسان الميزان ٩ /١٩٨ رقم ١٤٥٤٩.

(٥) فتح البارى ١٣ /٣٥٩.

(٦) شرح الأصول ص ١٢٥، وانظر : منهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير ص ٤٤ - ٤٧.

هذا فضلاً عن طعنهم فى أهل السنة لإثباتهم صفات الله ﷻ فقالوا : إنهم مشبهة غير موحدين لله، ولا يعرفون ربهم؛ لأنهم وصفوه بالأعضاء، والزوال، والاستواء، ويلزم من ذلك أن يكون جسماً[1].

وعلى درب المعتزلة صار أسلافهم، من دعاة اللادينية، ردوا أحاديث الصفات تارة بحجة مخالفتها للعقل لما فى ظاهرها من التشبيه والتجسيم، وتارة بحجة مخالفتها لكتاب الله ﷻ، وتارة ثالثة. بحجة أنها آحاد تفيد الظن، والعقائد بابها اليقين والقطع الحاصل بالتواتر.

ومدح أعداء الإسلام من المستشرقين، طريقة المعتزلة فى تأويلهم القرآن، وردهم للأحاديث الواردة فى باب الصفات، وذموا أهل السنة؛ لعدم سلوكهم مسلكهم[2] أ.هـ.

موقف السلف الصالح من أحاديث الصفات والرد على أهل البدع قديماً وحديثاً:

الكلام عن صفات الله ﷻ له أهمية عظيمة بالنسبة للفرد المسلم؛ وذلك لأن الإيمان بالله الذى هو الركن الأول من أركان الإيمان، لا يتحقق إلا إذا وصف الله سبحانه بما يستحقه من صفات الكمال اللائقة به، ونزهه عن صفات النقص التى نفاها عن نفسه جل جلاله، بل لا يكون العبد موحداً لله إلا إذا أقر بأسماء الله وصفاته تحقيقاً لأحد أقسام التوحيد الثلاثة[3]، التى لا ينفك بعضها عن بعض، ولوضوح هذا التوحيد - توحيد الأسماء والصفات - لم يقع خلاف بين صحابة رسول الله ﷻ فيه، ولم يتنازع اثنان منهم فى أمر واحد منه، بل الجميع كانوا على اتفاق تام بالإقرار به، والتسليم بما جاء فى القرآن والحديث منه[4].

وقد ظلت القرون الخيرية تنهج نهج صحابة رسول الله ﷺ، فى إثبات صفات الله والإقرار بها، إلى أن نجم التهجم فى الأمة، وابتدع القول بنفى صفات الله ، فاحتضن أهل الاعتزال تلك المقالة، وجعلوها عقيدة يدينون لله بها"[5].

---

(١) فضل الاعتزال ص ١٩٦-١٩٧، وانظر: موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /١٧٥، وانظر: ما كتبه حسن السقاف فى مقدمته، وتعليقه على كتاب ابن الجوزى "دفع شبهة التشبيه بأكف التنزيه".

(٢) انظر : العقيدة والشريعة لجولدتسيهر ص ١٢٥ .

(٣) وهى توحيد : الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات.

(٤) انظر : فتح البارى ١٣ /٤٠٢ رقم ٧٤٠٨، ١٣ /٤١٨ رقم ٧٤١٨، ٧٤٢٨ .

(٥) انظر : الملل والنحل ١ /٨٦ .

وأما أهل السنة والجماعة من سلف هذه الأمة فإنهم أثبتوا لله تعالى ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ، من أسمائه الحسنى، وصفاته العليا، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل. كما نفوا عنه ما لا يليق به من صفات النقص التى نفاها عن نفسه سبحانه، ونفاها عنه رسوله ﷺ، مستندين فى كل ذلك إلى كتاب ربهم، وسنة نبيهم ﷺ.

قال تعالى : ﴿**وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾(١) وقال بعد أن ذكر منها عدة أسماء فى آخر سورة الحشر : ﴿**لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾(٢) والأسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات، ففى إثبات أسمائه إثبات صفاته لأنه إذا ثبت أنه حى مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات، وهى صفة الحياة، ولولا ذلك لوجب الاقتصار على ما ينبئ عن وجود الذات فقط، وقد قال سبحانه وتعالى : ﴿**سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾(٣) فنزه نفسه عما يصفونه به من صفة النقص، ومفهومه أن وصفه بصفة الكمال مشروع.

وقد قسم البيهقى وجماعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة فى القرآن وفى الأحاديث الصحيحة إلى قسمين :

أحدهما صفات ذاته : وهى ما استحقه فيما لم يزل ولا يزال.

وثانيهما صفات فعله : وهى ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل، قال ولا يجوز وصفه إلا بما دل عليه الكتاب، والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه. ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة، والقدرة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام من صفات ذاته، ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه، واليد، والعين، من صفات ذاته، وكالاستواء، والنزول، والمجئ، من صفات فعله، فيجوز إثبات هذه الصفات له لثبوت الخبر بها على وجه ينفى عنه التشبيه، فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال، وصفة فعله ثابتة عنه ولا يحتاج فى الفعل إلى مباشرة ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾(٤). ولولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن

---

(١) جزء من الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

(٢) جزء من الآية ٢٤ من سورة الحشر.

(٣) الآية ١٨٠ من سورة الصافات.

(٤) الآية ٨٢ من سورة يس، وانظر : فتح البارى ١٣ /٣٦٩، ٣٧٠ أرقام٧٣٧١ - ٧٣٧٥ .

يحوم حول ذلك الحمى[1].

وعلى هذا اتفاق الفقهاء فى مشارق الأرض ومغاربها قال محمد بن الحسن الشيبانى: "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التى جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ، فى صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبى ﷺ، وأصحابه وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء.

وقال ابن عبد البر : "أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة فى الكتاب والسنة و لم يكيفوا شيئاً منها"[2].

قال الإمام الشافعى - رحمه الله - : "لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا الرؤية والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفى عنه التشبيه كما نفى عن نفسه، فقال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [3].

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : "لا يشبه بشيء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه... وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا"[4].

والذى نرتضيه رأياً وندين لله به عقيدة ما قاله الحافظ ابن حجر : "اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فى إثبات أسماء ا لله وصفاته وعدم تأويلها، ولو كان تأويلها حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع، وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار، كالثورى، والأوزاعى، ومالك، والليث، ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة

---

(١) انظر : فتح البارى ١٣ /٤٠٢ رقمى ٧٤٠٧، ٧٤٠٨ .

(٢) انظر : فتح البارى ١٣ /٤١٨ أرقام ٧٤١٨ - ٧٤٢٨ .

(٣) جزء من الآية ١١ من سورة الشورى، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٠ /٧٩ - ٨٠ .

(٤) انظر : شرح الفقه الأكبر لأبى منصور الحنفى ص ١٠٣ - ١١٢، وشرح ملا على القارى على الفقه الأكبر ص ١٥ - ٣٢، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ /١٩٧ .

صاحب الشريعة ﷺ[1] أ.هـ.

أما رد أهل البدع قديماً وحديثاً لأحاديث العقائد من أسماء الله، وصفاته، بحجة أنها آحاد.

فهذا من تضليلهم لأن القضية ليست قضية متواتر وآحاد كما يزعمون، وإنما قضية عقل قدسوه وعبدوه من دون الله، وطوعوا النصوص من الكتاب والسنة لهذا الإله "إله الهوى" : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾[2].

وجعلوا من عقولهم أصلهم الأول "المقدس" وهو التوحيد القائم على نفى الصفات، وطبقوا هذا الأصل على المتواتر نفسه، وهو القرآن الكريم، فأولوا ما فيه من إثبات أسماء وصفات الله ﷻ كما سبق من قول عبدالجبار وغيره. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فإن ما جاءت به السنة الصحيحة - حتى ولو كانت آحاداً - من أحاديث فى أسماء الله، وصفاته لم تكن السنة فى ذلك بدعاً، وإنما جاءت بمثل ما جاء به القرآن الكريم، ولا يوجد فى أحاديث العقائد ما يكون مخالفاً لعقائد القرآن، او زائداً عليها بحيث لا يكون له أصل فى القرآن. وكل ما يستشكل من الأحاديث الصحيحة فى العقائد تجد مثله فى القرآن، ويجرى فيها ما يجرى فى القرآن من إثباته بلا تعطيل ولا تشبيه.

وقد حرص الإمام الجليل أبو عبد الله إسماعيل البخارى على بيان ذلك فى تراجم أبواب كتاب التوحيد من جامعه الصحيح، قبل أن يذكر أحاديث الباب وما فيها من دلالة على صفات لله ﷻ، يعنون للباب بالآيات القرآنية التى جاءت بمثل ما جاءت به أحاديث الباب وهو بذلك يؤكد ما سبق، من أن ما جاءت به السنة المطهرة من أحاديث فى الصفات لم تكن فى ذلك بدعاً وإنما جاءت مؤيدة ومقررة، وموضحة لما جاء فى القرآن الكريم.

وهاك نماذج من صنيعه :

"باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾[3] وقوله جل ذكره ﴿تَعْلَمُ مَا فِي

---

(١) انظر: فتح البارى ١٣ /٤١٨ أرقام ٧٤١٨-٧٤٢٨، وانظر : الإبانة للأشعرى ١٢٤-١٤٢، ومجالس ابن الجوزى فى المتشابه من الآيات القرآنية ص١١-١٦، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها ٢ / ٨٧٨-٩١٠.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الجاثية، وللاستزادة فى الجواب انظر: موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /١٧٦-٢١٢.

(٣) جزء من الآية ٢٨ من سورة آل عمران.

نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[١]. وتحت هذا الباب ذكر من الأحاديث ما يوافقه مثل قوله ﷺ : "**لما خلق الله الخلق كتب فى كتابه - وهو يكتب على نفسه ...** الحديث"[٢] وقوله ﷺ، يقول الله تعالى : "**أنا عند ظن عبدى بى وأنا معه إذا ذكرنى، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى**" الحديث[٣]، وباب قول الله ﷻ : ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾[٤]. وتحته حديث جابر مرفوعاً : "**أعوذ بوجهك**" لما نزل عليه : ﴿**قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم** ... الحديث"[٥] وباب قول الله تعالى : ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[٦] وتحته أحاديث منها قوله ﷺ : "**يد الله ملأى لا يغيضها سحَّاء الليلَ والنهارَ، قال أرأيتم ما انفق منذ خلق الله السماوات والأرض فإنه لم يغض ما فى يده. وقال عرشه على الماء، وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع**"[٧]. وقوله ﷺ : "**إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات بيمينه ثم يقول أنا الملك**"[٨] وحديث يقر فيه ﷺ الحبر اليهودى فى قوله : "يا أبا القاسم إن الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر والثرى على أصبع، والخلائق على أصبع، ثم يقول أنا الملك أنا الملك.

يقول ابن عمر "فرأيت النبى ﷺ" ضحك حتى بدت نواجذه. ثم قرأ : ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾[٩].

---

(١) جزء من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٢) صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى : ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ**﴾ ١٣ / ٣٩٥ رقم ٧٤٠٤ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(٣) المصدر السابق فى نفس الأماكن السابقة ١٣ /٣٩٥ رقم ٧٤٠٥ .

(٤) جزء من الآية ٨٨ من سورة القصص .

(٥) صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد باب قول الله عز وجل ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾ ١٣ /٤٠٠ رقم ٧٤٠٦ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(٦) جزء من الآية ٧٥ من سورة ص .

(٧) انظر : صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ ١٣ /٤٠٤ رقم ٧٤١١ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(٨) انظر : المصدر السابق نفس الكتاب والباب ١٣ /٤٠٤ رقم ٧٤١٢ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٩) الآية ٦٧ من سورة الزمر، وانظر: صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ ١٣ /٤٠٤، ٤٠٥ رقم ٧٤١٥ من حدث ابن عمر ﷺ وانظر فى كل ما سبق الشريعة للآجرى ص ٣١٦ - ٣٢٨، وانظر الابتهاج فى أحاديث المعراج لابن دحية ص٩٣ - ١٠١ .

فكل هذه الأحـاديث، وما فى معناها، والمثبتة لله ﷻ الصفات من النفس، والوجه، واليد، ونحو ذلك مـن العين، أو الاستواء، والـنزول، والمجئ، والضحك، والغضب ... إلخ.

أصول هـذه الصفات مذكـورة فى القرآن الكريم، ولا يوجـد فى الحديث الصحيح الآحاد إلا ما يؤيد هذه الأصول ويوضحها ويقررها، أو يكون من جزئياتها ونظائرها. فردها بحجة أنها آحاد هو رد للقرآن نفسه.

وعدل القول فـى هذه الأخبار ما قاله الإمام ابـن قتيبة قال : "أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقـات لها، فنؤمن : بالرؤية والتجلى، وأنـه يعجب، وينزل إلى السماء، وأنه على العرش اسـتوى، وبـالنفس، واليدين، من غـير أن نقول فـى ذلك بكيفيـة أو بحدٍ أو أن نقيس علي ما جـاء ما لم يـأت. فنرجو: أن نكون فى ذلك القول والعقـد، على سبيل النجاة غداً، إن شاء الله تعالى.

ويقول أيضـاً : "فنحن نقول كمـا قال الله ، وكمـا قـال رسـوله، ولا نتجاهل، ولا يحملنا ما نحن فيه : من نفى التشبيه، على أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكنا لا نقول : كيف البيان؟ وإن سئلنا : نقتصر على جملة ما قال، ونمسك عما لم يقل"(١).

وما يستشـكل من الأحاديث الصحيحة فـى هذا الباب تجد مثله فى القرآن الكريـم، وقد صنف غير واحد من الأئمة فى توضيح هذا المشكل.

منهم الإمـام ابن قتيبة فـى كتابيه "تـأويل مشـكل القرآن" و"تأويل مختلف الحديث" والإمام الطحاوى فى كتابـه "مشكل الحديث وبيانـه" على تكلف منه، هو والإمام ابن قتيبـة فى تأويل مشـكل الضعيف، والموضـوع فى أحاديث الصفات، ولـو استعمل كل منهما الصنعة الحديثية لكانا فى غنى عن هذا التكلف. وغيرهـم من الأئمة(٢) أ.هـ.

وصفوة القول فى موقف أهل السـنة من آيات الصفات، وأخبارها، وواجب المسلم نحوهـا مـا قاله فضيلـة الأسـتاذ الدكتـور طه حبيشـى : "الواجب على المسـلم السـامع للآيـات والأخبار المتعلقـة بالصفات تقديسـها باعتقـاده فى كل آيـة أو خبر صح معنى يليق بجلال الله تعـالى : وعليه الإيمـان والتصديق بمـا قاله رب العزة ورسـوله ﷺ، على

(١) انظر : تأويل مشـكل القرآن ص ٥٦، ٥٧، وتـأويل مختلف الحديث ص ١٩٢، وانظر : العقيـدة الصحيحة فى الله وما ثار حولها من مشكلات للحافظ عبد الغنى النابلسى ص٢٠، ٢١، وانظر : مجالس ابن الجوزى فى المتشابه من الآيات القرآنية لابن الجوزى ٦-١١ .

(٢) انظر: التوحيد وإثبات صفات الرب للإمام ابن خزيمة و"الأسماء والصفات"للإمام البيهقى وغيرهم.

مـراد الله، ومراد رسـول الله، وعليـه الاعـتراف بـالعجز عـن إدراك مراد الله ، ومراد رسـوله ﷺ، وعليـه السـكوت، والإمسـاك عـن التصرف فى الألفـاظ الواردة، وكف الباطن عن التفكـير فى ذلك، واعتقاده أن مـا خفى عنه لم يخـف عن الرسول ﷺ، ولا عن الصديق، ولا عن أكابر الصحابة ﷺ أجمعين [1] أ.هـ.

والله تبـارك وتعالـى
أعلـى وأعلـم

(١) انظر : الحقـائق الجليـة فى الرد على ابن تيميـة فيمـا أورده فى الفتوى الحمويـة ص ٤٦، ١٢١، بتصرف واختصار.

المبحث الثانى
شبه الطاعنين فى حديث رؤية الله تعالى والرد عليها

لقد أجمعت المعتزلة، وسائر الفرق المبتدعة من الجهمية، والخوارج، والروافض، وغيرهم على القول بنفى رؤية الله تعالى بالأبصار يوم القيامة، وقد نص المعتزلة أنفسهم على هذا الإجماع، كما أشارت كثير من كتب الفرق إليه(١).

يقول القاضى عبد الجبار : "لا أحد يدعى أنه يرى الله سبحانه إلا من اعتقده جسماً مصوراً بصورة مخصوصة، أو يعتقد فيه أنه يحل فى الأجسام"(٢).

وليس هذا منتهى قولهم فى نفى الرؤية، بل زعموا أنه يستحيل أن يرى نفسه؛ لأنه يستحيل فى ذاته أن يرى، فذاته لا ترى(٣).

وهل يرى غيره؟ فهذا موضع اختلاف بينهم، أجازه قوم، ومنعه آخرون(٤).

كما اختلفوا فى رؤيته بالقلوب، فقال أبو الهذيل، وأكثر المعتزلة : نرى الله بقلوبنا بمعنى أنا نعلمه بقلوبنا، وأنكر بعضهم ذلك(٥).

وقد صرحوا بأن إثبات الرؤية لا يمكن الاستدلال عليه بالسمع، أى بالقرآن والسنة، لأن الاستدلال بذلك ينبنى على أنه تعالى عدل حكيم لا يظهر المعجز على الكذابين، ومن لا يقول بذلك فلا يمكنه الاستدلال بالسمع على شئ أصلاً(٦). بل "لا سمع ورد مصرحاً بأنه سبحانه يرى بالأبصار"(٧)، "ولا فى كتاب الله ﷻ ذكر الرؤية فكيف يصح أن يدعى أنه تعالى سمى نفسه بأنه يرى، أو ورد السمع به"(٨).

ولذا كان عمدة أدلتهم فى نفى الرؤية العقل، وإن كانوا قد أتبعوا ذلك بأدلة نقلية

---

(١) انظر : المغنى ٤ /١٣٩، ومقالات الإسلاميين ١ /٢٣٨، والفرق بين الفرق ص ١١٣، والملل والنحل ١ / ٤٥، والإبانة ص١٤، والانتصار ٣٥، ٩٤، والاعتصام للشاطبى٢ /٥٧٠، والإنصاف للباقلانى ص١٧٦، ١٧٧ .

(٢) المغنى ٤ /٩٩، وانظر : شرح الأصول ص ٢٧٦ .

(٣) انظر : المغنى ٤ /٩٤ - ٩٥ .

(٤) الفرق بين الفرق ص ١١٣، وانظر : أصول الدين ص ٩٧ وما بعدها.

(٥) مقالات الإسلاميين ١ /٢٣٨ .

(٦) انظر : شرح الأصول ص٢٦٢ .

(٧) المغنى ٤ /١٣٧ .

(٨) المرجع السابق ٤ /١٣٨ .

من الكتاب والسنة تأولوها على ما يوافق أصلهم الأول "التوحيد" القائم على نفى الصفات وزعموا تعارض حديث الرؤية مع القرآن والسنة.

قال القاضى عبد الجبار متأولاً لحديث الرؤية قال : "ثم نتناوله نحن على وجه يوافق دلالة العقل، فنقول : المراد به سترون ربكم يوم القيامة، أى ستعلمون ربكم يوم القيامة كما تعلمون القمر ليلة البدر. وعلى هذا قال : "**لا تضامون فى رؤيته**" أى لا تشكون فى رؤيته فعقبه بالشك، ولو كان بمعنى رؤية البصر لم يجز ذلك. والرؤية بمعنى العلم مما نطق به القرآن، وورد به الشعر"(١).

قال الزمخشرى : "سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر" بمعنى ستعرفونه معرفة جلية هى فى الجلاء كإبصاركم القمر إذا امتلأ واستوى"(٢) فحمل الرؤية على المعرفة، بينما حملها عبد الجبار على العلم.

ويقول عبد الجبار فى أحاديث الرؤية : "ومما يتعلقون به، أخبار مروية عن النبى ﷺ، وأكثرها يتضمن الجبر والتشبيه، فيجب القطع على أنه ﷺ، لم يقله وإن قال فإنه قاله حكاية عن قوم، والراوى حذف الحكاية ونقل الخبر"(٣).

وبقول المعتزلة قال نابتة من المنحرفين بتعارض الحديث مع القرآن، والسنة، والعقل، وصرحوا بوضع الحديث"(٤).

الجواب عن شبهات المعتزلة ومن قال بقولهم فى إنكار رؤية رب العزة جل جلاله

أولاً : إن الأحاديث التى دلت على ثبوت الرؤية تبلغ حد التواتر أخرجها أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد واعتنى بجمعها أئمة من العلماء كالدارقطنى، وأبى نعيم الأصبهانى، وأبى بكر الأجرى وغيرهم الكثير(٥).

---

(١) شرح الأصول ص ٢٧٠ .

(٢) الكشاف ٢ /٩٢ .

(٣) شرح الأصول ص ٢٦٨، وانظر : آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً ص٨٣، والمعتزلة وأصولهم الخمسة ص ١٢٧ .

(٤) انظر : أبو هريرة لعبد الحسين شرف الدين ص ٦٨، وما بعدها، وأضواء على السنة ص ٢٣١، والأضواء القرآنية ٢ /٢٩٩، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ٤٠، ٤٢، ١٦٣، ٢١٩، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٣٩، ودين السلطان ص ١٧٧ وما بعدها وغيرهم.

(٥) انظر : بيان تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية ١ /٣٤٨ .

وقد نص على تواتر أحاديث الرؤية جماعة من العلماء، منهم الحافظ ابن تيمية[1]، وابن قيم[2]، وابن كثير[3]، وابن أبى العز[4]، وعبد العزيز الغمارى[5] وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر : "جمع الدارقطنى طرق الأحاديث الواردة فى رؤية الله تعالى فى الآخرة فزادت على العشرين، وتتبعها ابن قيم الجوزية فى حادى الأرواح فبلغت الثلاثين، وأكثرها جياد، وأسند الدارقطنى عن يحيى بن معين قال : "عندى سبعة عشر حديثاً فى الرؤية صحاح"[6].

وفى تواتر حديث الرؤية رد على المعتزلة، ومن قال بقولهم من أعداء السنة بوجوب القطع على أنه ﷺ لم يقل حديث الرؤيا وأنه مكذوب عليه"[7].

كما أن فى تواتر حديث الرؤيا بيان أن القضية مع أعداء السنة ليست قضية متواتر يؤخذ به فى العقائد، وآحاد لا يؤخذ به، كلا، القضية، قضية عقولهم وأصولهم الإلحادية التى قدموها على النصوص. كتاب وسنة، وإلا فلو صدقوا فى زعمهم بأن العقائد تؤخذ من الدليل اليقينى الحاصل بالتواتر، فلم لم يأخذوا بحديث الرؤية هنا مع تواتره[8]؟!!

ثم ألا يكفى ثبوت الرؤيا بكتاب الله المتواتر؟! ويصبح حديث الرؤيا على فرض أنه آحاد دليل ظنى راجع إلى دليل قطعى وهو القرآن، ومبين له، وبالتالى يجب العمل بالظن هنا كما سبق من قول الإمام الشاطبى[9]؟!

ثانياً: لقد تظاهرت أدلة الكتاب، والسنة، والعقل، وأجمع الصحابة، والذين من بعدهم من سلف هذه الأئمة وأئمتها من أهل السنة والجماعة على أن الله ﷻ يرى فى الدار الآخرة، يراه المؤمنون رؤية حقيقية ، تليق به سبحانه وتعالى ، من غير إحاطة،

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى ٣ /٣٩٠ .

(٢) حادى الأرواح ص ٢١٩ - ٢٥١ .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم ٢ /١٦١ .

(٤) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ١ /٢٤٣ .

(٥) انظر : نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٢٣٩ رقم ٣٠٧، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٦) انظر : فتح البارى ١٣ /٤٤٣، والمنهاج شرح مسلم للنووى ٢ /٢٠ رقمى ١٨٠، ١٨١ .

(٧) شرح الأصول ص ٢٦٨، وراجع : المصادر المسمومة السابقة ص ٢٢٠ .

(٨) انظر : شرح الأصول ص ٢٦٩ .

(٩) راجع : ١/ ٥٢٤ ، ٢/ ٢٩، ٣٠ .

ولا كيفية[1].

كما اتفقوا على أنه لا يراه أحد بعينى رأسه فى الدنيا، وذلك لقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾[2]، ولقول النبى ﷺ : **"تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت"**[3] وهى وإن كانت جائزة عقلاً وليست بمستحيلة، إلا أن البشر لا يطيقون رؤيته فى هذه الدار لعجز أبصارهم وضعفها.

ولذا من ادعى رؤية الله فى الدنيا بعينى رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة وهو ضال[4].

وإنما الخلاف فى رؤية نبينا ﷺ لربه عز وجل بعينيه فى الدنيا، فأثبت ذلك قوم ونفاه آخرون. والجمهور أنه لم يره بعينيه لقوله فى حديث أبى ذر رضي الله عنه : **"نور أنى أراه"** وفى رواية : **"رأيت نوراً"**[5] ومن قال رآه بعينى رأسه ليلة المعراج، قال رآه كما سيراه المؤمنون يوم الآخرة، رؤية حقيقية تليق به تعالى من غير إحاطة ولا كيفية[6].

وهذه بعض النصوص التى تدل على إثباتها من القرآن، والسنة، والعقل، وأقوال سلفنا الصالح.

أ- القرآن الكريم :

١- قوله تعالى : **﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾**[7]. وبيان الدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة :

---

(١) انظر : المنهاج شرح مسلم للنووى ٢ /٢٠ رقمى ١٨٠، ١٨١، والإنصاف للباقلانى ص ١٧٦، ١٨١، والفصل فى الملل والنحل ٣ /٤، وفتح البارى ١٣ /٤٣٤-٤٤٢ أرقام ٧٤٤٥-٧٤٤٩ .

(٢) جزء من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد٩ /٢٧٩ رقم٢٩٣١ من حديث بعض أصحاب النبى ﷺ. وانظر: الابتهاج فى أحاديث المعراج لابن دحية ص ٨٤ .

(٤) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١ /٣٥٨، ومجموع الفتاوى ٣ /٣٨٩، وشرح العقيدة الطحاوية ١ /٢٤٥، والجامع لأحكام القرآن ٧/٥٥، ولوامع الأنوار البهية للسفارينى ٢ /٢٨٥، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٢٣٠ .

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب فى قوله ﷺ : "نوراً أنى أراه" وفى قوله "رأيت نوراً" ٢ /١٥ رقم ١٧٨ .

(٦) الإنصاف للباقلانى ص١٧٦، وانظر: الإسراء والمعراج للدكتور أبو شهبة ٦٧-٦٩، وزاد المعاد ٣ /٣٦-٣٨

(٧) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

الوجه الأول : إنه لا يظن بكليم الرحمن، ورسوله الكريم عليه، أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال.

الوجه الثاني : إن الله سبحانه لا ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالاً لأنكره عليه. ولهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه تبارك وتعالى أن يريه كيف يحى الموتى لم ينكر عليه، ولما سأل عيسى بن مريم ربه إنزال المائدة من السماء لم ينكر سؤاله. ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر عليه سؤاله وقال : ﴿**إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**﴾[1] أ.هـ.

الوجه الثالث : إنه إجابة بقوله : ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ ولم يقل لا تراني ولا إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله. وهذا يدل على أنه ﷻ يرى، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوة البشر فيها عن رؤيته تعالى.

الوجه الرابع : قوله تعالى : ﴿**وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**﴾ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار، فكيف بالبشر الضعيف الذى خلق من ضعف.

الوجه الخامس : إن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يجعل الجبل مستقراً مكانه وليس هذا بممتنع فى مقدوره، بل هو ممكن وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً فى ذاتها لم يعلقها بالممكن فى ذاته. بل لو كانت محالاً لكان ذلك نظير أن يقول : إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام.

الوجه السادس : قوله سبحانه وتعالى : ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا**﴾ وهذا من أبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى فإنه إذا جاز أن يتجلى للجبل الذى هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله، وأوليائه فى دار كرامته ويريهم نفسه؟ فأعلم سبحانه وتعالى موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته فى هذه الدار فالبشر أضعف.

الوجه السابع : إن ربه سبحانه وتعالى قد كلمه، وخاطبه، وناجاه، وناداه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه معه بغير واسطة فرؤيته أولى

---

(١) الآية ٤٦ من سورة هود.

بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار التكليم(1).

٢- قوله تعالى : ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ** (٢٢) **إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾(2) استدل بهذه الآية ابن عباس - رضى الله عنهما - وجماعة من التابعين منهم الحسن البصرى، وعكرمة مولى ابن عباس على جواز الرؤية، وكذا استدل بها مالك والشافعى رحمهما الله(3) وهو قول المفسرين من أهل السنة والجماعة(4).

٣- قوله تعالى : ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلاَ يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلاَ ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾(5) الحسنى : هى الجنة، والزيادة هى النظر إلى وجه الله الكريم، بذلك فسرها رسول الله ﷺ فى قوله ﷺ : "**إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال : يقول الله تعالى : تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم** ﷻ ثم تلا هذه الآية : ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾(6).

٤- قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾(7) قال الرازى : فإن إحدى القراءات فى هذه الآية فى ﴿**مُلْكًا**﴾ بفتح الميم وكسر اللام، وأجمع المسلمون على أن ذلك الملك ليس إلا الله تعالى، وعندى أن التمسك بهذه الآية أقوى من التمسك بغيرها(8).

٥- قوله تعالى : ﴿**كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ**﴾(9) ففى هذه الآية

---

(1) حادى الأرواح ص ٢١٢ - ٢١٣ بتصرف، وانظر : شرح العقيدة الطحاوية ١ /٢٤١، ٢٤٢، والانصاف للباقلانى ص ١٧٧ .

(2) الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة القيامة.

(3) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائى ٢ /٤٦٤ .

(4) انظر: شرح الطحاوية ١ /٢٣٩، وتفسير القرآن العظيم ٤ /٤٥٠، والعقيدة الصحيحة فى الله وما ثار حولها من مشكلات للحافظ النابلسى ص ٢٩ .

(5) الآية ٢٦ من سورة يونس.

(6) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين فى الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ٢ / ١٩، ٢٠ رقم ١٨١، والبيهقى فى البعث والنشور ص ٢٦١ رقم ٤٤٦ من حديث صهيب ﷺ وانظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢ /٢٥٥ وما بعدها، وحادى الأرواح ص ٢١٤ - ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن ٨ / ٣٣٠، وتفسير القرآن العظيم ٢ /٤١٤ وشرح العقيدة الطحاوية ١ /٢٤٠ .

(7) الآية ٢٠ من سورة الإنسان.

(8) التفسير الكبير ١٣ /١٣١، وانظر : مناهل العرفان ١ /١٥٠ .

(9) الآية ١٥ من سورة المطففين.

دليل على أن الله تعالى يرى فى القيامة، ولولا ذلك ما كان فى هذه الآية فائدة، ولا خصت منزلة الكفار بأنهم يحجبون.

قال الإمام الشافعى : "لما حجب قوماً بالسخط دل على أن قوماً يرونه بالرضا ثم قال : أما والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه فى المعاد لما عبده فى الدنيا"(١) وجمهور المفسرين ذهبوا إلى تفسير حجب الكفار عن ربهم، بالمنع من رؤيته يوم القيامة(٢).

ب- أدلة السنة :

أما الأحاديث الصحيحة التى تدل على رؤية الله فى الآخرة فهى كثيرة متوافرة بلغت حد التواتر، فى الصحاح، والسنن، والمسانيد، من تلك الأحاديث :

ما روى فى الصحيحين من حديث جرير(٣) قال : "كنا جلوساً عند النبى ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال : "**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون فى رؤيته**(٤)، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا(٥)، وفى رواية عنه ﷺ قال : قال النبى ﷺ، "**إنكم سترون**

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢ /٥٠٦، وانظر : مناقب الشافعى للبيهقى ١ /٤١٩، ومناقب الشافعى للرازى ص ١١١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩ /٢٦١. وانظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣ /٥٠٦.

(٣) جرير هو : جرير بن عبد الله البجلى. صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة١ /٢٣٢ رقم ١١٣٦، وأسد الغابة ١ /٥٢٩ رقم ٧٣٠، والاستيعاب ١ /٢٣٦ رقم٣٢٢،وتاريخ الصحابة ص ٥٩، ٦٠ رقم ١٩٣، ومشاهير علماء الأمصار ص٥٦ رقم ٢٧٥

(٤) قوله ﷺ : "**لا تضامون فى رؤيته**" فيه عدة وجه منها :

- **أحدهما** : "لا تُضَامُّون" بتشديد الميم، وضم التاء، وهو تَفَاعَلُون من الضَّمِّ، أى لا ينضم بعضكم إلى بعض حال الرؤية لإشكاله وخفائه، كما يكون وقت الهلال، أى ترون الله عياناً ظاهرا لا يحتاج بعضكم أن ينضم إلى بعض فى الاستعانة به لجلائه.

- **والوجه الثانى والثالث** : "لا تضارُّون بتشديد الراء، أصله "تَضارَرُون" أو تُضَارَرُون من الضُّرِّ، أى لا يضركم أحد، ولا تضرُّوا أحداً، بمنازعة ولا مجادلة، ولا مضايقة، لأن ذلك كله إنما يتصور فى مَرْئىّ يُرى فى حين واحد، أو جهة مخصوصة، أو قدر مقدر وذلك كله فى حق الله تعالى محال.

- **والوجه الرابع** : "لا تُضَامُون، أو لا تُضَاهُون" فى رؤيته أى لا يُشبِّهُون ربكم بغيره، والمضاهاة المشابهة أ.هـ وغير ذلك من الوجود انظر : الابتهاج فى أحاديث المعراج لابن دحية ص٨٩، ٩٠، وفتح البارى ١١ /٤٥٥ رقم ٦٥٧٤، ١٣ /٤٤٦ أرقام ٧٤٣٤ - ٧٤٤٧.

(٥) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ ١٣ /٤٢٩، ٤٣٠ رقم ٧٤٣٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتى الصبح والعصر والمحافظة عليهما٣ /١٤٣، ١٤٤رقم٦٣٣واللفظ للبخارى.

ربكم عياناً"[١]. وفى الصحيحين أيضاً من حديث أبى موسى الأشعرى مرفوعاً: **جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه فى جنة عدن"**[٢].

ج- أدلة العقل :

قال القاضى الباقلانى[٣] : يدل على الرؤية من جهة العقل : أنه تعالى موجود، والموجود لا يستحيل رؤيته، وإنما يستحيل رؤية المعدوم. وأيضاً فإنه تعالى يرى جميع المرئيات، وقد قال تعالى : ﴿**أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى**﴾[٤] وقال تعالى : ﴿**الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ**﴾[٥] وكل راء يجوز أن يرى.

ولا يجوز أن تحمل الرؤية منه تعالى على العلم -كما تزعم المعتزلة لأنه تعالى فصل بين الأمرين، فلا حاجة بنا أن نحمل أحدهما على الآخر، ألا ترى أنه سمى نفسه عالماً، وسمى نفسه مريداً، ولا يجوز أن نحمل الإرادة على العلم، كذلك لا تحمل الرؤية على العلم. فاعلمه.

وجواب آخر : وهو أن الصحابة سألوا الرسول ﷺ : هل نرى ربنا؟ فقال : "**نعم**" ولا يجوز أن يكون سؤالهم : هل نعلم ربنا أو يعلمنا ربنا.

فبطل قول من يحمل الرؤية على العلم، ولهذا أجاب ﷺ : "**ستروته كما يرى القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب وكما ترى الشمس ليس دونها سحاب**"[٦] يعنى لا تشكون فى رؤيته كما لا يشك من رأى القمر والشمس فيها، فشبه الرؤية

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى : ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ ١٣ /٤٣٠ رقم ٧٤٣٥ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى : ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ ١٣ /٤٣٣ رقم ٧٤٤٤، ومسلم (شرح النووى) كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين فى الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ٢ /١٩ رقم ١٨٠ واللفظ المسلم.

(٣) الباقلانى : هو محمد بن الطيب بن محمد، القاضى أبو بكر الباقلانى، البصرى المالكى الأشعرى الأصولى المتكلم، صاحب المصنفات الكثيرة فى علم الكلام وغيره توفى سنة ٤٠٣هـ. له ترجمة فى : الديباج المذهب ٣٦٣ رقم ٤٩٠، وشذرات الذهب ٣ /١٦٨، ووفيات الأعيان ٣ /٤٠٠ رقم ٥٨٠، وسير أعلام النبلاء ١١ /٤٣ رقم ٣٧٣٤، وشجرة النور الزكية ١ /٩٢ رقم ٢٠٩ .

(٤) الآية ١٤ من سورة العلق.

(٥) الآية ٢١٨ من سورة الشعراء.

(٦) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التوحيد، باب قوله تعالى : ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ ١٣ /٤٣٠ رقم ٧٤٣٧، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية ٢ /٢١، ٢٢ رقم ١٨٢ من حديث أبى هريرة ﷺ.

بالرؤية فى نفى الشك عن الرائى، ولم يشبه المرئى بالمرئى. فاعلم ذلك"[1] أ.هـ.

د- آثار السلف :

وأما الآثار التى وردت عن سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم - فى إثبات رؤية الله ﷻ فى الآخرة للمؤمنين، فهى أكثر من أن تذكر سبق منها قول الإمام الشافعى.

ويقول فى ذلك الإمام أحمد - رحمه الله - : "من كذب بالرؤية فهو زنديق" وقال: "نؤمن بها أى الرؤية وأحاديثها، ونعلم أنها حق، فنؤمن بأن الله يرى، نرى ربنا يوم القيامة، لا نشك فيه ولا نرتاب".

وقال أيضاً : "من زعم أن الله لا يرى فى الآخرة فقد كفر بالله، وكذب بالقرآن ورد على الله أمره، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل"[2].

وسئل الإمام على بن المدينى[3] الإمام عبد الله بن المبارك عن رؤية الله تعالى فقال: ما حجب الله ﷻ أحداً إلا عذبه، ثم قرأ : ﴿**كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ (١٥) ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ (١٦) ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ**﴾[4] قال : الرؤية. فقلت له يا أبا عبد الله : إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث : "إن الله ينزل إلى سماء الدنيا، وأهل الجنة يرون ربهم، فحدثنى بنحو عشرة أحاديث فى هذا، وقال : أما نحن فقد أخذنا ديننا هذا عن التابعين، والتابعون أخذوه عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم عمن أخذوه؟!"[5] أ.هـ.

أما ما تعلق به المعتزلة من قوله تعالى : ﴿**لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾[6] وزعمهم بتعارض الآية مع الحديث[7].

---

(١) الانصاف للباقلانى ص١٨١، ١٨٢ وانظر: الابتهاج فى أحاديث المعراج لابن دحية ص ٧٨، ٧٩ .

(٢) لوامع الأنوار البهية للسفارينى ٢ /٢٤٦ .

(٣) على بن المدينى هو : على بن عبد الله بن معمر بن نجيح، أبو الحسن، ابن المدينى البصرى، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله. توفى سنة ٢٣٤هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٦٩٧، ٦٩٨ رقم ٤٧٧٦، والإرشاد للخليلى ص ١٨٨، والثقات للعجلى ص ٣٤٩ رقم ١١٩٨، والكاشف ٢ /٤٢ رقم ٣٩٣٧، وطبقات الحفاظ ١٨٧ رقم ٤١٤، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ /١٤٦ رقم ٤٠ .

(٤) الآيات ١٥ - ١٧ من سورة المطففين.

(٥) لوامع الأنوار ٢ /٢٤٥، وانظر: حادى الأرواح ص٢٥٢، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة٢ /٥٠٤

(٦) جزء من الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٧) شرح الأصول ص ٢٣٣- ٢٤٢ .

قال الإمام الباقلاني : "الآية لا حجة لهم فيها وهى حجة عليهم. لأنه قال: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ ولم يقل لا تراه الأبصار، والإدراك بمعنى يزيد على الرؤية، لأن الإدراك : الإحاطة بالشئ من جميع الجهات، والله تعالى لا يوصف بالجهات، ولا أنه فى جهة، فجاز أن يرى وإن لم يدرك[1].

وجواب آخر: أن معنى الآية لا تدركه الأبصار فى الدنيا، وإن جاز أن تدركه فى الآخرة، ليجمع بين قوله تعالى: **﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾**[2] وبين قوله تعالى: **﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾**.

وجواب آخر على دعوى التناقض : "لا تدركه الأبصار" يعنى أبصار الكفار دون المؤمنين، ليجمع بين قوله تعالى : **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾**[3] وبين قوله تعالى : **﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾**[4]. وهذا صحيح، لأن الحجاب لما كان للكفار دون المؤمنين، كذلك الرؤية للمؤمنين دون الكفار"[5] أ.هـ.

أما ما احتجوا به من خبر عائشة – رضى الله عنها – لما قال لها ابن الزبير – وهو ابن أختها – يا أماه : هل رأى محمد ربه؟ فقالت : يا ابن أختى لقد وقف شعر بدنى، والله تعالى يقول : **﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾**[6]. وفى رواية قالت : "من زعم أن محمداً ﷺ، رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ... قال تعالى : **﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾**[7].

قالوا : فموضع الدليل من الخبر أنها أكبرت ذلك ونفت الرؤية عن الله تعالى، فدل أن ذلك مستحيل فى حقه سبحانه وتعالى، كما قالوا بتعارض الخبرين[8].

---

(١) انظر : الإسراء والمعراج للدكتور محمد أبو شهبة ص ٦٧ .

(٢) جزء من الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٣) الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة القيامة.

(٤) الآية ١٥ من سورة المطففين.

(٥) الانصاف للباقلانى ص ١٨٤، وانظر : فتح البارى ٨ /٤٧٣ وما بعدها رقم ٤٨٥٥ .

(٦) الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٧) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام، والحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب فى سورة النجم٨ /٤٧٢ رقم ٤٨٥٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: **﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾**، وهل رأى النبى ربه ليلة الإسراء ٢ /٨، ٩ رقم ١٧٧ .

(٨) انظر : الإنصاف ص ١٨٦، وشرح الأصول ص ٢٦٧-٢٧٠ .

قال القاضى الباقلانى والجواب على ذلك من أوجه :

أولهما : أن ابن عباس ﷺ وغـيره من الصحابة قد صرحوا بأن محمداً ﷺ، رأى ربه ليلـة أسرى به بعينى رأسـه، ولو كان ذلك مستحيلاً لم يقع الخلاف فيه بين الصحابة، كمـا لم يقع بينهـم الخلاف فى مـا هو مسـتحيل علـى ا لله تعـالى من الولد والزوجـة، والشريك، ونحو ذلك. فلما وقع بينهم الخلاف فى ذلك وانقرض عصرهم على ذلك، دل على أن الرؤية جائزة غير مستحيلة. فبطل ما ذكر.

ثانيهما : أن عائشـة – رضـى الله عنها – إنمـا أنكرت رؤية البـارى بأبصار العيون فى دار الدنيـا، لا على الإطلاق، ولهذا روى عن أبيها وعنها –رضى ا لله عنهما– وعن جميع الصحابة أنهم فسـروا قوله تعالى : ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾[1] قالوا : الزيـادة النظر إلى الله تعالى فـى الجنة[2]، وقد روى هـذا مرفوعاً عن الرسـول ﷺ كما سبق فى الأدلة القرآنية على الرؤية[3].

فصـح مذهب أهل السنة والجماعة بحمد الله تعالى، وبطلت شبه المخالف واندحض مكره. ولله المنة والحجة البالغة"[4] أ.هـ.

ونسأله ﷻ أن يمتعنا بالنظر إلى وجهه الكريم

---

(١) انظر: فتح البـارى ٨ /٤٧٤، ٤٧٥ رقـم٤٨٥٥، والابتهـاج فى أحـاديث المعـراج لابن دحيـة٧٤-٧٦، وزاد المعاد ٣ /٣٦ – ٣٨، والإسراء والمعراج للدكتور محمد أبو شهبة ٦٧، ٦٩ .

(٢) انظر : البعث والنشور للبيهقى ص ٢٦٢، ٢٦٣ رقمى ٤٤٧، ٤٤٨ .

(٣) راجع : ص ٢٢٤ .

(٤) الإنصاف ١٨٦-١٨٧ وللاستزادة فى الرد على شبه المعتزلة حول حديث الرؤى، انظر : الإنصاف، والإبانة ص ٣٥ – ٤٧، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٢١٣-٢٨٤، وشرح العقيدة الطحاوية ١ /٢٣٧-٢٥٧ .

المبحث الثالث
موقف أهل البدع قديماً وحديثاً من أحاديث القدر والرد عليهم

الأحاديث التي تثبت ركناً من أركان الإيمان وهو : الإيمان بقدر ا لله ﷻ خيره، وشره، حلوه ومره، طعن فيها المعتزلة؛ لأنها تتعارض مع أصل من أصولهم الخمسة وهو العدل الذى يعد مع أصلهم، الأول "التوحيد" أهم أصولهم لذا فهم يسمون أنفسهم أهل العدل وأهل التوحيد، وتمدحوا بهذه التسمية.

وقد عرفوا العدل : بأنه تعالى لا يفعل القبيح ولا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلها حسنة[1]. وبنوا على هذا الأصل "العدل" أموراً عدة منها :

أ- وجوب الصلاح والأصلح على الله ﷻ[2]. عصمنا ا لله وإياكم من إساءة الأدب مع الله.

ب- الحسن والقبح العقليان، فالحسن ما حسنه العقل والقبيح ما قبحه العقل، والشرع فى تحسينه وتقبيحه للأشياء مخبر عنها لا مثبت لها ، والعقل مدرك لها لا منشئ[3].

ج- إن الله ﷻ لم يخلق أفعال العباد، وإنما الإنسان هو الخالق لأفعاله كلها خيرها وشرها[4]. وقد أفضى بهم هذا إلى إنكار القدر.

قال القاضى عبد الجبار "والذين يثبتون القدر هم المجبرة[5]، فأما نحن فإنا ننفيه وننزه الله تعالى. عن أن تكون الأفعال بقضائه وقدره[6].

وحجة المعتزلة فى نفى القدر أو نفى خلق الله لأفعال العباد طاعات كانت أم

---

(١) انظر : شرح الأصول ص ١٣٢، ٣٠١.

(٢) شرح الأصول ص ١٣٣، ١٣٤، ٣٠٧ وما بعدها، وانظر : الفصل فى الملل والنحل ٣ /١٦٤.

(٣) شرح الأصول ١٣٢، ٣٠١-٣٢٣، وانظر : الكشاف للزمخشرى ٢ /٤٤١.

(٤) شرح الأصول ص ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٤٥، ٧٧٦.

(٥)المجبرة أو الجبرية: مشتقة من الجبر، وهو نفى الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الرب تعالى: وهم أصناف : فالجبرية الخالصة هى التى لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلا. والمتوسطة : هى التى تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة. انظر : الملل والنحل ١ /٨٥، والتعريفات ص١٠١.

(٦) شرح الأصول ص ٧٧٦.

معاصى؛ أن الله لا يفعل القبيح، وأفعال العباد وإن كانت طاعة، فقد يصح وجودها على وجه فتقبح، وعلى وجه آخر فتحسن"(١).

وبناءً على أصلهم هذا "العدل" تأولوا الآيات القرآنية التى تثبت قدر ا الله ﷻ وخلقه لأفعال عباده خيرها وشرها.

وطعنوا فى الأحاديث التى تثبت القدر وعدوها ضرباً من الخطأ، وأن من رواها قد ارتكب عظيماً.

قال القاضى عبد الجبار: "وما ورد من أخبار الآحاد دالاً على ذلك، ضرب من ضروب الخطأ الذى يعلم بروايته أنه ارتكب عظيماً"(٢).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما كفروا من خالفهم فى هذا الأصل "العدل".

قال عبد الجبار : "وأما من خالف فى العدل، وأضاف إلى ا الله تعالى القبائح كلها من الظلم، والكذب، وإظهار المعجزات على الكذابين، وتعذيب أطفال المشركين بذنوب آبائهم والإخلال بالواجب فإنه يكفر أيضاً"(٣).

وقد تأثر بموقف المعتزلة بالطعن فى أحاديث القدر، دعاة اللادينية(٤)، كما تأثر بعض رواد المدرسة العقلية الحديثة وقد فصل ذلك الدكتور فهد الرومى فى رسالته للدكتوراه "منهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير"(٥) .

---

(١) المجموع المحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار ص ٣٦٦، ٣٦٧، نقلاً عن موقف المدرسة العقلية من السنة ١/ ٢٨٨.

(٢) فضل الاعتزال ص ١٩٤ .

(٣) شرح الأصول ص١٢٥ .

(٤) انظر:الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص١٣١،١٣٥،٣٥٧،٣٩٤، ودين السلطان ص٣٢٣،٣٢٤

(٥) انظر : منهج المدرسة العقلية ص ٥٣٣-٥٤٤ .

وجوب الإيمان بقدر الله تعالى والجواب عن شبه المعتزلة ومن قال بقولهم أو تأثر بهم

الإيمان بقدر الله واجب، وهو أحد أركان الإيمان الستة؛ التى لا يتصف المؤمن بالإيمان إلا بتحقيقها، كما قال ﷺ : "**الإيمان أن تؤمن بالله ، ملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره**"(١). ولقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والعقل على إثبات قدر الله تعالى، وهى تؤيد ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من ذلك : قوله تعالى : ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾(٢) وقوله تعالى : ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾(٣) وقال تعالى : ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا**﴾(٤).

وسئل ابن عمر - رضى الله عنهما - عن أناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم (أى يبحثون عن غامضه وخفاياه) وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف (أى مستأنف لم يسبق به قدر، ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلم بعد وقوعه)؟ فيجيب ابن عمر-رضى الله عنهما - فيقول للسائل : "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برئ منهم وأنهم براء منى، والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قُبل الله منه حتى يؤمن بالقدر(٥)، ثم ساق حديث عمر ﷺ السابق.

وعن طاووس قال : "أدركت ثلثمائة من أصحاب رسول الله ﷺ، يقولون : كل شئ بقدر، وسمعت عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : "**كل شيء بقدر حتى العجز والكيس**"(٦)، والأحاديث فى إثبات القدر كثيرة جداً فى الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة(٧) والإيمان بالقدر لا يتم إلا بأربعة أمور :

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ ١ /١٧٧ رقم ٨ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.
(٢) الآية ٢ من سورة الفرقان.
(٣) الآية ٤٩ من سورة القمر.
(٤) الآية ٣٨ من سورة الأحزاب.
(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ ١ /١٧٨ رقم ٨.
(٦) الكَيس "بفتح الكاف" ضد العجز، ومعناه الحذق فى الأمور ومعناه : أن العاجز قد قدر عجزه، والكيس قد قدر كيسه أ.هـ. المنهاج شرح مسلم٨ /٤٥٦، وفتح البارى ١/٤٨٧، والحديث أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب كل شئ بقدر /٤٥٥،٤٥٦رقم٢٦٥٥
(٧) انظر : كتاب القدر فى الصحيحين، البخارى (بشرح فتح البارى) ١١ /٤٨٦ - ٥٢٤ أرقام ٦٥٩٤ - ٦٦٢٠، ومسلم (بشرح النووى) ٨ /٤٤٠ - ٤٦٨ أرقام ٢٦٤٣ - ٢٦٦٣.

الأول : الإيمان بأن الله عالم بكل ما يكون جملة وتفصيلاً بعلم سابق لقوله تعالى : ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾(١).

الثاني : إن الله كتب فى اللوح المحفوظ مقادير كل شئ لقوله تعالى : ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾(٢) ولقوله ﷺ : "**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة قال : وعرشه على الماء**"(٣).

الثالث : إنه لا يكون شئ فى السماوات والأرض إلا بإرادة ا لله ومشيئته، الدائرة بين الرحمة والحكمة، يهدى من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته، لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته، وسلطانه، وهم يسألون، وما وقع من ذلك فهو مطابق لعلم ا لله السابق ولما كتبه فى اللوح المحفوظ لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾(٤) وقال تعالى: ﴿**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا**﴾(٥)" فأثبت جل جلاله وقوع الهداية والضلال بإرادته.

الرابع : إن كل شيء فى السماوات والأرض مخلوق لله تعالى لا خالق غيره، ولا رب سواه، لقوله تعالى : ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾(٦) وقال على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(٧).

ويدل على صحة مذهب أهل السنة والجماعة من أدلة العقل : أن الملك إذا جرى فى ملكه ما لا يريد، دل ذلك على نقصه أو ضعفه أو عجزه، وا لله تعالى موصوف بصفات الكمال، لا يجوز عليه فى ملكه نقص، ولا ضعف، ولا عجز، فكيف يكون فى ملكه ما لا يريده، ويريده أضعف خلقه فيكون. كلا سبحانه وتعالى أن يأمر بالفحشاء أو يكون فى ملكه إلا ما يشاء .

---

(١) الآية ٧٠ من سورة الحج.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الحديد.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٨ /٤٥٢ رقم ٢٦٥٣ من حديث ابن عمرو -رضى الله عنهما-.

(٤) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٥) الآية ١٢٥ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ٢ من سورة الفرقان.

(٧) الآية ٩٦ من سورة الصافات، وانظر : فتح البارى ١ /١٤٥ رقم ٥٠ .

ونقول : إن مذهب أهل السنة والجماعة الذى ندين لله تعالى به أنه لا يتحرك متحرك، ولا يسكن ساكن ولا يطيع طائع، ولا يعصى عاص، من أعلى العلى إلى ما تحت الثرى؛ إلا بإرادة الله تعالى، وقضائه ومشيئته. وقد دل على صحة ذلك الكتاب، والسنة، والعقل، وإجماع الأمة(١).

وقد تناول العلماء من أهل السنة شبه المعتزلة فى موضوع القدر، وأفعال العباد ففندوها وأوضحوا بطلانها؛ لأنها لم تبن على نصوص الشرع، وإنما بنيت على العقول القاصرة العاجزة، فجاءت مخالفة للنصوص مناهضة لها.

وصفوة القول فى الرد على المعتزلة : "إن المعتزلة لما خاضوا بعقولهم فى شرع الله تعالى بعيداً عن هدى النصوص، قذفت لهم تلك العقول بما يسمى بالتحسين والتقبيح العقلى، ووجوب الأصلح على الله؛ الذى كان علته وسببه قياسهم لأفعال الله سبحانه على أفعال العباد، فحسنوا منه ما يحسن منهم، وقبحوا منه ما يقبح منهم، وأوجبوا عليه ما يجب عليهم، وحرموا عليه ما يحرم عليهم، وسموا ذلك عدلاً، وما ذلك إلا تشبيه لله بخلقه فى أفعاله فهم فى الحقيقة مشبهة الأفعال. والله سبحانه لا يقاس بنا فى أفعاله، فليس ما وجب أو حرم علينا، يجب ويحرم عليه، وليس ما حسن أو قبح منا يحسن أو يقبح منه(٢).

فهو سبحانه منزه عن فعل القبائح، لا يفعل السوء والسيئات، مع أنه سبحانه خالق كل شيء، أفعال العباد وغيرها.

والعبد إذا فعل القبيح المنهى عنه كان قد فعل سوءاً، وظلماً، وقبيحاً وشراً، والرب قد جعله فاعلاً لذلك، وذلك منه سبحانه عدل، وحكمة، وصواب، ووضع للأشياء فى مواضعها، فخلقه سبحانه لما فيه نقص أو عيب للحكمة التى خلقه لها هو محمود عليه، وهو منه عدل، وحكمة، وصواب، وإن كان فى المخلوق عيباً، ومثل ذلك فى المخلوقين، فإن الصانع إذا أخذ الخشبة المعوجة، والحجر الردئ، واللبنة الناقصة، فوضعها فى موضع يليق بها ويناسبها كان ذلك منه عدلاً، واستقامة وصواباً وهو محمود، وإن كان فى تلك عوج وعيب هى به مذمومة، ومن أخذ الخبائث فوضعها فى المحل الذى يليق بها كان ذلك حكمة وعدلاً، وإنما السفه والظلم أن يضعها فى غير

---

(١) الإنصاف للباقلانى ص ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢ بتقديم وتأخير.

(٢) انظر : المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨، ومفتاح دار السعادة ص ٤٩-٥٢ .

موضعها، فهو سبحانه لا يضع شيئاً إلا فى موضعه، فلا يكون إلا عدلاً، ولا يفعل إلا خيراً، فلا يكون إلا محسناً جواداً رحيماً، وهو سبحانه له الخلق والأمر[1].

والله يختص بحكمة لا يشاركه فيها غيره، ولهذا يحسن منه ما يقبح من المخلوقين لانتفاء تلك الحكمة فى حقهم، مثال لذلك يحسن منه مدح نفسه والثناء عليها، ويقبح من أكثر خلقه ذلك. كما يحسن منه إماتة خلقه وابتلاؤهم وامتحانهم بأنواع المحن، ويقبح ذلك من الخلق، فليس بين الله وخلقه جامع يوجب أن يحسن منه، ما يحسن منهم، ويقبح منه ما قبح منهم[2].

وكون الله سبحانه خالقاً لأفعال العباد، لا ينفى ذلك أن يكونوا فاعلين لها حقيقة، فقد أخبر سبحانه أن العباد يفعلون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويصدقون ويكذبون فى مواضع جمة. فأفعالهم مستندة إليهم، وهم الفاعلون لها حقيقة، وأنها تنسب إليهم وتضاف لهم وهى مفعولة لله حقيقة ومخلوقة له، وليست فعلاً له، ولا يتصف بأنه فاعلها؛ لأن هنالك فرقاً بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، فهى فعل العباد ومفعوله له سبحانه[3].

وإلى هذا أشار الإمام الطحاوى[4] - رحمه الله - بقوله : "وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد"[5].

وأما إيجاب شيء على الله أو تحريمه عليه، فإن جمهور العلماء ذهبوا إلى أنه سبحانه إنما أمر عباده بما فيه صلاحهم، ونهاهم وحذرهم عما فيه فسادهم، وأرسل لهم الرسل للمصلحة العامة، وإن كان فى إرسالهم ضرر على بعض الناس، ففيه حكم، وإن كان فى بعض ما يخلقه ضرر كالذنوب، فلابد من وجود الحكمة فى ذلك، والمصلحة التى لأجلها خلقه سبحانه[6]، والله سبحانه قد يوجب على نفسه ويحرم بعض الأمور

---

(1) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٢٩٩ - ٣٠٠ .

(2) لوامع الأنوار البهية للسفارينى ١ /٣٣٣ .

(3) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ١٤٢، ١٤٣، ١٥٣، وشفاء العليل فى مسائل القدر ص ١١٥، وشرح الطحاوية ٢ /١٨٨ .

(4) الطحاوى هو : أبو جعفر، أحمد بن محمد الأزدى المصرى الطحاوى الحنفى. كان ثقة، ثبتاً، فقيهاً، لم يخلف بعده مثله، انتهت إليه رياسة أصحاب أبى حنيفة بمصر من مصنفاته (شرح معانى الآثار) و"أحكام القرآن" و"العقيدة" مات سنة ٣٢١هـ. له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص٣٣٩ رقم ٧٦٧، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٨٠٨ رقم ٧٩٧، وطبقات المفسرين للداودى ١ /٧٤ رقم ٦٩، والبداية والنهاية ١١/ ١٣٢، والتقييد لمعرفة رواة السنن لابن نقطة ص ١٧٤ رقم ١٩٥، ولسان الميزان ١ /٤١٥ رقم ٨٤٥ .

(5) شرح الطحاوية ٢ /١٧٩ .

(6) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٥٣ .

كقوله سبحانه : ﴿**كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ**﴾[18] وفى الحديث: "**يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى**"[19] وهو لا يخل بما أوجبه أو حرمه على نفسه.

أما أن يوجب أو يحرم عليه الخلق بعقولهم فلا[20].

إن قول المعتزلة يجب على الله فعل الصلاح والأصلح لعباده يلزم منه لوازم فاسدة مثل : عدم خلق إبليس وجنوده، فعدم خلقه وجنوده أصلح للخلق وانفع، وقد خلقه البارى! والأمثلة على ذلك كثيرة[21].

إذا عرفت صحة مذهب أهل السنة فى عقيدة الإيمان بالقدر، وعرفت فساد مذهب المعتزلة، عرفت أن طعون المعتزلة ومن قال بقولهم من المستشرقين، ودعاة الإلحاد[22] فى الأحاديث الصحيحة المثبتة للقدر، طعون واهية لا حجة لهم فيها، وهاك مثالاً على ذلك، حديث محاجة آدم موسى عليهما السلام، نذكر شبه الطاعنين فيه والدفاع عنه فى المبحث التالى فإلى بيان ذلك.

---

(١) الآية ٥٤ من سورة الأنعام.

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم ٨ /٣٧٥ رقم ٢٥٧٧ من حديث أبى ذر ﷺ .

(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٩، ٥٠، وشرح الطحاوية ٢ /١٩٣ - ١٩٥ .

(٤) انظر: لوامع الأنوار البهية ١ /٣٢٩ - ٣٣٢ . وللاستزادة من الرد على شبهات المعتزلة فى عقيدة القدر، انظر : الإنصاف للباقلانى ص١٥٧-١٦٨، والشريعة للآجرى ص ١٤٩-٢٥٠، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٢٨٥ -٢٤٣ .

(٥) كنيازى عز الدين الذى طعن فى حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً : "إن أحدكم يجمع فى بطن أمه أربعين يوماً... الحديث" سبق ذكره وتخريجه ص ٦٥٥، وانظر : دين السلطان ص٦٥٠، ٦٥١، وانظر : دراسة الكتب المقدسة للدكتور موريس بوكاى ص ٢٩٧، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى أحمد حجازى ص١٥٨،١٦٠، والأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر ٢ /٣٠٣ وغيرهم .

المبحث الرابع

شبه الطاعنين فى حديث محاجة آدم موسى عليهما السلام والرد عليها

عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ، قال : "**احتج آدم وموسى، فقال له موسى : يا آدم أنت أبونا، خيَّبتَنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم : أنت موسى . اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك بيدِهِ، أَتَلُومُنِي على أمر قَدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقنى بأربعين سنةً**؟ فقال النبى ﷺ : "**فحج آدم موسى ثلاثاً**"[1].

قال الحافظ ابن حجر-رحمه الله-: قد أنكر القدرية هذا الحديث لأنه صريح فى إثبات القدر السابق، وتقرير النبى ﷺ لآدم على الاحتجاج به، وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا :

أولاً : لا يصح لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه، وقد قتل هو نفساً لم يؤمر بقتلها، ثم قال رب اغفر لى، فغفر له، فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له؟

ثانياً : لو ساغ اللوم على الذنب بالقدر الذى فرغ من كتابته على العبد، لكان من عوتب على معصية قد ارتكبها، يحتج بالقدر السابق، ولو ساغ ذلك لانسد باب القصاص، والحدود، ولاحتج به كل أحد على ما يرتكبه من الفواحش، وهذا يفضى إلى لوازم قطعية، فدل ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له[2] أ.هـ.

وبنحو ذلك طعن السيد صالح أبو بكر[3]، ونيازى عز الدين[4]، وغيرهما فى الحديث. **ويجاب عليهم بالآتى** :

أولاً : هذا الحديث صحيح ثابت فى كتب السنة بالاتفاق. رواه عن النبى ﷺ أبو هريرة وغيره، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه من طريق أبى هريرة رواه عشرة من التابعين ثم ذكرهم، وذكر من خرج لهم من الأئمة[5].

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله ﷻ ١١ /٥١٣، ٥١٤ رقم ٦٦١٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٨ /٤٥٠ رقم ٢٦٥٢ .

(٢) فتح البارى ١١ /٥١٨ رقم ٦٦١٤ .

(٣) الأضواء القرآنية ٢ /٢٣٩ .

(٤) دين السلطان ص ٦٥٥ وما بعدها، وانظر : دراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاى ص ٢٩٧ .

(٥) فتح البارى ١١ /٥١٤ .

ثانياً : قد ذكر فى احتجاج آدم بالقدر عدة أقوال، المتجه منها قولان :

الأول : إنما لام موسى عليه السلام آدم عليه السلام على المصيبة التى أخرجته لا على المعصية، لأن العبد مأمور أن يحتج بالقدر عند المصائب كما قال ﷺ "**وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أنى فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل. فإن لو تفتح عمل الشيطان**"[1]. وقال تعالى : ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنْفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾[2] واستحسن هذا القول الإمام الطحاوى[3].

الثانى : إن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع فى موضع، ويضر فى موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته كما فعل آدم، ويضر الاحتجاج به فى الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلاً محرماً، أو يترك واجباً فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر عليه ويصر، فيبطل الاحتجاج به حقاً، ويرتكب باطلاً، كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم لغير الله، فقالوا كما حكى رب العزة عنهم: ﴿**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ ءَابَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ**﴾[4].

وخلاصة ذلك أن اللوم إذا ارتفع، صح الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللوم واقعاً فالاحتجاج بالقدر باطل[5].

وقال القرطبى : "إنما غلبه بالحجة؛ لأنه علم من التوراة أن الله تاب عليه[6]، فكان لومه على ذلك، نوع جفاء، كما يقال ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء، ولأن أثر المخالفة بعد الصفح ينمحى حتى كأنه لم يكن، فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذ محلاً".

قال الحافظ ابن حجر : "وهو محصل ما أجاب به المازرى، وغيره من المحققين، وهو المعتمد"[7].

---

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله، وتفويض المقادير لله ٨ /٤٦٦، ٤٦٧ رقم ٢٦٦٤ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة الحديد.

(٣) شرح الطحاوية ١ /١٧٠ وما بعدها وانظر : اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٦٨ .

(٤) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٥) شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر ص ٣٨، ٣٩ بتصرف.

(٦) كما جاء فى حديث عمر "قال آدم لموسى إنما وجدت أن ذلك كان فى كتاب الله قبل أن أخلق؟ قال نعم" أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب فى القدر ٤ /٢٢٦ رقم ٤٧٠٢ .

(٧) فتح البارى ١١ /٥١٨، وقول القرطبى موجود بمعناه فى الجامع لأحكام القرآن ١١ /٢٥٦ .

ثالثاً : ليس فى الحديث احتجاج بالقدر على المعاصى كما يزعم المعتزلة. وآدم عليه السلام لم يحتج بالقدر؛ لأن أنبياء الله - عليهم السلام - من أعلم الناس بالله وبأمره ونهيه، فلا يسوغ لأحدهم أن يعصى الله بالقدر، ثم يحتج على ذلك[1] أ.هـ.

وبعد

فالحديث كما قال الحافظ ابن عبد البر : "هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق فى إثبات القدر، وأن الله تعالى قضى أعمال العباد فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق فى علم الله"[2].

وعن النهى عن المجادلة فى القدر روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون فى القدر، فكأنما فقئ فى وجهه حب الرمان من الغضب، فقال : "**بهذا أمرتم أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض. بهذا هلكت الأمم قبلكم**"[3] أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(1) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم ٣٦٩، وشفاء العليل ص ٣٨، وشرح الطحاوية ١ /١٧٠ .

(2) انظر : فتح البارى ١١ /٥١٧، وللاستزادة فى الرد على هذا الحديث انظر : نصوص من السنة ودفاع عنها للدكتور رفعت فوزى، ص ١٨-٢٤، وضلالات منكرى السنة للدكتور طه حبيشى ص ٤٦٣ - ٤٧٥، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٤٣ - ٣٤٧ .

(3) أخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب الإيمان، باب فى القدر ١ /٤٥ رقم ٨٥، وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ١ /٥٨ : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات أ.هـ.

المبحث الخامس

موقف المبتدعة قديماً وحديثاً من أحاديث المغفرة لمرتكب الكبيرة والرد عليهم

طعن المبتدعة من المعتزلة وغيرهم فى أحاديث المغفرة لأهل الكبائر يوم القيامة، لتعارضه مع أصلهم السابق "العدل"، وقولهم بوجوب الصلاح والأصلح على الله ، ولتعارضه مع أحد أصولهم الخمسة وهو"الوعد والوعيد" ومرادهم به: أنه يجب على الله إثابة الطائع الذى وعده بالثواب، وعقاب العاصى الذى أوعده بالعقاب، ولا يخلف الله وعيده؛ لأنه ذم وقبح[1].

ولتعارضه أيضاً مع قولهم فى مرتكب الكبيرة بأنه فى منزلة بين المنزلتين، وهو أيضاً أحد أصولهم الخمسة، ومرادهم به أن مرتكب الكبيرة منزلته "الفسق" بين المنزلتين الإيمان، والكفر" وهو بهذه المنزلة خالد مخلد فى النار إذا لم يتب من كبيرته، وحاله فى العقاب دون الكافر، فعقابه أخف ولكنه مع ذلك مؤبد فيها"[2].

ومن أصولهم السابقة طعنوا فى أحاديث الشفاعة، كما طعنوا فى الأحاديث التى تصف مرتكب الكبيرة – وإن لم يتب – بأنه تحت المشيئة "إن شاء غفر ا لله له، وإن شاء عذبه" لتعارضها مع قولهم : "وجوب تنفيذ الله وعيده على العاصى. وقولهم : إن مرتكب الكبيرة خالد مخلد فى النار إن لم يتب من كبيرته.

واعتبروا مثل هذه الأحاديث فيها خلف للوعيد من ا لله ﷻ وهو عندهم ذم وقبح. قال القاضى عبد الجبار : "من زعم أن خلف الوعيد كرم، وأن ا لله يمكن أن يخلف فى وعيده، كفر، لأنه أضاف القبيح إلى الله تعالى"[3] أ.هـ.

والجواب :

إن إنفاذ الوعيد، والوجوب على الله ، الذى دندن به المعتزلة ، وقال به أعداء السنة[4]، وخلدوا به صاحب الكبيرة فى النار، إنما هو أمر عقلى محض لا سند له من

---

(١) انظر : شرح الأصول ص ١٢٥، ٦١١ وما بعدها، والملل والنحل ١ /٤٢، وآراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً للدكتور على بن سعد بن صالح ص ١٢٣ .

(٢) انظر : فضل الاعتزال ٢١٠، ٣٥٠، ومقالات الإسلاميين ١ /٣٣٤، والملل والنحل ١ /٤٥ .

(٣) انظر : شرح الأصول ص١٢٥، ١٣٢، ٦٦٦، ٦٦٧ .

(٤) انظر : المسلم العاصى لأحمد صبحى منصور ص ١٤ -٣٠ .

النصوص، ولا من العقول السليمة.

فمن أين للعقول أن توجب وتحرم عليه سبحانه، وكيف علمت أنه يجب عليه أن يمدح ويذم، ويثيب ويعاقب على الفعل، وأنه رضى عن فاعل، وسخط على فاعل؟

وهل ذلك إلا غيب عنا، وإقحام للعقل فيما لا علم له، وتجنى على نصوص الشرع، وقياس لله بخلقه فى أفعاله .

وهل كل ما حسن من الخلق حسن منه،وما قبح منهم قبح منه؟ أم هو القياس الفاسد أيضاً؟[1] .

ولا شك أن الله وعد الطائعين بالثواب، وأوعد العاصين بالعقاب، وما وعد به عباده الطائعين لابد من تحققه، كرماً منه سبحانه وفضلاً، لأنه لا يخلف الميعاد كما قال ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ**﴾[2] وقوله تعالى : ﴿**وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لاَ تُخْلِفُ الْمِيعَادَ**﴾[3] وليس معنى ذلك أن العباد يستحقون دخول الجنة على ربهم بأعمالهم كما يزعم أهل الاعتزال، بل إنما يدخلهم الجنة برحمته وفضله، كما قال ﷺ : "**لن يدخل أحداً عمله الجنة**"، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال:"**ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله بفضل ورحمة...فسددوا وقاربوا**" الحديث[4]، وذلك بخلاف الوعيد، فإن خلفه مدح لا ذم، ويجوز عليه سبحانه أن يخلف وعيده، لأنه حقه، فإخلافه له عفو وكرم، وجود، وإحسان، ولهذا مدح به كعب بن زهير رسول الله ﷺ، حيث قال :

نبئت أن رسول الله أوعدنى *** والعفو عند رسول الله مأمول[5]

والعرب لا تعد عاراً ولا خُلْفاً، أن تَعِد شراً ثم لا تفعل، ترى ذلك كرماً وفضلاً، إنما الخلف أن تعد خيراً ثم لا تفعل، ومن ذلك قول القائل :

لا يرهب ابن العم منى صولة *** ولا أختتى[6] من صولة المتهدد

---

(١) مفتاح دار السعادة لابن قيم الجوزية ص ٥١، ٥٢، وراجع ما سبق فى الجواب عن طعن المعتزلة فى أحاديث القدر ص ٧٦٧-٧٧٤ .

(٢) الآية ٣١ من سورة الرعد.

(٣) الآية ١٩٤ من سورة آل عمران.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب، باب تمنى المريض الموت ١٠ /١٣٢، ١٣٣ رقم٥٦٧٣، ومسلم بشرح النووى) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى ٩ /١٧٤ رقم ٢٨١٦ من حديث أبى هريرة ﷺ واللفظ للبخارى.

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهية ١ /٣٧٠، وانظر : شرح ديوان كعب بن زهير للحسن السكرى ص١٩ .

(٦) أختتى : أى اتصاغر وأنكسر، انظر : لسان العرب ٢ /٢٨ .

وإنـي أن أوعدتـه أو وعدتـه *** لأخلف إ يعادى وأنجز موعدي[1]

وفـى الحديث عن زيـد بن ثـابت مرفوعـاً : "**لو أن ا لله عـذب أهل سماواتـه وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم. ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم**"[2].

أمـا ما ذهب إليه المعتزلة والخوارج مـن أن الكبيرة الواحدة تسقط جميع ما لصاحب الكبيرة من ثواب، لأنه لا ثـواب البته يستحقه الإنسـان مع وجود الكبيرة[3]، ويستلزم على هذا حبط إيمانـه حيث حكموا عليـه بالخلود فى النـار، وإن لم يحكم عليـه المعتزلة بالكفر فى الدنيا فقد صرح بذلك الخوارج فأصبح الخلاف بينهم لفظى[4].

هذا الذى ذهبوا إليه نوع من الظلم الذى نزه الله نفسـه عنه كما قال تعالى : **﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾**[5].

وهو مخالف لكتـاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ، فى أن مرتكـب الكبيرة مسلم عاصى، غير خـالد مخلد فى النار، وهو تحـت المشيئة "إن شـاء غفر ا لله له وإن شـاء عذبه" يدل على ذلك قولـه تعـالى : **﴿إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْـرَكَ بِـهِ وَيَغْفِرُ مَـا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَـاءُ﴾**[6] فالآيـة صريحـة فى أن الغفران المعلق بالمشـيئة شـامل لجميع الذنوب، كبائر كانت أو صغائر، ولم يستثن المولى ﷻ سوى كبيرة الشرك به تعالى[7].

وفى هذا رد على قولهم المراد بالمغفرة صغائر المعاصى[8].

وقـال ﷺ: "**ما مـن عبد قال لا إلـه إلا الله، ثم مـات على ذلك إلا دخـل الجنة**" قال أبو ذر رضي الله عنه، قلت وإن زنى وإن سرق؟ قال "**وإن زنى وإن سرق**" -ثلاثاً- ثم قال فى الرابعـة **على رغم أنـف أبى ذر**" قـال فخرج أبو ذر وهـو يقول : "وإن رغم أنف

---

(١) انظر: أخبار عمرو بن عبيد للدارقطنى ص ١٤، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٦٨،٣٦٩ .

(٢) أخرجـه أبو داود فى سننه كتاب السنة، بـاب فى القدر ٤ /٢٢٥ رقم ٤٦٩٩، وابن ماجـة فى سـننه كتاب القدر، باب فى القدر ١ /٤١،٤٢ رقم ٧٧ .

(٣) انظر شرح الأصول ص ٦٩١، ومقالات الإسلاميين ١ /٣٣٢ .

(٤) شرح الطحاوية ٢ /٩٩، ١٠٠ .

(٥) الآيـة ٤٠ من سورة النسـاء، وانظر : مسلم (بشـرح النووى) كتاب الإيمان، بـاب معرفة طريق الرؤية ٢ /٢٦ رقم ١٨٣ .

(٦) الآية ١١٦ من سورة النساء.

(٧) انظر : جامع البيان ٥ /١٢٦، والجـامع لأحكام القرآن ٥ /٢٤٥، وفرق معاصرة تنسـب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها ٢ /٨٣٩ .

(٨) انظر : فضل الاعتزال ص ١٥٤ .

أبى ذر"(١).

وفى حديث عبادة بن الصامت ﷺ : أنه ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه : **بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا فى معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فى الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً، ثم ستره الله؛ فهو إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه"**. فبايعناه على ذلك(٢).

والأدلة على أن صاحب الكبيرة "مسلم عاصى" وتحت المشيئة وغير خالد مخلد فى النار كثيرة جداً. والأحاديث فى ذلك متواترة(٣).

وأقوال أهل العلم فى ذلك كثيرة نقتصر على قول جامع للإمام النووى - رحمه الله - إذ يقول : "واعلم أن مذهب أهل السنة، وما عليه أهل الحق من السلف والخلف، أن من مات موحداً، دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سالماً من المعاصى، كالصغير، والمجنون، والذى اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصى إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذى لم يبتل بمعصيةٍ أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة، ولا يدخلون النار أصلاً ... وأما من كانت له معصية كبيرة، ومات من غير توبة، فهو فى مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً، وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه القدر الذى يريده سبحانه وتعالى، ثم يدخله الجنة، فلا يخلد فى النار أحد مات على التوحيد،ولو عمل من المعاصى ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر،ولو عمل من أعمال البر ما عمل.

هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق فى هذه المسألة، وقد تظاهرت أدلة الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به من الأمة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعى(٤) أ.هـ.

---

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب فى الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ٣ / ١٢٣٧ رقم ٣٣٢، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات مشركاً دخل النار ١ /٣٧٠، ٣٧١ رقم ٩٤ واللفظ له.

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الإيمان ١ /٨١ رقم ١٨ واللفظ له، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها ٦ /٢٣٨، ٢٣٩ رقم ١٧٠٩ .

(٣) انظر : الشفاعة لمقبل بن هادى، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٦٠ - ٣٦٢ .

(٤) المنهاج شرح مسلم ١ /٢٥٥، ٢٥٦ أرقام ٢٦-٣٣ .

أمـا ما استدل به المعتزلة وغـيرهـم من الكتاب والسنة على تخليد صاحب الكبيرة فى النار كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾[1] وقولـه ﷺ : "**لا يدخل الجنة مدمن خمر، ولا نمـام، ولا عاق**"[2]. وقوله ﷺ : "**من قتل نفسـه بحديده، فحديدته فى يده يَتَوَجَّأُ بها بطنـه فى نـار جهنم خالداً أبـداً**"[3] أ.هـ. إلى غير ذلـك من الأخبار المرويـة فى هذا الباب، واستدلوا بها على تخليد صاحب الكبيرة[4].

هذه الأخبار التى استدلوا بها على تخليد مرتكب الكبيرة فى النار؛ لا حجة لهم فيها فهى مـن نصوص الوعيد التى وجههـا السـلف توجيهاً يتفـق ونصوص الوعد الأخرى التى غض عنها المعتزلة الطرف،وهذا من شـأن أهل البدع فإنهم يأخذون من النصوص مـا يظنون أنه يوافق بدعهم،ويتركون غيرهـا مما يخالف تلك البدع.وهكذا فعل أهل الاعتزال فى هذا المقام.

وقد ذكر العلماء توجيهات عديدة فى هذه النصوص وأمثالها والمختار منها قولان:

أحدهمـا : أنها محمولة على من يستحل الكبيرة مع علمه بالتحريم، فهذا كافر مخلد فى النار ولا يدخل الجنة أصلاً.

والثـانى : أنهـا محمولـة على أن مرتكـب الكبـيرة جزاؤه أن لا يدخـل الجنـة وقت دخول الفائزين إذا فتحت أبوابهـا لهم بل يؤخر، ثم قد يجـازى وقد يعفى عنه فيدخلها أولاً[5]. والمراد بـالخلود إذا عوقب، طول المـدة والإقامـة المتطاولـة، لا حقيقـة الدوام، كما فى قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ**﴾[6] والعرب تقول: لأخلدن فلاناً فى السجن، والسجن ينقطع ويزول، وكذلك من سجن، ومثله قولهم فى الدعاء: خلد الله ملكه، وأبد أيامه[7].

---

(١) الآية ٩٣ من سورة النساء.

(٢) أخرجه النسـائى فى سننه كتاب الزكاة، باب المنـان بما أعطى ٥ /٨٠ رقم٢٥٦٢، وأحمد فى المسند وذكر بدل المنان : الديوث الذى يقر فى أهله الخبث ٢ /٦٩، ١٢٨، ١٣٤ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٣) أخرجـه البخـارى (بشـرح فتح البـارى) كتـاب الطب، بـاب شـرب السـم والدواء بـه ... إلخ ٨ /٢٥٨ رقم ٥٧٧٨ ومسـلم (بشرح النووى) كتاب الإيمـان، باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسـان نفسه ١ /٣٩٥ رقم ١٠٩ من حديث أبى هريرة ﷺ.

(٤) انظر : شرح الأصول ص ٦٥٧، ٦٦٣ .

(٥) المنهاج شرح مسلم ١ /٣٦٩ رقم ٩١ بتصرف.

(٦) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٥ /٣٣٥، وانظر: المنهاج شرح مسلم ١٠ /٤٠٢، ٤٠٣ رقم ١٠٩ .

وهناك قول ثالث : وهو أن نصوص الوعيد الواردة فى الآيات، والأخبار فى حق مرتكب الكبيرة، هذا الوعيد جزاؤه، ولكن تكرم سبحانه وتعالى فأخبر أنه لا يخلد فى النار من مات مسلماً"(١)، وقد دلت الأحاديث على ذلك منها قوله ﷺ : "**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار يقول الله : من كان فى قلبه مثال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا**(٢)، **وعادوا حمماً**(٣)، **فيلقون فى نهر الحياة، فينبتون كما تُنْبُتُ الحبةُ فى حَميل السَّيل، أو قال:حَمِيَّةِ السَّيل**" وقال النبى ﷺ: "**ألم تَروا أنها تَنبتُ صفراء مُلتوية؟**"(٤).

وقد دلت الأحاديث أيضاً أن قاتل نفسه لا يخلد فى النار، روى الإمام مسلم فى صحيحه عن جابر أن الطفيل بن عمرو الدوسى أتى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله هل لك فى حصن حصين ومنعة؟ (قال : حصن كان لدوس فى الجاهلية) فأبى ذلك النبى ﷺ للذى ذخر الله للأنصار، فلما هاجر النبى ﷺ إلى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو، وهاجر معه رجل من قومه. فاجْتَوَوا المدينة. فَمَرِضَ، فَجَزِع، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ(٥) له فقطع بها بَرَاجِمه فَشَخَبَتْ(٦) يداهُ حتى مَاتَ، فَرَآهُ الطفيل بنَ عمرو فى منامه. فرآه وهيئته حسنة، ورآهُ مغطِّياً يَدَيْهِ، فَقَالَ له : ما صنع بك رُّبكَ؟ فقال : غفر لى بهجرتى إلى نبيه ﷺ، فقال : مالى أَرَاكَ مُغَطِّياً يديك؟ قال : قيل لى لن نُصْلِحَ منك ما أفسدتَ، فقصها الطفيل على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : "**اللهم وَلِيديهِ فاغفر**"(٧).

قال الإمام النووى -رحمه الله- : "ففيه حجة لقاعدة عظيمة لأهل السنة، أن من قتل نفسه أو ارتكب معصية غيرها، ومات من غير توبة فليس بكافر، ولا يقطع له بالنار، بل هو فى حكم المشيئة، وقد تقدم بيان القاعدة وتقريرها، وهذا الحديث شرح

---

(١) انظر : المنهاج شرح مسلم ١ /٣٦٩ رقم ١ /٣٩١ رقم ١٠٥ .

(٢) امتحشوا : أى احترقوا. والمحش: احتراق الجلد، وظهور العظم. انظر : النهاية فى غريب الحديث٤ /٣٠٢ .

(٣) حمماً : أى صاروا سود الأجساد كالحمم وهو الفحم انظر : النهاية فى غريب الحديث ١ /٤٤٤ .

(٤) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار ١١ /٤٢٤ رقم ٦٥٦٠ .

(٥) مشاقص : جمع مشقص وهو نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢ / ٤٩٠ .

(٦) شخبت: أى سألت من الشخب، وهو السيلان انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢ /٤٥٠ .

(٧) مسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر ١ /٤٠٧ رقم ١١٦ .

للأحاديث التى قبله، الموهم ظاهرها تخليد قاتل النفس، وغيره من أصحاب الكبائر فى النار، وفيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصى، فإن هذا عوقب فى يديه، ففيه رد على المرجئة[1]، القائلين بأن المعاصى لا تضر مع الإيمان، كما لا ينفع مع الكفر طاعة"[2] أ.هـ.

وإذا تقرر أن مرتكب الكبيرة، مسلم عاصى، تحت مشيئة ربه ﷻ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، فلا وجه لإنكار أعداء السنة لشفاعة النبى ﷺ، لأهل الكبائر من أمته.

فإلى بيان شبههم حول الحديث والرد عليها فى المبحث التالى.

---

(١) المرجئة : من الإرجاء وهو التأخير، والمرجئة لقب أطلق على طائفة تؤخر العمل عن الإيمان، بمعنى أنهم لا يدخلون العمل فى مسمى الإيمان، وقصروا الإيمان على المعرفة. وأكثرهم يرى أن الإيمان لا يتبعض، ولا يزيد ولا ينقص، وزعم بعضهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة أ.هـ انظر : مقالات الإسلاميين ١ /١٣٢، الملل والنحل ١ /١٣٧، وانظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ٢ /٧٤٣.

(٢) المنهاج شرح مسلم ١ /٤٠٩ رقم ١١٦ بتصرف يسير، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٧٤-٣٧٨.

المبحث السادس
شبه الطاعنين فى حديث الشفاعة والرد عليهم

إن تشبث المعتزلة بأصلهم الوعد والوعيد، ووجوب تحقيق الوعيد فى حق مرتكب الكبيرة بتخليده فى النار، أدى بهم إلى نفى الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة.

قال عبد الجبار: "الشفاعة للفساق الذين ماتوا على فسوقهم، ولم يتوبوا لا تجوز، بل مثالها مثال الشفاعة لمن قتل ولد الغير، وظل يتربص للآخر حتى يقتله، فكما أن هذا قبيح فهى قبيحة أيضاً ... والنبى ﷺ، لا يشفع لصاحب كبيرة، ولا يجوز له ذلك لأن إثابة من لا يستحق الثواب قبيحة ... والفاسق إنما يستحق العقوبة على الدوام، فكيف يخرج من النار بشفاعته ﷺ"[1].

وقد رد المعتزلة أحاديث الشفاعة لأهل الكبائر بدعوى تعارضها مع القرآن الكريم والسنة المطهرة، وبدعوى أنها خبر آحاد، ومسألة الشفاعة طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به[2].

وما صح من أحاديث الشفاعة أطلق عليها عبد الجبار حكماً عاماً وهو أن أكثرها مضطرب"[3].

ومما استدلوا به فى إنكار الشفاعة قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾[5]. ونحو ذلك من الآيات، واستدلوا على دعوى التعارض مع السنة المطهرة بما سبق من حديث "**لا يدخل الجنة نمام** ...الحديث" وحديث "**من قتل نفسه بحديدة** ... الحديث"[6].

وبشبهات **المعتزلة** استدل دعاة اللادينية فى **عصرنا**[7].

(1) انظر: شرح **الأصول** ص ٦٨٨، ٦٨٩ بتصرف يسير وانظر: **فضل الاعتزال** ص ٢٠٩.
(2) انظر: شرح **الأصول** ص ٦٩٠.
(3) انظر: فضل **الاعتزال** ص ٢٩٨.
(4) الآية ٤٨ من **سورة البقرة**.
(5) جزء من **الآية ١٨ من** سورة غافر، وانظر: شرح الأصول ص ٦٨٩.
(6) الحديثان سبق **تخريجهما** ص٢٤٤. وانظر: شرح الأصول ص ٦٩١.
(7) انظر: مذاهب **التفسير الإسلامى** ص ١٩٠، والمسلم العاصى **لأحمد** صبحى ١٠-٣٠، والأنبياء فى القرآن ص ٦٥ وما بعدها، **والأضواء** القرآنية ص ٢٥٨ - ٢٦٤، والقرآن والحديث والإسلام ص ١٥-١٧، وإنذار من السماء ١٨٤-١٨٨، ودين السلطان ص ٢٠٧، ٢٠٨، ٦١١، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٦٠٨، ٦٠٩، وانظر: القرآنيون **وشبهاتهم** حول السنة للدكتور خادم حسين بخش ص ٣٤٣.

ويجاب عن شبههم بما يلى :

أولاً : الأحاديث فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر ثابتة صحيحة فى الصحيحين، والسنن، والمسانيد وغيرها. وقد نص جماعة من العلماء على أنها تبلغ حد التواتر المعنوى[1] فزعمهم بأن الأحاديث أكثرها مضطرب. حجة واهية، وزعم عار عن الصحة، لا يتفوه به إلا من جهل حديث النبى ﷺ، أو أغمض عينيه عنه[2].

ومن الأحاديث الصحيحة الواردة فى الشفاعة قوله ﷺ : "**شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى**"[3]، وزعمهم أن هذا الحديث لم تثبت صحته[4]، زعم مردود، لأن الحديث قد ثبتت صحته، وأيدته الأحاديث الثابتة كقوله ﷺ : "**لكل نبى دعوة مستجابة، فتعجل كل نبى دعوته، وإننى اختبأت دعوتى شفاعة لأمتى يوم القيامة. فهى نائلة إن شاء الله من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئاً**"[5] وقوله ﷺ : "**أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه**"[6].

تقول الدكتورة عائشة يوسف المناعى : "اضطر المعتزلة إلى اللجوء إلى نقد الأخبار المعارضة التى تثبت الشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين مثل قوله ﷺ : "**شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى**" فبرغم أن هذا الحديث ينص صراحة على أن الشفاعة لأهل الكبائر، وبرغم صحته فإن المعتزلة لا يتورعون أن يقفوا موقف التكذيب من هذا الخبر ويقولون: "إن هذا الخبر لم تثبت صحته أولاً ، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن

---

(١) انظر:نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص٢٣٤ رقم٣٠٤، وشرح الطحاوية١ /٣١٢، ولوامع الأنوار البهية ٢ / ٢٠٨،٢١٨، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص٢٢٦

(٢) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٨٧ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب فى الشفاعة ٤ /٢٣٦ رقم ٤٧٣٩، والترمذى فى سننه كتاب صفة القيامة، باب ما جاء فى الشفاعة ٤ /٥٣٩، ٥٤٠ رقم ٢٤٣٥ وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وفى الباب عن جابر، وأخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب الإيمان ١ /١٣٩ رقم ٢٢٨، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذا اللفظ، ووافقه الذهبى. والحديث من رواية أنس بن مالك، وأخرج الحاكم للحديث متابعات وشواهد من حديث جابر، وصححها على شرط مسلم، ووافقه الذهبى. قال الحاكم: "هذا الحديث فيه قمع المبتدعة المفرقة بين الشفاعة لأهل الصغائر والكبائر، وأخرجه البيهقى فى البعث والنشور ص ٥٥ رقم ١ من حديث جابر، وانظر: استدراكات البعث والنشور ص ١٧٣-١٧٧ أرقام ٢٦٨-٢٧٧، وشعب الإيمان ٢ /١١٠-١٤٤ .

(٤) انظر : شرح الأصول ص ٦٩٠ .

(٥) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الدعوات، باب لكل نبى دعوة مستجابة ١١ /٩٩ رقم ٦٣٠٤، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان باب اختباء النبى ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ٢ /٧٦ رقم ١٩٩، من حديث أبى هريرة ، واللفظ لمسلم.

(٦) سبق تخريجه ص ١١١. وانظر: ما قاله الإمام البيهقى فى البعث والنشور ص ٥٦ وما بعدها.

النبى، ومسألتنا طريقها العلم فلا يصح الاحتجاج به"(١).

ولسنا فى حاجة إلى أن نقول إن إجابة المعتزلة هذه تنبنى على التحكم البحت، وفيها من عدم الدقة شيء كثير، فهم يفترضون مرة أن هذا الحديث غير صحيح، ويفترضون مرة أخرى أنه صحيح ولكنه آحاد وأن رأيهم فى هذه المسألة مبنى على العلم، مع أن قولهم فى هذه المسألة قول لا برهان عليه، بل إن الأقرب إلى العقل أن الشفاعة إذا لم تكن لأهل الكبائر بحيث تخرجهم من النار فإنها لا معنى لها ولا فائدة منها، والمكلف التائب مغفور له، وليس فى حاجة إلى الشفاعة، والنصوص صريحة فى أن التائب يبدل الله سيئاته حسنات، فكيف يحتاج إلى شفيع بعد ذلك؟

وإذا كانت معتزلة البصرة قد اعترفوا بجواز إسقاط العقاب ابتداء من الله تعالى؛ لأنه حقه،وهو يشبه الدين، فله أن يسقطه، وله أن يستوفيه، فالأولى أن يقال بإسقاط العقوبة ابتداء.

فكيف يقرر المعتزلة بعد ذلك أن أصلهم فى الشفاعة مسألة علم لا يصح أن تعارضها أخبار الآحاد؟

ومن غريب تفسيرات المعتزلة أنهم يقولون أن التائب من الكبيرة تسقط عنه العقوبة بالتوبة، لكن الكبيرة قد أحبطت ما تحصل عنده من الثواب من قبل، فالشفاعة هنا تنفعه فى إعادة هذا الثواب(٢).

ولا شك أن كل هذه التأويلات إنما هى فى المقام الأول هروب من مواجهة النصوص الصريحة فى أن الشفاعة، إنما تكون لأهل الكبائر من المؤمنين، وتؤكد أن القضية مع المعتزلة وسائر أهل البدع ليست قضية متواتر وآحاد، وإنما قضية أصولهم التى طوعوا النصوص قرآناً وسنة لأجلها.

ومن الغريب **أيضاً**: "أن يقول أبو الهذيل: "**إن الشفاعة** إنما تثبت لأصحاب الصغائر"(٣).

والمعتزلة أنفسهم قد سخروا من هذا القول؛ لأنهم قرروا من قبل أن الصغائر تكفرها الطاعات، فلا وجه للشفاعة فى هذا القول"(٤).

---

(١) شرح الأصول ص ٦٩٠ .

(٢) شرح الأصول ص ٦٩١ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٩١ .

(٤) أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية للدكتورة عائشة يوسف المناعى ص ٣٤٥، ٣٤٦ .

أما ما زعم المعتزلة ومن قال بقولهم أن أحاديث الشفاعة متعارضة مع القرآن الكريم.

فدعوى مرفوضة؛ لأن ما استدلوا به على نفى الشفاعة، من الآيات القرآنية محمول على الشفاعة للمشركين، والكفار، وهؤلاء لا تنفعهم الشفاعة أصلاً كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (٤٦) حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ (٤٧) فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾(١).

والمراد بذلك الشفاعة التى يثبتها أهل الشرك وأهل البدع، الذين يعتقدون أن الخلق يشفعون عند الله بغير إذن، كما يشفع بعضهم لبعض فى الدنيا(٢).

والشفاعة إنما تطلب من الله تعالى؛ لأنه هو المالك لها سبحانه كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾(٣).

وأما الشفاعة المثبتة فهى لا تثبت عند السلف إلا بشروط وهى:

١- الإذن للشافع بالشفاعة كما قال ﷻ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾(٤) وقال تعالى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾(٥).

٢- الرضا عن المشفوع فيه. كما قال سبحانه: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾(٦) وقال: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾(٧) وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال فى قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾ قال:"الذين ارتضاهم بشهادة أن لا إله إلا الله"(٨).

---

(١) الآيات ٤٢-٤٨ من سورة المدثر.

(٢) مجموع الفتاوى ١ /١٤٩-١٥٠ بتصرف، وللاستزادة: فى الرد على استدلالات المعتزلة انظر: لوامع الأنوار البهية ٢ /٢١٧، والإنصاف للباقلانى ص ١٦٨-١٧٦، والأربعين فى أصول الدين للرازى ص ٢٤٥، وشرح المقاصد للتفتازانى ٢ /١٧٥، والمعتزلة وأصولهم الخمسة ص ٢٣٥ .

(٣) جزء من الآية ٤٤ من سورة الزمر.

(٤) جزء من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٥) جزء من الآية ٣ من سورة يونس.

(٦) الآية ٢٦ من سورة النجم.

(٧) جزء من الآية ٢٨ من سورة الأنبياء، وانظر: موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٩٥-٣٩٦

(٨) أخرجه البيهقى فى البعث والنشور ص ٥٥ رقم ٢ .

وأما زعمهم دعوى تعارض أحاديث الشفاعة بحديث : "لا يدخل الجنة نمام ... الحديث" وبحديث "من قتل نفسه بحديدة ..." الحديث.

فقد سبق الجواب، بما يرفع التعارض، ويوفق بين النصوص[1].

وأما حملهم للحديث على أن المراد به شفاعة النبى ﷺ، لأهل الكبائر إذا تابوا[2]؛ فلا دليل لهم على ذلك. وهو مع أنه تأويل مناهض للنصوص الثابتة، ولا يدل عليه لفظ الحديث، فهو أيضاً معنى فاسد؛ لأن الذى يتوب من الذنب لا يوصف به بعد ذلك، بل يبدل الله سيئاته حسنات فضلاً منه وكرماً قال تعالى : ﴿**إِلاَّ مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾[3]. فصاحب الكبيرة إذا تاب عن كبيرته وصحت توبته زال عنه هذا الاسم[4].

قال الصحابى الجليل جابر بن عبد الله ﷺ : "من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة"[5].

وما ذهب إليه بعضهم من حصر شفاعته ﷺ، على زيادة الثواب، ورفع الدرجات لأهل الثواب[6].

مردود عليهم بما صرحت به الأحاديث الصحيحة من شفاعات أخرى له ﷺ من ذلك:

أ- **الشفاعة العظمى**، الخاصة بنبينا ﷺ، دون سائر خلق الله ﷺ والواردة فى قوله تعالى : ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾[7] وفى ذلك يقول ﷺ : "**أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين فى صعيد واحد** ... إلى أن يقول : فيأتون محمد ﷺ فيقولون : يا محمد أنت رسول الله ، وخاتم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، **فأنطلق فآتى تحت العرش فأقع ساجداً لربى ﷻ ثم يفتح الله على**

---

(١) راجع : ص ٢٤٤-٢٤٦ .

(٢) انظر : شرح الأصول ص ٦٩١ .

(٣) الآية ٧٠ من سورة الفرقان.

(٤) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٩٠ .

(٥) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب الإيمان ١ /١٤٠ رقم ٢٣٢ .

(٦) انظر : الكشاف للزمخشرى ٣ /٣٦٦ .

(٧) الآية ٧٩ من سورة الإسراء.

من محامده، وحسن الثناء عليه، شيئاً لم يفتحه على أحد قبلى، ثم يقال : يا محمد ارفع رأسك، سل تعطه، واشفع تُشفع ..." الحديث[1].

ب- شفاعته ﷺ لأمته فى دخول الجنة: كما جاء فى حديث الشفاعة العظمى السابق،وفيه قال ﷺ : **فأقول أمتى يا رب، أمتى يا رب،** فقال : يا محمد ادخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب[2].

ج- شفاعته ﷺ للمؤمنين من أهل الكبائر : وقد سبقت بعض النصوص التى تدل عليها. وهى لا تختص به ﷺ وإنما يشاركه فيها الملائكة، والنبيون، والمؤمنون، كما روى مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى سعيد الخدرى أن ناساً فى زمن رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ : **نعم** قال : **هل تُضَارُّونَ فى رُؤْيَة الشمس بالظهيرة صَحْواً ليس معها سَحَابٌ؟**" فذكر الحديث وفيه : "فيقول الله ﷻ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون. ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط ..." الحديث[3].

وله ﷺ شفاعات أخرى، منها ما يشاركه فيها غيره، ومنها ما يختص به[4] أ.هـ.

اللهم إنى اسألك شفاعات نبيك ﷺ
وأبرأ إليك من جهل الجاهلين وإلحاد الملحدين
المنكرين لشفاعة سيد المرسلين ﷺ

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب التفسير، باب "ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً" ٨ /٢٤٧، ٢٤٨ رقم ٤٧١٢، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ٢ /٥٥-٥٧ رقم ١٩٤ واللفظ للبخارى.

(٢) انظر : تخريج الحديث السابق.

(٣) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية ٢ /٢٥، ٢٦ رقم ١٨٣، وانظر : استدراكات البعث والنشور للإمام البيهقى جمع الشيخ عامر حيدر ص ١٣١-١٣٥ أرقام ٢٠٧-٢١٣، والتذكرة للقرطبى ١ /٤٧٧ -٤٨٣ أرقام ٧٨٠-٧٩٠ .

(٤) انظر : استدراكات البعث والنشور ص١٤٤-١٤٩ أرقام ٢٣٠-٢٣٨، وشرح العقيدة الطحاوية ١ /٣٠٧-٣١٥، ولوامع الأنوار البهية ٢ /٢١١-٢١٢، والشفاعة لمقبل بن هادى ص١٨،٣١،٦١، والتذكرة ١ /٤٨٣-٤٨٣، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٩٠-٣٩٤، وللاستزادة فى الرد على شبهات المعتزلة راجع موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٧٩ - ٣٩٦ . وضلالات منكرى السنة ص ٥١٢، والسنة فى مواجهة أعدائها ص ١٦٥-١٨٧ .

الفصل الرابع

أحاديث ظهور "المهدى" وخروج "الدجال" و"نزول المسيح عليه السلام"

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : شبهة الطاعنين فى أحاديث الأمور الغيبيـة "المسـتقبلية" و"الأخروية" والرد عليها .

المبحث الثانى : شبهات المنكرين لظهور "المهدى" و"خروج الدجال" و"نزول المسيح عليه السلام" والرد عليها .



المبحث الأول
شبهة الطاعنين فى أحاديث الأمور الغيبية "المستقبلية" و"الأخروية" والرد عليها

أحاديث الأمور الغيبية التى أخبر بها المعصوم ﷺ، والتى تعد من الأدلة على صدق نبوته ﷺ، طعن فيها أعداء الإسلام بحجة أنه ﷺ، لا يعلم الغيب، فطعنوا فى أحاديث الفتن وأشراط الساعة، والأمور السمعية، من عذاب القبر ونعيمه، وما فى يوم القيامة من حوض وميزان، وصراط ...، بل وطعنوا فى الأحاديث الصحيحة التى تصف نعيم الجنة، وعذاب النار ... إلخ.

يقول جمال البنا : "عرض الأحاديث على القرآن، سيؤدى إلى التوقف أمام الأحاديث التى جاءت عن المغيبات بدءً من الموت حتى يوم القيامة، والجنة والنار، فهذه هى ما استأثر الله تعالى بعلمها ... ويدخل فى الغيب التنبؤ بما سيحدث قبيل الساعة، مما يسمونه "الفتن" ويدخل فيها المهدى، والدجال، وما إلى هذا كله.

والأحاديث التى تتحدث عن الفتن، والمهدى، والدجال، ثم الموت، وعذاب القبر، فالحشر، والنشر، والجنة والنار، تجاوزت المئات إلى الألوف، ونحن نطويها دون حساسية أو أسى"[1] أ.هـ.

والجواب على شبهتهم فيما يلى :

دعوى أعداء السنة بأن أحاديث الأمور الغيبية تتعارض مع القرآن الكريم كقوله تعالى : **﴿قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾**[2].

هذا الزعم بالتعارض مردود عليهم بأن الغيب المنفى فى الآية السابقة، ونحوها من الآيات كقوله تعالى : **﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾**[3]

---

(١) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤٩-٢٥١، وانظر : عذاب القبر لأحمد صبحى منصور ص١١-١٧، ولماذا القرآن ص ٥٣، ١٢٠، والمسلم العاصى ص ١٢ وما بعدها، والقرآن والحديث والإسلام ص ١٤ وما بعدها، وإنذار من السماء ص ١٩١، ٦٩٩، ودين السلطان ص٢٨٠، ٤٦٠، كلاهما لنيازى عز الدين، وانظر : القرآنيون وموقفهم من السنة للدكتور خادم بخش ص ٣٢١، ٣٣٣ .

(٢) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٦٥ من سورة النمل.

وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[1]. هذا الغيب المنفى هو المذكور فى آية لقمان، والوارد فى قوله ﷺ : "مفاتح الغيب خمس ثم تلا : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[2].

وما عدا ذلك الغيب أطلع عليه من شاء من أنبيائه ورسله كما قال ﷻ : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا (٢٧) لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاَتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[3] أى لا يظهر على غيبه إلا من ارتضى أى اصطفى للنبوة، فإنه يطلعه على ما يشاء من غيبه ليكون ذلك دالاً على نبوته[4]. وينص على ذلك رب العزة فى حق سيدنا عيسى عليه السلام قال تعالى : ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[5] وفى حق سيدنا يوسف عليه السلام قال تعالى : ﴿قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[6].

وفى حق سيدنا رسول الله ﷺ، قال تعالى : ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[7]. وفى الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : "أعطى نبيكم ﷺ مفاتيح الغيب إلا الخمس ثم تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[8].

---

(١) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣٤ من سورة لقمان، والحديث أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب التفسير، باب وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ٨ /١٤١ رقم ٤٦٢٧ من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

(٣) الآيات ٢٦، ٢٨ من سورة الجن.

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٩ /٢٨ .

(٥) جزء من الآية ٤٩ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٣٧ من سورة يوسف.

(٧) الآية ٢٧ من سورة الفتح.

(٨) الآية ٣٤ من سورة لقمان، والحديث أخرجه أحمد فى مسنده ١ /٣٨٦، والطيالسى فى مسنده ص٥١ رقم ٣٨٥، والحميدى فى مسنده ١ /٦٨ رقم ١٢٤ . واللفظ للطيالسى، وصحح إسناد أحمد الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ٨ /٢٦٣، وانظر : فتح البارى ٨ /٣٧٤ رقم ٤٧٧٧، ١٣ /٣٧٤-٣٧٧ رقمى ٧٣٧٩، ٧٣٨٠، والموافقات للشاطبى ٤ /٤٥٦-٤٥٩، والوحى المحمدى لمحمد رشيد رضا ص ٢٠٨، والغيبيات فى ضوء السنة للدكتور محمد أحمد همام، والغيب فى ضوء القرآن الكريم للأستاذ صدقى عبدالحميد عبد ربه.

ومن هنا فإن الأحاديث التى تدل على الغيب من أقوى الأدلة على نبوة رسول الله ﷺ، وأنه نبى من عند الله يوحى إليه.

ومن هنا ندرك هدف أعداء الإسلام من المستشرقين وذيولهم من دعاة اللادينية - فى طعنهم فى ذلك النوع من الأحاديث، وزعمهم أنها مكذوبة؛ لأنه يلزم من صحتها صدق النبوة[1].

إن الساعة جعل الله ﷻ لها أشراطاً وعلامات لا تتعارض مع إتيان الساعة بغتة قال تعالى : **﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾**[2] وقال سبحانه : **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾**[3] وقال تعالى : **﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لاَ يُوقِنُونَ﴾**[4] وقال تعالى: **﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾**[5].

وأكدت السنة المطهرة ما جاء فى القرآن الكريم من أن للساعة أشراطاً.

من ذلك قوله ﷺ لجبريل عليه السلام لما سأله عن الساعة فقال ﷺ **ما المسئول عنها بأعلم من السائل** قال - أى جبريل عليه السلام فأخبرنى عن أماراتها قال **أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة، رعاء الشاةِ يتطاولون فى البنيان** ... الحديث"[6].

وقد ورد عنه ﷺ، أحاديث كثيرة فى الإخبار عن علامات وأشراط الساعة لهذا اليوم، وهى من أنباء الغيب المنقولة عن النبى ﷺ، بالأسانيد الصحيحة الثابتة، وهى كثيرة تفوق درجة التواتر فى جملتها، ويبلغ عدد كثير منها التواتر بمفرده، كالأحاديث الواردة فى ظهور المهدى، والمسيح الدجال، وفى نزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٧ /٣٣٣ .

(٢) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٤) الآية ٨٢ من سورة النمل.

(٥) الآية ٩٦ من سورة الأنبياء، وانظر: الغيب فى ضوء القرآن الكريم للأستاذ صدقى عبدالحميد عبدربه.

(٦) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ... إلخ ١ /١٧٧ رقم ٨ من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

إنكاره إلا أن ينكر عقله وحسه[1].

وسوف نتناول الجواب عن شبهات ثلاث آيات غيبية أنكروها وهى ظهور المهدى، وخروج الدجال، ونزول المسيح[2] عيسى عليه السلام.

فإلى بيان ذلك فى المبحث التالى.

---

(١) انظر: منهج النقد فى علوم الحديث ص٤٧٦، والغيبيات فى ضوء السنة للدكتور محمد أحمد همام ص٥٢ .

(٢) انظر : العقيدة والشريعة فى الإسلام ص ٢١٨، ٢٤٠، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ ص ٥٦٣، وأضواء على السنة ص ١٨٢، ١٩١، ٢٤١، ٢٣٢، والبيان بالقرآن ٢/٨٠٥، ودين السلطان ١٨٠، ١٨١، ٣٠٤، والسلطة فى الإسلام ص٢٩٢، ٣١٧، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤٩ - ٢٥١، وانظر : القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بخش ص ٣٢٥، وممن تأثر بذلك من علماء المسلمين الأستاذ محمد رشيد رضا والشيخ شلتوت وغيرهم. انظر : تفسير المنار ١٩ /٤٥٠، ٤٥٩-٤٦٠، ومجلة المنار المجلد ١٠ /٢٤٥ - ٢٤٦، والمجلد ١٩ /٩٩، والمجلد ٢٨ /٧٥٥،٧٥٦،٧٥٧، والفتاوى للشيخ شلتوت ص ٥٩-٨٢ . وانظر السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ص ١٥٠ - ١٥١، وموازين القرآن والسنة عز الدين بليق ص ٨١، ٩٥، ١٠١ .

المبحث الثانى
شبهات المنكرين "لظهور المهدى" و"خروج الدجال" و"نزول المسيح عليه السلام" والرد عليها

أولاً : "ظهور المهدى" :

بلغت الأخبار فى ظهور المهدى حد التواتر المعنوى، وحكى هذا التواتر غير واحد من أئمة الحديث.

قال ابن قيم الجوزية : "وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ، بذكر المهدى وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأن عيسى يخرج فيساعده على قتل الدجال ، وأنه يؤم هذه الأمة ، ويصلى عيسى خلفه"[1].

وقال الإمام الشوكانى : "والأحاديث الواردة فى المهدى التى أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح، والحسن، والضعيف، المنجبر، وهى متواترة بلا شك ولا شبهة[2] أ.هـ.

ومن الأحاديث الصحيحة الواردة فى "المهدى" :

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبى ﷺ، قال : **"لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلاً منى - أو من أهل بيتى - يواطئ اسمه اسمى، واسم أبيه اسم أبى، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً"**[3].

وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **"المهدى منى أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، ويملك**

---

(١) المنار المنيف فى الصحيح والضعيف ص ١٤٢ .

(٢) التوضيح فى تواتر ما جاء فى المنتظر، والدجال، والمسيح، للشوكانى. نقلاً عن الإذاعة لما كان ويكون بين يدى الساعة ص ١١٣، وانظر : فتح البارى ٦ /٥٦٩ رقم ٣٤٤٩، والحاوى للفتاوى للسيوطى ٢ /١٦٥ - ١٦٦، والتصريح بما تواتر فى نزول المسيح للكشميرى، والإشاعة لأشراط الساعة للشريف الحسينى ص ٨٧، ١١٢، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة لعبد العزيز الغمارى ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص ٢٢٤، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٢٢٥ رقم ٢٨٩، وعقد الدرر فى أخبار المنتظر للإمام يوسف بن يحيى المقدسى ص ١٥-١٧١ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب المهدى ٤ /١٠٦، ١٠٧ رقم ٤٢٨٢، واللفظ له، والترمذى فى سننه كتاب الفتن، باب ما جاء فى المهدى ٤ /٤٣٨ رقم ٢٢٣٠، ٢٢٣١، وقال : حديث حسن صحيح قال : وفى الباب عن على، وأبى سعيد، وأم سلمة، وأبى هريرة رضي الله عنهم .

سبع سنين"(١)، وفى هذه الأحاديث الصحيحة بيان أن المهدى اسمه "محمد بن عبد الله"، وينتهى نسبه إلى الحسن(٢) لا إلى الحسين -رضى الله عنهما-.

وفى هذا رد على الشيعة الجعفرية فى زعمهم أن أمامهم "الإثنى عشر" هو المهدى الذى بشر به النبى ﷺ؛ لأن إمامهم المزعوم يسمى "محمد بن الحسن العسكرى" من ولد الحسين بن على، لا من ولد الحسن. والذى أخبر به النبى ﷺ اسمه محمد بن عبد الله، وينتهى نسبه إلى الحسن لا إلى الحسين -رضى الله عنهما-(٣).

وفى صحة الروايات السابقة، وما نص عليه غير واحد من علماء المسلمين بتواتر أحاديث المهدى تواتراً معنوياً ردٌ على الأستاذ محمد رشيد رضا - رحمه الله - فى تضعيفه للحديث، ووصفه بالاضطراب(٤).

واتهامه لكعب الأحبار بوضعه حيث قال : "ولأجل ذلك كثر الاختلاف فى اسم المهدى، ونسبه، وصفاته، وأعماله، وكان لكعب الأحبار جولة واسعة فى تلفيق تلك الأخبار"(٥).

وقال فى موضع آخر : "وإذا تذكرت مع هذا أن أحاديث الفتن والساعة عامة، وأحاديث المهدى خاصة، وأنها كانت مهب رياح الأهواء والبدع وميدان فرسان

---

(١) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب المهدى ٤ /١٠٧ رقم ٢٤٨٥ واللفظ له. والترمذى فى سننه كتاب الفتن، باب ما جاء فى المهدى ٤ /٤٣٩ رقم ٢٢٣٢، وقال:حديث حسن. وقال ابن قيم الجوزية فى سند أبى داود جيد. انظر : المنار المنيف ص ١٤٤ .

(٢) فى كون المهدى المنتظر من ولد الحسن ﷺ سر لطيف ذكره ابن قيم الجوزية فى المنار المنيف، فانظره إن شئت ص ١٥١ .

(٣) انظر : المنار المنيف ص ١٥٢ وما بعدها. وانظر : مع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع للدكتور على السالوس ١ /١٦٠ - ١٦٢ . ومما هو جدير بالذكر أن الإمام ابن خلدون فى طعنه لأحاديث المهدى فى مقدمته إنما أنكر مهدى الرافضة، وليس المهدى الذى صحت به الأحاديث عند أهل السنة، وفى ذلك يقول ابن خلدون : "وما أورده أهل الحديث من أخبار المهدى قد استوفينا جمعه بمبلغ طاقتنا، والحق الذى ينبغى أن يتقرر لديك أنه لا تتم دعوة من الدين والملك إلا بوجود شوكة عصبية تظهره، وتدافع عنه من يرفعه حتى يتم أمر الله فيه، وعصبية الفاطميين، بل وقريش أجمع قد تلاشت من جميع الأفاق ... إلا ما بقى بالحجاز فى مكة وينبع بالمدينة من الطالبيين من بنى حسن، وبنى حسين، وبنى جعفر، وهم منتشرون فى تلك البلاد وغالبون عليها، وهم عصائب بدوية متفرقون فى مواطنهم وإماراتهم وآرائهم يبلغون آلافاً من الكثرة، فإن صح ظهور هذا المهدى، فلا وجه لظهور دعوته إلا بأن يكون منهم، وتتم له شوكة وعصبية، أما أن يدعو فاطمى منهم من غير عصبية، ولا شوكة فلا يتم ذلك" أ.هـ. انظر : المقدمة فصل فى أمر الفاطمى وما يذهب إليه الناس، فى شأنه وكشف الغطاء عن ذلك ص ٣٤٤-٣٦٢، وانظر: الغيبيات فى ضوء السنة للدكتور محمد همام ص ١٤٥-١٤٩ .

(٤) مجلة المنار المجلد ٢٨ /٧٥٦ .

(٥) انظر : تفسير المنار ٩ /٤٦١ .

الأحزاب، والشيع، تبين لك أين تضع هذه الرواية منها"(١).

ويقول أيضاً : "وقد كانت أى روايات المهدى - أكبر مثارات الفساد والفتن فى الشعوب الإسلامية إذ تصدى كثير من محبى الملك والسلطان، ومن أدعياء الولاية، وأولياء الشيطان لدعوى المهدوية فى الشرق والغرب أو تأييد دعواهم بالقتال والحرب والبدع، والإفساد فى الأرض، حتى خرج ألوف الألوف عن هداية السنة النبوية، ومرق بعضهم من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية(٢) أ.هـ.

ويجاب على ما سبق بالآتى :

أولاً : اتهام الأستاذ "محمد رشيد رضا" لكعب الأحبار بأنه هو، ووهبُ ابن مُنَبِّه بطلى الإسرائيليات وينبوعى الخرافات"(٣)، واتهامه للصحابة، وللتابعين، وللأئمة المسلمين بالغفلة عن حقيقة أمرهم؛ إذ يقول فى تفسير قوله تعالى: ﴿**وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ**﴾(٤) : "وأما تلك الروايات الكثيرة فى جوهرها ومقدارها ... كلها من الإسرائيليات الباطلة التى بثها فى المسلمين أمثال "كعب الأحبار"، "ووهب بن منبه" فاغتر بها بعض الصحابة، والتابعين إن صحت الرواية عنهم"(٥). وقال : "ثم ليعلم أن شر رواة هذه الإسرائيليات أو أشدهم تلبيساً وخداعاً للمسلمين هذان الرجلان : كعب الأحبار، ووهب بن منبه"(٦)، وقال : "لو فطن الحافظ ابن حجر لدسائسهما، وخطأ من عدلهما من رجال الجرح والتعديل؛ لخفاء تلبيسهم عليهم، لكان تحقيقه لهذا البحث أتم وأكمل"(٧).

إن طعن الأستاذ رشيد رضا(٨) - غفر الله له - فى كعب الأحبار، ووهب بن مُنَبِّه

---

(١) المصدر السابق ٩ /٤٦٣ - ٤٦٤ وانظر : مجلة المنار المجلد ٢٨ /٧٥٦ .

(٢) تفسير المنار ٩ /٤٥٩-٤٦٠ .

(٣) تفسير المنار ٩ /٤٣٨ .

(٤) جزء من الآية ١٤٥ من سورة الأعراف.

(٥) تفسير المنار ٩ /١٨٤ .

(٦) مجلة المنار المجلد ٢٧ /٧٨٣ .

(٧) تفسير المنار ٩ /٤٤٢ وانظر : مجلة المنار المجلد ٢٧ /٦١٠ - ٦١٩ مقال السيد رشيد رضا "بطلان الدفاع عن جرح كعب الأحبار، ووهب بن منبه".

(٨) تبع الأستاذ محمد رشيد رضا فيما قال بعض رواد المدرسة العقلية الحديثة ذكرهم الدكتور فهد الرومى فى كتابه منهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير ص ٣١٢-٣٢٤، وبقول الأستاذ محمد رشيد رضا قال محمود أبو ريه، واتخذ كلام رشيد رضا ستاراً للطعن فى السنة ورواتها من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة الثقات الأعلام. انظر : أضواء على السنة ص ١٤٥-١٨١، والأضواء القرآنية ١ /٥٢ - ٦٦، وفجر الإسلام ص ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ٢٠١، ٢٠٢ والصلاة لمحمد نجيب ص٣٢-٣٧، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص١٤١ .

مردود عليه بما ذكره هو نفسه من أن الجمهور عدلوهما ووثقوهما، واعترافه أيضاً بأن أبا هريرة، وابن عباس[1] وغيرهما من أعلام الصحابة؛ كعبد الله بن عمر، وعبد الله ابن الزبير روى عنه، ولم يكن هؤلاء، ولا كل من روى عنه سذجاً، ولا مخدوعين فيه، وإنما أيقنوا أنه ثقة فيما يروى فرووا عنه.

وإلا فكيف يعقل أن صحابياً يأخذ علمه عن كذّاب وضّاع، بعدما عرف عن الصحابة من التحرى والتثبت فى تحمل الأخبار؟[2].

ثم إن الإمام مسلم قد أخرج له فى صحيحه، وكذا أخرج له أبو داود، والترمذى، والنسائى، فهذا دليل على أن كعباً كان ثقة غير متهم عند هؤلاء جميعاً، وتلك شهادة كافية، لرد كل تهمة تلصق بهذا الحبر الجليل[3].

والجمهور على توثيق كعب لذا لا تجد له ذكراً فى كتب الضعفاء والمتروكين، وقد اتفقت كلمة نقاد الحديث على توثيقه[4].

أما "وَهْبُ بنُ مُنَبِّه" فقد روى له البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى. قال الذهبى فى الميزان: كان ثقة، صادقاً، كثير النقل من كتب الإسرائيليات. قال العجلى: ثقة تابعى، كان على قضاء صنعاء، وقد ضعفه الفلاس وحده، ووثقه جماعة[5].

وقال أبو زرعة، والنسائى: ثقة، وذكره ابن حبان فى الثقات[6]، والبخارى نفسه يعتمد عليه ويوثقه[7].

---

(١) انظر: تفسير المنار ٩ /٤٦٦.

(٢) انظر: الإسرائيليات فى التفسير والحديث لفضيلة الدكتور الذهبى ص ٧٧، ٧٨، ٨٣.

(٣) التفسير والمفسرون ١ /١٨٩، والإسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٧٧-٧٨ كلاهما لفضيلة الدكتور الذهبى - رحمه الله-.

(٤) انظر: تقريب التهذيب ٢ /٤٣ رقم ٥٦٦٦، والكاشف ٢ /١٤٨ رقم ٤٦٦٢، وتذكرة الحفاظ ١ /٥٢ رقم ٣٣، وسير أعلام النبلاء ٣ /٤٨٩-٤٩٤ رقم ٣٣٣، ومشاهير علماء الأمصار ١٤٥ رقم ٩١١. وانظر: مقالات الكوثرى ص ٣٢، ٣٣.

(٥) انظر: ميزان الاعتدال ٤ /٣٥٢ - ٣٥٣، ومشاهير علماء الأمصار ص١٥٠ رقم ٩٥٦، والثقات للعجلى ٤٦٧ رقم ١٧٨٦، وتذكرة الحفاظ ١ /١٠٠ رقم ٩٣، وتقريب التهذيب ص٢ /٢٩٣ رقم ٧٥١٢، وانظر: الإسرائيليات للدكتور الذهبى ص ٧٧.

(٦) تهذيب التهذيب ١١ /١٦٧ رقم ٨٦٥٤، وانظر: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبى ص ١٨٦ رقم ٣٦٢.

(٧) التفسير والمفسرون ١ /١٩٧، والإسرائيليات ص٨٦.

وبعد : هذا بعض ما قاله علماء الحديث فى توثيق هذين الرجلين، فهل يحق لأحد أن يخالف هؤلاء الأعلام فى نقد الرجال، وأن يشكك فى سلامة أسلوبهم فى ذلك، أو أن يتهمهم بالغفلة، والاغترار، وهم أهل هذا الفن الذى لا يصلح له إلا القليل من الناس[1]؟

ليس معنى هذا أن كل ما رواه هذان العالمان الفاضلان حق لا كذب فيه، بل إن فيه من الكذب ما يخالف شرعنا ولا يقره العقل ولكن لا يعنى هذا أن ننسب الكذب إليهما، فقد يكون الكذب من غيرهما، أو أنهما نقلاه على أنه مما فى كتبهم، وهما يعتقدان صحته، و لم يعلما كذبه لخفاء الثابت والمحرف فى كتب أهل الكتاب.

قال ابن الجوزى - رحمه الله تعالى - : "إن بعض الذى يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذباً لا أنه يتعمد الكذب ، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأخيار"[2].

قلت : ومثل هذا يقال فى وهب بن منبه[3] أ.هـ.

"أما قول رشيد رضا : إن روايات المهدى كانت أكبر مثارات الفساد والفتن فى الشعوب الإسلامية باستغلال أعداء الإسلام لها.

فيقول رداً على ذلك الدكتور فهد الرومى : "وإنا لنكتفى هنا بسؤال السيد رشيد، ومن نحا نحوه متى كان استغلال أعداء الإسلام لعقيدة من عقائد المسلمين مبرراً لطمسها و التشكيك فى ثبوتها؟

إن أعداء الإسلام لم يستغلوا المهدوية فحسب، بل استغلوا ما هو أكبر وأعظم وأوضح عند المسلمين - أعنى عقيدة النبوة - استغلوا هذا وخرج أدعياء النبوة، ولا زلنا فى هذا العصر نعانى من أولئك كالبهائية، والبابية، والقاديانية، وغيرهم مع أن المسلمين كلهم يؤمنون بختم النبوة، و لم يكن هذا مانعاً لهم من استغلالها، ولن يكون هذا ولا ذاك مانعاً لنا نحن المسلمين من الإيمان بعقيدة النبوية وختمها، والإيمان بمجئ المهدى.

---

(١) التفسير والمفسرون ١ /١٩٢ .

(٢) فتح البارى ١٣ /٣٤٦ رقم ٧٣٦١ .

(٣) انظر : منهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير ص ٣٢٥ . وللاستزادة فى الرد على السيد رشيد رضا فى تجريحه لكعب الأحبار، ووهب ابن منبه انظر : الإسرائيليات فى التفسير والحديث للدكتور الذهبى ٧٦ - ٨٧، وانظر : مجلة المنار المجلد ٢٧ /٣٧٧ وما بعدها.

ولو شككنا فى كل عقيدة للمسلمين يستغلها أعداء الإسلام لخشينا أن لا يبقى لنا من الإسلام شيء حتى اسمه؟[1].

ثانياً : خـروج الدجـال :

بلغت الأخبار عن مجئ الدجال حد التواتر المعنوى، وحكى هذا التواتر غير واحد من أئمة الحديث[2].

ومن الأحاديث الصحيحة الواردة فى خروج الدجال حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : **"ما من نبى إلا وقد أنذر أمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور. وإن ربكم ليس بأعور. ومكتوب بين عينيه كفر"**[3] أ.هـ.

وقد رد أئمة المسلمين قديماً على طعون المبتدعة من الخوارج، والجهمية، وبعض المعتزلة - فى إنكارهم للدجال - وطعون المبتدعة قديماً رددها - أهل الزيغ والإلحاد فى عصرنا[4] - كما تأثر بذلك بعض علماء المسلمين[5].

فدعوى رد أحاديث الدجال بحجة تعارضها مع القرآن الكريم بعدم وروده فيه، قال رداً على ذلك الحافظ ابن حجر : أجيب بأجوبة :

أحدها : أنه ذكر فى قوله تعالى : **﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾**[6] فقد أخرج الترمذى وصححه عن أبى هريرة مرفوعاً : **"ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً، الدجال، والدابة وطلوع الشمس من مغربها"**[7].

الثانى : قد وقعت الإشارة فى القرآن إلى نزول عيسى بن مريم فى قوله تعالى :

---

(١) منهج المدرسة العقلية فى التفسير ص ٥١٨، ٥١٩ .

(٢) انظر : النهاية فى الفتن والملاحم ١ /١٦٨، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٢٢٨ رقم ٢٩٠، وغير ذلك من المصادر السابقة فى تواتر المهدى ص٧٩٧ .

(٣) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الفتن، باب ذكر الدجال ١٣ /٩٧ رقم ٧١٣١ . ومسلم بشرح النووى" كتاب الفتن وإشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه ٩ /٢٨٦ رقم ٢٩٣٣ واللفظ له.

(٤) راجع المصادر السابقة ص٢٥٨ .

(٥) راجع المصادر السابقة ص ٢٥٨ .

(٦) جزء من الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٧) الترمذى فى سننه كتاب التفسير، باب من سورة الأنعام ٥ /٢٤٧ رقم ٣٠٧٢ وقال : حديث حسن صحيح. والحديث فى صحيح مسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذى لا يقبل فيه الإيمان ١ / ٤٧٢ رقم ١٥٨ .

﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾[1] وصح أنه الذى يقتل الدجال فاكتفى بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب المسيح كعيسى، لكن الدجال مسيح الضلالة، وعيسى مسيح الهدى.

الثالث : أنه ترك ذكره احتقاراً، وتعقب بذكر يأجوج ومأجوج، وليست الفتنة بهم دون الفتنة بالدجال والذى قبله ... وقد وقع فى تفسير البغوى : أن الدجال مذكور فى قوله تعالى : ﴿**لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ**﴾[2] وأن المراد بالناس هنا الدجال من إطلاق الكل على البعض، وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة فيكون من جملة ما تكفل النبى ﷺ ببيانه[3].

وقال الإمام النووى - رحمه الله - فى بيان مذهب أهل السنة فى ذلك :"قال القاضى هذه الأحاديث التى ذكرها مسلم، وغيره فى قصة الدجال، حجة لمذهب أهل الحق فى صحة وجوده، وأنه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى من إحياء الميت الذى يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته وناره ونهريه، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل، ولا غيره، ويبطل أمره، ويقتله عيسى عليه السلام ويثبت الله الذين آمنوا.

هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين، والفقهاء، والنظار خلافاً لمن أنكره، وأبطل أمره من الخوارج، والجهمية، وبعض المعتزلة، وخلافاً للبخارى المعتزلى، وموافقيه من الجهمية، وغيرهم فى أنه صحيح الوجود، ولكن الذى يدعى مخاريق وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقاً لم يوثق بمعجزات الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -.

وهذا غلط من جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعى الإلهية، وهو فى نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الذى فى عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره

---

(1) جزء من الآية ٦١ من سورة الزخرف.

(2) الآية ٥٧ من سورة غافر.

(3) فتح البارى ١٣ /٩٨ رقم ٧١٢٢، وانظر : النهاية فى الفتن والملاحم ١/١٦٦ - ١٦٩.

المكتوب بين عينيه[1] أ.هـ.

وبعـد

فـإن صحة الأحـاديث فى مجئ الدجـال، وتواترها تواتراً معنويـاً ردٌ على من ضعف الحديث وزعم اضطرابـه،أو أنـه آحاد لا يحتج بـه فى العقـائد[2] فدخل فى ميدان ليس من أهله، كمـا أن تقرير أئمة المسـلمين بأن الدجـال شخص بعينـه. ردٌ على من تأول فزعم بأنه "رمز للخرافات، والدجل، والقبائح، وظهور الشر والفساد"[3]، أو غير ذلك من التأويلات الباطلة.

كما أن فـى إدعـاء الدجال للألوهيـة وصورة حالـه من العـور، والعجز، والشـاهد المكتوب بين عينيـه "كفر" يبطل زعم الزاعمين قديماً وحديثـاً أن ما يظهر على يديه من الخوارق يعد شـبهة فى نبوتـه[4]. وهو غلط من جميعهـم كما قـال الإمام النووى رداً على ذلك[5] أ.هـ.

ثالثاً : نزول المسيح عيسى ﷺ :

أمـا أحـاديث نـزول عيســى ابن مريـم ﷺ آخر الزمــان فقد نـص العلمـاء على تواترهـا. قال الحـافظ ابن كثير - رحمـه الله - بعد ذكره الأحاديث الدالـة على نزوله قال : "فهذه أحـاديث متواترة عن رسول الله ﷺ من روايـة أبى هريرة، وابن مسعود، وعثمـان بـن أبى العـاص، وأبـى أمامــة، والنواس بن سمعــان، وعبد ا لله بـن عمرو بن العاص، ومجمـع ابن حارثة، وأبى شريحة، وحذيفة بـن أسيد ﷺ وفيها دلالة على صفة نزوله ومكانـه، من أنـه بالشـام بل بدمشـق عند المنـارة الشـرقية، وأن ذلك يكون عند إقامة صلاة الصبح [6] أ.هـ.

وقال الأسـتاذ عبد الله الغمارى بعد أن استوعب كل مـا ورد من أحاديث وآثار، وذكرها بطرقهـا وأسانيدها : "فهذه ستون حديثـاً يرويها عن النبى ﷺ ثمانية وعشرون

(١) المنهاج شرح مسلم ٩ /٢٩٣ رقم٢٩٣٣-٢٩٣٨، وانظر: فتح البارى ١٣ /١١٠ أرقام ٧١٣٢-٧١٣٤ .

(٢) انظر:تفسير المنار ٩ /٤٥١-٤٥٨،وبمجلة المنار المجلد ٢٨ /٧٥٦، والفتاوى للشيخ شلتوت ص٧٧ .

(٣) انظر : تفسير المنار ٩ /٣١٧، والفتاوى ص ٧٨ .

(٤) انظر : تفسير المنار ٩ /٤٥٠ - ٤٥١ .

(٥) انظر : الغيبيات فى ضوء السنة للدكتور محمد همام ص ١٤٩ وما بعدها.

(٦) انظر : تفسير القرآن العظيم ١ /٥٨٢/٥٧٧، وزاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم ١ /٣٣٠، ٣٣١، ومسند أحمد بتحقيق الأستاذ أحمد محمد شـاكر، ١٢ /٢٥٧ الهامش، ١٥ /٢٨ الهامش، وانظر : المراجع السابقة فى تواتر المهدى ص٧٩٧ .

صحابياً، وثلاثة تابعين بألفاظ مختلفة، وأسانيد متعددة كلها تصرح بنزول عيسى ابن مريم عليه السلام تصريحاً لا يحتمل تأويلاً ولا روغاناً"[1].

ومن ذلك ما جاء فى الصحيحين عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **والذى نفسى بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم عليه السلام حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**"[2] أ.هـ.

ويمكن أن نجمل ما أثاره المحدثون[3] من شبه حول نزوله عليه السلام والتى قال بها أعداء السنة واتخذوا منها ستاراً للطعن فى السنة المطهرة ورواتها[4] فى النقاط التالية:

١- ليس فى القرآن نص صريح فى رفعه إلى السماء بروحه وجسده ليحيا حياة دنيوية يحتاج معها إلى غذاء.

٢- ليس فيه نص صريح على نزوله، وإنما تلك عقيدة النصارى.

٣- أحاديث لم تبلغ درجة التواتر حتى يؤخذ منها عقيدة بنزوله، بل هى أحاديث آحاد مضطربة فى متونها، منكرة فى معانيها، فى معظمها يشتد ضعف الرواة، وليست بمحكمة الدلالة، ولذا أولها العلماء قديماً وحديثاً.

٤- لا يجب على المسلم أن يعتقد أنه حى بروحه وجسده ومن خالف لا يعد كافراً.

٥- نزول عيسى ابن مريم عليه السلام يتناقض مع حديث "**لا نبى بعدى**"[5] أ.هـ.

ويجاب على الشبهات السابقة بما يلى:

١- لقد جاءت آيات فى كتاب الله عز وجل تدل على رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، وقد بين العلماء أنه رفع بروحه وجسده. قال تعالى: ﴿**إِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى إِنِّي**

---

(١) مشكلات الأحاديث لجماعة من نوابغ العلماء ص١٧٧-١٧٨، وانظر: عقيدة أهل الإسلام فى نزول عيسى عليه السلام لعبد الله الغمارى ص٥ - ١١، ونزول عيسى ابن مريم آخر الزمان للحافظ السيوطى ص٦١-٦٨.

(٢) البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الأنبياء، باب نزول عيسى ابن مريم عليه السلام ٦ /٥٦٦ رقم ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ١/٤٦٦، ٤٦٧ رقم ١٥٥ واللفظ له.

(٣) راجع: المصادر السابقة ص ٢٥٨.

(٤) راجع: المصادر السابقة ص ٢٥٨.

(٥) جزء من حديث طويل أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ٦ /٥٧١ رقم ٣٤٥٥، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول ٦ /٤٧٢ رقم ١٨٤٢.

مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[1].

وقد لخص الدكتور محمد خليل هراس آراء المفسرين فى بيان معنى هذه الآية فقال:

١- رأى الجمهور : الذى اختاره ابن كثير، ورواه عن الحسن، وهو الرأى الذى يفسر التوفى بالإنامة.

٢- رأى قتادة : وهو أن فى الكلام تقديماً وتأخيراً والتقدير "إنى رافعك ومتوفيك أى بعد النزول".

٣- رأى ابن جرير : فى أن المراد بالتوفى هو نفس الرفع، والمعنى أنى قابضك من الأرض ومستوفيك ببدنك وروحك[2]. وينسب هذا التفسير إلى ابن زيد[3]. وهو الذى حكاه ابن كثير عن مطر الوراق[4].

وهذه الأقوال الثلاثة متفقة على أنه رفع حياً، وإن كان بعضها أصح، وأولى بالقبول من بعض، فأصحها الأول وهو قول الجمهور ، ويليه قول قتادة، ويليه قول ابن جرير[5].

وكلمة "الوفاة" كما تطلق على الموت تطلق على النوم أيضاً، لأن معناها فى اللغة من استيفاء الحق وافياً أى كاملاً لا نقص فيه. ولذا قال صاحب القاموس : "أوفى فلاناً حقه : أعطاه وافياً، كوفاه ووافاه فاستوفاه وتوفاه"[6].

وقد جاءت فى القرآن الكريم بمعنى النوم فى قوله تعالى : **﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾**[7] كما جاءت على المعنيين فى قوله تعالى : **﴿اللَّهُ**

---

(١) الآية ٥٥ من سورة آل عمران.

(٢) جامع البيان ٣ /٢٩١ .

(٣) ابن زيد هو : أحمد بن محمد بن زيد، أبو العباس، فاضل دمشقى، من علماء الحنابلة عارفاً بالفقه والعربية، من مصنفاته "محاسن المساعى فى مناقب الأوزاعى" و"اختصار سيرة ابن هشام" وغير ذلك مات سنة ٨٧٠هـ. له ترجمة فى الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوى ٢ /٧١-٧٢، والأعلام ١ /٢٣٠ .

(٤) هو : مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء، السلمى مولاهم، الخرسانى. سكن البصرة صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. روى عن شهر، والحسن، وعنه الحمادان، وهمام مات سنة ١٢٥هـ ويقال ١٢٩هـ. له ترجمة فى تقريب التهذيب ٢ /١٨٧ رقم ٦٧٢١ والكاشف ٢ /٢٦٨ رقم٥٤٧١،والجرح والتعديل ٨ /٢٨٧ رقم١٣١٩، والثقات للعجلى ص٤٣٠ رقم١٥٨٤، والثقات لابن حبان ٥ /٤٣٤، ومشاهير علماء الأمصار ١٢٠ رقم ٦٩٩ .

(٥) مشكلات الأحاديث ص ١٦٧، وانظر : تفسير القرآن العظيم ١ /٣٦٦ .

(٦) القاموس المحيط ٤ /٣٩٣ .

(٧) الآية ٦٠ من سورة الأنعام.

﴿يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتفكَّرُونَ﴾(١).

فالمراد بالوفاة فى الآية الواردة فى حق سيدنا عيسى عليه السلام النوم وليس الموت قال ابن كثير - رحمه الله - : "فأخبر تعالى أنه رفعه - أى عيسى عليه السلام - بعدما توفاه بالنوم على الصحيح المقطوع به، وخلصه ممن كان أراد أذيته من اليهود الذين وشوا به إلى بعض الملوك الكفرة فى ذلك الزمان"(٢).

وقال تعالى : ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (١٥٧) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾(٣).

قال الدكتور محمد هراس : "فالآية صريحة فى أنه رفعه حياً؛ لأنه ذكر الرفع وأثبته مكان الذى نفاه من القتل والصلب. ولو كان عيسى عليه السلام قد مات فى الأرض ودفن، وأن المراد بالرفع رفع روحه أو منزلته كما يزعم المنكرون لما حسن ذكر الرفع فى مقابل نفى القتل والصلب، لأن الذى يناسب نفى القتل والصلب عنه هو رفعه حياً لا موته، وإلاّ لقال وما قتلوه وما صلبوه بل الله هو الذى قتله.

وكيف يتوهم متوهم أن المراد بقوله تعالى : ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾(٤) هو رفع روحه، وهو إنما ذكر لإبطال ما زعموه من قتله وصلبه،ورفع الروح، لا يبطل القتل والصلب بل يجامعهما، فإنهم لو قتلوه فرضاً لرفعت روحه إلى الله ، على أن فى إخباره عز وجل بأنه رفعه إليه، ما يشعر باختصاصه بذلك، والذى يمكن أن يختص به عيسى هو رفعه حياً بجسده وروحه؛ لأن أرواح جميع الأنبياء، بل المؤمنين ترفع إلى الله بعد الموت لا فرق بين عيسى وغيره فلا تظهر فيه الخصوصية(٥).

وحياته عليه السلام ليست كحياة من على الأرض يحتاج إلى الطعام والشراب ويخضع

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الزمر وانظر: تفسير القرآن العظيم ١ /٣٣٦، ومشكلات الأحاديث ص١٧٥ .

(٢) البداية والنهاية ٢/٨٥ .

(٣) الآيتان ١٥٧-١٥٨ من سورة النساء.

(٤) الآية ١٥٨ من سورة النساء.

(٥) مشكلات الأحاديث ص ١٦٧، ١٦٨ .

للسنن والنواميس الكونية، كسائر الأحياء، وإنما حياته حياة خاصة عند الله ﷻ لا يشعر بالضرورات الجسدية من طعام أو شراب أو نحوهما[1].

وقد جاءت آيات أيضاً تدل على نزوله إلى الأرض في آخر الزمان من ذلك :

أ- قوله تعالى : ﴿**وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ**﴾[2] نقل الشيخ الهراس عن ابن جرير : أن عيسى عليه السلام كلم الناس فى المهد، وسيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهل[3]. ثم قال : "وهذا الذى نقلناه عن ابن جرير هو قول عامة أهل التفسير كلهم يفسرون الآية به ويجعلونها دليلاً على نزول عيسى عليه السلام وهذا هو الحق الذى لا مرية فيه، فإن قوله سبحانه "وكهلاً" معطوف على متعلق الظرف قبله، داخل معه فى حكمه، والتقدير : ويكلم الناس طفلاً فى المهد ويكلمهم كهلاً، فإذا كان كلامه فى حال الطفولة عقب الولادة مباشرة آية فلابد أن المعطوف عليه وهو كلامه فى حال الكهولة كذلك، وإلا لم يحتج إلى التنصيص عليه؛ لأن الكلام من الكهل أمر مألوف معتاد؛ فلا يحسن الإخبار به لا سيما فى مقام البشارة بل لابد أن يكون المراد بهذا الخبر أن كلامه كهلاً سيكون آية ككلامه طفلاً بمعنى أنه سيرفع إلى السماء قبل أن يكتهل، ثم ينزل فيبقى فى الأرض إلى أن يكتهل، ويكلم الناس كهلاً.

وقد ذهب جمهور المحدثين والمؤرخين إلى أنه عليه السلام رفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، وأنه سيمكث فى الأرض إذا نزل أربعين سنة كما جاء فى الحديث الصحيح[4]. عن أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال : "**ليس بينى وبينه نبىٌّ** -يعنى عيسى عليه السلام- **وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه، رجل مربوع إلى الحمرة والبياض، بين ممصرتين، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيقاتل الناس على الإسلام، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويهلك الله فى زمانه الملل كلها، إلا الإسلام، ويهلك المسيح الدجال، فيمكث فى الأرض أربعين سنة، ثم يتوفى، فيصلى عليه المسلمون**"[5].

---

(١) المصدر السابق ص ١٨١، ١٨٢ .

(٢) الآية ٤٦ من سورة آل عمران.

(٣) جامع البيان ٣ /٢٧٣ .

(٤) مشكلات الأحاديث ص ١٧٠ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الملاحم، باب خروج الدجال ٤ /١١٧، ١١٨ رقم ٤٣٢٤، واللفظ له، والحاكم فى المستدرك كتاب التاريخ، باب ذكر نبى الله وروحه عيسى ابن مريم عليه السلام ٢ /٦٥١ رقم ٤١٦٣ وقال : صحيح الإسناد ووافقه الذهبى.

﴿مُسْتَقِيمٌ﴾[1] الصحيح أن الضمير فى قوله : "إنـه" يعود على عيسى عليه السلام أى أن خروجه من أعلام الساعة وأماراتها لأنه ينزل قبيل قيامها[2].

والذى يدل على ذلك أن سياق الآيات فى ذكره، وصرف الكلام عما هو فى سياقه إلى غيره بغير حجة غير جائز، ويؤيد هذا المعنى القراءة الأخرى ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ أى أمارة ودليل على وقوع الساعة[3].

ج- قال تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾[4]. قوله ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ذكر العلماء فيها وجهين فى عود الضمير :

الأول : قبل موت عيسى عليه السلام وهو قول أبى هريرة رضي الله عنه[5].

الثانى : قبل موت الكتابى. قال ابن جرير : "وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال : تأويل ذلك : وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى[6]. وهو قول ابن كثير قال : "ولا أشك أن هذا الذى قاله ابن جرير هو الصحيح"[7].

قال الأستاذ عبد الله الغمارى : "إن احتمال عود الضمير فى "موته" على الكتابى ضعيف، واحتمال عوده فى "به" على غير عيسى باطل، والاحتمالات الضعيفة والباطلة لا تنهض للحجية، ولا تقوى للاستمساك، فتكون الآية الكريمة نصاً فى حياة عيسى ونزوله بمعونة ما ذكر.

واللفظ يكون نصاً بنفسه تارةً، وبما ينضم إليه من القرائن تارة أخرى، وليس كل احتمال فى اللفظ يؤثر فى ناصيته، كما يتوهم كثير ممن لم يحكموا قواعد علم الأصول"[8].

---

(١) الآية ٦١ من سورة الزخرف.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٦ /١٠٥ .

(٣) تفسير القرآن العظيم ٤ /١٣٢ .

(٤) الآية ١٥٩ من سورة النساء.

(٥) انظر : المنهاج شرح مسلم ١ /٤٧٠ رقم ١٥٥، وفتح البارى ٦ /٥٦٨ -٥٦٩ رقم ٣٤٤٨ .

(٦) جامع البيان ٦ /٢١ .

(٧) تفسير القرآن العظيم ١ /٥٧٧ وانظر: البداية والنهاية ٢ /٨٥-٨٩، ومسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١٥ / ٢٨،٢٧ الهامش، وفتح البارى ٦ /٥٦٨ رقم ٣٤٤٨، ومشكلات الأحاديث ص ١٧٠، ١٧١

(٨) مشكلات الأحاديث ص ١٦٩، وانظر : المسيح عليه السلام فى القرآن الكريم للدكتور رمضان مصطفى دياب.

أمـا ما زعموه من أن الأحـاديث فى نزول المسـيح عليه السلام لم تبلغ درجـة التواتر حتى يؤخذ منها عقيدة بنزوله، بل هى أحاديث آحاد مضطربة فى متونها ... إلخ.

فقد سـبق ذكـر من نص مـن علمـاء الحديث علـى تواترهـا تواتراً معنويـاً. ويكفى تخريجهـا فى الصحيحين اللذيـن تلقتهما الأمـة بـالقبول، وأجمعت على إفـادة أحاديثهما العلم اليقينى. وحتى لو كانت آحـاداً لوجب علينا التسـليم لها والإيمان بمضمونها متى ثبتت صحتها عن رسول الله ﷺ. وإن دلت على عقيدة خلافاً لمن أبى ذلك.

وأما زعم الأسـتاذ رشيد رضا وفضيلـة الشيخ شـلتوت "بأنها أحاديث مضطربة فى متونها منكرة فى معانيها.

أجاب عن ذلك الأستاذ عبد الله الغمارى فى رده على الشيخ شلتوت - رحمه الله - فقال : "وهـذا غير صحيـح فـإن تلك الأحـاديث أو الروايات - علـى حد تعبيره - كلها متفقة على الإخبار بنزول عيسى وأنه يقتل الدجال والخنزير، ويكسر الصليب... إلخ مـا جاء فيهـا، غاية مـا فى الأمر أن بعضاً منهـا يفصل، وآخر يجمل، وبعضاً يوجز، وآخر يطنب، وهـذا كما يفعل القرآن العظيم إذ يورد القصـة الواحدة فى سور متعددة بأسـاليب مختلفة، يزيد بعضهـا على بعض بحيث لا يمكن جمـع أطراف القصة إلا بقراءة السور التى ذكرت فيها.

فلعل صاحب الفتوى ظن مثـل هذا التخالف الذى يقوى شأن الحديث، ويدل على تعدد مخارجـه، تعارضـاً فأخطـأ، وأضعف خطـأه حيث ادعى أنـه لا مجـال معـه للجمع بينها.

وذلك أنـه على فـرض وجود تعارض فـالجمع ممكن لـو أمعن فكره، وأمضى نظره، وأخلص فى بحثه، لكنه أرسل قوله بتعذر الجمع دعوى تتعثر فى أذيال الخجل"(١).

والزعم بأنهـا ليست محكمة الدلالـة، ولذا أولها العلماء قديمـاً. زعم لا أساس له من الصحـة. ودعوى باطلة ليس لها ما يسـندها، كيف وقد نصت الأحاديث صراحة على نزوله عليه السلام، ولم يأت ما يعـارض ذلك تصريحاً أو تلميحاً، وأجمعت الأمة على ما دلت عليه وتأويل من أولها إنمـا هو تحريف وتبديل، ورد للنصوص الثابتة الصريحة، ولا حجة فى قوله.

---

(١) مشكلات الأحاديث ص ١٧٨ .

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر : "وقد لعب المجددون، أو المجردون فى عصرنا الذى نحيا فيه، بهذه الأحاديث الدالة صراحة على نزول عيسى بن مريم عليه السلام فى آخر الزمان، قبل انقضاء الحياة الدنيا بالتأويل المنطوى على الإنكار تارة، وبالإنكار الصريح أخرى، ذلك أنهم - فى حقيقة أمرهم - لا يؤمنون بالغيب أو لا يكادون يؤمنون. وهى أحاديث متواترة المعنى فى مجموعها، يعلم مضمون ما فيها من الدين بالضرورة، فلا يجديهم الإنكار ولا التأويل[1] أ.هـ.

٤- لا شك أن النصوص من القرآن والسنة دلت على رفعه إلى السماء، وأنه حى بروحه وجسده، وأنه سينزل فى آخر الزمان، وانعقد الإجماع على ذلك فوجب على كل مسلم أن يؤمن بما دلت عليه تلك النصوص، وأن يجمع قلبه على اعتقاد ما جاء فيها، ومن المعلوم أن إنكار ما ثبت من الدين بالضرورة يعد كفراً.

قال الشيخ الشنقيطى - رحمه الله - : "يجب شرعاً اعتقاد أن عيسى عليه السلام لا زال حياً إلى الآن وأنه لابد أن ينزل فى آخر الزمان حاكماً بشرع نبينا ﷺ ومجاهداً فى سبيل الله تعالى، كما تواتر عن الصادق المصدوق، وإنما وجب اعتقاد ذلك لأن الله تعالى أخبر فى كتابه العزيز : ﴿**وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا** (١٥٧) **بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ**﴾[2]. وقد وردت الأحاديث المتواترة كما سبق ... ولم يصح حديث بموته، تمكن معارضته لما صح بالتواتر من نزوله فى آخر الزمان، وإذا أخبر القرآن أنه رفع، ولم يقتل، وبين النبى ﷺ لنا أنه سينزل فى آخر الزمان، وفصل لنا أحواله بعد نزوله تفصيلاً رافعاً لكل احتمال، وجب اعتقاد ذلك على كل مسلم، ومن شك فيه فيكون كافراً بإجماع الأمة؛ لأنه مما علم من الدين ضرورة بلا نزاع، وكل إيراد عليه من الملاحدة، والجهلة، باطل لا ينبغى لكل من اتصف بالعلم أن يلتفت إليه[3].

أما ما زعمه بعض المعتزلة، والجهمية ومن قال بقولهم من أن نزول المسيح عليه السلام يتناقض مع ختم النبوة.

فنقول : فى الحديث ما ينقض تلك الدعوى وهو قوله ﷺ : "**حكماً مقسطاً**" ولم يقل "نبياً مقسطاً" فعيسى عليه السلام ينزل حاكماً بهذه الشريعة لا ينزل نبياً برسالة مستقلة،

---

(١) مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢ /٢٥٧ الهامش.

(٢) جزء من الآيتين ١٥٧، ١٥٨ من سورة النساء.

(٣) زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى، ومسلم ١ /٣٣١ - ٣٣٢ .

وشريعة ناسخة، بل هو حاكم من حكام هذه الأمة"(١).

ويؤيد ذلك ما جاء فى صحيح الإمام مسلم من صلاته خلف رجل من هذه الأمة. عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : **"لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة. قال: فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام فيقول أميرهم : تعال صل لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة ا لله هذه الأمة"**(٢).

قال الحافظ ابن حجر : "قال ابن الجوزى، لو تقدم عيسى إماماً لوقع فى النفس إشكال، ولقيل : أتراه تقدم نائباً أو مبتدئاً شرعاً، فصلى مأموماً لئلا يتدنس بغبار الشبهة فى قوله ﷺ: **"لا نبى بعدى"**(٣) أ.هـ.

قال الأستاذ عبد الله الغمارى:"وبعد : فإنى أرى أن كل من يمارى فى هذا الأمر بعد هذا البيان، فإنه مبتدع ضال، إن لم يكن كافراً،والعياذ بالله ،فالواجب أن يهجر ويجتنب، وليست المسألة مسألة خلاف يعذر فيها المخالف، بل هى مسألة إجماع، أجمعت عليه الأمة، وتواترت به النصوص، كما أنها من جنس الأخبار التى لا مجال فيها للرأى والاجتهاد"(٤) أ.هـ.

ونختم هنا بما رواه الإمام أحمد فى مسنده بسند صحيح، عن أبى هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ : قال : **"إنى لأرجو إن طال بى عمر أن ألقى عيسى ابن مريم عليه السلام، فإن عجل بى موت، فمن لقيه منكم؛ فليقرئه منّى السلام"**(٥).

يقول فضيلة الدكتور سعيد صوابى : "وفى هذا إشارة إلى تمام الثقة بحدوث الأمر، وكمال التحقيق بنزول عيسى ابن مريم فى هذه الأمة حكماً عدلاً بدين الإسلام ومبطلاً لسائر ما سواه من الأديان(٦).

---

(١) المنهاج شرح مسلم ١ /٤٦٩ رقم ١٥٥ .

(٢) مسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ ١ /٤٦٨ رقم ١٥٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦٧. وانظر : فتح البارى ٦ /٥٧٠ رقم ٣٤٤٩، ونزول عيسى ابن مريم آخر الزمان للحافظ السيوطى ص ٢١-٥٨ .

(٤) مشكلات الأحاديث ص ١٨٢، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢١٤-٢٣٠ .

(٥) المسند ٢ /٢٩٨، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد كتاب الفتن، باب نزول عيسى ابن مريم ٨ /٥، وقال : رواه أحمد بإسنادين : مرفوع وهو هذا، وموقوف، ورجالهما رجال الصحيح.

(٦) المعين الرائق فى سيرة سيد الخلائق ص ٢٨ .

ويقول أبو هريرة ﷺ: "أى بنى أخى إن رأيتموه فقولوا : أبو هريرة يقرئك السلام[1].

وفى هذا أعظم دليل على تجاوب الأمة مع نبيها فى إيمانها بنزول عيسى ابن مريم عليه السلام.

ونحن نوصى من يأتون بعدنا إن أدركوا عيسى ابن مريم أن يقرئوه منا السلام"[2].

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب التاريخ، باب ذكر نبى الله وروحه عيسى ابن مريم عليه السلام ٢ /٦٥١ رقم ٤١٦٢ وقال : صحيح الإسناد، ووافقه الذهبى.

(٢) المعين الرائق ص ٢٩، وانظر : الغيبيات فى ضوء السنة للدكتور محمد همام ص ١٦٥ وما بعدها.

الفصل الخامس

حديث "عذاب القبر ونعيمـــه"

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : شـبهة الطـاعنين فى أحـاديث الأمور الغيبيـة "الأخرويـة" من أحوال البرزخ، وأحوال يـوم القيامـة، والـرد عليهـا .

المبحث الثانى : شبهات المنكرين لعذاب القبر ونعيمه والرد عليها .

المبحث الأول
شبهة الطاعنين فى أحاديث الأمور الغيبية "الأخروية" من أحوال البرزخ وأحوال يوم القيامة والرد عليها

أحاديث الأمور الغيبية السمعية (الأخروية) من عذاب القبر ونعيمه، والحوض والميزان، والصراط ... إلخ، طعن فيها المبتدعة من الخوارج، والجهمية، وبعض المعتزلة وتأولوها على حسب أصولهم.

وتغالى أذيال المبتدعة من دعاة اللادينية فى عصرنا الذى نحيا فيه. وزادوا على أسلافهم بالطعن فى الأحاديث التى تتحدث عن الحشر، والنشر، والنفخ فى الصور، وأوصاف نعيم الجنة، وأوصاف عذاب جهنم، وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة التى تتحدث عن أحوال يوم القيامة. وقد سبق قول جمال البنا فى ذلك، ومن قال بقوله[1]. كما سبق الرد على شبهتهم فى ذلك، وهى أن النبى ﷺ لا يعلم الغيب"[2].

ونزيد هنا فى الإجابة على شبهة الطاعنين فى أحاديث السمعيات :

أنه لا حجة للمبتدعة قديماً وحديثاً فى إنكارهم للأمور السمعية؛ سوى عبادتهم لهوى عقولهم، وقياسهم عالم ما وراء الطبيعة على العالم المحسوس.

يقول الإمام الشاطبى فى كتابه الاعتصام باب بيان معنى الصراط المستقيم، الذى انحرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان قال : "لأنهم قوم استعملوا قياسهم وآراءهم فى رد الأحاديث مع تواترها، فقالوا : لا يجوز أن يرى الله فى الآخرة **لأنه تعالى** يقول : ﴿**لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[3].

فردوا قوله ﷺ : "**إنكم ترون ربكم يوم القيامة**"[4]. وتأولوا قول الله تعالى : ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ** (٢٢) **إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[5] **وقالوا** : لا يجوز أن يسأل الميت فى

---

(١) راجع : ص ٢٥٥ .

(٢) راجع : ص ٢٥٥-٢٥٨ .

(٣) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢٥ .

(٥) الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة القيامة. وقد سبق تفصيل ذلك والرد عليه ص ٢١٩-٢٢٩ .

قبره لقول الله تعالى : ﴿أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[1] فردوا الأحاديث المتواترة فى عذاب القبر وفتنته[2]، وردوا الأحاديث فى الشفاعة على تواترها[3]، وقالوا : لن يخرج من النار من أدخل فيها، وقالوا : لا نعرف حوضاً[4] ولا ميزاناً[5]، ولا نعقل ما هذا، وردوا السنن فى ذلك كله برأيهم، وقياسهم، مع تواتر الأحاديث فى ذلك - إلى أشياء يطول ذكرها من كلامهم فى صفة البارى"[6] وسبق تفصيل ذلك والرد عليه[7].

والحقيقة : أن تحكيم الرأى أمر يسير لا عناء فيه ولا ينبغى لأهل الابتداع والإلحاد قديماً وحديثاً أن يفخروا، وإنما الفخر بإتباع الوحى وإن خفيت علينا حكمته، ولم نستطع إدراك حقيقته لا سيما فى الغيبيات؛ لأن العقل يقف عاجزاً عن إدراك عالم ما وراء الطبيعة. وتحكيم العقل فى هذا العالم تجاوز لحدود العقل، وسفه من صاحبه، وتطاول على خالقه-والعياذ بالله-

ونقتصر هنا فى الرد إجمالاً[8] على من يحكمون عقولهم فى أحاديث أحوال يوم القيامة بكلمة جامعة للإمام ابن خلدون فى تقويم البحث فى المغيبات وتسفيه العقل فى ذلك. قال : "ولا تثقن بما يزعم لك الفكر من أنه مقتدر على الإحاطة بالكائنات وأسبابها والوقوف على تفصيل الوجود كله وسفه رأيه فى ذلك، واعلم أن الوجود عند كل مدرك فى بادئ رأيه منحصر فى مداركه ولا يعدوها، والأمر فى نفسه بخلاف ذلك والحق من ورائه، ألا ترى الأصم كيف ينحصر الوجود عنده فى المحسوسات الأربع والمعقولات ويسقط من الوجود عنده صنف المسموعات، وكذلك الأعمى أيضاً يسقط عنده صنف المرئيات، ولولا ما يردهم إلى ذلك تقليد الآباء والمشيخة من أهل عصرهم والكافة لما أقروا به، لكنهم يتبعون الكافة فى إثبات هذه

---

(١) جزء من الآية ١١ من سورة غافر.

(٢) سيأتى بيان تواتره فى الرد على منكريه فى المبحث التالى ص ٢٩١ .

(٣) سبق الدفاع عنه ص ٢٤٨ .

(٤) انظر : فى تواتره الأزهار المتناثرة ص ٧٤ رقم ١٠٨، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص ٢٢٦ .

(٥) انظر : فى تواتره إتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ضمن مجموعة الحديث الصديقية ص ٢٢٥ .

(٦) الاعتصام ٢ /٥٧٣، ٥٧٤ بتصرف يسير، وانظر : أصول الدين للبغدادى ص ٢٤٥، ٢٤٦ .

(٧) راجع : إن شئت ١/ ٢٥١-٢٥٤ .

(٨) راجع : ما سبق تفصيله فى بطلان قاعدة عرض السنة على العقل ١/ ٢٥٠-٢٥٤ .

الأصناف، لا بمقتضى فطرتهم وطبيعة إدراكهم، ولو سئل الحيوان الأعجم ونطق لوجدناه منكراً للمعقولات وساقطة لديه بالكلية، فإذا علمت هذا فلعل هناك ضرباً من الإدراك غير مدركاتنا، لأن إدراكاتنا مخلوقة محدثة، وخلق الله أكبر من خلق الناس، والحصر مجهول، والوجود أوسع نطاقاً من ذلك والله من ورائهم محيط، فاتهم إدراكك ومدركاتك فى الحصر، واتبع ما أمرك الشارع به من اعتقادك وعملك، فهو أحرص على سعادتك، وأعلم بما ينفعك لأنه من طور فوق إدراكك، ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك.

وليس بقادح فى العقل ومداركه، بل العقل ميزان صحيح، فأحكامه يقينية، لا كذب فيها، غير أنك لا تطمع أن تزن أمور التوحيد، والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع فى محال.

ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الذى يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدرك على أن الميزان فى أحكامه غير صادق، لكن العقل قد يقف عنده ولا يتعدى طوره حتى يمكن له أن يحيط بالله وبصفاته، فإنه ذرة من ذرات الوجود الحاصل منه، وتفطن فى هذا الغلط، ومن يقدم العقل على السمع فى أمثال هذه القضايا؛ فمن قصور فهمه، واضمحلال رأيه، وقد تبين لك الحق من ذلك"(١).

وعلى هذا سلم أهل السنة بما جاء فى الأمور الغيبية، ولم يحكموا عقولهم.

قال الإمام الأشعرى فى الإبانة : "نؤمن بعذاب القبر، ومنكر ونكير، وبالحوض، وأن الميزان حق، والصراط حق، والبعث بعد الموت حق، وأن الله ﷻ يوقف العباد فى الموقف، ويحاسب المؤمنين، وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله ﷺ التى رواه الثقات عدل عن عدل حتى تنتهى إلى رسول الله ﷺ(٢).

---

(١) المقدمة لابن خلدون ص ٥٠٨، ٥٠٩ .

(٢) الإبانة ص ٢٧ رقمى ٤٧، ٥٨ .

المبحث الثانى
شبهات المنكرين لعذاب القبر ونعيمه والرد عليها

أحاديث عذاب القبر ونعيمه لمن كان أهلاً لذلك، وسؤال الملكين، نص جماعة من العلماء على تواترها تواتراً معنوياً منهم الحافظ السيوطى[1]، والكتانى[2]، وابن قيم الجوزية[3]، وابن أبى العز[4] وغيرهم[5]. وسوف نورد طرفاً من هذه الأحاديث عند الحديث عن كشف شبهات المعتزلة، ومن قال بقولهم من أهل الكلام والرافضة قديماً وحديثاً.

ويمكن أن نعرض شبهات المعتزلة حول عذاب القبر فيما يأتى :

لقد زعم المعتزلة أن الأخبار الدالة على عذاب القبر مجملة :

ولذلك انقسموا حوله إلى ثلاث فرق :

١- أنكره ضرار بن عمرو[6]، والخوارج، ومعظم المعتزلة، وبعض المرجئة، والرافضة[7].

٢- قطع به بعضهم فى الجملة[8].

٣- جوزه آخرون[9].

وبالقول الأول قال دعاة اللادينية فى عصرنا[10].

---

(١) الأزهار المتناثرة ص ٤١ رقمى ٤٣، ١٠٧ .

(٢) نظم المتناثر ص ١٢٥، ١٢٦ رقمى ١١٣، ١١٤ .

(٣) الروح ص ٧٤، ومفتاح دار السعادة ١ /٤٣ .

(٤) شرح الطحاوية ٢ /١٣٦ .

(٥) انظر : إتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ضمن مجموعة الحديث الصديقية للأستاذ عبد العزيز الغمارى ص٢٠٠ .

(٦) ضرار بن عمرو : هو ضرار بن عمرو الغطفانى، قاضى، من كبار المعتزلة، وهو زعيم الفرقة الضرارية، له مقالات خبيثة، كفره المعتزلة من أجلها وطردوه. انظر: فضل الإعتزال ص٣٩١، وميزان الاعتدال ٢٢٨ رقم ٣٩٥٣، وسير أعلام النبلاء ١٠ /٥٤٤ رقم ١٧٥، ولسان الميزان ٣ /٦٠٧ قم ٤٣١٢، والضعفاء لأبى نعيم ص٩٥ رقم ١٥١، والضعفاء الكبير للعقيلى ٢ /٢٢٢ رقم ٧٦٥، والفهرست ص ٢٩٩ .

(٧) انظر : الروح لابن قيم الجوزية ص٨١، وعذاب القبر فى الميزان للأستاذ عكاشة عبد المنان ص١٠١، ١٣١، والإبانة ص١٥، والمنهاج شرح مسلم للنووى ٩ /٢٢٤ رقم ٢٨٦٦ .

(٨) انظر : شرح الأصول ص٧٣٠، والروح ص٨٠، ٨١، وعذاب القبر فى الميزان ص١٠١،١٠٣ .

(٩) انظر : فضل الاعتزال ص٢٠١، ٢٠٢، وشرح الأصول ص٧٣٠، والفصل فى الملل والنحل ٤ /٦٧، وأصول الدين للبغدادى ص٢٤٥، ٢٤٦ .

(١٠) انظر : شفاء الصدر بنفى عذاب القبر لإسماعيل منصور، وعذاب القبر والثعبان الأقرع لأحمد صبحى=

وتدور شبه المنكرين لعذاب القبر وما فيه من سؤال، وضمة، وعذاب، بأنه معارض للقرآن، وللسنة، وللعقل.

أما القرآن ففي قوله تعالى: ﴿**قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ**﴾(١) قالوا فلو كان يحيا فى قبره للزم أن يحيا ثلاث مرات، ويموت ثلاثاً، وهو خلاف النص(٢).

أما السنة فقالوا: الأخبار فيها متعارضة، وقد ردت عائشة -رضى الله عنها- حديث ابن عمر مرفوعاً ﷺ إن الميت يعذب فى قبره ببكاء أهله عليه) فقالت: وَهِلَ إنما قال رسول الله ﷺ: "**إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن**" وذاك مثل قوله: إن رسول الله ﷺ قام على القليب يوم بدر. وبه قتلى بدر من المشركين فقال لهم ما قال: "**إنهم ليسمعون ما أقول**" وقد وَهِلَ. إنما قال: "**إنهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق**" ثم قرأت قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ**﴾(٣)، ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾(٤). يقول: حين تبوءوا مقاعدهم من النار، وفى رواية قالت (رضى الله عنها) يغفر الله لأبى عبد الرحمن. أما إنه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يبكى عليها. فقال: "**إنهم ليبكون عليها. وإنها لتعذب فى قبرها**"(٥).

قالوا فدل ذلك على أن الموتى لا يسمعون، وما يروى من سماعهم خفق النعال لا يصح أيضاً. وأن عذاب القبر خاص بالكفار من اليهود. وقوله تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ (٦).

=منصور، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة لمحمد شحرور ص ٣٨١، ودفع الشبهات لأحمد حجازى ص ١٠٤، ٢٠٤، ٢٠٨، والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٤٤ وما بعدها، وإنذار من السماء ص ٢٤٤ وما بعدها، ودين السلطان ٩٢٨-٩٤٨ كلاهما لنيازى عز الدين، وأضواء على السنة لمحمود أبو ريه ص ٧٤، والأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر ٢ /٣١٨، ٣٢٠، ٣٥٦، وغيرهم.

(١) الآية ١١ من سورة غافر.

(٢) انظر: فتح البارى ٣ /٢٨٤ رقم ١٣٦٩، وشرح الأصول ص ٧٣٠، ٧٣١ .

(٣) الآية ٨٠ من سورة النمل.

(٤) الآية ٢٢ من سورة فاطر.

(٥) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه٣ /٥٠٣، ٥٠٤ رقم٩٣٢ .

(٦) الآية ٤٦ من سورة غافر.

قالوا : هذه فى آل فرعون خاصة، فلا يقاس عليهم غيرهم.

وما صح من أحاديث فى عذاب القبر؛ فهو آحاد يفيد الظن، لا يحتج به هنا فى باب العقائد[1]. وهو يصح لبعض الناس دون بعض ممن فقدت أجسادهم، أو تعذر وصول الحياة إليها[2].

أما دليلهم العقلى فقالوا : لو كان لعذاب القبر أصل؛ لكان يجب فى النباش أن يرى العقوبة أو المثوبة للمعاقب والمثاب، فكان يشاهد عليه أثر الضرب وغيره، وفى علمنا العقلى بخلافه، دليل على أن ذلك مما لا أصل له، ولا مدخل للسمع فيه[3].

ويجاب على هذه الشبه بما يلى :

إن زعمهم أن الأخبار مجملة فى إثبات عذاب القبر، ثم انقسامهم حوله إلى ما ذكرنا، يتبين منه : أن المعتزلة، وإن زعم بعضهم بأنه يقطع بوقوعه لدلالة الأخبار عليه، إلا إنهم لم يسلموا للنصوص فى ذلك تسليماً كاملاً، ولم يسلم هذا الأمر من إقحام عقولهم فى جزئيات منه.

نعم : إن من أثبته منهم أثبته فى الجملة، ولكنهم خاضوا فى ثبوته لعصاة المؤمنين، وفى كيفيته، ووقته مما دفعهم إلى رد بعض النصوص، وتأويل بعضها[4].

فما زعموه من تعارض عذاب القبر ونعيمه بقوله تعالى : ﴿**أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾[5] فلا حياة ثالثة.

فالجواب : أنه لا تعارض، إنما التعارض نشأ من عدم إدراكهم المراد بالحياة فى القبر فهى ليست الحياة المستقرة المعهودة فى الدنيا، التى تقوم فيها الروح بالبدن وتدبيره وتصرفه، وتحتاج إلى ما يحتاج إليه الأحياء، بل هى مجرد إعادة لفائدة الامتحان الذى وردت به الأحاديث الصحيحة، فهى إعادة عارضة، كما حى خلق، لكثير من الأنبياء، لمسألتهم لهم عن أشياء، ثم عادوا موتى[6].

فحياة القبور، وما فيها من نعيم أو عذاب؛ تختلف عن حياة الدنيا، وحياة الآخرة؛

---

(١) انظر : شرح الأصول ص ٧٣٠ -٧٣٢ .

(٢) فضل الاعتزال ص ٢٠٣ .

(٣) شرح الأصول ص ٧٣١ - ٧٣٢، وفضل الاعتزال ٢٠١ - ٢٠٣ .

(٤) شرح الأصول ص ٧٣ وما بعدها.

(٥) جزء من الآية ١١ من سورة غافر.

(٦) فتح البارى ٣ /٢٨٤ رقم ١٣٧٤، وانظر : شرح المقاصد للتفتازانى ٢ /١٦٢ .

فهى حياة برزخية لا طاقة للعقل فى إدراكها، ولا يمكنه أن يصل إلى كيفيتها، وإنما يتوقف الإيمان بهذه الحياة على النصوص الواردة قال تعالى: ﴿**وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾(١) .

أما دعواهم تعارض الأحاديث : فيجاب عن ذلك بأنه لا تعارض مع إمكان الجمع وهو ممكن. وما ورد من رد أم المؤمنين عائشة -رضى الله عنها- لخبر ابن عمر ﵄ فى تعذيب الميت ببكاء أهله عليه. فلا حجة لهم فيه على نفى عذاب القبر لأن عائشة -رضى الله عنها- إنما أنكرت عذاب الميت بما لم تكسبه يداه، يدل على ذلك احتجاجها بقوله تعالى : ﴿**أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾(٢) ومع ذلك فإنكارها ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد؛ لأن الرواة لما أنكرته من رواية عمر وابنه - رضى الله عنهما - رواه من الصحابة كثيرون وهم جازمون. فلا وجه للنفى منها مع إمكان حمله على محمل صحيح(٣).

والمحامل كثيرة جمع بينها الحافظ ابن حجر فقال : "من كانت طريقته النوح فمشى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنعه، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهمل نهيهم عنها، فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول، وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ، كيف أهمل النهى، ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله من المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك، كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره، وإقدامهم على معصية ربهم.

وحكى الكرمانى تفصيلاً آخر، وحسنه، وهو التفرقة بين حال البرزخ، وحال يوم القيامة، فيحمل قوله تعالى: ﴿**أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾(٤) على يوم القيامة، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ. ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع فى الدنيا، والإشارة إليه بقوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**﴾(٥). فإنها دالة على جواز وقوع التعذيب على الإنسان بما ليس له فيه تسبب، فكذلك يمكن أن يكون

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ٣٨ من سورة النجم.

(٣) فتح البارى ٣ /١٨٤ رقم ١٢٨٧ .

(٤) الآية ٣٨ من سورة النجم.

(٥) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

الحال فى البرزخ بخلاف يوم القيامة والله أعلم[1] أ.هـ.

أما ردها - رضى الله عنها - لخبر ابن عمر - رضى الله عنهما - فى سماع الموتى لكلام النبى ﷺ ومعارضتها ذلك بقوله تعالى : ﴿**إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾[2] ونحوها من الآيات فالجمهور فى ذلك على خلافها فيما اجتهدت فيه، وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواة غيره عليه.

وأما استدلالها بقوله تعالى : ﴿**إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ فقالوا معناها لا تسمعهم سماعاً ينفعهم، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله ... والآية كقوله تعالى : ﴿**أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَنْ كَانَ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ**﴾[3] أى أن الله هو الذى يسمع ويهدى[4].

وصحت الأحاديث بسماع الموتى حتى قرع النعال خلافاً لمن رد ذلك من المعتزلة عن أنس بن مالك ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : "**إن العبد إذا وضع فى قبره وتولى عنه أصحابُه، وإنه ليسمع قرعَ نعالهم ...**" الحديث[5].

وعن ابن عمر -رضى الله عنهما- قال : "اطلع النبى ﷺ على أهل القليب فقال : **وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ فقيل له : تدعوا أمواتاً؟ فقال : ما أنتم بأسمع منهم، ولكن لا يجيبون**"[6]. ولا دليل على خصوصية ذلك بأهل بدر، كما يزعم بعض المعتزلة[7].

قال القاضى عياض - رحمه الله - : "يحتمل سماعهم، على ما يحتمل عليه سماع الموتى، فى أحاديث عذاب القبر، وفتنته، التى لا مدفع لها. وذلك بإحيائهم أو إحياء جزء منهم يعقلون به ويسمعون فى الوقت الذى يريد الله تعالى".

---

(1) انظر : فتح البارى ٣ /١٨٥ رقم ١٢٩٠، والمنهاج شرح مسلم للنووى ٣ /٥٠٥ رقم ٩٣٢ .

(2) جزء من الآية ٨٠ من سورة النمل.

(3) الآية ٤٠ من سورة الزخرف.

(4) فتح البارى ٣ /٢٧٧ رقم ١٣٧٠ .

(5) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الجنائز، باب ما جاء فى عذاب القبر ٣ /٢٧٥ رقم١٣٧٤، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الجنة وصفة تعليمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ٩ /٢٢٠ رقم ٢٨٧٠ واللفظ للبخارى.

(6) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الجنائز، باب ما جاء فى عذاب القبر ٣ /٢٧٤ رقم١٣٧٠، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٣ /٥٠٣ رقم ٩٣٢ واللفظ للبخارى.

(7) انظر : فضل الاعتزال ص ٢٠٣ .

وقال الإمام النووي - رحمه الله - بعد نقله لكلام القاضي عياض السابق : "وهو الظاهر المختار الذى تقتضيه أحاديث السلام على القبور"(١).

أما ما زعموه من تعارض الأحاديث المثبتة لعذاب القبر والنافية له.

فيجاب عن ذلك بأنه لا تعارض.

ففى الأحاديث التى زعموا أنها تنفى عذاب القبر فى عجزها ما يثبته، وهو ما تعمدوا بتره، فلا تعارض بين أول الحديث وآخره كما جاء فى رواية مسلم عن عائشة -رضى الله عنهما- قالت : دخل عليَّ رسول الله ﷺ وعندى امرأة من اليهود. وهى تقول هل شعرت أنكم تفتنون فى القبور؟ قالت : فَارْتَاعَ رسول الله ﷺ وقال : "**إنما تُفتنُ يهودُ**" قالت عائشة : فلبثنا ليالى. ثم قال رسول الله ﷺ : "**هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تفتنون فى القبور؟**" قالت عائشة : فسمعت رسول الله ﷺ، بَعْدُ، يستعيذُ من عذاب القبر"(٢).

قال الحافظ ابن حجر: وحاصل الحديث أنه ﷺ لم يكن أوحى إليه أن المؤمنين يفتنون فى القبور فقال:"**إنما يفتن يهود**" فجرى على ما كان عنده من علم ذلك، ثم لما علم بأن ذلك يقع لغير اليهود استعاذ منه، وعلمه، وأمر بإيقاعه فى الصلاة، ليكون أنجح فى الإجابة"(٣).

وفى رواية أخرى عنها -رضى الله عنها- قالت: دخلت عَلَيَّ عَجُوزان من عُجُز يهود المدينة. فقالتا : إن أهل القبور يعذبون فى قبورهم. قالت : فكذبتُهُما. ولم أنعم أن أُصَدِّقَهُمَا. فَخَرَجَتَا. ودخل عليَّ رسول الله ﷺ، فقلت له : يا رسول الله ! إن عَجُوزَيْنِ من عُجُزِ يهود المدينة دخلتا على فزعمتا أنَّ أهل القبور يُعذبون فى قبورهم. فقال : "**صدقتا. إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم**" قالت: فما رأيته، بعد، فى صلاة، إلا يتعوذ من عذاب القبر"(٤).

---

(١) المنهاج شرح مسلم للنووى ٩ /٢٢٥ رقم ٢٨٧٤.

(٢) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر ... إلخ ٣ /٩١، ٩٢ رقم ٥٨٤.

(٣) فتح البارى ١١ /١٨٠ رقم ٦٣٦٦.

(٤) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الدعوات، باب التعوذ من عذاب القبر ١١ /١٧٨ رقم ٦٣٦٦، ومسلم "بشرح النووى" كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر ... إلخ ٣ /٩٢ رقم ٥٨٦ واللفظ له.

قال الحافظ ابن حجر : "وبين هاتين الروايتين مخالفة، لأن فى هذه أنه ﷺ، أنكر على اليهودية، وفى الأول أنه أقرها.

قال النووى تبعاً للطحاوى وغيره : هما قصتان، فأنكر النبى ﷺ، قول اليهودية فى القصة الأولى، ثم أعلم النبى ﷺ بذلك، و لم يعلم عائشة، فجاءت اليهودية مرة أخرى، فذكرت لها ذلك، فأنكرت عليها مستندة إلى الإنكار الأول، فأعلمها النبى ﷺ بأن الوحى نزل بإثباته، ويدل على ذلك صراحة، ما رواه أحمد فى مسنده بإسناد على شرط البخارى عن عائشة -رضى الله عنها- : "أن يهودية كانت تخدمها فلا تصنع عائشة إليها شيئاً من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وقاك ا لله عذاب القبر قالت : فقلت : يا رسول الله هل للقبر عذاب؟ قال : **كذبت يهود، لا عذاب دون يوم القيامة.** ثم مكث بعد ذلك ما شاء أن يمكث، فخرج ذات يوم نصف النهار، وهو ينادى بأعلى صوته : "**أيها الناس استعيذوا با لله من عذاب القبر؛ فإن عذاب القبر حق**"(١).

وفى هذا كله أنه ﷺ، إنما علم بحكم عذاب القبر، إذ هو بالمدينة فى آخر الأمر، وهذا لا يستشكل مع ما نزل بمكة من قوله تعالى : ﴿**يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ**﴾(٢) وقوله تعالى : ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾(٣). لأن الآيتين بظاهر منطوقهما فى حق الكفار.

والذى أنكره النبى ﷺ، إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين، ثم اعلم ﷺ، أن ذلك قد يقع على من يشاء منهم، فجزم به، وحذر منه، وبالغ فى الاستعاذة منه تعليماً لأمته وإرشاداً، فانتفى التعارض بحمد الله تعالى(٤) أ.هـ.

---

(١) المسند ٦ /٨١، ٨٩، ١٧٤، وعزاه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣ /٥٥ إلى أحمد، وقال : رجاله رجال الصحيح، انظر دفع الشبهات لأحمد حجازى السقا ص٢٠٨، ٢٠٩ حيث بتر هذه الرواية مكتفياً فى سردها إلى قوله ﷺ لا عذاب دون يوم القيامة، موهماً أن هذه الرواية تنفى عذاب القبر. فتأمل كيف يحرفون الكلم عن مواضعه.

(٢) الآية ٢٧ من سورة إبراهيم.

(٣) الآية ٤٦ من سورة غافر.

(٤) انظر : فتح البارى ٣ /٢٧٨، ٢٧٩، وانظر : تصريح البراء بن عازب ﷺ بأن آية ﴿**يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ**﴾ قال نزلت فى عذاب القبر" أ.هـ أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر، والتعوذ منه ٩ /٢٢١رقم٢٨٧١، والنسائى فى سننه كتاب الجنائز، باب عذاب القبر٤ /١٠١رقم٢٠٥٦ .

أما دعوى القاضى عبد الجبار ومن قال بقوله : إن قوله تعالى : ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾(١) فى آل فرعون خاصة(٢).

فيجاب على ذلك: بأن دعوى الخصوصية ممتنعة،ولا دليل عليها،ومما يؤيد ذلك ما يلى:

أولاً: لقد احتج أهل العلم بهذه الآية على عذاب القبر، وما زالوا يستشهدون بها على إثباته(٣)، حتى قال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : "وهذه الآية أصل كبير فى استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ فى القبور"(٤).

ثانياً : لقد فهم الصحابة والتابعون ﷺ عدم الخصوصية فى الآية، ولذلك جعلوها مستنداً لهم فى إثبات عذاب القبر(٥).

ثالثاً : روى البخارى بسنده إلى ابن عمر أن رسول الله ﷺ، قال : "**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشى، إن كان من أهل الجنة؛ فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار؛ فمن أهل النار يقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة**"(٦) وهذا فى معنى الآية(٧).

أما زعمهم بأن أحاديث عذاب القبر آحاد لا يحتج بها هنا فى العقائد، فقد سبق أن جماعة من الأئمة نصوا على أن الأحاديث الواردة فى عذاب القبر، وسؤاله، ونعيمه، متواترة بمجموعها تواتراً معنوياً، وإن لم يبلغ آحادها حد التواتر.

وحتى لو كانت أحاداً لوجب علينا التسليم لها، والإيمان بمضمونها، متى ثبتت صحتها عن رسول الله ﷺ، وإن دلت على عقيدة خلافاً لمن أبى ذلك.

---

(١) الآية ٤٦ من سورة غافر.

(٢) شرح الأصول ص ٧٣٠، ودفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالى لأحمد حجازى السقا ص٢٠٩، وراجع : المصادر السابقة ص ٢٨٢، ٢٨٣ .

(٣) انظر : المنهاج شرح مسلم ٩ /٢٢٣ رقم ٢٨٦٦، والجامع لأحكام القرآن ١٥ /٣١٨، ٣١٩، وفتح البارى ٣ /٢٧٦، وتفسير القرآن العظيم ٤ /٨١ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤/٨١ .

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥ /٣١٩، وانظر : استدلال جرير بن عبد الله ﷺ على ذلك فى رواية البراء بن عازب عند أبى داود وستأتى بعد قليل ص ٢٩٠ .

(٦) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشى ٣ /٢٨٦ رقم ١٣٧٩، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه... إلخ ٩ /٢١٨ رقم ٢٨٦٦، واللفظ لمسلم.

(٧) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٤١٤ - ٤١٥ .

فخبر الآحاد حجة فى العقائد كما سبق تفصيله فى غير موضع من البحث[1].

وأما دليلهم العقلى فيجاب عنه بالآتى :

أولاً : هذا إقحام منهم للعقل فى أمر لا طاقة له به، ولا مدخل له فيه؛ لأن عذاب القبر ونعيمه أمر غيبى لا عهد للعقول به فى هذه الدار، ولا يمكنها أن تصل إلى كيفيته، وإنما يتوقف الإيمان فيه على النصوص الواردة، وإن كان العقل لا يمنع وقوعه، والشرع لا يأتى بما تحيله العقول، ولكنه يأتى بما تحار فيه العقول[2].

ثانياً : إن الحياة التى يحياها الميت فى قبره والتى دل عليها حديث النبى ﷺ، فى قوله : "**فتعاد روحه إلى جسده**"[3] حياة أخرى غير هذه الحياة المعهودة فى الدنيا التى تقوم فيها الروح بالبدن، وتصرفه، وتحتاج إلى ما يحتاج إليه الأحياء، وهذا أمر لا يكذبه العقل ولا ينفيه[4].

يقول ابن قيم الجوزية - رحمه الله - "إن الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق متغايرة الأحكام:

أحدها : تعلقها به فى بطن الأم جنيناً.

الثانى : تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث : تعلقها به فى حال النوم فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

الرابع : تعلقها به فى البرزخ[5]؛ فإنها وإن فارقته وتجردت عنه، فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها التفات إليه البته.

الخامس : تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتاً، ولا نوماً، ولا فساداً.

وإذا كان النائم روحه فى جسده وهو حى، وحياته غير حياة المستيقظ، فإن النوم

---

(1) راجع : إن شئت ١/ ٤٩٨،٤٩٩ ، ٢/ ١٨-٣٢، ٢١٥-٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٨، ٢٤٩ .

(2) انظر : شرح الطحاوية ٢ /١٣٦ بتصرف.

(3) جزء من حديث البراء بن عازب الطويل فى شأن عذاب القبر، والحديث أخرجه أبو داود فى سننه بطوله، فى كتاب السنة، باب فى المسألة فى القبر وعذاب القبر ٤ /٢٣٩، ٢٤٠ رقم ٤٧٥٣، وأحمد فى المسند ٤ /٢٨٧ - ٢٨٨، وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ٣ /٥٢ - ٥٣ .

(4) انظر : الروح ص ٦٢، وفتح البارى ٣ /٢٤١ .

(5) البرزخ: هو الحاجز بين الشيئين، والمراد به الفترة ما بين الموت إلى القيامة. انظر: القاموس المحيط ١ /٢٥٥ .

شقيق الموت، فهكذا الميت إذا أعيدت روحه إلى جسده، كانت له حال متوسطة بين الحى وبين الميت الذى لم ترد روحه إلى بدنه، كحال النائم المتوسطة بين الحى والميت، فتأمل هذا يزيح عنك إشكالات كثيرة"(١).

واعلم : أن الرسل "صلوات الله وسلامه عليهم" لا يخبرون بما تحيله العقول وتنافيه، ولكن إخبارهم إما أن يشهد به العقل والفطرة، وإما أن لا يدركه العقل لعجزه عن الوصول إلى حقيقته وكنهه، ولا يكون الخبر بذلك محالاً فى العقل، وبالتالى كل خبر يظن أن العقل يحيله فإما أن يكون كذباً أو يكون ذلك العقل فاسداً(٢).

وبعد

فإن عذاب القبر أو نعيمه حق ثابت بظاهر القرآن، وصريح السنة المطهرة وعلى ذلك إجماع أهل السنة(٣).

فإن الميت إذا مات يكون فى نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحياناً ويحصل له معها النعيم أو العذاب، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى، أعيدت الأرواح إلى الأجساد، وقاموا من قبورهم لرب العالمين(٤).

أدلة عذاب القبر ونعيمه :

الذى يلقى نظرة فى القرآن الكريم، والسنة المطهرة يجد أن عذاب من يستحق العذاب، ونعيم من يستحق النعيم يبدأ منذ قدوم الملائكة لأخذ روحه عند الموت قال تعالى : **﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ ءَايَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾**(٥).

فقوله تعالى : **﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ﴾** أى بالضرب حتى تخرج أنفسهم من أجسادهم، وهو كقوله : **﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ**

---

(١) الروح ص ٦٢، وانظر : شرح العقيدة الطحاوية ٢ /١٣٦ .

(٢) الروح ص ٨٦، ٨٧ بتصرف، وانظر: موقف المدرسة العقلية من السنة١ /٤٠٣-٤٠٥ .

(٣) شرح لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسى ص ٦٩، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١ /٣٩٧ .

(٤) الروح ص ٧٤، ولوامع الأنوار البهية ٢/٢٥ .

(٥) الآية ٩٣ من سورة الأنعام.

وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[1] وفى حق أهل النعيم قال تعالى : **﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلاَمٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**[2] مع قوله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلاَّ تَخَافُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾**[3]. وغير ذلك من الآيات.

وهذا وإن كان قبل الدفن، فهو من جملة العذاب أو النعيم الواقع قبل يوم القيامة.

وإنما أضيف العذاب أو النعيم إلى القبر لكون معظمة يقع فيه، ولكون الغالب على الموتى أن يقبروا، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته، ولو لم يدفن، ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا ما شاء الله "[4].

وهذا خلافاً لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وقال بعذاب القبر لمن قبر فقط[5].

كما دلت الأدلة على وقوع النعيم أو العذاب عقب الدفن، وبعد سؤال الملكين، وامتحانهما له.

فقد جاء فى حديث البراء بن عازب فى شأن المؤمن : "**فينادى مناد من السماء أن صدق عبدى، فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، فيأتيه من ريحها، وطيبها ويفسح له فى قبره**" وقال فى الكافر : "**فينادى مناد من السماء أن كذب عبدى فأفرشوه من النار، وافتحوا له باباً من النار، فيأتيه من حرها، وسمومها، ويضيق عليه قبره، حتى تختلف فيه أضلاعه ...**" الحديث[6].

فهذا نص صريح على وقوع النعيم أو العذاب بعد الدفن.

وفى الحديث عن زيد بن ثابت مرفوعاً : "**إن هذه الأمة تبتلى فى قبورها. فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذى أسمع ...**"، الحديث[7].

---

(١) الآية ٥٠ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٣٢ من سورة النحل.

(٣) الآية ٣٠ من سورة فصلت.

(٤) الفصل فى الملل والنحل ٤ /٦٧، وفتح البارى ٣ /٢٧٥، ٢٧٦ .

(٥) انظر : شرح الأصول ص ٧٣٣ .

(٦) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب فى المسئلة فى القبر وعذاب القبر٤ /٢٣٩ رقم٤٧٥٣ .

(٧) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر ... إلخ ٩ /٢١٨،٢١٩ رقم٢٨٦٧ .

فقد دلت هذه الأحاديث وغيرها فى الصحيح كثير، على وقوع عذاب القبر بعد الدفن.

وهل يدوم ذلك إلى يوم القيامة أم ينقطع؟ الظاهر من النصوص، أن منه ما هو دائم إلى يوم القيامة، وهو عذاب الكفار، كما قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾(١) وقال تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾(٢).

قال الحافظ ابن حجر قال الطبرى: "الأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر، والأخرى تحتمل الجوع أو السبى أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك"(٣).

وفى حديث أبى هريرة فى شأن المنافقين **"فيقال للأرض: التئمى عليه، فتلتئم عليه فتختلف فيها أضلاعه، فلا يزال فيها معذباً حتى يبعثه ا لله من مضجعه ذلك"**(٤).

ومنه الذى يدوم مدة ثم ينقطع وهو عذاب بعض العصاة، فإنهم يعذبون على قدر جرائمهم، ثم يخفف عنهم(٥).

وبالتالى زعم القاضىّ عبد الجبار ومن قال بقوله: إن العذاب يؤخر إلى ما بين النفختين(٦)؛ زعم لا حقيقة له؛ لأن الأدلة السابقة تخالفه، والآية التى استدلوا بها دليل عليهم لا لهم، لأن المراد بالبرزخ هو الحاجز الذى بين الدنيا والآخرة، وهى فترة بقاء الناس فى قبورهم(٧).

إن الله ﷻ جعل أمر الآخرة وما يتصل بها من حياة البرزخ أمراً غيبياً محجوباً عن المكلفين فى هذه الدار، لكمال حكمته سبحانه وتعالى، وليتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم(٨).

---

(١) الآية ٤٦ من سورة غافر.

(٢) الآية ١٠١ من سورة التوبة.

(٣) فتح البارى ٣ /٢٧٦ رقم ١٣٦٩ بتصرف يسير.

(٤) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الجنائز، باب ما جاء فى عذاب القبر ٣ /٣٨٣، ٣٨٤ رقم ١٠٧١ وقال: حديث حسن غريب.

(٥) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢ /١٣٩.

(٦) انظر: شرح الأصول ص ٧٣٢.

(٧) انظر: تفسير القرآن العظيم ٣ /٢٥٦.

(٨) انظر: الروح ص ٨٩.

ولو أطلع الله العباد على عذاب القبر؛ لزالت حكمة التكليف، والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس، كما ثبت فى صحيح مسلم عنه ﷺ أنه قال : "**فلولا أن لا تدافنوا؛ لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذى أسمع منه**[1].

ولما كانت هذه الحكمة منفية فى البهائم، سمعت ذلك وأدركته كما سبق فى الحديث[2]. إن الله ﷻ حجب بنى آدم، من رؤية كثير مما يحدث فى هذه الدنيا، فجبريل عليه السلام كان ينزل بالوحى على النبى ﷺ ويخاطبه على كثب من الصحابة رضي الله عنهم وهم لا يرونه، والجن يعيشون بيننا، ويتكلمون فيما بينهم، ونحن لا نراهم، ولا نسمع كلامهم، والنائم يجد ألماً ولذة فى نومه، ولا يحس بذلك جليسه، بل اليقظان يحس بالألم، ويشعر باللذة ولا يجد ذلك من يجالسه[3].

والمحتضر يشعر بالألم عند احتضاره،وتضربه الملائكة، والحاضرون لا يرون ذلك.

كذلك عذاب القبر، ونعيمه، يقع على الميت، حتى لو دفن رجلان أحدهما إلى جنب الآخر، وكان أحدهما منعماً، والآخر معذباً، فإن نعيم الأول لا يصل إلى الثانى، وكذا عذاب الثانى لا يصل إلى الأول . وقدرة رب العزة أعجب ، وأوسع من ذلك[4]. فقياس أحوال الآخرة، وحياة البرزخ بأحوال الدنيا، **قياس للغائب**، على الشاهد ، وهو محض الضلال ، والجهل ، وتكذيب الرسل **صلوات** ا لله وسلامه عليهم[5] أ.هـ.

اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب النار، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال، اللهم إنى اسألك حسن الخاتمة .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٢ .

(٢) راجع : ص ٢٨٧ .

(٣) انظر : المنهاج شرح مسلم للنووى ٩ /٢٢٤ رقم ٢٨٦٦-٢٨٧٥، وفتح البارى ٣ /٢٧٨ رقم ١٣٧٤، والروح ص ٩٠، ٩١ .

(٤) انظر : شرح الطحاوية ٢ /١٣٨، والروح ص ٩٢،٩٣، والاعتصام ٢ /٥٦٩ .

(٥) انظر : فتح البارى ٣ /٢٧٨ رقم ١٣٧٤، الروح ص ١٠٠، وللاستزادة انظر : إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين للإمام البيهقى، والغيبيات فى ضوء السنة للدكتور محمد همام، وموقف المدرسة العقلية من السنة ١ / ٣٩٧-٤١٥ .

الفصل السادس

أحاديث

"خلوة النبى ﷺ بامرأة من الأنصار" و"نوم النبى ﷺ عند أم سليم وأم حرام" وحديث "سحر النبى ﷺ"

وتحته أربعة مباحث :

المبحث الأول : شبهة مخالفة سيرة النبى ﷺ فى السنة المطهرة، عن سيرته فى القرآن الكريم. والرد عليها.

المبحث الثانى : شبه الطاعنين فى حديث "أنس بن مالك فى خلوة النبى ﷺ بامرأة من الأنصار" والرد عليها.

المبحث الثالث : شبه الطاعنين فى حديثى نوم النبى ﷺ عند أم سليم وأم حرام والرد عليها.

المبحث الرابع : شبه الطاعنين فى حديث سحر النبى ﷺ والرد عليها.

المبحث الأول

شبهة مخالفة سيرة النبى ﷺ فى السنة المطهرة عن سيرته فى القرآن الكريم والرد عليها

سيرة النبى ﷺ بين حقائق القرآن الكريم وروايات الإمام البخارى :

حرص أعداء السنة الشريفة، وهم يطعنون فى صحيح الإمام البخارى، إ يهام الناس أجمعين بأن شخصية النبى ﷺ، كما رسمها القرآن تختلف عن شخصية النبى ﷺ، كما رسمها البخارى، وغيره من أصحاب كتب السنة المطهرة، والنتيجة كما يزعمون الإساءة المتعمدة لشخص النبى ﷺ، من الإمام البخارى[1] وحاشاه من ذلك.

وهم قد لبسوا لهذه النتيجة لباس العلماء لإيهام القارئ أنهم على صواب؛ فساروا خلف بعض الأحاديث انتزعوها انتزاعاً من بين سطور الإمام البخارى، وعمدوا إلى بتر هذه الأحاديث تارة، وإلى إعادة صيغتها بأسلوبهم، وتحميل ألفاظها مالا تحتمل من المعانى تارة ثانية، وعمدوا إلى الأمرين معاً تارة ثالثة.

ومن هذه الأحاديث التى استدلوا بها على زعمهم فى مخالفة سيرة النبى ﷺ، كما رسمها القرآن، عن السيرة التى رسمها الإمام البخارى فى صحيحه.

أ- أحاديث جاء فيها لفظ (الخلوة) كحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه ﷺ؛ خلا بإمرأة من الأنصار فى بعض طرق المدينة تستفتيه فى أمر من أمور دينها، وحديثه عن أمه أم سليم، وخالته أم حرام -رضى الله عنهما- فى زيارته ﷺ، لهما، ونومه عندهما فى وقت القيلولة.

بهذه الروايات التى جاء فيها لفظ الخلوة، حملوها على الخلوة المحرمة، وساقوا روايات هذه الأحاديث بأسلوب يهيج الغرائز عند الشباب، ويطيح بكل تقدير للنبى ، وللأسلاف والأجداد، مع بُعْدِ سياق هذه الروايات فى صحيح البخارى، عن أسلوب سياقهم لها وبُعْدهَا أيضاً عن الهدف الذى يرمون إليه من الطعن فى عدالة الإمام

---

(١) انظر : لماذا القرآن ص ٨٥، وقراءة فى صحيح البخارى ص ٤١-٤٦، كلاهما لأحمد صبحى منصور، ودين السلطان ص٤١٨، ٤٢٥، ٤٥٠، ٥٨٨، ٦٠٤، ٦١٤، وراجع من نفس الكتاب ص٦٤، ٦٧، ٩٢، وانظر: إنذار من السماء ص ١٣٥، ١٩١، ٦٩٩ . كلاهما لنيازى عزالدين، وأهل السنة شعب الله المختار ص٦٦، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ٤٥-٣٢٦ كلاهما لصالح الوردانى.

البخارى(1)، وصحيحه الجامع، وزعمهم برسمه صورة لسيرة النبى ﷺ، مخالفة لصورته فى القرآن الكريم(2).

ب- حديث سحر النبى ﷺ وزعمهم بأنه يحط من مقام النبوة، ويطعن فى عصمته ﷺ، ويخالف القرآن الكريم، فى قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُون إِلاَّ رَجُلاً مَسْحُورًا**﴾(3).

وسوف نذكر شبه الطاعنين فى الأحاديث السابقة، والرد عليها فى المباحث التالية. وذلك بعد الجواب عن زعمهم مخالفة سيرة النبى ﷺ فى السنة المطهرة، عن سيرته فى القرآن الكريم.

الجواب :

أقول كما قال فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى : "البخارى ليس له، ولا لغيره، أن يرسم شخصية النبى ﷺ؛ لأن شخصية النبى ﷺ، بكل بساطة ترجع إلى عناصر ومقومات قد وضعها الله فيه، فالأنبياء جميعاً قد اصطنعهم ا لله ﷻ لنفسه، وهو قد صنعهم على عينه، فهو وحده الذى يستطيع أن يرسم لنا صورة فيما اصطنعه لنفسه، وصنعه على عينه، ثم يحدد لنا بعد رسم شخصيته، مستوى العلاقة التى ستكون بيننا وبينه ﷺ.

هذا كله لله وحده، وليس لأحد أن يتدخل فى شئ منه. وا لله ﷻ قد حدد لنا شخصية النبى ﷺ فى القرآن الكريم وحياً يوحى، وحددها لنا النبى ﷺ عن طريق أقواله وأفعاله، وصفاته، وجلها أمور محكومة بالوحى.

ودور الإمام البخارى، وغيره من أصحاب المصنفات الحديثية، هو تسجيل تلك الأمور كلها وما فيها من وقائع تاريخية،

---

(1) البخارى هو: أمير المؤمنين فى الحديث، الإمام أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بَرْدِزْبَه، كان جده بَرْدِزْبَه مجوسياً على دين قومه، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى، والى بخارى. فى هذا الوقت، فنسب إليه بالولاء، فمن ثم قيل فى نسبه (الجعفى)، وهو الحافظ العلم، صاحب (الجامع الصحيح)، و(التاريخ الكبير) و(الأدب المفرد) و(القراءة خلف الإمام) وغير ذلك. مات سنة ٢٥٦هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٢ /٥٥٥ رقم ٥٧٨، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٢٥٢ رقم ٥٦٠، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص ٣٠ رقم ٦، والإرشاد للخليلى ص ٣٧٧-٣٨٠، وطبقات المفسرين للداودى ٢ /١٠٤ رقم ٤٦٣، والإمام البخارى أمير المؤمنين فى الحديث للأستاذ الدكتور يوسف الكتانى ص ٥-٢٠، ومقدمة فتح البارى ص٥٠١-٥١٨ .

(2) انظر : السنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ١٩٠-٢٠٧ .

(3) الآية ٨ من سورة الفرقان.

والتأكد منها سهل ميسور، فنحن بإمكاننا أن نحلل الواقعة التاريخية التى يتحدث عنها البخارى أو غيره، وندرسها دراسة وافية على أساس من المنهج المنضبط، ثم نحن نستطيع أن ندرس هؤلاء النقلة الذين نقلوا هذه الواقعة فى جيل أو جيلين إلى أن وصلوا إلى البخارى، أو إلى غيرة من الرواة.

وهذا ما قام به أئمة أعلام من سلفنا الصالح، وأسفرت نتيجة جهودهم فى النقد والتمحيص، إلى صحة الكتاب، سوى أحرف يسيرة، والقول فيها ما قاله البخارى، وبعض تلك الأحرف لا تصل إلى درجة الوضع، بل ولا حتى إلى درجة الضعف الذى لا يحتمل، وقد سبق تفصيل ذلك[1].

ومن هنا ينبغى أن نتفق من البداية؛ أنه ليس لأحد أن يرسم من خياله صورة لنبى مرسل، سواء كان هذا النبى هو النبى الخاتم ﷺ، أو غيره من الأنبياء[2].

وهنا نأتى للجواب عما استدلوا به من أحاديث تخالف فى زعمهم حقائق القرآن الكريم. فإلى بيان ذلك.

---

(١) راجع : ٢/ ١٥٦-١٦٢ .

(٢) انظر : السنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ١٩٠ بتصرف.

المبحث الثانى

شبهة الطاعنين فى حديث أنس بن مالك فى خلوة النبى ﷺ بامرأة من الأنصار والرد عليها

روى الإمام البخارى فى صحيحه بسنده عن أنس ﷺ قال : "جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ ومعها صبى لها، فكلمها رسول الله ﷺ فقال : "**والذى نفسى بيده، إنكم أحب الناس إلىَّ مرتين**"(١).

بهذه الرواية طعن أعداء السنة فى صحيح الإمام البخارى، وأوهموا القارئ بأن الحديث يطعن فى شخص النبى ﷺ، حيث جاء فى الرواية أنه ﷺ، خلا بها، ثم قال إنكم أحب الناس إلىَّ".

يقول أحمد صبحى منصور : "والرواية تريد للقارئ أن يتخيل ما حدث فى تلك الخلوة التى انتهت بكلمات الحب تلك، وذلك ما يريده البخارى بالطبع"(٢).

والجواب :

نقول لهؤلاء النابتة الضالة التى تريد الطعن والتشكيك فى صحيح الإمام البخارى لتسقط مكانته كأصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ، ولتسقط بسقوطه كل كتب السُّنة التى تليه، إذ هو بمثابة الرأس، لكتب السنة، وبسقوط الرأس يسقط كل الجسد.

نقول لهم إن كنتم صادقين فى دعواكم تنزيه الرسول ﷺ، مما يشكك فى سيرته العطرة، وأخلاقه العظيمة، وتزعمون أن البخارى بإخراجه لهذه الرواية فى صحيحه، قد افترى كذباً على الرسول ﷺ، وشكك فى أخلاقه ﷺ، وحاشا للإمام البخارى من ذلك. وإن كنتم حقاً أهل علم، وبحث عن الحقيقة،

فلماذا تعمدتم عدم ذكر اسم عنوان الباب الذى ذكر تحته الإمام البخارى هذا الحديث؟ وهو باب "ما يجوز أن يخلوا الرجل بالمرأة عند الناس".

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبى ﷺ للأنصار أنتم أحب الناس إلى ٧ /١٤٢ رقم ٣٧٨٦، وكتاب النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس ٩ /٢٤٤ رقم ٥٢٣٤ وكتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبى ﷺ ١١ /٥٣٤ رقم ٦٦٤٥، ومسلم "بشرح النووى" كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأنصار ﷺ ٨/ ٣٠٦ رقم ٢٥٠٩ .

(٢) لماذا القرآن ص ٩١، ٩٢، وقراءة فى صحيح البخارى ص ٢٢، كلاهما لأحمد صبحى منصور، وانظر : دين السلطان لنيازى عز الدين ص ٣٩، ٦٤، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى لأحمد حجازى السقا ص ٢١٠ .

ولماذا تجاهلتم ما قاله شُرَّاح الحديث فى بيانهم للمراد من الخلوة، وكيف كانت تلك الخلوة، ولماذا اختلى بها النبى ﷺ؟

نعم تعمدتم عدم ذكر ذلك تلبيساً منكم وتضليلاً للقارئ، ولأنكم تعلمون كما تعلم الدنيا بأسرها، أن فقه الإمام البخارى فى تراجم أبوابه، وتعلمون أنكم بذكركم عنوان الباب، ينكشف كذبكم وتضليلكم.

كما أنكم تجاهلتم ما قاله شراح الحديث من أئمة المسلمين، والذين تحرصون على وصفهم بأنهم يقدسون البخارى، ويعبدونه من دون الله "وحاشاهم من ذلك".

تجاهلتم ما فسروه وبينوه من معنى "خلوة الرجل بالمرأة عند الناس" وكيف كانت تلك الخلوة؟!

والنتيجة من تجاهلكم كل ذلك أنكم سفهتم عقول أئمة المسلمين، واستخففتم بعقول القارئ لكم.

وتعالوا بنا لنظهر للقارئ ما حرصتم على كتمانه، ولنترك له الحكم بعد ذلك، من الصادق، البخارى أم أنتم؟ ومن الطاعن والمشكك فى سيرة النبى ﷺ، البخارى أم أنتم؟

ومن المحترم لعقل القارئ، البخارى أم أنتم؟

يقول الحافظ "ابن حجر" - رحمه الله - شارحاً المراد من عنوان الباب الذى ذكر الإمام البخارى تحته حديث أنس قال : قوله : "باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس" أى لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهم، بحيث لا يسمعون كلامهما، إذا كان بما يخافت به، كالشئ الذى تستحى المرأة من ذكره بين الناس، وأخذ المصنف قوله فى الترجمة "عند الناس" من قوله فى بعض طرق الحديث "فخلا بها فى بعض الطرق أو فى بعض السكك" وهى الطرق المسلوكة التى لا تنفك عن مرور الناس غالباً.

وقوله "فخلا بها رسول الله ﷺ" أى فى بعض الطرق، قال المهلب : لم يرد أنس أنه خلا بها، بحيث غاب عن أبصار من كان معه، وإنما خلا بها، بحيث لا يسمع من حضر شكواها، ولا ما دار بينهما من الكلام، ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنقله، ولم ينقل ما دار بينهما؛ لأنه لم يسمعه.

وفى رواية مسلم عن أنس "أن امرأة كان فى عقلها شيء فقالت : يا رسول الله !

إن لى إليك حاجة، فقال : **يا أم فلان! أى السكك شئت، حتى أقضى لك حاجتك،** فخلا معها فى بعض الطرق، حتى فرغت من حاجتها"[١].

قال الإمام النووى قوله : "خلا معها فى بعض الطرق" أى وقف معها فى طريق مسلوك،ليقضى حاجتها ويفتيها فى الخلوة، ولم يكن ذلك من الخلوة بالأجنبية، فإن هذا كان فى ممر الناس، ومشاهدتهم إياه وإياها، لكن لا يسمعون كلامها، لأن مسألتها مما لا يظهره"[٢].

قال الحافظ ابن حجر : وفى هذه الرواية بيان "أن مفاوضة الأجنبية سراً لا يقدح فى الدين عند أمن الفتنة، ولكن الأمر كما قالت عائشة : "وأيكم يملك أربه كما كان ﷺ، يملك أربه"[٣].

أما قوله "والذى نفسى بيده"، إنكم أحب الناس إلىّ -مرتين- وفى رواية ثلاث مرات، هو على طريق الإجمال، أى مجموعكم أحب إلى من مجموع غيركم".

وفى هذه الجملة منقبة للأنصار حيث جعل المصطفى ﷺ، حبهم من علامات الإيمان وبغضهم من علامات النفاق، فقال ﷺ : **"الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق ومن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله"**[٤].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبى ﷺ، قال : **"أية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار"**[٥] ومن هنا كرر الإمام البخارى،حديث أنس فى كتاب مناقب الأنصار.

---

(١) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الفضائل، باب قرب النبى ﷺ، من الناس وتبركهم به ٨ /٩٠ رقم ٢٣٢٦، وأخرجه أبو داود فى سننه كتاب الأدب، باب الجلوس فى الطرقات ٤ /٢٥٧ رقمى ٤٨١٨، ٤٨١٩ .

(٢) المنهاج شرح مسلم للنووى ٨ /٩١ .

(٣) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض ١ /٤٨١ رقم ٣٠٢، وكتاب الصوم، باب المباشرة للصائم ٤ /١٧٦ رقم ١٩٢٧، وأخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض فوق الإزار ٢ /٢٠٧ رقم ٢٩٣، وكتاب الصيام باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ٤ /٢٣١ رقم ١١٠٦، وانظر : فتح البارى ٩ /٢٤٥ رقم ٥٢٣٤ .

(٤) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان ٧ /١٤١ رقم ٣٧٨٣ ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق ١ /٣٤٠ رقم ٧٥ .

(٥) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار ١ /٨٠ رقم١٧، وكتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان ٧ /١٤١ رقم ٣٧٨٤، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق ١ /٣٤٠ رقم ١٢٨ .

قال الحافظ ابن حجر : "وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل، من إيواء النبى ﷺ، ومن معه، والقيام بأمرهم، ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم، وإيثارهم إياهم فى كثير من الأمور على أنفسهم، فكان صنيعهم لذلك موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم، والعداوة تجر البغض، ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجباً للحسد، والحسد يجر البغض، فلهذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب فى حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق، تنويهاً بعظيم فضلهم، وتنبيهاً على كريم فعلهم، وإن كان من شاركهم فى معنى ذلك مشاركاً لهم فى الفضل المذكور كل بقسطه. وقد ثبت فى صحيح مسلم عن علىّ أن النبى ﷺ ، قال له "**لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**"[1]، وهذا جار باطراد فى أعيان الصحابة، لتحقق مشترك الإكرام، لما لهم من حسن العناء فى الدين"[2].

وبعد

فقد ظهر واضحاً جلياً لكل ذى عقل، وقلب سليم، أن الحديث صحيح رواية ودراية، وأن ما زعمه أهل الزيغ من أن لفظ الخلوة فى الحديث - محمول على الخلوة المحرمة، مردود عليهم بما جاء فى بعض طرق الحديث "فخلا بها فى بعض الطرق أو بعض السكك، وهى الطرق التى لا يخلو منها المارة من الناس.

كما اتضح جلياً أن تلك المرأة التى خلى بها النبى ﷺ، كانت لها مسألة أرادت أن تستفتى فيها النبى ﷺ، وتلك المسألة مما تستحى من ذكره النساء بحضرة الناس، وكانت إجابة النبى ﷺ، لها أن تلتمس بعض الطرق أى تلتمس أى جانب من الأماكن العامة التى لا تخلو من مرور الناس غالباً حتى يسمع حاجتها، ويقضيها لها، ومن هنا جاء التعبير بلفظ الخلوة، وكل هذا صرحت به رواية الإمام مسلم.

وما ختم به النبى ﷺ، حديثه مع المرأة من قوله "والذى نفسى بيده إنكم أحب الناس إلى" هذا منه ﷺ، تأكيداً لما قاله مراراً من جعله علامات الإيمان حب الأنصار، ومن علامات النفاق بغضهم، ثم إن هذه الكلمة قالها النبى ﷺ، جهاراً على ملأ من الناس - لنساء وصبيان من الأنصار كانوا مقبلين من عرس.

---

(١) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلى رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق ١ /٣٤١ رقم ٧٨ .

(٢) فتح البارى ١ /٨١ رقم ١٧ .

ففى رواية البخارى عن أنس بن مالك ﷺ قال : "أبصر النبى ﷺ، نساءاً وصبياناً مقبلين من عرس فقام ممتناً فقال "**أنتم من أحب الناس إليّ**"(٤).

فهل بقى بعد كل هذا حجة فى الحديث لمن أرادوا أن يشوشوا به على سيرة النبى ﷺ، وهم يوهمون البسطاء أنهم من المحبين للنبى ﷺ، المدافعين عنه،فى الوقت الذى يجحدون فيه سنته العطرة، ويطعنون فى عدالة الإمام البخارى، وفى صحيحه الجامع، ويسفهون عقول المسلمين القائلين بقول سلفهم الصالح ﷺ ويستخفون بعقول القارئ لهم؟ أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبى ﷺ للأنصار : أنتم أحب الناس إلى ٧ /١٤٢ رقم ٣٧٨٥، وكتاب النكاح، باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس ٩ /١٥٦ رقم ٥١٨٠ .

المبحث الثالث
شبهة الطاعنين فى حديثى نوم النبى ﷺ عندأم سليم، وأم حرام والرد عليها

أولاً : حديث أم سليم – رضى الله عنها – :

روى البخارى ومسلم – رحمهما الله – عن أنس بن مالك ﷺ قال : "إن أم سليم[1] كان تبسط للنبى ﷺ، نَطْعاً فَيَقِيلُ عِنْدهَا على ذلك النطع، قال : فإذا نام ﷺ، أخذت من عَرَقِه وشعره فجمعَتْهُ فى قارورة، ثم جمعَتْه فى سُكّ وهو نائم. قال : فلما حضرَ أنسَ بن مالك الوفاةُ أوصى إلىَّ أن يُجعلَ فى حَنوطِه من ذلك السُّكّ، قال فجُعِلَ فى حَنوطه"[2].

ثانياً : حديث أم حرام –رضى الله عنها– :

روى البخارى ومسلم – رحمهما الله – عن أنس بن مالك ﷺ قال : " كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان[3]، فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ، فأطعمْتهُ، وجعلت تَفْلِى رَأْسُهُ، فَنَامَ رسول الله ﷺ، ثم استيقظ وهو يضحك، قالت فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟

---

(١) أم سليم : هى أم سليم بنت ملحان، واسم ملحان : مالك بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب ابن عامر بن غنم بن عدى بن النجار الأنصارية الخزرجية النجارية، أم أنس بن مالك، اختلف فى اسمها فقيل : سلهة، وقيل : رميلة، وقيل رميثة، وقيل مليكة، والغميصاء، والرميصاء. كانت تحت مالك بن النضر، والد أنس بن مالك فى الجاهلية، فغضب عليها وخرج إلى الشام، ومات هناك. فخطبها أبو طلحة الأنصارى وهو مشرك، فقالت : أما إنى فيك لراغبة، وما مثلك يرد، ولكنك كافر، وأنا امرأة مسلمة، فإن تسلم فلك مهرى، ولا أسألك غيره، فأسلم وتزوجها وحسن إسلامه، فولدت له غلاماً مات صغيراً، وهو أبو عمير، وكان معجبا به، فأسف عليه ثم ولدت له عبد الله بن أبى طلحة، وهو والد إسحاق، فبارك الله فى إسحاق وأخوته،وكانوا عشرة، كلهم حمل عنه العلم، وكانت تغزو مع رسول الله ﷺ، وروت عنه أحاديث، وروى عنها ابنها أنس ﷺ، وكانت من عقلاء النساء، ماتت فى خلافة سيدنا عثمان ﷺ. انظر فى ترجمتها : اسد الغابة ٧ /٣٣٣ رقم ٧٤٧٩، والاستيعاب٤ /١٩٤٠ رقم ٤١٦٣، والإصابة٤ /٤٤١ رقم ١٢٠٧٧، وتاريخ الصحابة ص ٢٧٦ رقم ١٥٧٣، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /٣٣٣ .

(٢) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الاستئذان، باب من زار قوماً فَقَالَ عندهم ١١ /٧٣ رقم ٦٢٨١، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الفضائل، باب طيب عرق النبى ﷺ، والتبرك به ٨ /٩٦ رقم ٢٣٣٢ .

(٣) أم حرام : هى أم حرام بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار الأنصارية الخزرجية – زوج عبادة بن الصامت، وأخت أم سليم، وخالة أنس ابن مالك، ولا يصح لها اسم، وكان رسول الله ﷺ يكرمها ويزورها فى بيتها، ويقيل عندها، ودعا لها بالشهادة، ماتت فى خلافة سيدنا عثمان ﷺ انظر فى ترجمتها : اسد الغابة ٧ /٣٠٤، ٣٠٥ رقم ٧٤١١، والإصابة ٤ /٤٤١ رقم ١١٩٧١، والاستيعاب ٤ / ١٩٣١ رقم ٤١٣٧، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /٣١٦، وتاريخ الصحابة ص ٢٧٦ رقم ١٥٧٣ .

قال : **ناس من أمتى عُرِضوا على غُزَاةً فى سبيل الله، يركبون ثَبَجَ هذا البحر مُلُوكاً على الأَسِرَّةِ أو مِثلَ الْمُلوك على الأَسِرَّة**، شكَّ -إسحاقُ- قالت فقلتُ : يا رسولَ الله، ادعُ الله أن يجعلنى منهم، فدعا لها رسول الله ﷺ، ثم وضع رأسَهُ، ثم استيقظ وهو يضحك. فقلتُ : وما يضحكك يا رسول الله؟ قال : **ناسٌ من أُمتى عُرِضوا على غُزاةً فى سبيل الله** -كما قال فى الأول- قالتُ فقلتُ: يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلنى منهم، قال: **أنت من الأولينَ**. فركبتِ البحرَ فى زمن معاويةَ بن أبى سفيان فُصِرعَتْ عن دابَّتها حين خرجتْ من البَحرِ فهَلَكْت"(١).

بالحديثان السابقان طعن أعداء السنة المطهرة، فى عدالة الإمام البخارى، وفى صحيحه الجامع، وزعموا أن الروايات السابقة يلزم منها أن تكون هناك علاقات خاصة مع النبى ﷺ، وهو الذى أدبه ربه فأحسن تأديبه.

يقول أحمد صبحى منصور : يريدنا البخارى أن نصدق أن بيوت النبى التى كانت مقصدا للضيوف، كانت لا تكفيه، وأنه كان يترك نساءه بعد الطواف عليهن ليذهب للقيلولة عند امرأة أخرى، وأثناء نومه كانت تقوم تلك المرأة بجمع عرقه وشعره، وكيف كان يحدث ذلك ... يريدنا البخارى أن نتخيل الإجابة ... ونعوذ بالله من هذا الإفك ثم يؤكد البخارى على هذا الزعم الباطل بحديث أم حرام القائل، كان رسول الله يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله فأطعمته، وجعلت تفلى رأسه، فنام رسول الله ثم استيقظ وهو يضحك، فقالت وما يضحكك يا رسول الله؟ إلخ.. فالنبى على هذه الرواية المزعومة تعود الدخول على هذه المرأة المتزوجة، وليس فى مضمون الرواية وجود للزوج، أى تشير الرواية إلى أنه كان يدخل عليها فى غيبة زوجها، ويصور البخارى كيف زالت الكلفة والاحتشام بين النبى وتلك المرأة المزعومة، إذ كان ينام بين يديها وتفلى له رأسه وبالطبع لابد أن يتخيل القارئ موضع رأس النبى بينما تفليها

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ٦ /١٣ رقمى ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، وباب فضل من يصرع فى سبيل الله فمات فهو منهم ٦ /٢٢ رقمى ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، وباب غزو المرأة فى البحر ٦ /٨٩ رقمى ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، وباب ركوب البحر ٦/ ١٠٣ رقمى ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، وباب ما قيل فى قتال الروم ٦ /١٢٠ رقم٢٩٢٤، وكتاب الاستئذان، باب من زار قوماً فَقَالَ عندهم ١١ /٧٣ رقمى ٦٢٨٢، ٦٢٨٣، وكتاب التعبير، باب رؤيا النهار ١٢ /٤٠٨ رقمى ٧٠٠١، ٧٠٠٢، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإمارة، باب فضل الغزو فى البحر ٧ /٦٥ رقم ١٨١٢ .

له تلك المرأة فى هذه الرواية الخيالية، ثم بعد الأكل والنوم يستيقظ النبى من نومه، وهو يضحك ويدور حديث طويل بينه وبين تلك المرأة نعرف منه أن زوجها لم يكن موجوداً وإلا شارك فى الحديث. وصيغة الرواية تضمنت كثيراً من الإيحاءات والإشارات المقصودة، لتجعل القارئ يتشكك فى أخلاق النبى. فتقول الرواية "كان رسول الله يدخل على أم حرام فتطعمه..." والبخارى هنا ينزل بالنبى الى درك التشبيه بالحيوانات الأليفة التى تدخل البيوت، فيعطف عليها حريم البيت ويطعمونها. ولاحظ اختيار لفظ الدخول على المرأة، ولم يقل كان يزور، ثم يقول عن المرأة وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت" فهنا تنبيه على أنها متزوجة، ولكن ليس لزوجها ذكر فى الرواية ليفهم القارئ أنه كان يدخل على تلك المرأة المتزوجة فى غيبة زوجها، ثم اختيار اسم المرأة "أم حرام" ليتبادر إلى ذهن القارئ أن ما يفعله النبى حرام وليس حلالاً. ثم يضع الراوى - بكل وقاحة- أفعالاً ينسبها للنبى ﷺ لا يمكن أن تصدر من أى إنسان على مستوى متوسط من الأخلاق الحميدة، فكيف بالذى كان على خلق عظيم ... عليه الصلاة والسلام، فيفترى الراوى كيف كانت تلك المرأة تطعمه، وتفلى له رأسه، وينام عندها، ثم يستيقظ ضاحكاً ويتحادثان ... نعوذ با لله من الافتراء على رسول الله ... ويتركنا البخارى بعد هذه الإيحاءات المكشوفة، نتخيل ما معنى أن يخلو رجل بامرأة متزوجة فى بيتها، وفى غيبة زوجها، وأنها تطعمه وتفلى له رأسه، أى أن الكلفة قد زالت بينهما تماماً، وأنها تعامله، كما تعامل زوجها ... ثم يقول "وجعلت تفلى له رأسه فنام رسول الله ثم استيقظ ..." ولابد أن القارئ سيسأل ببراءة ... وأين نام النبى، وكيف نام، وتلك المرأة تفلى له رأسه، وآلاف الأسئلة تدور حول هدف واحد هو ما قصده البخارى بالضبط(1).

والجواب :

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى رداً على أحمد صبحى منصور، وعلى من قال بقوله قال : "إن قصة أم سليم، وأم حرام، والتى لم يتورع أحمد صبحى منصور أن يتخذ منها تكأة للتشويش على شخصية النبى ﷺ، وهو يوهم البسطاء أنه من المحبين له

---

(1) لماذا القرآن ص ٩٢-٩٤، وقراءة فى صحيح البخارى ص ٤١-٤٦ كلاهما لأحمد صبحى منصور، وانظر : دين السلطان لنيازى عز الدين ص٥٣٠، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص ٧٣، ٧٥، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٢٧٢، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ٦١-١٢٤، ثلاثتهم لصالح الوردانى.

المدافعين عنه، وهو لا يعلم أن التفصيل فى نفى النقص عن الكاملين نقص، خصوصاً إذا دخل فى شيء من التفصيل الممل، أو لعل صاحبنا يعلم هذه الجزئية، ويستغلها فى تشويه صورة النبى ﷺ، والتقليل من هيبته فى نفوس أتباعه، وهذا مطمع قد طمع فيه من هم أكثر من صاحبنا بصراً بالمناهج، ومن هم أكثر منه حيطة بأساليب البحث والدرس، ومن هم أشد منه قوة وأعز نفراً، فما استطاعوا أن يظهروا به وما استطاعوا أن ينالوا من جدار العز للنبى ﷺ نقباً.

والشيء الذى لم يعرفه هؤلاء، أن الروايات مجمعة تقريباً على أن النبى كان يكثر من التردد، والأكل والشرب، عند أم سليم، وأم حرام.

والباحث الحصيف يسأل هل هناك شئ من العلاقة بين هاتين المرأتين الجليلتين؟

والروايات تجيب أن أم سليم، وأم حرام أختان، يقال لأحدهما الرميضاء، وللأخرى الغميصاء، لا بعينها، فمنهم من يقول : إن الرميصاء بالراء هى أم حرام، والغميصاء بالغين هى أم سليم، ومنهم من يعكس(١).

والرميصاء، والغميصاء : لفظان يدلان على حالتين فى العين متشابهتين، وهما حالتان خلقيتان ليس بالعين معهما من بأس.

وأم سليم هى أم أنس بن مالك ﷺ، وأم حرام خالته، وأنس بن مالك كان فى صباه يخدم النبى عشر سنين وكان النبى يعامله معاملة تناسب أخلاق النبوة يقول أنس: خدمت النبى عشر سنين ، فما قال لى لشيء فعلته لم فعلته ، ولا لشيء تركته لما تركته(٢).

هؤلاء ثلاثة ليسوا من المجاهيل فى الصحابة والصحابيات، وما الذى جعل علاقة النبى بهم على هذا المستوى من الاهتمام، وكثرة السؤال عنهم.

إن هذا لا يكون إلا فى حالة واحدة، وهى أن تكون هناك درجة من القرابة تجعل المرأتين من محارم النبى ﷺ، سواء أكان ذلك من جهة النسب كما قال بعض المؤرخين، أو كان من جهة الرضاعة كما قال البعض الآخر(٣).

---

(١) انظر : فتح البارى ١١ /٧٥ رقمى ٦٢٨٢، ٦٢٨٣ .

(٢) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" فى عدة أماكن منها كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل ١٠ /٤٧١ رقم ٦٠٣٨، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الفضائل، باب كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً ٨ /٧٦، ٧٧ رقم ٢٣٠٩ .

(٣) انظر : فتح البارى ١١ /٨٠، ٨١ رقمى ٦٢٨٢، ٦٢٨٣، والمنهاج شرح مسلم للنووى ٧ /٦٧ .

وإلا فهل يمكن عقلاً للنبى ﷺ، أن يخالف الناس إلى ما ينهاهم عنه؟

وهل يمكن عقلاً أو اتفاقاً أن تقوم علاقة غير مشروعة وحاشاه بينه وبين أختين فى وقت واحد؟

وهل يجيز المنطق أو العادة أن يسمح النبى لغير قريبه من الصبيان أن يخدمه فى بيته عشر سنوات كاملات؟

وهل يعقل أن يترك أهل الكفر والنفاق - زمن النبوة - مثل هذا الموقف دون استغلاله فى الطعن فى النبى ﷺ، وفى نبوته؟

أمور كلها تعد من قبيل الشواهد التى لا تخطئ، والدلالات التى تورث اليقين بأن النبى ﷺ، كان قريباً قرابة محرمة لأم سليم، وأختها أم حرام.

وخصوصاً وأن بعض الروايات تقول كان النبى ﷺ، يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه[1]، ورواية تقول : "نام النبى ﷺ، فاستيقظ وكانت تغسل رأسها، فاستيقظ وهو يضحك ، فقالت : يا رسول الله أتضحك من رأسى قال لا"[2].

وقد يقول قائل قريبات النبى ﷺ معروفات، وليس منهن أم سليم ولا أم حرام.

والجواب أننا نتحدث عن مجتمع لم يكن يمسك سجلات للقرابات، وخاصة إذا كانت القرابة فى النساء، فهناك قريبات كثيرات أغفلهن التاريخ فى هذا المجتمع وأهملهن الرواة[3].

قال الإمام النووى - رحمه الله - قوله : "أن النبى ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان، فتطعمه، وتفلى رأسه، وينام عندها".

اتفق العلماء على أنها كانت محرماً له ﷺ، واختلفوا فى كيفية ذلك.

فقال ابن عبد البر وغيره : كانت إحدى خالاته من الرضاعة، وقال آخرون : بل كانت خالة لأبيه أو لجده، لأن عبد المطلب كانت أمه من بنى النجار.

وقوله : "تَفْلِى" بفتح التاء وإسكان الفاء وكسر اللام أى تفتش ما فى الرأس، وتقتل القمل منه، ولا يعنى وجود ذلك فى رأس النبى ﷺ.

وأخذ من ذلك الحديث جواز فلى الرأس، وقتل القمل منه، وجواز ملامسة المحرم

---

(١) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الفضائل، باب طيب عرق النبى ﷺ ٨ /٩٥ رقم ٢٣٣١ .

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الجهاد باب فضل الغزو فى البحر ٣ /٧ رقم ٢٤٩٢ .

(٣) انظر : السنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٢٠٤ هامش .

فى الـرأس وغيره ممـا ليس بعـورة،وجواز الخلوة بـالمحرم والنوم عندهـا،وهذا كلـه مجمع عليه(١) .

يقول فضيلـة الدكتور طه حبيشى : "بقى أن يتشدق صاحبنا فيقول : هب أن ذلك صحيح "وهو صحيح قطعاً" فكيف يدخل النبى بيتاً لمحرمة، وهى أم حرام من غير إذن زوجها عبادة بن الصامت؟

والجـواب أن أم حـرام كـانت قـد تزوجت مرتـين، تزوجـت مـرة قبـل عبـادة بن الصـامت وأنجبت، ثم قتل ابنها شـهيداً فى إحـدى معارك الإسـلام، وبقيت بغير زواج لكبر سـنها، ثم شـاء الله أن تـتزوج بعبادة بن الصـامت، ويبقى معها بعد انتقال النبى ﷺ، وقد وقع ذلـك فى كلام أنس بن مـالك نفسـه، وهـو يحدث عن خالتـه بالحديث الـذى هو موضوع كلامنـا الآن، ففـى بعض روايـات الحديث قـال : ثـم تزوجت بعد ذلك بعبادة بن الصامت .

أما هذه الجملة التى وقع عليها صاحبنا وهى الواردة فى بعض روايات هذا الحديث وهى - كـانت تحت عبادة بـن الصامت - فقد أجمع العلمـاء أن هذه الجملـة معترضة، وهى من كـلام الراوى يشـرح بهـا حـال أم حرام حـين ذهبت إلى بلاد الشـام، أو إلى جزيرة قبرص، ومـاتت بها . قـال الحافظ ابن حجـر : والمراد بقوله هنـا "وكانت تحت عبادة" الإخبـار عمـا آل إليه الحـال بعد ذلك، وهـو الذى اعتمده النووى، وغـيره تبعاً لعياض"(٢) .

أما ما زعمه أحمد صبحى، وحاول إ يهام القارئ به من أن روايات الحديث فيها أن النبى ﷺ، كان يبادل أم حرام كلمات غير مقبولة، وحاشاه .

فيقول رداً على ذلـك فضيلـة الدكتور طـه حبيشـى : "نعم، النبى ﷺ، كـان عند أم حرام، ونـام عندهـا، واستيقظ يضحك، وسـألته أم حـرام عن الأمر الذى يضحك منه، فأخبرهـا أن أناساً مـن أمته سـيركبون البحر ظهره، ووسـطه، ويكونو ن فيه، وهو أمر فيـه أمثـال الملوك علـى الأسـرة، وهذا أمـر يسـعد النبى ﷺ، ويرضيـه، لمـا فيـه من المخاطر ما فيه، إن فيه خطر ركوب البحر، وفيه الجهاد وما فى الجهاد من أهوال، وفيه احتمال الموت والشهادة، وأم حرام تعرف ذلك وتدركه، ثم تطمع فيه وتبتغيه، وتسأل

---

(١) المنهاج شرح مسلم للنووى ٧ /٦٧ .

(٢) فتح البارى ١١ /٧٥، وانظر : المنهاج شرح مسلم للنووى ٧ /٦٩ رقم ١٨١٢ .

النبى الذى لا ترد دعوته وتقول له: سل الله أن يجعلنى منهم، والنبى سأل ربه، واستجاب له ربه ﷻ، فسألته أم حرام بعد أن نام المرة الثانية فى الوقت نفسه وقام يضحك، مم تضحك يا رسول الله؟ فقال كما قال فى الأولى : إن أناساً من أمتى سيركبون البحر مثل الملوك على الأسرة، قالت : يا رسول الله أأنا منهم قال، لا، أنت من الأولين.

ومرت الأيام وركبت أم حرام مع زوجها، وعلى ساحل البحر ركبت دابة فسقطت من على دابتها فماتت، وقبرها على رأى البعض ما يزال ظاهراً، يعرفه الناس فى قبرص باسم قبر المرأة الصالحة.

أى حديث هذا الحديث الذى جرى بين النبى وبين أم حرام، إنه حديث عن المخاطر والأهوال، وهو حديث عن الموت والشهادة، وهو حديث عن استكمال الذات إلى ساعة الممات، وهو حديث فرح النبى ﷺ، بأمته حين ينتشرون بالدين ويحملون لواء الجهاد. إن مثل هذا الحديث : لهو حديث الرجولة والكمال، وهو حديث الطمع فى رحمة الله ورضوانه. فما علاقة مثل هذا الحديث الشاق بأحاديث الرضا ومتابعة هوى النفس.

إن المرء ليسمع الحديث المستقيم،فيدركه على وجهه، إن كان سليم النفس، حسن الطويةوهو ينحرف به إذا كان إنساناً مريض النفس معوجاً، وهل ينضح البئر إلا بما فيه، وهل يمكن أن نتطلب من الماء جذوة نار؟ أو نغترف من النار ماء؟

وقديماً قالوا : إن كل إناء بما فيه ينضح.

أشهد أن الله ﷻ قد قال فى نبيه ﷺ : ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[1].

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

---

(1) الآية ٤ من **سورة القلم**، وانظر : السنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة **الأستاذ** الدكتور طه حبيشى ص ٢٠٢ - ٢٠٦.

المبحث الرابع

شبه الطاعنين فى حديث سحر النبى ﷺ والرد عليها

روى البخارى ومسلم : عن عائشة -رضى الله عنها- قالت : "سحر رسول الله ﷺ، يهودى من يهود بنى زريق يقال له : لَبِيدُ بن الأعصَم. قالت : حتى كان رسول الله ﷺ، يخيل إليه أنه يفعل الشيء، وما يفعله، حتى إذا كان ذات يوم، أو ذات ليلة، دعا رسول الله ﷺ. ثم دعا، ثم دعا. ثم قال : **يا عائشة! أشعرت أن الله أفتانى فيما استفتيته فيه؟ جاءنى رجلان فقعد إحداهما عند رأسى، والأخر عند رجلى، فقال الذى عند رأسى، للذى عند رجلى، أو الذى عند رجلى، للذى عند رأسى : ما وجع الرجل؟ قال : مطبوب قال : من طبه؟ قال : لَبِيدُ بن الأَعْصَمَ. قال فى أى شيء؟ قال فى مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ. قال وَجُبِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ. قال فأين هو؟ قال : فى بئر ذى أَرْوَانَ**. قالت : فأتاها رسول الله ﷺ فى أُناس من أصحابه. ثمَّ قال : "**يا عائشة! والله! لكأنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاء ولكأنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشياطين**".

قالت : فقلت : يا رسولَ الله! أفلا أحْرَقْتَهُ؟ قال "**لا. أما أنا فقد عافانى الله، وكرهت أن أُثِيرَ على النَّاسِ شرّاً. فَأَمَرْتُ بها فَدُفِنَتْ**"[(١)].

أنكر هذا الحديث بعض المبتدعة قديماً على ما حكاه عنهم غير واحد من الأئمة.

قال الإمام النووى "وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث بسبب أنه يحط من مقام النبوة وشرفها ويشكك فيها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع"[(٢)] وتابع المبتدعة طعناً فى الحديث أذيالهم من الرافضة، ودعاة اللادينية[(٣)].

---

(١)أخرجه البخارى"بشرح فتح البارى "كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر ١٠ /٢٤٣ رقم ٥٧٦٥، وباب السحر ١٠ /٢٤٦ رقم ٥٧٦٦، وفى كتاب الأدب، باب قول الله تعالى : ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان**﴾ ١٠ /٤٩٤ رقم ٦٠٦٣ وفى كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده ٦ /٣٨٥ رقم ٣٢٦٨، وفى كتاب الدعوات، باب تكرير الدعاء ١١ /١٩٦ رقم ٦٣٩١، ومسلم "بشرح النووى" كتاب السلام، باب السحر ٧ / ٤٢٩ رقم ٢١٨٩.

(٢) المنهاج شرح مسلم ٧ /٤٣٠، وانظر : تأويل مختلف الحديث ص ١٦٤.

(٣) انظر : لماذا القرآن ص ١٠٩-١١١، وقراءة فى صحيح البخارى ص ٣٦، كلاهما لأحمد صبحى منصور، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٦٨، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص٢٥٨، ٢٦٨ وما بعدها، كلاهما لصالح الوردانى، وأضواء على السنة لمحمود أبو رية ص٣٧٨، والأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر ص ٢٨٧، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص١٩٤، ١٩٥، وعلم السحر بين المسلمين وأهل الكتاب ص ١٠٦ وما بعدها كلاهما لأحمد حجازى السقا، والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٣٧، وغيرهم.

وتأثر بتلك الطعون من علماء المسلمين الإمام محمد عبده[1] - رحمه الله - وتابعه على ذلك من سار على طريقته من علماء المسلمين، وقال بقولهم بعض أدعياء العلم.

قال الإمام محمد عبده رحمه الله : "نعلم أن البخارى أصدق كتاب بعد كتاب الله، وأنا لا أشك أن البخارى سمع هذا من أساتذته، والبخارى يشترط فى أحاديثه المعاصرة واللقاء، إلا أننى أرى أن هذا لم يحدث مع النبى ﷺ، وإن كان قد دس من الإسرائيليات إلى مشايخ البخارى الذين أخذ منهم، وإلا فإننا إن قد صدقنا أن النبى ﷺ، قد سحر فقد صدقنا كلام الظالمين، ﴿**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَسْحُورًا**﴾[2]. وإن صدقنا أن النبى ﷺ، قد سحر فقد كذبنا الله سبحانه وتعالى القائل فى كتابة الحكيم : ﴿**إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ**﴾[3] وقال ﷻ : ﴿**فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا**﴾[4] وقال ﷻ: ﴿**لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ**﴾[5] قال تعالى : ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ (٤٤) لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ**﴾[6].

ثم قال : وأما الحديث على فرض صحته فهو آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها فى باب العقائد، وعصمة النبى من تأثير السحر فى عقله عقيدة من العقائد، لا يؤخذ فى نفيها عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن المظنون على أى حال فلنا، بل علينا أن

---

(١) محمد عبده : هو محمد بن عبده بن حسن بن خير الله، إمام فقيه، مفسر، متكلم، أديب لغوى، كاتب صحافى سياسى، له باعه الطويل فى مجال الإصلاح العلمى، والاجتماعى، ولكنه مع هذا كان قليل البضاعة فى الحديث، وكان يرى فى الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام، ومن هذين العاملين، وقعت له آراء فى السنة ورواتها، وفى العمل بالحديث، والاعتداد به، ما صح أن يتخذه مثل "أبى ريه"، "وأحمد صبحى منصور"، "والسيد صالح أبو بكر"، وغيرهم من أعداء السنة، تكأة يتكئون عليها، فى تشكيكهم وطعنهم فى السنة المطهرة. من مؤلفاته "رسالة التوحيد" و"الإسلام والنصرانية العلم والمدينة"، "شرح نهج البلاغة، وغير ذلك مات سنة ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م، انظر : فى ترجمته السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم للدكتور عبد الموجود ص ٢٣٦، والسنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٣٠، والمجددون فى الإسلام للأستاذ عبد المتعال الصعيدى ص ٥٣٤-٥٣٥، وتاريخ الأستاذ الإمام رشيد رضا ١ /١٦، ومجلة المنار المجلد ٩ /٢٧٦ - ٢٨١، والإمام محمد عبده ومنهجه فى التفسير للدكتور عبد الغفار عبد الرحيم ص ١١-١١٤، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة فى التفسير للدكتور فهد الرومى ١٢٤-١٨٧ .

(٢) الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٣) الآية ٢١٢ من سورة الشعراء.

(٤) الآية ٩ من سورة الجن.

(٥) الآية ٨ من سورة الصافات.

(٦) الآيات ٤٤، ٤٥، ٤٦ من سورة الحاقة.

نفوض الأمر فى الحديث ولا نحكمه فى عقيدتنا، ونأخذ بنص الكتاب، وبدليل العقل، فإنه إذا خولط النبى فى عقله - كما زعموا - جاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئاً، وهو لم يبلغه أو أن شيئاً نزل عليه، وهو لم ينزل عليه، والأمر هنا ظاهر لا يحتاج إلى بيان. ثم ختم كلامه قائلاً : "أحب أن أكذب البخارى، من أن أنسب إلى رسول الله ﷺ، أنه سحر"(١).

والجواب على الشبه السابقة فيما يلى :

أولاً : إن الحديث صحيح، وثابت، بأصح الأسانيد فى أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ فقد رواه الشيخان فى صحيحيهما، ولا يصح لنا أن نقول بصدق البخارى ثم نكذب شيوخه فإن ما يجرى على شيوخه، يجرى عليه، ولا يصح لنا أن نكذب البخارى وروايته، اعتماداً على رأى ليس له من حظ فى توثيق الأخبار، وإقرار الحقائق من قريب أو بعيد، ولو أننا سلمنا جدلاً بصدق معطيات العقل لأتينا على كثير من السنة، بل وعلى كثير من آيات القرآن الكريم نفسه(٢).

يقول فضيلة الدكتور محمد الذهبى - رحمه الله - : "إن حديث سحر رسول الله ﷺ، راويه البخارى، وغيره من كتب الصحيح، ولكن الأستاذ الإمام، ومن على طريقته لا يفرقون بين رواية البخارى وغيره، فلا مانع عندهم من عدم صحة ما يرويه البخارى، كما أنه لو صح فى نظرهم فهو لا يعرف أن يكون خبر آحاد لا يثبت به إلا الظن(٣).

وهذا فى نظرنا هدم للجانب الأكبر من السنة التى هى بالنسبة للكتاب بمنزلة المبين. وقد قالوا : إن البيان يلتصق بالمبين(٤).

يقول الدكتور عبد الغفار عبد الرحيم : "وأما قول الأستاذ الإمام عن حديث السحر، وعلى أى حال فلنا بل علينا أن نفوض الأمر فى الحديث، ولا نحكمه فى عقيدتنا، ونأخذ بنص الكتاب، وبدليل العقل".

فهذا كلام خطير جداً يفتح ثغرة ضد الثابت الصحيح من السنة كما يفتح مجالاً

---

(١) تفسير جزء عم ص ١٨٠-١٨٣، وانظر : مجلة المنار المجلد ١٢ /٦٩٧، والمجلد ٢٩ /١٠٤، وغيرهم ممن ذكرهم عبد المجيد محمد صالح فى كتابه "صواعق الحق المرسلة على الجنيين والكهان والسحرة" ص١٢٠-١٦٥ .

(٢) السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم للأستاذ الدكتور عبد الموجود ص ٢٣٩ .

(٣) راجع إن شئت ما سبق فى مبحث (ما يفيده خبر الآحاد من العلم عند الجمهور) ص١٣-١٨ .

(٤) التفسير والمفسرون ٣ /٢٤١ .

لقالة السوء فى الصدام بين الكتاب والسنة، بينما حدد لنا الرسول فى حديثه الصحيح **"تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدى كتاب الله وسنتى"**(١).

كما أن الأستاذ الإمام قد ترك للحاقدين فرصة الهجوم عليه بهذا السبب، وبجعله الأخذ بالكتاب، وبدليل العقل فقط، هذا أمر دفع تلميذه محمد رشيد رضا إلى القول : بأن الأستاذ الإمام كان ضعيفاً فى الحديث، كما أنه وحتى الآن محل نقد من رجال السنة، مما جرهم إلى التهجم عليه، وعلى أفكاره، بينما أبان هو عن هدفه من ذلك وجعله محدداً فى قوله: "وقد قال الكثير من المقلدين الذين لا يعقلون ما هى النبوة، ولا ما يجب لها، أن الخبر بتأثير السحر فى النفس الشريفة قد صح فيلزم الاعتقاد به".

ويبدو أن الأستاذ الإمام قد أبدى بعض التراجع عن هذه الفكرة عندما قال : "ثم إن نفى السحر عنه لا يستلزم نفى السحر مطلقاً" مع أنه قد أقر سابقاً بأن السحر إما حيلة وشعوذة وإما صناعة علمية خفية، يعرفها بعض الناس، ويجهلها الأكثرون ... إلى أن قال : "أن السحر يتلقى بالتعليم، ويتكرر بالعمل فهو أمر عادى قطعاً بخلاف المعجزة".

ثم يجعل بعد ذلك نفى السحر بالمرة ليس بدعة، لأن الله تعالى لم يذكره ضمن أية **﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾**(٢) ويجعل سحر سحرة فرعون ضرباً من الحيلة ويستدل بقوله تعالى : **﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾**(٣) "وما قال أنها تسعى بسحرهم" مع أن أقوى دليل يمكن أن يرد به على الأستاذ الإمام قوله تعالى : **﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾**(٤).

فكيف غاب عن الأستاذ الإمام النظر فى هذه الآية، وكيف كان يمكن له أن يفسرها على خلاف ما هى عليه من إثبات حقيقة السحر لا كونه تخييلاً أو وهمًا.

أما الحديث فقد ثبت فى صحيح البخارى، وهو مرجع أساسى للسنة، فلو شككنا

---

(١) سبق تخريجه ١/ ٥٣ .

(٢) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٦٦ من سورة طه.

(٤) الآية ١١٦ من سورة الأعراف.

فى حجية الثابت فى البخارى، فكيف يقبل الناس بعد ذلك حديثاً ورد فى كتب الصحاح أو فى رواية عن غير طريق البخارى؟!

وما دفع الأستاذ الإمام من عاطفة تنزيه مقام النبوة أو محاولة إظهار الإسلام بمظهر لا يكون فيه موضع اتهام من أعداء الإسلام، أو محاربة السحر كخرافة بعد أن توسع الناس فى عمل أشياء تتنافى مع عظمة الإسلام،وإنكاره لمظاهر الكهانة والسحر،والشعوذة.

وهذه إن جاز أن تكون دوافع الأستاذ الإمام فلا يجوز أن تكون بحيث تصادم الثابت الصحيح، وهو الذى كثيراً ما وقف عند الثابت عن المعصوم لا يتعداه، ولا يحاول تأويله، ويسلم به تسليم معتقد لما جاء به، حيث لا مجال للعقل فيه.

ثم ما هو الدافع؛ لأن يتأثر الأستاذ الإمام بالمعتزلة فى ذلك ويحاكى رأيهم وهو الذى كثيراً ما نعى على التقليد والمقلدين وكان أولى به أن يأخذ برأى الإمام "ابن قيم الجوزية" عندما قال فى هذا الشأن : "وأما قولكم أن سحر الأنبياء ينافى حماية الله لهم فإنه سبحانه كما يحميهم، ويصونهم، ويحفظهم، ويتولاهم، يبتليهم بما شاء من أذى الكفار لهم، ليستوجبوا كمال كرامته، وليتأسى بهم من بعدهم من أممهم، إذا أوذوا من الناس، فرأوا ما جرى على الرسل والأنبياء، صبروا، ورضوا، وتأسوا بهم"[1].

ومن أجل ذلك أثبت علماء الإسلام هذا الحديث، وأوجدوا له مخرجاً يتفق مع سلامة النسبة إليه ومع مكانة النبوة، فقالوا :

أولاً : الزعم بأن الحديث يحط من منصب النبوة، ويشكك فيها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع، هذا الذى ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل؛ لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وصحته، وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ، والمعجزة شاهدة بذلك، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل[2].

ثانياً : أن سحر الرسول ﷺ، يرفع من مقام النبوة وشرفها ولا يحط من شأنها؛ فالرسول ﷺ، لم يكن معصوماً من الأمراض فلقد كان يأكل، ويشرب، ويمرض، وتجرى عليه كل النواميس المعتادة التى أودعها الله فى ولد آدم، وليس فى السحر على

---

(١) تفسير المعوذتين لابن قيم الجوزية ص٤١، وانظر : الإمام محمد عبده ومنهجه فى التفسير للدكتور عبد الغفار عبد الرحيم ص ٢٥٩ - ٢٦١ .

(٢) المنهاج شرح مسلم النووى ٧ /٤٢٩ .

الهيئة الواردة ما ينقص من قدره كإمام لسائر الأنبياء والمرسلين(١).

قال القاضى عياض : "وقد جاءت روايات هذا الحديث مبينة أن السحر إنما تسلط على جسده، وظواهر جوارحه، لا على عقله وقلبه واعتقاده. ويكون معنى قوله فى الحديث : "حتى يظن أنه يأتى أهله ولا يأتيهن" ويروى : "يخيل إليه" بالمضارع كلها : أى يظهر له من نشاطه ومتقدم عادته القدرة عليهن، فإذا دنا منهن أخذته أخذة السحر فلم يأتهن، ولم يتمكن من ذلك كما يعترى المسحور.

بل وكما يعترى الرجل السليم قوى البدن، المحطم للأرقام القياسية فى رفع الأثقال، يظن تحطيم رقم قياسى أعلى، وعند محاولة الرفع لا يستطيع، ومثل ذلك أيضاً الإنسان فى حالة النقاهة من المرض، يظن أن به قدرة على الحركة، وعندما يهم بذلك لا تحتمله قدماه.

قال القاضى عياض : وكل ما جاء فى الروايات من أنه يخيل إليه فعل شيء ولم يفعله ونحوه، فمحمول على التخيل بالبصر، لا لخلل تطرق إلى العقل، وليس فى ذلك ما يدخل لبساً على الرسالة ولا طعناً لأهل الضلالة"(٢).

ثالثاً : أن عصمة الرسول ﷺ، الواردة فى قوله تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾(٣) العصمة هنا المراد بها عصمته ﷺ، من القتل، والاغتيال، والمكائد المهلكة، وحمل بعض العلماء العصمة هنا على أنها عصمة من الغواية، والهوى، والضلال، وعدم الوقوع فى المعاصى والمنكرات، وليست العصمة من الأمراض كما سبق أن ذكرنا، بل الأنبياء جميعاً غير معصومين من المرض غير المنفر. فهم جميعاً تجرى عليهم كل النواميس المعتادة التى أودعها الله فى ولد آدم(٤).

رابعاً : إن القول بأن الحديث معارض للقرآن الكريم، ويصدق المشركين فى قولهم:

---

(١) انظر : السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم لفضيلة الدكتور عبد الموجود ص ٢٣٩، والسحر والسحرة والوقاية من الفجرة للأستاذ تاج الدين نوفل ص٢٩، ٦٣، ٦٤ .

(٢) المنهاج شرح مسلم للنووى ٧ /٤٣١ بتصرف، وانظر : الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضى عياض ٢ / ١٨٠-١٨٣ .

(٣) الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ /٧٧-٧٩، والإمام محمد عبده ومنهجه فى التفسير للدكتور عبد الغفار عبد الرحيم ص ٢٥٩ .

﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَسْحُورًا﴾[1] مردود بأن المشركين كانوا يقولون إن محمداً بشر، وأنه فقير، وأنه لا يعلم الغيب، فهل نكذبهم فى ذلك؟!

ثم إننا نعلم يقيناً، أن الكفار لا يريدون بقولهم هذا، أن يثبتوا لرسول الله ﷺ، ما أثبته هذا الحديث، وهو أن فلاناً من اليهود سحره بضعة أيام، فأدركه شيء من التغير، وخيل إليه أنه يفعل بعض الشيء، وهو لا يفعله، ثم أن الله شفاه من ذلك، هم لا يريدون هذا، بل يريدون أن رسول الله إنما يصدر عن خيال وجنون، وأنه لم يوح إليه شيء، فإذا آمنا بما دل عليه الحديث لم نكن مصدقين للمشركين فى دعواهم، فمفهوم الحديث شيء، ودعواهم شيء آخر.

خامساً : زعمهم أن السحر من عمل الشياطين، وصنع النفوس الشريرة الخبيثة، أما من تحصن بعبادة الله كالأنبياء، فليس للشيطان، ولا للشريرين عليهم من سلطان، قال تعالى : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[2].

هذا الزعم مردود عليهم بقوله تعالى عن أيوب عليه السلام : ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾[3] وأخبر ﷻ عن سيدنا موسى عليه السلام أنه لما قتل القبطى قال: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾[4].

والاستدلال بقوله تعالى : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ على أن جميع عباد الله الصالحين ناجون من أذى الشيطان، خلاف الإجماع، والمشاهد، والنصوص السالفة، والآية تفيد بلا شك أن العباد الصالحين سالمون من إغوائه وإضلاله، كما قال فى الآية الأخرى : ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[5].

وبعد فإن الحجة على جواز السحر للأنبياء ثابتة بقول رب العزة : ﴿قَالُوا يَامُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى (٦٥) قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى (٦٦) فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧) قُلْنَا لاَ تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى (٦٨) وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ

---

(١) الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٢) الآية ٤٢ من سورة الحجر.

(٣) الآية ٤١ من سورة ص.

(٤) الآية ١٥ من سورة القصص.

(٥) الآيتان ٣٩، ٤٠ من سورة الحجر.

سَاحِرٍ وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[1] فقد صرحت الآية بأن سحر أولئك السحار، قد أوقع نبى الله موسى فى التخييل، حتى تغيرت أمامه الحقائق، فحسب الحبال حيات، والساكنات متحركات....

إذاً فالحديث صحيح الإسناد والمعنى ولا يعارضه القرآن الكريم ولا المعقول، فوجب قبوله والإيمان به"[2].

قال الإمام المازرى رحمه الله : "مذهب أهل السنة، وجمهور علماء الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة، كحقيقة غيره من الأشياء الثابتة، خلافاً لمن أنكر ذلك، ونفى حقيقته، وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة لا حقائق لها، وقد ذكره الله تعالى فى كتابه وذكر أنه مما يتعلم، وذكر ما فيه إشارة إلى أنه مما يكفر به، وأنه يفرق بين المرء وزوجه، وهذا كله لا يمكن فيما لا حقيقة له.

وهذا الحديث أيضاً مصرح بإثباته، وأنه أشياء دفنت وأخرجت، وهذا كل يبطل ما قالوه، فإحالة كونه من الحقائق محال[3] أ.هـ. والله أعلم.

---

(١) الآيات ٦٥-٦٨ من سورة طه.

(٢) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها للأستاذ عبد الله بن على النجدى القصيمى ص٤٨-٥٨ بتصرف، وانظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٦٨ .

(٣) المنهاج شرح مسلم للنووى ٧ /٤٣٠، ومقدمة ابن خلدون ص٥٥١، وللاستزادة فى الجواب عن الحديث انظر : كتاب السحر بين الحقيقة والخيال للدكتور أحمد ناصر الحمد، ففى الكتاب بحث قيم فى موضوع سحر النبى ﷺ، أجاب فيه عن شبهات المعتزلة، وغيرهم حول موضوع هذا الحديث انظر : ص١١٢-١٢٦ من الكتاب المذكور، وانظر : ضلالات منكرى السنة للأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٤٠٠ - ٤١١ .

الفصل السابع

حديث رضاعة الكبير
شبهات الطاعنين فيه والرد عليها

عن عائشة –رضى الله عنها– أن سالماً(١) مولى أبى حذيفة كان مع أبى حذيفة(٢)

(١) سالم هو : سالم بن معقل، مولى أبى حذيفة، كان من أهل فارس، أعتقته مولاته زوج أبى حذيفة، واسمها بثينة، أعتقته سائبة دون ولاء لها، فتولى أبا حذيفة، فكان ينسب إليه، فيقال : سالم بن أبى حذيفة حتى نزلت ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ(٤)ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ**﴾ جزء من الآيتين ٤، ٥ من سورة الأحزاب. وعد فى المهاجرين وروى أنه هاجر مع عمر، وكان يؤم المهاجرين بقباء وفيهم عمر قبل أن يقدم رسول الله ﷺ المدينة، وكان إذا سافر مع أصحابه يؤمهم، لأنه كان أكثرهم قرآناً، وكان قد جاوز البلوغ فى بدر، فشهدها، والظاهر أن ملابسات حديثنا كانت فى هذه السن، وشهد اليمامة وكان معه لواءُ المهاجرين فقطعت يمينه فأخذه بيساره فقطعت، فاعتنقه إلى أن صرع، هو ومولاه أبو حذيفة، فوجد رأس أحدهما عند رجلى الآخر، وذلك سنة اثنتى عشرة من الهجرة، وكان عمر يحبه ويقدره، حتى قال ﷺ بعد أن طعن : لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى. وهو من القراء الذين قال رسول الله ﷺ، عنهم "**خذوا القرآن من أربعة من أبى بن كعب، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبى حذيفة، وابن مسعود**" أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب سالم مولى أبى حذيفة ﷺ ٧ /١٢٧ رقم ٣٧٥٨، ومسلم "بشرح النووى" كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه –رضى الله عنهما ٨ /٢٥٣ رقم ٢٤٦٤، وفى الحديث أن عائشة –رضي الله عنها– قالت: أبطأت على النبى ﷺ فقال: ما حبسك يا عائشة! قالت : يا رسول الله إن فى المسجد رجلاً ما رأيت أحداً أحسن قراءة منه قال فذهب رسول الله ﷺ، فإذا هو سالم مولى أبى حذيفة فقال رسول الله ﷺ **الحمد لله الذى جعل فى أمتى مثلك**". أخرجه أحمد فى مسنده جزء ٦ ص ١٦٥، والحاكم فى المستدرك كتاب الصحابة، باب ذكر مناقب سالم مولى أبى حذيفة ٣ /٢٥٠ رقم ٥٠٠١، وقال صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبى، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد، رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ٩ /٣٠٠، وفى الحديث أيضاً عن عمرو بن العاص، قال : "كان فزع بالمدينة فأتيت على سالم مولى أبى حذيفة وهو محتب بحمائل سيفه فأخذت سيفاً فاحتبيت بحمائله فقال رسول الله ﷺ، "**يا أيها الناس ألا كان مفزعكم إلى الله وإلى رسوله، ثم قال ألا فعلتم كما فعل هذان الرجلان المؤمنان**" رواه أحمد فى المسند ٤ /٢٠٣ وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٩ /٣٠٠ رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. "رضى الله عن سالم، وعن الصحابة أجمعين". انظر فى ترجمته : اسد الغابة ٢ /٣٨٢ رقم ١٨٩٢، والاستيعاب ٢ /٥٦٧ رقم ٨٨١، والإصابة ٢ /٦ رقم ٣٠٥٩، وتاريخ الصحابة ص ١١٧ رقم ٥٣٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣١ رقم ١٠١ .

(٢) أبو حذيفة هو : أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى، وهو من السابقين إلى الإسلام، وهاجر إلى أرض الحبشة، وإلى المدينة. وكان من فضلاء الصحابة، جمع الله له الشرف والفضل. وكان إسلامه قبل دخول رسول الله ﷺ، دار الأرقم. ولما هاجر إلى الحبشة عاد منها إلى مكة، فأقام مع رسول الله ﷺ حتى هاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وقتل يوم اليمامة شهيداً، وهو مولى سالم الذى أرضعته زوجته سهلة كبيراً، وكان سالم أيضاً من سادات المسلمين. انظر فى ترجمته : اسد الغابة ٦ /٦٨، رقم ٥٨٠٧، والاستيعاب ٤ /١٦٣١ رقم ٢٩١٤، والإصابة ٤ /٤٢ رقم ٩٧٦٠، وتاريخ الصحابة ص ٨١ رقم ٣٢٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٣ رقم ١١٧ .

وأهله فى بيتهم. فأتت (تعنى ابنة سهيل)[1] النبى ﷺ. فقالت : إن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئاً. فقال لها النبى ﷺ : "ارضعيه تحرمى عليه، ويذهب الذى فى نفس أبى حذيفة" فرجعت، فقالت : إنى قد أرضعته، فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة"[2].

بهذا الحديث طعن بعض الرافضة، وأدعياء العلم، فى صحيح الإمام البخارى، وزعموا أن الحديث يتعارض مع القرآن الكريم والعقل.

يقول ابن الخطيب[3] : "هل يجوز لعاقل يؤمن بالله واليوم الآخر، بعد أن قرأ قوله تعالى : ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[4] أن يصدق هذا الحديث، أو أن يعيره بالاً؟! ولكن رواية هذا الحديث فى المسانيد معنعناً مطولاً : دعت كثيراً من الفقهاء إلى تصديقه وبحثه، والأخذ منه بجواز إرضاع الكبير!

ولنفرض أن هذه المرأة : أتت لأحد ما، وشكت له ما شكت للرسول ﷺ، أكان يقول لها : أرضعيه، أم كان يقول لها : احتجبى عنه!؟ [5].

ويقول فى كتابه الفرقان "إن هذا الحديث وأمثاله مما دسه الدساسون الأفاكون، ليذهب ببهاء ذلك الدين القويم! وحاشا أن يقول الرسول ﷺ ما لم يقله الله ﷻ، بل ويتناقض كل التناقض مع ما ورد فى الكتاب المجيد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد"[6].

---

(١) ابنة سهيل هى : سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية، من بنى عامر بن لؤى، وهى امرأة أبى حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وهاجرت معه إلى الحبشة، وهى من السابقين إلى الإسلام، وولدت له بالحبشة محمد بن أبى حذيفة، ولا عقب له، وهى أيضاً أم سليط بن عبد الله بن الأسود القرشى العامرى، وأم بكير بن شماخ بن سعيد بن قائف، وأم سالم بن عبد الرحمن بن عوف، وهى التى أرضعت سالماً مولى أبى حذيفة وهو رجل. انظر : فى ترجمتها اسد الغابة ٧ /١٥٥ رقم ٧٠٢٧، والاستيعاب ٤ /١٨٦٥ رقم٣٣٨٩، والإصابة ٤ /٣٣٦ رقم ١١٣٥٢، وتاريخ الصحابة ص١٣٠ رقم ٦٢٨، وتجريد أسماء الصحابة ٢ /٢٧٩ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) مختصراً فى كتاب النكاح، باب الأكفاء فى الدين٩ /٣٤ رقم٥٠٨٨، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الرضاع، باب رضاعة الكبير ٥ /٢٨٦ رقم ١٤٥٣ .

(٣) ابن الخطيب : هو محمد محمد عبد اللطيف، يعرف بابن الخطيب، كاتب مصرى، من مؤلفاته : الفرقان، وحقائق ثابتة فى الإسلام.

(٤) الآية ٣٠ من سورة النور.

(٥) انظر : حقائق ثابتة فى الإسلام لابن الخطيب ص ١٠١، ١٠٢ .

(٦) انظر : الفرقان لابن الخطيب ص ١٦٠ .

ويقول صالح الورداني : "والذى نقوله نحن إن هذه الرواية هراء، وتبرير الفقهاء لها أكثر من هراء. إذ أن المعلوم شرعاً أن حرمة الرضاع إنما تنبنى على سنى الرضاعة، وهما حولين كاملين أى السنة الأولى والثانية من عمر المولود، بعد ذلك لا عبرة برضاعة من أى ثدى، لأن اللبن لن يكون له دور فى تكوينه. فهل كان الرسول يجهل هذه الحقيقة. أم كان يمزح مع السائلة ... وهل مثل هذه الأمور محل للمزاح؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات، هى أن هذه الرواية لا تخرج عن كونها لهو مصطنع على لسان أصحاب الأهواء والأغراض من الحكام، وغيرهم ونسبوها إلى الرسول، ويكفى القول إن أم سلمة وسائر أزواج النبى ﷺ رفضن أن يدخل عليهن أحد بتلك الرضاعة عدا عائشة ... ومثل هذا الموقف من قبل نساء النبى إنما يعكس عدم الرضا عن هذا الأمر وعدم قناعتهن به. وهو يشير إلى جهة أخرى إلى الشك فى الرواية. إذ لو كانت صحيحة ثابتة عن الرسول ما اعترض عليها نسوته"(١).

والجـواب :

إن هذا الحديث الذى طعن فيه بعض دعاة الفتنة، وأدعياء العلم، مما تلقته الأمة بالقبول رواية ودراية.

أما الرواية فقد بلغت طرق هذا الحديث نصاب التواتر كما قال الإمام الشوكانى(٢).

وأما الدراية فقد تلقى الحديث بالقبول، الجمهور من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم من علماء المسلمين إلى يومنا هذا.

تلقوه بالقبول على أنه واقعة عين بسالم ﷺ لا تتعداه إلى غيره، ولا تصلح للاحتجاج بها، ويدل على ذلك ما جاء فى بعض الروايات عند مسلم عن ابن أبى مليكة أنه سمع هذا الحديث من القاسم بن محمد بن أبى بكر عن عائشة -رضى الله عنها- قال ابن أبى مليكة : فمكثت سنة أو قريباً منها لا أحدث به وَهَبْتُه(٣). ثم

---

(١) دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين لصالح الوردانى ص ٢٥٩-٢٦٠، وانظر : أحاديث أم المؤمنين عائشة، أدوار من حياتها لمرتضى العسكرى ص ٣٧٩-٣٨٣، وفتح الوهاب لا جزية على أهل الكتاب لإسماعيل منصور ص ٥١٧-٥٢٩ .

(٢) انظر : نيل الأوطار ٦ /٣١٤ .

(٣) "وهِبْتُه" قال الإمام النووى : (هكذا هو فى بعض النسخ "وهبته" من الهيبة وهى الإجلال، والواو حرف عطف، وفى بعضها "رهِبْتُه" بالراء من الرهبة، وهى الخوف، وهى بكسر الهاء، وإسكان الياء، وضم التاء، وضبطه القاضى عن بعضهم "رَهْبَته" بإسكان الهاء وفتح الباء، ونصب التاء قال القاضى : وهو منصوب بإسقاط حرف الجر، والضبط الأول أحسن، وهو الموافق للنسخ الآخر (وهبته) بالواو. انظر : المنهاج شرح مسلم للنووى ٥ / ٢٨٩ .

لقيت القاسم فقلت لـه : لقد حدثتنى حديثاً ما حدثتـه بعد. قال : فما هو؟ فأخبرته. قال : فحدثه عنى، أن عائشة أخبرتنيه[1]. وفـى رواية للنسائى، فقال القاسم : حَدِّثْ به ولا تَهَابُهُ[2].

قال الحـافظ ابن عبد البر : "هذا يدل علـى أنه حديث ترك قديماً ولم يعمل به، ولا تلقاه الجمهور بالقبول على عمومه، بل تلقوه على أنه خصوص"[3].

وبذلك صرحت بعض الروايات، ففى صحيح مسلم عن أم سلمة زوج النبى ﷺ كانت تقول : "أبى سائر أزواج النبى ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة. وقلن لعائشة: والله! ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة. ولا رائينا[4].

إن قصة رضاعة سالم ﷺ قضية عين لم تـأت فى غيره، واحتفت بهـا قرينة التبنى، وصفات لا توجد فى غيره كما سبق فى ترجمته، فلا يقاس عليه[5].

فأصل قصة سالم ما وقع لـه من التبنى الذى أدى إلى اختلاطـه بسـهلة بنت سهيل امرأة أبى حذيفـة، وكـانت تراه ابنـاً لها، ويدخـل عليها فـلا تحتشـم منـه، ويراها وهى منكشف بعضها، فلما نـزل الاحتجاب، ومنعوا من التبنى، شق ذلك على أبى حذيفة، وسهلة، فوقع الترخيص لهما فى ذلك، لرفع ما حصل لهما من المشقة[6]. وهذا ما جاء فى رواية الإمامين أبو داود ومالك.

عن عائشـة زوج النبى ﷺ، وأم سـلمة -رضى الله عنهمـا- أن أبا حذيفـة بن عتبة ابن ربيعة بن عبد شمس، كان تبنى سـالماً، وأنكحه ابنـة أخيه، هند بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعـة، وهو مولى لامرأة من الأنصـار، كما تبنـى رسـول الله ﷺ زيداً، وكان من تبنى رجلاً فى الجاهلية دعـاه الناس إليه وورث ميراثه، حتى أنزل الله ﷻ : ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ**

---

(1) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الرضاع، باب رضاعة الكبير ٥ /٢٨٧، ٢٨٩ رقم ١٤٥٣ .

(2) أخرجه النسائى فى سننه كتاب النكاح باب رضاع الكبير ٦ /١٠٥ رقم ٣٣٢٢ .

(3) انظر: شرح الزرقانى على الموطأ ٣ /٢٩٢، وقال الحافظ الدارمى عقب ذكره الحديث فى سننه "هذا لسالم خاصة" انظر: سنن الدارمى كتاب النكاح، باب رضاعة الكبير٢ /٢١٠،٢١١ رقم ٢٢٥٧ .

(4) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الرضاع، باب رضاعة الكبير ٥ /٢٨٨، ٢٨٩ رقم ١٤٥٤

(5) انظر : شرح الزرقانى على الموطأ ٣ /٢٩٢، وتأويل مختلف الحديث ص ٢٧٦-٢٧٩ .

(6) انظر : فتح البارى ٩ /٥٣ رقم ٥١٠٢ .

﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ (٤) ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾(١)، فردوا إلى آبائهم، فمن لم يعلم له أب كان مولى، وأخا فى الدين، فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشى ثم العامرى، وهى امرأة أبى حذيفة. فقالت : يا رسول الله، إنا كنا نرى سالماً ولداً، وكان يأوى معى، ومع أبى حذيفة فى بيت واحد، ويرانى فضلاً،وقد أنزل الله ﷻ فيهم ما قد علمت، فكيف ترى فيه؟ فقال لها النبى ﷺ **"أرضعيه"** فأرضعته خمس رضعات، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة.

فبذلك كانت عائشة -رضى الله عنها- تأمر بنات أخواتها، وبنات إخوتها، أن يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها، وإن كان كبيراً، خمس رضعات، ثم يدخل عليها.

وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبى ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً من الناس حتى يرضع فى المهد، وقلن لعائشة : والله ما ندرى لعلها كانت رخصة من النبى ﷺ لسالم دون الناس"(٢).

قال الإمام الزرقانى(٣) : "قول سهلة : يا رسول الله إنا كنا نرى"، أى نعتقد "سالماً ولداً" بالتبنى "وكان يدخل على وأنا فُضل" بضم الفاء والضاد المعجمة قال ابن وهب: مكشوفة الرأس والصدر، وقيل : علىَّ ثوب واحد لا إزار تحته، وقيل متوشحة بثوب على عاتقها، خالفت بين طرفيه(٤).

قال ابن عبد البر : أصحها الثانى لأن كشف الحرة الصدر لا يجوز عند محرم ولا غيره(٥).

قال الحافظ ابن حجر:"فعلى هذا فمعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهى منكشف

---

(١) جزء من الآيتين ٤،٥ من سورة الأحزاب.

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب النكاح، باب فيمن حرم به ٢ /٢٢٣ رقم ٢٠٦١ .

(٣) الإمام الزرقانى هو: محمد بن الشيخ عبد الباقى الزرقانى، أبو عبد الله، الإمام الفقيه الفهامة المتفنن، المحدث الرواية المسند المؤلف المتقن، من مؤلفاته "شرح الموطأ" و"شرح المواهب اللدنية للزرقانى" وغير ذلك مات سنة ١١٢٢هـ.له ترجمة فى: شجرة النور الزكية ١ /٣١٨، ٣١٩ رقم ١٢٣٧ .

(٤) انظر : النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ٣ /٤٥٥، ٤٥٦، والقاموس المحيط ٣ /٣٠، ٣١، وفتح البارى ٩ /٣٦ رقم ٥٠٨٨ .

(٥) انظر : شرح الزرقانى على الموطأ ٣ /٢٩٠ .

بعضها[1] وفى رواية أحمد قالت : "يدخل على كيف شاء لا نحتشم منه"[2]، وقولها ليس لنا إلا بيت واحد" أى فلا يمكن الاحتجاب منه، وقد أنزل الله ﷻ فيه ما علمت أى من الاحتجاب، ومنع التبنى، فماذا ترى فى شأنه؟

ولمسلم عن القاسم عن عائشة فقالت : إنى أرى فى وجه أبى حذيفة من دخول سالم وهو حليفه. وله من وجه آخر عن القاسم عنها فقالت : إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوه، وإنه يدخل علينا، وإنى أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئاً.

ولا منافاة فإن سهلة ذكرت السؤالين للنبى ﷺ، واقتصر كل راو على واحد "فقال لها رسول الله ﷺ : أرضعيه خمس رضعات.

قال ابن عبد البر : وفى رواية (عشر رضعات)، والصواب رواية (خمس رضعات فيحرم بلبنها) زاد فى مسلم فقالت : كيف أرضعه وهو رجل كبير[3]؟ فتبسم ﷺ وقال: **قد علمت أنه رجل كبير**، وكان قد شهد بدراً. وفى لفظ له أرضعيه تحرمى عليه، ويذهب الذى فى نفس أبى حذيفة فرجعت إليه فقالت: إنى قد أرضعته فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة.

قال ابن عبد البر : صفة رضاع الكبير أن يحلب له اللبن ويسقاه، **فأما أن تلقمه المرأة ثديها، فلا ينبغى عند أحد من العلماء.**

وقال عياض : ولعل سهلة حلبت لبنها فشربه من غير أن يمس **ثديها**، ولا التقت بشرتاهما، إذ لا يجوز رؤية الثدى، ولا مسه ببعض الأعضاء[4].

---

(١) فتح البارى ٩ /٣٦ رقم ٥٠٨٨ .

(٢) المسند ٦ /٢٦٩ .

(٣) قال فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "الظاهر أن استفهامها عن كيفية إرضاعه، أتحلب له من لبنها؟ أم تعطيه ثديها؟ ويحتمل أن الاستفهام تعجبى من إرضاع الكبير، وتأثير رضاعه حرمة" انظر : فتح المنعم بشرح صحيح مسلم ٩ /١٦٩ .

(٤) قال فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين "استدلال ابن حزم بقصة سالم على جواز مس الأجنبى ثدى الأجنبية، والتقام ثديها، إذا أراد أن يرتضع منها مطلقاً. استدلال خطأ، دعاه إليه أن الرضاعة المحرمة عنده إنما تكون بالتقام الثدى، ومص اللبن منه" انظر : فتح المنعم بشرح صحيح مسلم ٩ /١٧٨، والجمهور من العلماء على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم، سواء كان بشرب أم أكل بأى صفة كان، حتى الحقنة، والسعوط، والثرد، والطبخ وغير ذلك، إذا وقع بالشروط المطلوبة، فإن طرد الجوع موجود فى كل ذلك، واستثنى الحنفية الحقنة، ودليل الجمهور فيما ذهبوا إليه حديث عائشة –رضى الله عنها– مرفوعاً : "**إنما الرضاعة من المجاعة**". انظر : فتح البارى ٩ /٥٢ رقم ٥١٠٢، ونيل الأوطار ٦ /٣١٦، ٣١٧، وسبل السلام ٣ /١١٥٢ .

قال النووى : وهو حسن، ويحتمل أنه عفى عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر[١]، وأيده بعضهم بأن ظاهر الحديث أنه رضع من ثديها لأنه تبسم وقال : قد علمت أنه رجل كبير، ولم يأمرها بالحلب، وهو موضع بيان، ومطلق الرضاع يقتضى مص الثدى، فكأنه أباح لها ذلك لما تقرر فى نفسهما، أنه ابنها، وهى أمه فهو خاص بهما لهذا المعنى[٢].

وكشف العورة فى هذه الحالة جائز للضرورة، فلا معارضة بين الحديث وبين قوله تعالى : ﴿**قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**﴾[٣] كما زعم بعض أدعياء العلم.

قال الإمام الزرقانى : "وكأن القائلين بأن ظاهر الحديث أنه رضع من ثديها، لم يقفوا فى ذلك على شيء. فقد روى ابن سعد عن الواقدى عن محمد بن عبد الله ابن أخى الزهرى عن أبيه قال : كانت سهلة تحلب فى إناء قدر رضعته، فيشربه سالم فى كل يوم، حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهى حاسر، رخصة من رسول الله ﷺ لسهلة[٤].

وما استشكل من عدم تفريق عائشة -رضى الله عنها- بين رضاع الصغير، والكبير مع روايتها لحديث "فإنما الرضاعة من المجاعة"[٥] مما يفيد أن رضاعة الكبير لا تحرم.

فقد أجاب الحافظ ابن حجر على هذا الإشكال بقوله : "لعلها فهمت من قوله : إنما الرضاعة من المجاعة" أنه يخص مقدار ما يسد الجوعة من اللبن، فهو فى عدد الرضعات، أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً، فلا يكون الحديث نصاً فى منع اعتبار رضاعة الكبير، وحديث ابن عباس -رضى الله عنهما-، "لا رضاع إلا ما كان فى الحولين"[٦] -مع تقدير ثبوته - ليس نصاً فى ذلك أيضاً، وحديث أم سلمة -

(١) المنهاج شرح مسلم للنووى ٥ /٢٨٩
(٢) شرح الزرقانى على الموطأ ٣ /٢٩١ .
(٣) الآية ٣٠ من سورة النور.
(٤) انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ /٨٥، وشرح الزرقانى على الموطأ ٣ /٢٩١ .
(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب النكاح، باب من قال لا رضاع بعد الحولين ٩ /٥٠ رقم ٥١٠٢، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الرضاع، باب إنما الرضاعة من المجاعة ٥ /٢٨٩، ٢٩٠ رقم ١٤٥٥ .
(٦) أخرجه الدارقطنى فى سننه كتاب الرضاع ٤ /١٧٤ رقم ١٠، وقال الدارقطنى : لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل، وهو ثقة حافظ. وصحح وقفه على ابن عباس، العظيم آبادى، فى التعليق المغنى على الدارقطنى ٩ /٥٢، وانظر: الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢ /٦٨ رقم٥٦١، ونصب الراية ٣ /٢١٩، وسبل السلام ٣ / ١١٥٣، ونيل الأوطار ٦ /٣١٥ .

رضى الله عنها-، "لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء فى الثدى، وكان قبل الفطام"(١) يجوز أن يكون المراد منه أنه لا رضاع بعد الفطام ممنوع، ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم، فما فى الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال، فلهذا عملت عائشة بذلك"(٢).

ومن هنا فلا عبرة بما زعمه بعض الرافضة من استنكاره رضاعة سالم ﷺ وهو كبير.

لأن قصة سالم كانت فى أول الهجرة، وكانت رضاعة الكبير وقتئذ مشروعة ثم نسخت، وبذلك صرحت عائشة -رضى الله عنها- قالت : "كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن. ثم نسخن : بخمس معلومات. فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن"(٣) وفى رواية لابن ماجة، وأحمد، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : "لقد نزلت آية الرجم، ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كانت فى صحيفة تحت سريرى. فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته، دخل داجن(٤) فأكلها"(٥).

أما الأحاديث الدالة على اعتبار الحولين فهى من رواية أحداث الصحابة فدل على تأخرها.

قال الحافظ ابن حجر : وهو مستند ضعيف، إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوى، ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً، وأيضاً ففى سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين، لقول امرأة أبى حذيفة فى بعض طرقه : "وكيف أرضعه وهو رجل كبير"؟ فهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر فى الرضاع المحرم"(٦) أ.هـ.

---

(١) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الرضاع، باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا فى الصغر دون الحولين ٣ / ٤٥٨ رقم ١١٥٢، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

(٢) فتح البارى ٩ /٥٢، وانظر : سبل السلام ٣ /١١٥٤ .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات ٥ /٢٨٥ رقم ١٤٥٢ .

(٤) داجن هى : الشاة التى يعلفها الناس فى منازلهم، وقد يقع على غير الشاة من كل ما يألف البيوت من الطير وغيرها، انظر : النهاية فى غريب الحديث ٢ /١٠٢، ولسان العرب ١٣ /١٤٨، والمعجم الوسيط ١ /٢٧٢ .

(٥) أخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب النكاح، باب رضاع الكبير ١ /٦٠٩ رقم ١٩٤٤، وأحمد فى مسنده ٦ / ٢٦٩، وانظر : جواب ابن قتيبة على من أنكر هذا الحديث ص ٢٨٠-٢٨٣ .

(٦) فتح البارى ٩ /٥٣ رقم ٥١٠٢ .

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "وفى تعقيب ابن حجر نظر؛ لأن قصة سالم كانت فى أول الهجرة، بلا نقاش، كما هو واضح من ترجمته، ورواية اعتبار الحولين تؤكد تأخر الحكم عن قصة سالم، وقول امرأة أبى حذيفة، وإن أشعر بتقدم الحكم على سبيل الاحتمال، لكنه لا يفيد تقدم الحكم.

فقد يكون سؤالها عن الطريقة التى ترضعه بها، أتحلب اللبن؟ أم تلقمه ثديها؟ وقد يكون سؤالها تعجباً من الأمر بإرضاعه المنافى لما جبلت عليه البشرية من إرضاع الصغير دون الكبير.

فالقول بنسخ رضاعة الكبير، ومنها قصة سالم ﷺ ظاهر ومقبول، لا يعارضه سوى موقف عائشة -رضى الله عنها- الذى انفردت به مع قلة من الفقهاء"(١).

قال الإمام النووى : وقول عائشة -رضى الله عنها- : "فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ" معناه أن النسخ بخمس رضعات، تأخر إنزاله جداً، حتى أنه ﷺ توفى وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلو، لكونه لم يبلغه النسخ، لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى.

وفى الرواية ما يدل على وقوع النسخ فى القرآن. قال النووى : والنسخ ثلاثة أنواع:

أحدها : ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات.

والثانى: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات،والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما.

والثالث : ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى : **﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ**

---

(١) فتح المنعم بشرح صحيح مسلم ٩ /١٧٦، ١٧٧، وقال الأمير الصنعانى فى سبل السلام : لا تعارض بين حديث سهلة، وآية الحولين، وحديث "إنما الرضاعة من المجاعة" لأن الرضاعة لغة إنما تصدق على من كان فى سن الصغر، وعلى اللغة وردت آية الحولين، وحديث إنما الرضاعة من المجاعة، والقول بأن الآية لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافى أيضاً أنها لبيان زمان الرضاعة، بل جعله الله تعالى زمان من أراد تمام الرضاعة، وليس بعد التمام ما يدخل فى حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم. والأحسن فى الجمع بين حديث سهلة وما عارضه : كلام ابن تيمية فإنه قال : إنه يعتبر الصغر فى الرضاعة، إلا إذا دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة، وشق احتجاجها عنه كحال سالم مع امرأة أبى حذيفة، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه، وأما من عداه فلابد من الصغر أ.هـ سبل السلام ٣ /١١٥٤ وما بعدها وبقول ابن تيمية قال الشوكانى ورجحه. انظر : نيل الأوطار ٦ /٣١٥، ٣١٧ .

إِخْرَاجٍ﴾(1).

وبعد

فقد ظهر واضحاً جلياً أن قصة سالم ﷺ صحيحة رواية ودراية، تلقاها علماء الأمة منذ عصر الصحابة إلى يومنا هذا – وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها – بالقبول بصرف النظر عن كونها واقعة خاصة أو عامة، ويشهد لهذا التلقى للحديث بالصحة أن جميع الصحابة ﷺ أجمعين لم ينقل لنا عن أحدٍ منهم استنكار أو حتى استغراب للقصة!، وإنما نقل لنا اختلافهم فى حكمها الفقهى.

فجمهور الصحابة على أن قصة سالم واقعة عين خاصة به، ولا يصح الاحتجاج بها لغيره، وتابع على ذلك جمهور علماء الأمة من التابعين فمن بعدهم، وانفردت عائشة -رضى الله عنها- مع قلة من الفقهاء منهم : عروة بن الزبير، وعطاء بن أبى رباح، والليث بن سعد، وابن علية، وغيرهم رأوا أن قصة سالم عامة، وأن إرضاع الكبير يثبت به التحريم(2) وللكل وجهة نظر ودليل.

فالجمهور على أن قصة سالم ﷺ خاصة به لما وقع له من التبنى الذى أدى إلى اختلاطه بسهلة فلما نزل الاحتجاب، ومنع التبنى شق ذلك على أبى حذيفة وسهلة لما تقرر فى نفسهما أنه ابنهما، وحيث كان يدخل على سهلة كيف شاء ولا تحتشم منه كما جاء من قولها فى رواية أحمد. وليس لهم إلا بيت واحد.

فمن أجل رفع المشقة، ولما اجتمع فى سالم من صفات لا توجد فى غيره، وقع له الترخيص فى الرضاعة مع بلوغه لما تقرر فى نفوسهم جميعاً من صفات الأبوة من سالم تجاه أبى حذيفة وسهلة، وصفات البنوة من أبى حذيفة وسهلة تجاه سالم.

ومما يؤكد ذلك ذهاب ما فى نفس أبى حذيفة نتيجة لهذا الرضاع.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين "ولا أظنه يذهب ما فى نفس غير أبى حذيفة مع غير سالم"(3).

وذهب الجمهور أيضاً بنسخ قصة سالم بما جاء من الأحاديث الدالة على اعتبار

---

(1) الآية 240 من سورة البقرة، وانظر : المنهاج شرح مسلم للنووى 5 /285، وحاشية السندى على النسائى 6 /101 رقم 3307.

(2) انظر : فتح البارى 9 /52، 53 رقم 5102، والمنهاج شرح مسلم للنووى 5 /289، وشرح الزرقانى 3 / 291، 292، ونيل الأوطار 6 /315، وسبل السلام 3 /1153، وتأويل مختلف الحديث ص 283، 284.

(3) فتح المنعم بشرح مسلم 9 /177.

الحولين.

أما عائشة -رضى الله عنها- ومن قال بقولها من الفقهاء فرأوا أن قصة سالم ﷺ عامة للمسلمين، لمن حصل له ضرورة : وللكل فى هذا الخلاف وجهة نظر ودليل، ولم يكن لهذا الاختلاف بينهم أى أثر فى اعتقادهم صحة الحديث، الذى يحاول دعاة الفتنة وأدعياء العلم تضعيفه أو النيل من عدالة رواته، ومن أخرجه من الأئمة الأعلام فى كتبهم.

ويؤخذ من قصة سالم صدق إيمان سهلة، وأبى حذيفة، وسرعة امتثالهما للوحى الإلهى؛ لأن الغيرة منهما، وقعت نتيجة لما نزل فى كتاب الله ﷻ من النهى عن التبنى، والأمر بالاحتجاب. فتغيرت نظرة البنوة نحوه، امتثالاً لما نزل.

ولو كانت الغيرة لشيء غير ذلك، لما كان هناك معنى لذهاب ما فى نفس أبى حذيفة بتلك الرضاعة، التى ما كانت إلا أمراً إلهياً، امتثل له الجميع، ورفعت عنهما به المشقة والحرج أ.هـ.

والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم



الفصل الثامن

حديث "وقوع الذباب فى الإناء"

وتحته مبحثان :

المبحث الأول : شبه الطاعنين فى أحاديث الطب النبوى والرد عليها.

المبحث الثانى : شبه الطاعنين فى حديث "وقوع الذباب فى الإناء" والرد عليها.



المبحث الأول
شبه الطاعنين
فى أحاديث الطب النبوى والرد عليها

الأحاديث الطبية التى أخبر عنها المعصوم ﷺ، طعن فيها المبتدعة قديماً بعقولهم. وتأثر بذلك بعض علماءنا الأجلاء وتوسعوا فى ذلك بحجة أن الأحاديث الطبية لم يقلها النبى ﷺ، بوحى، وإنما بالتجربة والعادة بصفته البشرية فهو لم يبعث ليعلم الناس الطب.

واتخذ أعداء السنة من هذا الكلام سلاحاً قوياً يطعنون به فى حجية السنة، وأنها كلها ليست وحياً. كما سبق تفصيل ذلك فى اجتهاد النبى ﷺ[1].

يقول الإمام ابن خلدون - رحمه الله - : "الطب المنقول فى الشرعيات ... ليس من الوحى فى شيء وإنما هو أمر كان عادياً للعرب ووقع فى ذكر أحوال النبى ﷺ من نوع ذكر أحواله التى هى عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه ﷺ إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات، وقد وقع له فى شأن تلقيح النخل ما وقع فقال : "**انتم أعلم بأمور دنياكم**"[2] فلا ينبغى أن يحمل شيء من الطب الذى وقع فى الأحاديث المنقولة على أنه مشروع؛ فليس هناك ما يدل عليه، اللهم إلا إذا استعمل على جهة التبرك، وصدق العقد الإيمانى، فيكون له أثر عظيم فى النفع، وليس ذلك فى الطب المزاجى، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية كما وقع فى مداواة المبطون بالعسل[3]أ.هـ.

وأيد الإمام ابن خلدون فى ذلك بعض علمائنا الأجلاء منهم فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى وغيره ممن قسموا السنة النبوية إلى سنة تشريعية، وغير تشريعية[4].

يقول فضيلة الدكتور القرضاوى:"وفى رأيى أن جل الأحاديث المتعلقة بـ

---

(١) راجع : إن شئت ١/ ٤٥٧-٤٦٢ .

(٢) سبق تخريجه ١/ ٤٥٧ .

(٣) المقدمة، فصل فى علم الطب ص ٥٤٦ .

(٤) راجع : إن شئت ١/ ٤٥٩ .

"الوصفات الطبية" وما فى معناها ... كوصف الرسول ﷺ للمصاب بعرق النسا : أَلْيَةُ شاة أعرابيةٍ ...إلخ ما جاء فى الحديث[1]، فهذا ليس من أمور الدين التى يثاب فاعلها، أو يلام تاركها، بل هو إرشاد لأمر دنيوى نابع من تجربة البيئة العربية ...، ولم يبعث عليه الصلاة والسلام ليقوم بطب الأجسام، فذلك له أهله، وإنما بعث بطب القلوب، والعقول، والأنفس، ومهما يكن اعتزازنا بما سماه العلماء "الطب النبوى" فمن المتفق عليه : أن النبى ﷺ، لم يَدَّع العلم بالطب، ولا بعث لذلك[2] أ.هـ.

والنتيجة : أن خرج علينا أحد أعداء السنة "نيازى عز الدين" يقول : "الأحاديث التى تحاول أن تنسب للرسول ﷺ، علوماً مثل الطب، كلها أحاديث موضوعة، غايتها حرف الناس عن الحقائق، والعقلية العلمية التى فى آيات القرآن، إلى عقلية تؤمن بالأوهام والخرافات والأباطيل[3].

ثم ضرب أمثلة على تلك الأحاديث الموضوعة تعمد اختيارها من صحيح الإمام البخارى - رحمه الله - وذلك كأحاديث الرقية "**اللهم، رب الناس مذهب الباس، اشف أنت الشافى، لا شافى إلا أنت، شفاء لا يغادر سقماً**". وحديث "**علاج المبطون بالعسل**". وحديث "**لا عدوى ولا صفر**". و"**الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام**". و"**الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين**". و"**من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر**" وغير ذلك من الأحاديث التى نقلها من صحيح الإمام البخارى فى كتاب الطب"[4].

وطعن كثير من دعاة الفتنة، وأدعياء العلم فى بعض الأحاديث الطبية، واتخذوا من تقسيم بعض علماء المسلمين "السنة تشريع، وغير تشريع" متكأً قوياً وهم يطعنون فى حجّية السنة المطهرة، ورواتها الثقات الأعلام.

وإذا كنا قد بينا سابقاً بالبرهان الواضح أن السنة النبوية كلها وحى، وبينا بطلان

---

(1) أخرجه ابن ماجة فى سننه، كتاب الطب، باب دواء عرق النسا ٢ /٣٣٧، ٣٣٨ رقم ٣٤٦٣، وقال البوصيرى فى (مصباح الزجاجة) : هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات ٣ /١٢٤ رقم ١٢٠٧ .

(2) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة ص ٦٦، ٦٧ باختصار، وانظر : السنة والتشريع لفضيلة الدكتور عبد المنعم النمر ص ١١٠ .

(3) دين السلطان لنيازى عز الدين ص ٥٢٣ .

(4) انظر : صحيح البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الطب ١٠ /١٤١ - ٢٦٣، وانظر : دين السلطان لنيازى عز الدين ص ٥٢٣-٥٢٧ .

تقسيم السنة الشريفة إلى سنة تشريعية، وغير تشريعية بما يغنى عن إعادته هنا[1].

فسوف نكتفى هنا فى الدفاع عن أحاديث "الطب النبوى" إجمالاً بالرد على ابن خلدون فيما ذهب إليه.

يقول الدكتور محمد أحمد السنهورى : أما قول ابن خلدون : "والطب المنقول فى الشرعيات ليس من الوحى فى شيء وأنه ﷺ، لم يبعث لتعريف الطب".

هذا الكلام يناقض الواقع، والحقيقة؛ لأنه من المعلوم والبديهى أن الرسول ﷺ، كان أمياً ولم يدرى ما الكتاب، والإيمان.

ومن أين له أن يعرف طبائع الدواء أو خصائصه سواء كان هذا الدواء نباتاً أو غذاء إلا إذا كان ربه قد أطلعه عليه؟!

والله ﷻ يقول عن العسل : ﴿**فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ**﴾[2] ولم يبين فى القرآن الأمراض التى يشفيها هذا العسل.

ولكن الرسول عالج به المبطون أو صاحب الإسهال.

فما الذى جعل الرسول ﷺ، يحدد هذا الدواء بالذات لعلاج هذا المرض؟ وما الذى جعله يصر على أن يتناوله المبطون أكثر من مرة؟ لابد أن يكون هذا عن طريق الوحى.

ثم ما الذى جعل الرسول يفضل فى دواء الإمساك "السنا" على "الشُّبْرُمُ" وهما نباتان يستعملان لهذا الغرض[3]. وقد فضَّل الأطباء بعد ذلك ما اختاره الرسول ﷺ وتركوا "الشُّبْرُمُ" وبينوا ضرره وقالوا أنه غير مأمون.

فهل كان الرسول ﷺ يملك معملاً للتحليلات؟ كلا إن هذا الأمر لابد أن يكون قد عرف خصائصه من الوحى.

ثم إن كل قانون طبى وضعه الرسول ﷺ وكل دواء نوه عليه لم يستطع طبيب إلى الآن، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، أن يثبت عكس كلامه فيه. أو يخرم له قاعدة، بل كل يوم يظهر الطب، والعلم، صحة ما ذهب إليه المصطفى ﷺ، وصدق الله ﷻ إذ يقول : ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾[4].

---

(١) راجع : إن شئت ١/ ٤٥٧-٤٧٢.

(٢) جزء من الآية ٦٩ من سورة النحل.

(٣) انظر : زاد المعاد ٤ /٣٢٠، ٣٢٨.

(٤) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

أما كون ابن خلدون يريد أن يقيس طب النبى ﷺ، على قصة تأبير النخل، مدعياً أن طبه كان أمراً عادياً ورأياً شخصياً له.

فهذا قياس خاطئ ومن الواضح أن هناك فرقاً بين هذا وذاك. فلم يتكلم النبى ﷺ، عن خصيصة دواء من الأدوية أو غذاء من الأغذية ورجع عنه، بخلاف الأشياء التى كانت اجتهاداً منه، والتى لا تخرج عن الوحى أيضاً، على ما سبق تفصيله[1].

وأما ادعاؤه بأن الطب النبوى لا يأتى بثمرة ولا نتيجة إلا إذا استعمل على جهة التبرك. ويستشهد على هذا بقصة دواء المبطون بالعسل.

فالرد على هذا بأن أى دواء يستلزم من المريض ثقة منه فى مفعوله، وثقة فى طبيبه الذى يداويه. وهذا الكلام معلوم عند الأطباء مسلمهم، وغير مسلمهم قديمهم وحديثهم؛لأن القوى النفسية لها تأثير عجيب فى القوى الجسدية وهذا عام فى كل مريض وكل دواء[2].

والقصة التى وردت عن الرجل الذى شرب العسل بعد أربع جرعات لم تبين لنا حال المريض، وإنما تكلمت عن أخيه الذى كان واسطة بينه وبين النبى ﷺ، ولا نستطيع أن نحكم هل كان الرجل يشرب العسل تبركاً أو كان يشربه على أنه دواء، ولا مانع من البركة أيضاً.

وأيا ما كان هذا الأمر : فإن الرجل قد شفى على كل حال، ولو لم تكن فى العسل خاصية ضد مرض الرجل لما شفى من مرضه، وقد ثبت طبياً احتواء العسل على مواد قاتله للميكروبات، وثبت كونه دواء لهذا المرض.

هذا وقد تناول الرسول ﷺ، فى طبه أدواء كثيرة، وبين خصائص كثير من الأدوية، النباتى منها وغير النباتى[3].

يقول ابن قيم الجوزية مميزاً طبه ﷺ، عن طب الأطباء : "وليس طبه ﷺ، كطب الأطباء، فإن طبه ﷺ، متيقن قطعى إلهى صادر عن الوحى، ومشكاة النبوة، وكمال العقل، وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب"[4].

---

(١) راجع : ١/ ٤٦١-٤٦٧.

(٢) انظر : زاد المعاد ٤ /٧١.

(٣) انظر : الطب فى السنة للدكتور محمد أحمد السنهورى ص ٢٥٩ - ٢٦١.

(٤) زاد المعاد ٤ /١١.

ويقول الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة - رحمه الله - فى معرض دفاعه عن حديث الذباب قال : "وقبل أن أذكر رأى الطب الحديث فى حديث الذباب أحب أن أقول : "إننى لست مع النابتة التى نبتت - وبعضهم من أهل العلم، فزعمت أن الطب النبوى، من قبيل الأمور الدنيوية التى يجوز على النبى ﷺ، فيها الخطأ، ويجعلونه من قبيل تأبير النخل، وقوله ﷺ: " **أنتم أعلم بأمور دنياكم**"(١).

ولا أدرى كيف يقال ذلك فى حديث الذباب مع قوله ﷺ، فيه : "**فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر دواء**"؟ وقد أتى رسول الله "بأن" التى هى للتأكيد!!

وكيف يكون هذا الأسلوب المؤكد من قبيل الظن والتخمين فى أمر دنيوى؟!

بل كيف يكون قوله ﷺ : "**من تصبح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر**"(٢) من قبل الظن والتخمين فى أمر دنيوى؟! إن معظم أحاديث الطب- إن لم تكن كلها- إنما ساقها ﷺ، مساق القطع واليقين مما يدل على أنها بوحى من الله - سبحانه وتعالى -.

والطب طبان : طب القلوب والأديان، وبه جاء الأنبياء والمرسلون - عليهم الصلاة والسلام - وطب الأبدان، وهذا نوعان : نوع روحانى كالرقى والدعوات، ونوع مادى جسمانى كالاستشفاء بالعسل، والتمر والحبة السوداء، والكمأة ونحو ذلك(٣).

ووظيفة النبى ﷺ، أولاً وبالذات هو طب القلوب والأديان، ولكن شريعته وسنته قد اشتملت على الكثير من طب الأبدان سواء أكان روحانياً أم جسمانياً(٤)، وليس أدل على ذلك من الآيات القرآنية العديدة التى تتحدث عن ذلك كقوله تعالى : **﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾**(٥).

والآيات القرآنية التى تتحدث عن تطور الجنين فى بطن أمه فى سورة المؤمنون

---

(١) سبق تخريجه ١/ ٤٥٧.

(٢) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر ١٠ /٢٤٩ رقم ٥٧٦٨-٥٧٦٩، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة ٧ /٢٥٠ رقم ٢٠٤٧، من حديث سعد بن أبى وقاص ﷺ واللفظ لمسلم.

(٣) انظر : الطب فى السنة للدكتور محمد السنهورى الفصل السادس (مشكلات أثيرت حول بعض الأحاديث والرد عليها) ص٣٣٠-٣٣٥.

(٤) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٣٤١ - ٣٤٣ بتصرف.

(٥) الآية ٥٧ من سورة يونس.

وغيرها(١).

والآيات العديدة التى تتحدث عن الطهارة، وخطورة إتيان الرجل زوجته الحائض حتى تطهر. قال تعالى: **﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾**(٢).وقوله تعالى فى طب عسل النحل: **﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾**(٣) .

وبالجملة : فقد جمع رب العزة الطب كله فى نصف آية : **﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾**(٤) وقال ﷺ "**ما ملأ آدمى وعاءً شراً من بطنه، بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه** ..." الحديث(٥) وقال بعض الحكماء : "المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء"(٦).

يقول الدكتور أبو شهبة : وليس أدل على اشتمال السنة المطهرة على طب الأبدان سواء كان روحانياً أم جسمانياً مما اشتمل عليه الصحيحان : صحيح البخارى، وصحيح مسلم وغيرهما من كتب الصحاح، والسنن، والجوامع من "كتاب الطب" ضمن كتبها، وقد جمع بعض العلماء المحدثين فى ذلك كتباً مستقلة، ككتاب "الطب النبوى" لأبى نعيم، وكتاب "الطب النبوى" للسيوطى، وكتاب "الطب النبوى" لابن قيم الجوزية.

والذى يهمنى من كل هذا، أن أنزع من نفوس النابتة التى نبتت، فزعمت أن الطب النبوى من قبيل الأمور الدنيوية التى تحتمل الخطأ والصواب - هذا الزعم الباطل الذى لم يقم عليه دليل، بل قامت ضده كثير من الأدلة.

ففى حديث أبى سعيد الخدرى ﷺ : "أن رجلاً أتى النبى ﷺ فقال : "أخى

---

(١) انظر : الآيات ١٢-١٤ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، وانظر : الطب فى السنة للدكتور محمد السنهورى فصل "القواعد الطبية العامة المستنبطة" ص ١٥٤ - ١٩٦، وفصل "الطب الوقائى فى السنة" ص ١٩٧، وفصل "سبق السنة إلى مفاهيم طبية سبقت بها العصر" ص ١٩٧ - ٢٠٠٠

(٣) جزء من الآية ٦٩ من سورة النحل.

(٤) جزء من الآية ٣١ من سورة الأعراف.

(٥) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الزهد، باب ما جاء فى كراهية كثرة الأكل٤ /٥٠٩،٥١٠ رقم٢٣٨٠ وقال حديث حسن صحيح.

(٦) انظر : الإبداعات الطبية لرسول الإنسانية للأستاذ مختار سالم ص ٣٦، والطب الوقائى فى الإسلام للعميد الصيدلى عمر محمود عبد الله، والطب الإسلامى للدكتور أحمد طه.

يشتكى بطنه فقال : **اسقه عسلاً**، ثم أتى الثانية فقال : **اسقه عسلاً**، ثم أتاه الثالثة فقال: **اسقه عسلاً**، ثم أتاه الرابعة، فقال فعلت - يعنى فلم يبرأ - فقال ﷺ : **"صدق الله، وكذب بطن أخيك، اسقه عسلاً** فسقاه - يعنى فى المرة الرابعة - فبرأ"(١).

ويعجبنى فى هذا المقام ما قاله الإمام ابن قيم الجوزية قال : "ونحن نقول : إن هاهنا أمراً آخر، نسبة طب الأطباء إليه؛ كنسبة طب الطرقية"(٢) والعجائز إلى طبهم، وقد اعترف به بعض حذاقهم وأئمتهم، فإن ما عندهم من العلم، منهم من يقول : هو قياس، ومنهم من يقول : هو تجربة، ومنهم من يقول : هو إلهامات ومنامات، وحدس صائب ومنهم من يقول : أخذ كثير منه من الحيوانات البهيمة ... إلى أن قال : وأين وقع هذا وأمثاله من الوحى الذى يوحيه الله إلى رسوله بما ينفعه ويضره، فنسبة ما عندهم من الطب إلى هذا الوحى، كنسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاءت به الأنبياء، بل هاهنا من الأدوية التى تشفى من الأمراض ما لم يهتد إليه عقول أكابر الأطباء، ولم تصل إليها علومهم وتجاربهم، وأقيستهم من الأدوية القلبية، والروحانية، من قوة القلب والاعتماد على الله والتوكل عليه، والالتجاء إليه، والانكسار بين يديه والتذلل له، والصدقة، والدعاء، والتوبة والاستغفار، والإحسان إلى الخلق، وإغاثة الملهوف،والتفريج عن المكروب،فإن هذه الأدوية قد جربتها الأمم على اختلاف أديانها ومللها، فوجدوا لها من التأثير فى الشفاء ما لا يصل إليه علم أعلم الأطباء،ولا تجربته،ولا قياسه. وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا أموراً كثيرة، ورأيناها تفعل ما لا تفعل الأدوية الحسية ، بل تصير الأدوية الحسية عندها بمنزلة أدوية الطرقية عند الأطباء(٣).

يقول الدكتور نور الدين عتر : "ولقد أقر كبار الأطباء الذين اطلعوا على أحاديث "الطب النبوى" بما أتت به هذه الأحاديث، بل قال لى أستاذ فى كلية الطب بجامعة دمشق : "إن النبى ﷺ لم يأت بوصفات طبية سابقة لعصرها فحسب، بل إنه فوق ذلك جاء مقنناً للطب والأطباء(٤) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الطب، باب الدواء بالعسل، وقول الله تعالى "فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ" ١٠ /١٤٦ رقم ٥٦٨٤، ومسلم "بشرح النووى" كتاب السلام، باب التداوى بعسل النحل ٧ /٤٦٠ رقم ٢٢١٧، واللفظ للبخارى.

(٢) يريد بعض المتصوفة الذين لا علم لهم بالطب.

(٣) زاد المعاد ٤ /١١،١٢ بتصرف، وانظر: دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ٣٤١-٣٤٥ بتصرف.

(٤) انظر : السنة المطهرة والتحديات للدكتور نور الدين عتر ص ٧٦ .

المبحث الثانى
شبه الطاعنين فى حديث "وقوع الذباب فى الإناء" والـرد عليهـا

روى الإمام البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **"إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن فى إحدى جناحيه شفاءً، وفى الآخر داءً"**(١).

هذا حديث صحيح ثابت عن النبى ﷺ وقد تلقته الأمة بالقبول، وآمنت بمضمون ما جاء فيه. وهو معجزة من معجزات نبينا ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى ﴿**إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾(٢).

وقد طعن أهل البدع والضلال قديماً فى صحته بحجة أنه مخالف للعقل، والواقع، وأثاروا الشبه من حوله فانبرى للرد عليهم، وكشف شبههم، ودحضها علماء أجلاء، فواجهوهم بالحجج الدامغة، والأدلة البينة، فأزالوا تلك الشبه، وبينوا فسادها.

من أولئك العلماء الأفاضل الإمام ابن قتيبة قال فى كتابه "تأويل مختلف الحديث" أن هذا الحديث صحيح ومن حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل البهيمة لا تقول، والطائر لا يسبح ... والذباب لا يعلم موضع السم، وموضع الشفاء، واعترض على ما جاء فى الحديث، مما لا يفهمه، فإنه منسلخ من الإسلام، معطل ... مخالف لما جاء به الرسول ﷺ، ولما درج عليه الخيار من صحابته، والتابعين لهم بإحسان.

ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ، كان كمن كذب به كله...وما علمت أحداً ينكر هذا إلا قوم من الدَّهرَّية(٣)، وقد اتبعهم على ذلك قوم من أهل الكلام، والجهمية"(٤).

وممن دافع عن الحديث الإمام الطحاوى - رحمه الله - فى كتابه (مشكل الآثار) فقال بعد ذكره للحديث، ومن رواه فى الصحابة رضي الله عنهم : "قائل من أهل الجهل بآثار

---

(١) البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب فى الإناء ١٠ /٢٦٠،٢٦١ رقم٥٧٨٢، وأخرج نحوه فى كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم ٦ /٤١٤ رقم ٣٣٢٠ .

(٢) الآية ٤ من سورة النجم.

(٣) قال فى اللسان: ورجل دهرى: ملحد لا يؤمن بالآخرة، يقول ببقاء الدهر. انظر: لسان العرب ٤ /٢٩٣ .

(٤) تأويل مختلف الحديث ص ٢١٠ .

رسـول الله ﷺ وبوجوهـا : وهل للذبـاب من اختيار؟ حتى يقـدم أحد جناحيه لمعنى فيه، ويؤخر الآخر لمعنى فيه خلاف ذلك المعنى؟

فكـان جوابنـا فى ذلك لـه بتوفيق الله ﷻ وعونـه أنـه لو قـرأ كتاب الله ﷻ قراءة متفهم لما يقرأ منه، لوجد فيـه ما يدل على صدق قول رسـول الله ﷺ، هذا وهو قوله تعـالى : ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ (٦٨) ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾[1]. وكان وحى الله إليها هو إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به.

فمثل ذلك : الذباب ألهمـه ﷻ ما ألهمـه، مما يكون سبباً لإتيانه لما أراده منه، من غمس أحد جناحيـه فيمـا يقع فيـه مما فيـه الداء ، والتوقى بجناحه الآخـر الـذى فيه الشفاء[2] أ.هـ.

وجاء المُحَدَثُون وأعداء السـنة فطعنوا فى هذا الحديث[3]، كمـا طعن فيه أسلافهم، أهل الابتداع مـن قبل، لم ينزجروا بـردود العلماء السـابقين، فزادوا علـى شـبه أولئك شبهاً أخرى أنتجتها عقولهم التى جهلت حرمة النصوص، وران عليهـا ظلام قائم فلم تستوعب، ولم تـع معانى تلك النصوص فسارعت إلى الإنكار والرد والطعن، كما هو ديدنها، ومنهجها بكل نص جهلت معناه.

وهذا ملخص شبه هؤلاء المحدثين حول هذا الحديث، والتى رددها أعداء السنة[4]:

أولاً : الحديـث من رواية أبى هريرة وقد ردوا له أحـاديث كثيرة، وقد انفرد به ابن حُنَين[5]، ثم طعن فيه بأوجه[6].

---

(١) الآيتان ٦٨، ٦٩ من سورة النحل.

(٢) مشكل الآثار ٤ /٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٣) انظر: مجلة المنار المجلد ١٩ /٩٧-٩٩، والمجلد ٢٩ /٤٨-٥١، والسنة والتشريع للدكتور النمر ص١١٠ .

(٤) انظر: أضواء على السـنة ص ٢٢٣، وشـيخ المضيرة ص ٢٦٩، ٢٧٧، والأضواء القرآنيـة ٢ /٢٣٠، وشبهات حول الشيعة لعباس الموسوى ص١٤٥-١٤٦، ودفع الشبهات لأحمد حجازى السـقا ص ١٦٧، ودراسة الكتب المقدسـة لموريس بوكـاى ص ٢٩٥، وقراءة فى صحيح البخـارى لأحمد صبحى منصور ص٣٩، وحقيقـة الحجاب وحجية الحديث لسعيد العشماوى ص٩٢ وغيرهم.

(٥) ابن حُنَين هو : عُبَيد بن حُنَين، أبو عبد الله المدنى، روى عـن أبى موسى، وزيد بن ثـابت، وطائفة، وعنه أبو الزناد، ويحيى بـن سـعيد، ثقة قليـل الحديث مات سـنة ١٠٥هـ. لـه ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٦٤٣ رقم ٤٣٨٤، والكاشف ١ /٦٨٩ رقم ٣٦١٣ والجرح والتعديـل ٥ /٤٠٤ رقم١٨٧٢، وطبقات ابن سعد ٥ /٣٨٥ . ولم أقف على أحد اتـهمه أو رمـاه بما رماه به السـيد رشيد رضا، أو أعل هذا الحديث أو غـيره بسببه. انظر : مجلة المنار والمجلد ٢٩ /٤٨-٥٠ .

(٦) انظر : مجلة المنار المجلد ٢٩/٤٨-٥٠ .

ثانياً : أنه حديث آحاد يفيد الظن، فلا إشكال فى رده، وهو غريب عن التشريع، لأنه ينافى قاعدة تحرير الضار، واجتناب النجاسة، وغريب عن الرأى لأنه يفرق بين جناحى الذباب، فيدعى أن أحدهما به سم ضار، والآخر ترياق نافع.

ثالثاً : أثبت العلم بطلانه، لأن العلم يقطع بمضار الذباب.

رابعاً : موضوع متنه ليس من عقائد الإسلام، ولا من عباداته، ولا من شرائعه، ولم يعمل به أحد من المسلمين وهو فى أمر من أمور الدنيا كحديث "تأبير النخل" وبالتالى من ارتاب فيه لم يضع من دينه شيئاً.

خامساً : تصحيحه من المطاعن التى تنفر عن الإسلام، ويفتح على الدين شبهة يستغلها أعداء الإسلام.

سادساً : البحث فيه عقيم، لا يجب أن يشغل الناس به، وقد وصلوا إلى مخترعات ومكتشفات من العلوم. ولذا يجب ترك البحث فيه إلى ما وصل إليه العلم من أحكام لا تنقض ولا ترد(١).

ويجاب على هذه الشبه بما يلى :

أولاً : لم ينفرد البخارى -رحمه الله- بإخراج هذا الحديث، كما أن أبا هريرة لم ينفرد بروايته عن النبى ﷺ، وعُبيد بن حُنين، لم ينفرد بروايته عن أبى هريرة أيضاً.

فقد أخرجه أبو داود، وابن ماجة، والدارمى، وأحمد، والبيهقى، وابن خزيمة، وابن حبان، والبغوى، وابن الجارود، من حديث أبى هريرة رضي الله عنه(٢).

وأخرجه النسائى، وابن ماجة، وأحمد، والبيهقى، وابن حبان، والبغوى من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه، وأخرجه البزار، والطبرانى من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه(٣)،

---

(١) انظر : مجلة المنار المجلد ٢٩/٤٨-٥٠، والمصادر السابقة ص٣٤٣. وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٦٠.

(٢) أبو داود فى سننه، كتاب الأطعمة، باب فى الذباب يقع فى الطعام ٣ /٣٦٥ رقم ٣٨٤٤، وابن ماجة فى سننه، كتاب الطب، باب يقع الذباب فى الإناء ٢ /٣٤٩ رقم ٣٥٠٥ والدارمى فى سننه، كتاب الأطعمة، باب الذباب يقع فى الطعام ٢ /١٣٥ رقم ٢٠٣٩ وأحمد فى مسنده ٢ /٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٤٤٣، والبيهقى فى سننه كتاب الطهارة، باب ما لا نفس له تسيل ٤ /٥٣، والبغوى فى شرح السنة كتاب الصيد، باب الذباب يقع فى الشراب ١١ /٢٥٩، ٢٦١ رقم ٢٨١٣، ٢٨١٤ وابن الجارود فى المنتقى، باب فى طهارة الماء والقدر الذى ينجس ولا ينجس ص ٢٦ رقم ٥٥ .

(٣) النسائى فى سننه كتاب الفرع والعتيرة، باب الذباب يقع فى الإناء ٧ /١٧٨، ١٧٩ رقم ٤٢٦٢، وابن ماجة فى الأماكن السابقة ٢ /٣٤٩ رقم ٣٥٠٤، وأحمد فى المسند ٣ /٢٤، ٦٧، والبيهقى فى الأماكن السابقة والصفحات، وابن حبان فى الأماكن السابقة ٤ /٥٥ - ٥٦، والبغوى فى الأماكن السابقة رقم ٢٨١٥، والطبرانى فى الأوسط ٥ /٤١، وعزاه الهيثمى فى مجمع الزوائد إلى البزار وقال : رجاله رجال الصحيح.

ورواه عن أبى هريرة جماعة من التابعين[1].

ولو لم يرد هذا الحديث إلا فى صحيح البخارى، لكان صحيحاً مقبولاً، إذ البخارى هو أصح الكتب بعد كتاب الله وأحاديثه فى أعلى درجات الصحة.

يقول فضيلة الدكتور أبو شهبة : "ولم أجد لأحد من النقاد، وأئمة الحديث طعناً فى سنده؛ فهو فى درجة عالية من الصحة، وكل ما وقع فيه من الطعن من بعض المتساهلين، والجهلاء، والمبتدعة، إنما هو من جهة متنه[2].

ولو تفرّد به أبو هريرة ﷺ لما وجدوا إلى الطعن فى صحته سبيلاً. خلافاً لبعض غلاة الشيعة الجعفرية، ومن تبعهم من الزائغين،حين طعنوا فى الصحابى الجليل لأن الحديث من روايته واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله ﷺ، وحاشاه من ذلك.

فهذا هو التحقيق العلمى يثبت صدق أبى هريرة، وأنه برئ من طعن الطاعنين، وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه ، لأنهم رموا صحابياً بالبهت ، وردوا حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه على عقولهم المريضة! وقد رواه غيره من الصحابة كما علمت.

وليت شعرى هل علم هؤلاء بعدم تفرد أبى هريرة بالحديث، وهو حجة لو تفرد، أم جهلوا ذلك؟

فإن كان الأول فلماذا يتعللون برواية أبى هريرة إ ياه، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الصحابة الأجلاء؟!

وإن كان الآخر فهلا سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف؟ وما أصدق القائل:

فإن كنت تدرى فتلك مصيبة *** وإن كنت لا تدرى فالمصيبة أعظم[3]

وعُبَيد بن حُنَين ثقة لا مطعن فيه، ولم يذكره **الحافظ** فيمن تكلم فيهم من رجال البخارى فى **هدى السارى**، ولم أقف على من **طعن فى** توثيقه من العلماء، ولعمرى لو تفرد برواية الحديث عن أبى هريرة لقبل تفرده، **فإن** تفرد مثله لا يقدح فى صحة الحديث. كما هو مقرر فى علم مصطلح الحديث[4].

---

(١) وهم: عُبيد بن حُنين، وسعيد المقبرى، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وأبو صالح، ومحمد بن سيرين.
(٢) دفاع عن السنة ص ٣٣٨، وانظر : مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢ /١٢٤ الهامش.
(٣) انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألبانى ١ /٦٠ .
(٤) وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٦١ - ٢٦٣ .

ثانياً : وكون الحديث آحاداً ومن أجل ذلك سهل رده، قول مردود، وحجة داحضة، وقد سبق الكلام عن ذلك فلا إعادة ههنا(١).

وقول السيد رشيد رضا بأنه : غريب عن التشريع؛ لأنه ينافى قاعدة تحريم الضار، واجتناب النجاسة.

يرد عليه : بأن الحديث لم ينف ضرر الذباب بل أثبت ذلك، فذكر أن فى أحد جناحيه داء، ولكنه زاد ببيان أن فى الآخر شفاء، وأن ذلك الضرر يزول إذا غمس الذباب كله(٢).

يقول الإمام ابن قيم الجوزية – رحمه الله – : "وأعلم أن فى الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم، والحكمة العارضة عن لسعة، وهى بمنزلة السلاح، فإذا أسقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه، فأمر النبى ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه فى جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله فى الماء والطعام، فيقابل المادة السمية المادة النافعة، فيزول ضررها، وهذا طب لا يهتدى إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج، ويقر لمن جاء به، بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحى إلهى خارج عن القوة البشرية(٣).

وقال الشوكانى – رحمه الله – : "والفائدة فى الأمر بغمسه جميعاً هى أن يتصل ما فيه من الدواء بالطعام أو الشراب كما اتصل به الداء، فيتعادل الضار والنافع فيندفع الضرر"(٤).

والقول بنجاسة الذباب لا دليل عليه؛ لأنه لا ملازمة بين الضرر والنجاسة، ولذا كان هذا الحديث من أدلة العلماء على أن الماء القليل لا ينجس بموت ما لا نفس له سائلة فيه، إذ لم يفصل الحديث بين موت الذباب، وحياته عند غمسه(٥).

قال الإمام الخطابى –رحمه الله– : "فيه من الفقه: أن أجسام الحيوان طاهرة، إلا ما دلت عليه السنة من الكلب وما لحق به فى معناه. وفيه دليل: علىأن ما لا نفس له

---

(١) راجع إن شئت ١/ ٤٩٨، ٤٩٩ ، ٢ /١٨-٣٢، ٢١٥-٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٨، ٢٤٩ .

(٢) انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى المجلد ١ /٦١ .

(٣) زاد المعاد ٤ /١١٢ .

(٤) نيل الأوطار ١ /٥٦، وانظر : سبل السلام ١ /٣٧ .

(٥) انظر : فتح البارى ١٠ /٢٦٢ رقم ٥٧٨٢، ونيل الأوطار ١ /٥٦، وسبل السلام ١ /٣٧ .

سائلة إذا مات فى الماء القليل لم ينجسه، وذلك أن غمس الذباب فى الإناء قد يأتى عليه. فلو كان نجسه إذا مات فيه، لم يأمر بذلك. لما فيه من تنجس الطعام، وتضييع المال، وهذا قول عامة العلماء"(١).

والقول بأنه لا فرق بين جناحى الذباب بأن يحمل أحدهما سماً، والآخر شفاء.

قول يناهض الحديث، بل ويخالف الواقع من اجتماع كثير من المتضادات فى الجسم الواحد كما هو مشاهد معروف. وقد أجاب عن ذلك العلماء فى السابق.

ولا أدرى أجهل ذلك الشيخ رشيد رضا - رحمه الله - مع سعة إطلاعه ونصرته للسنة - أم تجاهله؟ وكلا الأمرين ذميم فى حقه، وقد ذكر ذلك معاصروه(٢).

قال الحافظ ابن حجر : "وقال الخطابى : تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له فقال كيف يجتمع الشفاء والداء فى جناحى الذباب؟ وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الداء، ويؤخر جناح الشفاء، وما ألجأه إلى ذلك؟ قلت : وهذا سؤال جاهل، أو متجاهل، فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة. وقد ألف الله بينها وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قوى الحيوان.

وإن الذى ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعسيل فيه، وألهم النملة أن تدخر قوتها أوان حاجتها، وأن تكسر الحبة نصفين لئلا تستنبت، لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحاً، وتؤخر آخر.

وقال ابن الجوزى : ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب، فإن النحلة تعسل من أعلاها، وتلقى السم من أسفلها، والحية القاتل سمها تدخل لحومها فى الترياق الذى يعالج به السم، والذبابة تسحق مع الإثمد لجلاء البصر"(٣) أ.هـ.

ثالثاً : والقول بأن العلم يثبت بطلانه لأنه قطع بمضار الذباب، قول من جهل معنى الحديث، وعجز عن فهمه. والحديث كما أسلفت لم ينف ضرر الذباب بل نص على ذلك صراحة. وهل علماء الطب وغيرهم أحاطوا بكل شيء علماً؟!!

حتى يصبح قولهم هو الفصل الذى لا يجوز مخالفته. بل هم معترفون كل الاعتراف

---

(١) معالم السنن ٥ /٣٤٠-٣٤١، وانظر: زاد المعاد٤ /١١١-١١٢، وشرح السنة للبغوى١١ /٢٦٠ .

(٢) انظر : مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢ /١٢٨ فى الهامش، ودفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٣٣٨ .

(٣) انظر : فتح البارى ١٠ /٢٦٣ رقم ٥٧٨٢ وانظر : معالم السنن ٥ /٣٤١-٣٤٢، وتأويل مختلف الحديث ص ٢١٠، ٢١٢ .

بأنهم عاجزون عن الإحاطة بكثير من الأمور[1]. وهنالك نظريات كانت تؤخذ على وجه التسليم تبين فسادها فيما بعد، إذ علومهم خاضعة للتجارب والاختبارات.

بينما الذى نطق به رسول الله ﷺ وحي من عند الله تعالى، العليم بخفاء ما غاب عن الخلق جميعاً. ولا زال علماء الطب يطِلّون على العالم فى كل يوم باكتشافات جديدة لعقاقير طبية وأدوية واقية لم تكن عُرفت من قبل.

ثم هل يتوقف إيماننا بصدق كل حديث ورد فيه أمر طبى عن النبى ﷺ، حتى يكشف لنا الأطباء بتجاربهم صدقة أو بطلانه؟

وأين إيماننا إذن بصدق نبوة رسول الله ﷺ، ووحى الله إليه؟!

إن حديث رسول الله ﷺ، برهان قائم بنفسه لا يحتاج إلى دعم خارج عنه، فعلى الأطباء بل والناس جميعاً التسليم بما جاء فى هذا الحديث والتصديق به إن كانوا مسلمين، وإن لم يكونوا كذلك فليزمهم التوقف إن كانوا عقلاء.

والمسلم لا يهمه كثيراً ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب ما دام ثبت عن رسول الله ﷺ[2] .

هذا كله يقال على فرض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة.

ومع ذلك فقد وجد من الأطباء المعاصرين من أيد مضمون ما جاء فى هذا الحديث من الناحية الطبية، وهنالك كثير من البحوث والمقالات فى هذا الجانب، منها المطول ومنها المختصر.

اختار منها ما ذكره أحد الأطباء المصريين العصريين بجمعية "الهداية الإسلامية" بالقاهرة قال - رحمه الله - : "يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التى تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضاً، فيتكون فى جسمه من ذلك مادة سامة يسميها علماء الطب بـ "مبعد البكتريا" وهى تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير فى جسم الإنسان فى حال وجود مبعد البكتريا. وأن هناك خاصية فى أحد جناحى الذباب، هى أنه يحول البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا فإذا سقط الذباب فى شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه فى ذلك الشراب، فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذى يحمله الذباب فى جوفه قريباً من أحد جناحيه. فإن

---

(١) انظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢ /١٢٤ فى الهامش، والأنوار الكاشفة ص٢٢١ .

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد١ /٦١، وموقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٦٨، ٢٦٩ .

كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كاف لقتل الجراثيم التى كانت عالقة، وكاف فى إبطال عملها. وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك.

وبذلك ظهر أن هذا الحديث صحيح السند والمتن، فهل بقى للمنكرين من حجة يحتجون بها؟ اللهم إلا الهوى[1].

رابعاً : الزعم بأن موضوعه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته ... إلخ.

زعم قُصِدَ من وراءه، تحقير الحديث وتهوين لأمره، وتنفير الناس عنه، وهى دعوى تتردد وتتكرر كلما عجزوا عن إقامة الدليل على عدم صحة حديث ما، ولذلك يكثرون من ذكر هذه العبارات التى لا تدل إلا على تنصل صاحبها من اتباع سنة رسول الله ﷺ والعمل بها

والإسلام دين كامل، بعقائده، وعباداته، ومعاملاته، وأخلاقه، لا يحقر جزء من جزئياته، ولا فرع من فروعه، ولا يستهان به.

وقد أمر الله المؤمنين بالتمسك بكل شعب الإيمان وشرائع الإسلام من غير تفريط فى جانب منها مع القدرة على ذلك قال تعالى : ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾[2].

قال الحافظ ابن كثير فى معنى هذه الآية : "يقول الله تعالى آمراً عباده المؤمنين المصدقين برسوله أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه، والعمل بجميع أوامره، وترك جميع زواجره، ما استطاعوا من ذلك"[3].

والقول بأنه لم يعمل به أحد من المسلمين، قول عار عن الصحة، ودعوى جريئة جاء الحق بخلافها.

روى عبد الله بن المثنى[4]، عن عمه ثمامه[5]؛ أنه حدثه قال : كنا عند أنس، فوقع

---

(١) انظر : الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان ٤ /٥٥، الهامش، ودفاع عن السنة ٣٤٥، ٣٤٦، وسلسلة الأحاديث الصحيحة المجلد ١ /٦١، وموقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٦٩، ٢٧٠، والسنة المطهرة والتحديات للدكتور نور الدين عتر ص ٨٠-٨١ .

(٢) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١ /٢٤٧ .

(٤) هو : عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصارى، أبو المثنى البصرى، روى عن عمومته، والحسن، وعنه ابنه محمد، ومسدد، وعبد الواحد بن قياس. قال ابن معين وأبو زرعة : صالح. وقال الحافظ ابن حجر : صدوق كثير الغلط. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /٥٢٧ رقم ٣٥٨٢، والكاشف ١ /٥٩٢ رقم ٢٩٤٢، والجرح والتعديل ٥ /١٧٧ رقم ٨٣٠ .

(٥) هو : ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصارى، البصرى، قاضيها. روى عن جدة، والبراء وعن أبى هريرة مرسلاً. وعنه عبد الله بن المثنى، وعمر. قال أبو حاتم والذهبى ثقة. وقال الحافظ ابن حجر : صدوق. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ /١٥٠ رقم ٨٥٥، والكاشف ١ /٢٨٥ رقم ٧١٦ . والجرح والتعديل ٢ /٤٦٦ رقم ١٨٩٣ .

ذباب فى إناء فقال أنس[1] بأصبعه فغمسه فى ذلك الإناء ثلاثاً ثم قال : بسم الله . وقال : إن رسول الله ﷺ، أمرهم أن يفعلوا ذلك[2].

وروى أحمد من طريق سعيد بن خالد[3] قال : "دخلت على أبى سلمة فأتانا يزيد وكتلة[4]، فأسقط ذباب فى الطعام، فجعل أبو سلمة[5] يمقله بأصبعه فيه فقلت: يا خال! ما تصنع؟ فقال : إن أبا سعيد الخدرى حدثنى عن رسول الله ﷺ : "**إن أحد جناحى الذباب سم، والآخر شفاء، فإن وقع فى الطعام، فأمقلوه**[6]، **فإنه يقدم السم، ويؤخر الشفاء**"[7].

فأنس صحابى، وأبو سلمة تابعى، وقد عملا بمضمون هذا الحديث، فكيف يزعم بأن أحداً من المسلمين لم يعمل به؟[8].

هذه دعوى، وغيرها كثير، يطلقها أولئك القوم من غير علم ولا تحقيق؛ ليخدعوا بها السذج من الناس، ويحدث من جرائها شر وفساد عريض[9].

والقول بأن الحديث لا دخل له فى التشريع، وأنه من أمور الدنيا .

قول يحتاج إلى ما يدل عليه، فالحديث فيه أمر إرشادى من النبى ﷺ، لعلاج حالة

---

(١) قوله "فقال أنس" : يراد به الفعل. لأن العرب تجعل القول عبارة لجميع الأفعال، وتطلقه على غير اللسان والكلام فتقول : قال بيده : أى أخذ. وقال برجله : أى مشى ... إلخ. انظر : النهاية ٤ /١٢٤، والقاموس المحيط ٤ /٤١، ٤٢ .

(٢) ذكره الحافظ فى الفتح : وقال أخرجه البزار ورجاله ثقات، ورواه حماد بن سلمة، عن ثمامه فقال "عن أبى هريرة" ورجحها أبو حاتم، وأما الداقطنى : فقال : "الطريقان محتملان" انظر : فتح البارى ١٠ /٢٦١، ٢٦٢ رقم ٥٧٨٢ .

(٣) سعيد بن خالد هو : ابن عبد الله بن قارظ، الكتانى، المدنى، حليف بنى زهرة، روى عن ربيعة بن عباد وابن المسيب، وعنه ابن أبى ذئب، وابن إسحاق. صدوق له ترجمة فى : تهذيب التهذيب ٤ /٢٠ رقم ٢٦٦٠، وتقريب التهذيب ١ /٣٥١ رقم ٢٢٩٨، والكاشف ١ /٤٣٤ رقم ١٨٧٣، والجرح والتعديل ٤ /١٦ رقم ٦٢ .

(٤) الكتلة: هو ما جمع من التمر والطين واللحم وغير ذلك انظر: النهاية ٤/١٥٠، والقاموس المحيط ٤ /٤٣ .

(٥) أبو سلمة : هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى، المدنى قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل. أحد الأئمة الثقات المكثرين. روى عن أبيه، وعائشة، وأبى هريرة، وعنه ابنه عمر، والزهرى محمد بن عمرو مات سنة ٩٤هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ /٤٠٩ رقم ٨١٧٧، والكاشف ٢ /٤٣١ رقم ٦٦٦١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٠ رقم ٥٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٣ رقم ٤٣٠، والثقات للعجلى ص٤٩٩ رقم١٩٦٠ .

(٦) فامقلوه أى اغمسوه فى الماء ونحوه. انظر النهاية ٤ /٣٤٧ .

(٧) المسند ٣ /٦٧ .

(٨) انظر: السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين حيث ضرب أمثلة عملية على عمل كثير من المسلمين بهذا الحديث. وإن لم يشعروا بأنهم يعملون بالحديث ص٥٥-٥٨ .

(٩) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٧١-٢٧٣ .

إذا وقعت ولا حيلة للمرء فى دفعها، وهى "إذا وقع الذباب" أى رغماً عنكم، و لم يكن لكم حيلة فى دفعه، وأردتم الانتفاع بما وقع فيه من طعام أو شراب، فعليكم بغمسه كله.

فالأمر بالغمس أمر إرشاد لا أمر إيجاب، يأثم تاركه، إذ لم يقل بذلك أحد[1].

أما قياس حديث الذباب بحديث تأبير النخل فغير صحيح.

فحديث الذباب حديث تشريعى، وأفاد حكماً شرعياً، بأن ما لا نفس له سائلة إذا مات فى الماء القليل لم ينجسه[2].

كما أفاد جواز أكل أو شرب ما وقع فيه الذباب بعد غمسه كله لمن شاء ورغب فى ذلك. ولا شك أن كل ذلك حكم شرعى[3].

خامساً: أما القول بأن تصحيح الحديث من المطاعن التى تنفر عن الإسلام...إلخ ما ذكروه. فقول ساقط يحمل بين طياته استدراكاً على النبى ﷺ، الذى كان أحرص الناس على دين الله ﷺ، وسد كل منافذ الطعن والقدح فيه.

وكيف يكون فى شريعة الله ما ينفر وهو القائل ﷺ : "**بشروا ولا تنفروا. ويسروا ولا تعسروا**"[4].

وهل يعقل أن تكون أقواله التى نطق بها، وأفعاله التى فعلها منفرة للناس؟!

وأين موضع التنفير فى هذا الحديث؟ إلا أنه أثبت أن فى جناح الذباب شفاء؟ أيكون هذا تنفيراً؟ يالخفة العقول!

وأين هذه الشبهة التى يفتحها على الدين حتى يستغلها أعداء الإسلام؟

وهل وقف أعداء الإسلام فيما يثيرونه من شبه عند حديث الذباب وحده؟

بل قد أثاروا شبهاً لا حصر لها فى أمور لا تخفى على أحد، بل حتى القرآن الذى نقل بالتواتر جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد عصر؛ هل سلم وسلمت أحكامه من شبه أعداء الإسلام؟

---

(١) انظر : السنة والتشريع لفضيلة الدكتور موسى شاهين ص ٥٤، ٥٥، ودفاع عن السنة لفضيلة الدكتور محمد أبو شهبة ص ٣٥٢ .

(٢) راجع : ص ٣٤٦، ٣٤٧ .

(٣) راجع : نقض دليل تقسيم السنة إلى سنة تشريعية، وغير تشريعية ١/ ٤٦٨-٤٧٢ .

(٤) أخرجه مسلم "بشرح النووى" كتاب الجهاد والسير، باب فى الأمر بالتيسير وترك التنفير٦/٢٨٣ رقم ١٧٣٢ من حديث أبى موسى الأشعرى ﷺ.

وهل إذا رددنا حديث الذباب، بل رددنا السنة كلها، يكف ذلك شبههم عنا؟! ويستجيبون بعد ذلك لديننا ويلتزمون بشريعتنا؟

بل لو تتبعنا شبههم - قاتلهم الله - ورددنا كل أمر اشتبهوا فيه ما بقى لنا من ديننا ما نتمسك به.

ولماذا هذه المجاملة، وهذا التنازل لأعداء الإسلام على حساب ديننا؟

وما الذى يضرنا من شبههم، ونحن موقنون بأن ما جاءنا به رسول الله ﷺ هو الحق الذى لا مريه فيه، وما يقذف به أعداء الإسلام شبه باطلة داحضة لا قيمة لها من الصحة. وهل بعد ظهور ما يؤيد صدق الحديث من الناحية الطبية، تظل شبههم عالقة به؟[1].

سادساً : أما القول بأن البحث فى الحديث عقيم ... إلخ.

فهو قول من جهل مقام النصوص، وضعف احترامه لها، إن لم يكن قد عدم تماماً. إن ما بذله بعض الأطباء الأفاضل من جهود حول تأييد هذا الحديث من الناحية الطبية، يجب أن يشكروا عليه ولا يذموا بما قدموا، إذا كانوا يهدفون من وراء ذلك دفع الشبه التى ألصقت بهذا الحديث، وبيان أن العلم الحديث لا ينافيه.

والحقيقة إن هذه البحوث وإن كانت تزيد الإنسان إيماناً بصدق الحديث، إلا أن الإيمان لا يتوقف عليها، إذ الحديث حجة قائمة بنفسه.

ويكفى فى فصل هذه البحوث أنها نقضت الذى طبل من أجله أعداء السنن وزمروا، من أمثال النظام، وأتباعه من المستشرقين، وغلاه الشيعة، وأتباعهم أمثال محمود أبو ريه، الذى ذهب إلى وجوب ترك البحث فى هذا الحديث إلى ما وصل إليه العلم بأبحاثه الدقيقة، وتجاربه الصحيحة التى لا يمكن نقضها، ولا يرد حكمها.

والذى يعجب منه الإنسان أن نظريات الغرب المتناقضة المختلفة التى لا تستقر على حال، تصبح عند هؤلاء أحكاماً مسلمة لا تنقض، ولا ترد، وحديث النبى ﷺ الصادق الذى لا ينطق عن الهوى، يطعن فيه، ويردْ بغير حجة، ولا دليل.

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر : "والحق أنه لم يعجبهم هذا الحديث، لما وقر فى نفوسهم من أنه ينافى المكتشفات الحديثة، من الميكروبات ونحوها، وعصمهم إيمانهم عن أن يجرؤوا على المقام الأسمى، فاستضعفوا أبا هريرة.

---

(١) موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٧٧، ٢٧٨ .

والحق أيضاً أنهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب ولكنهم لا يصرحون! ثم اختطوا لأنفسهم خطة عجيبة : أن يقدموها على كل شيء، وأن يؤولوا القرآن بما يخرجه عن معنى الكلام العربى ، إذا ما خالف ما يسمونه "الحقائق العلمية"وأن يردوا من السنة الصحيحة ما يظنون أنه يخالف حقائقهم هذه! افتراء على الله، وحباً فى التجديد"(١) أ.هـ.

وبعد

فهذه نماذج قليلة من الأحاديث الصحيحة التى وجهت إليها نقود من أعداء السنة قديماً وحديثاً، لا يهام المسلمين أنها غير صحيحة، وأنها تتعارض مع عقولهم الزائغة، أو مع كتاب الله ﷻ، أو مع العلم أو غير ذلك من أصولهم الفاسدة التى حكموا بها على الأحاديث صحة أو ضعفاً.

والحق أن هؤلاء الجاهلين من الغباء بحيث لا ينبغى أن يعبأ بهم أو يكترث بما يقولون.

فالتصدى للأحاديث الصحيحة ، ومحاولة تضعيفها يكشف عن أن أصحابها لا يعرفون شيئاً أو يتجاهلون ليثبتوا كيدهم للسنة بل للإسلام"(٢).

وحقيق بكل مسلم أن يعلم أن للحديث الصحيح ثمرات طيبات ونتائج باهرات نذكر بعضها فى الفصل التالى.

---

(١) مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ١٢ /١٢٥، الهامش، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٢ /٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) انظر : نصوص من السنة ودفاع عنها للدكتور رفعت فوزى المقدمة، والسنة النبوية الشريفة للدكتور أحمد كريمة ص ٧٠، وظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها للدكتور صالح أحمد رضا ص ٦٩، ٧٠ .



الفصل التاسع

ثمـــرات ونتائـــج الحديـــث الصحيـــح

للحديث الصحيح ثمرات طيبات ونتائج باهرات منها :

١- إذا صح الحديث وجب العمل به، حتى ولو لم يخرجه الشيخان ما دامت قد ثبتت صحة الحديث، وعلى ذلك اتفاق العلماء(١).

يقول فضيلة الدكتور مروان شاهين : "ودع عنك يا أخى ترهات المعاندين فى هذه المسألة، فإن القضية متعلقة بالإيمان وعدمه، والمؤمنون لا يقدمون أبداً أى قول على قول الله تعالى ورسوله ﷺ، ولا يمكن لمسلم أبداً أن يتوقف فى العمل بحديث ثبتت صحته عند العلماء، وحاشاه أن يكون من المعاندين، إن المؤمن يسارع إلى تنفيذ حكم الله تعالى، وتنفيذ ما ثبت صحته من حكم رسول الله ﷺ، وهكذا شأن أئمة الإسلام جميعاً، الأئمة الأربعة وغيرهم، وتواترات على ذلك أقوالهم، والإمام الشافعى وغيره قد قال : "إذا صح الحديث فهو مذهبى"(٢).

٢- العمل بالحديث الصحيح واجب، حتى ولو كان عمل أكثر الأمة بخلافه، لأن الأصل المقدم دائماً هو قول الله تعالى، وقول رسوله ﷺ، ومعنى وجوب العمل بالحديث الصحيح هنا، الاحتجاج والعمل به بوجه عام، باعتباره وحياً أوحى الله ﷻ به إلى رسوله ﷺ، أو أقره عليه(٣).

٣- لزوم العمل بالصحيح متى علمنا به بدون إبطاء، وقد تراجع كثير من الصحابة عن القول بآرائهم متى بلغهم حديث رسول الله ﷺ.

٤- متى صح الحديث صار أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر والأصول تتوافق، وما يبدوا من ظاهرها من التعارض أحياناً، فإن العلماء قد بينوا

---

(١) نزهة النظر ص ٢٦، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ٨٧ .

(٢) انظر : الفقيه والمتفقه ١/٣٨٨ رقمى ٤٠٥، ٤٠٦، ومناقب الشافعى للرازى ص ٣١٧-٣١٩، وتيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ١٧٢، ١٧٣ .

(٣) انظر:الفقه الإسلامى مرونته وتطوره للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ص٦١،٦٢ .

وجوه الجمع بينها بحيث يندفع التعارض فى النهاية بإذن الله[1].

٥- ينبغى أن يفهم عن الرسول ﷺ، مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان.

وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال عن الصواب، مالا يعلمه إلا الله ﷻ، بل سوء الفهم عن الله ﷻ ورسوله ﷺ أصل كل بدعة، وضلالة، نشأت فى الإسلام.

وهل أوقع القدرية، والمرجئة، والخوارج، والمعتزلة، والجهمية، والروافض، وسائر طوائف أهل البدع والإلحاد قديماً وحديثاً فى زيغهم؛ إلا سوء الفهم عن الله ﷻ ورسوله ﷺ؟![2].

هذا وللعلامة القاسمى فى قواعد التحديث، كلام طيب ورائع، حول ثمرات الحديث الصحيح، فليراجعها من يشاء؛ فإنها مفيدة"[3].

---

(١) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ١٧٣.

(٢) الروح لابن قيم الجوزية ص٨٧، ٨٨ بتصرف.

(٣) انظر : قواعد التحديث ص ٨٥ - ١٠٢.

الفصل العاشر

"مضار رد الأحاديث النبوية الصحيحة"

التشكيك والطعن فى الأحاديث النبوية الصحيحة، وردها، له مضاره الخطيرة على ديننا، وعلى وحدة أمتنا الإسلامية، ومن تلك المضار :

أولاً : إخراج ما هو من الدين : فكما أن وضع الأحاديث بالاختلاق والكذب يدخل فى الدين ما ليس منه، فإن رد صحيحها يخرج من الدين ما هو منه، وهذا عين الإبتداع؛ لأنه يكون بالزيادة والنقص.

ثانياً : إشاعة البلبلة الفكرية، وتلك مصيبة كبرى لا يدرك أخطارها الحالية والمستقبلية هؤلاء اللاعبون بالنار؛ لأنها تفتح الباب على مصراعيه لفقد النصوص قداستها وحرمتها وتمهد السبل لأذناب العلمانية ومن يشاطرهم الكيد للإسلام، والتطاول على النصوص، والاستخفاف بها، وأخذ ما يتفق مع الأمزجة وهجر ما عداها(١).

وسيتحمل هؤلاء إثم تفرقة الأمة الإسلامية، وإثارة البلبلة بين صفوفها . أهـ

وفى الختام ... نسأله -جلا جلاله- أن يجعلنا ممن يكون هواه تبعاً لما جاء به المصطفى ﷺ قدوتنا فى حياتنا كلها، الشخصية، والاجتماعية، وأن ينفع بهذا البحث أمة الإسلام فى مشارق الأرض ومغاربها وأن يكون سهاماً مسمومة فى نحور أعداء الإسلام فى كل زمان ومكان.

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل ...

---

(١) السنة النبوية للدكتور أحمد محمد كريمة ص٧٧ ، وانظر : الإسلام على مفترق الطرق لمحمد أسد ص ٩٧-٩٨ .



الخاتمة
فى
نتائج هذه الدراسة
ومقترحات
وتوصيات



الخاتمة

وفى نهاية المطاف نلخص أهم ما وصلت إليه هذا الكتاب من نتائج ومقترحات وتوصيات :

١- أن مؤامرة التشكيك فى حجية السنة المطهرة ومكانتها التشريعية أخذت طريقها إلى عقول بعض الفرق فى الماضى، كما أخذت طريقها إلى عقول المستشرقين، ومن استمالوهم من أبناء المسلمين فى الحاضر.

٢- أن معركة أعداء الإسلام مع السنة المطهرة تتسم من جهة أعدائها بالدقة، والتنظيم، والكيد المحكم، كما تتسم من جهة المسلمين بالبراءة، والغفلة، والدفاع العفوى، دون إعداد سابق أو هجوم مضاد.

٣- أن القواعد التى ينطلق منها أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد لها واحدة فشبهات القدماء هى نفسها شبهات المعاصرين. وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿**كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾[1] وقال ﷻ : ﴿**أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ**﴾[2].

٤- تأثر الفرق الكلامية بالفلسفة اليونانية، وأعطوها صبغة إسلامية ليستعينوا بها على نظرياتهم وجدلهم، فكان ذلك ذا أثر بالغ فى رد النصوص بالعقل، وفتح باب شر عظيم على أمة الإسلام، دخل منه كثيرون من أعداء الإسلام، وتأثر بذلك بعض أبناء المسلمين .

٥- مخالفة الفرق الكلامية منهج السلف فى فهم النصوص، وعجز عقولهم عن الفهم الصحيح لها، أدى بهم إلى الاضطراب، وعدم الاستقرار المنهجى.

٦- أن أهل السنة والجماعة هى الفرقة الوحيدة التى حالفها الصواب والسداد فى فهم النصوص من الكتاب والسنة، حيث لم يقدموا العقل على نصوص الوحى، ولم يلغوا عمله، بل وقفوا به عند حده الذى حده الله له، فأعملوه حيث جاز له أن

---

(١) جزء من الآية ١١٨ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٥٣ من سورة الذاريات.

يعمل، ووقفوا به حيث حق له أن يقف.

٧- فساد منهج المستشرقين فى دراستهم للإسلام، مهما حاولوا إدعاء المنهجية العلمية التى يزعمونها، وسبب ذلك عدم تخلصهم من العصبية والعداء للإسلام وأهله.

٨- نجاح الاستشراق فى استقطاب كثير من أبناء الإسلام الذين انخدعوا بأفكاره وآرائه وتأثروا بثقافاته ومناهجه، وكثير منهم يمثلون رموزاً بارزة فى بلدانهم، فكان لذلك أثر بالغ فى نشر تلك الأفكار بين المسلمين، وانخداع السذج منهم بها، وتفلت كثير منهم بسببها من التمسك بالشرع، فكان خطرهم أعظم، وفسادهم أكبر؛ لأنهم يهدمون السنة من داخلها.

٩- أظهر البحث بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لو سلمنا جدلاً أنه يكفى الاستناد على القرآن وحده فى تحليل الحلال وتحريم الحرام ... ولم نعبأ بالسنة أبداً، وتركنا القرآن يخطئ فيه المخطئون، ويتعمد فيه الكذب الكذابون، ويتلاعب فيه الملحدون، ويخوض فيه المنافقون بما تسوله لهم نفوسهم، وتمليه عليهم رؤساؤهم وشياطينهم، فإن الخلاف بين الناس لا يزول كما هو معلوم بالضرورة، وإنما سيزيد ويستفحل، ويصل بهم إلى مدارك الهاوية، ويتفرق بهم فى دروب التيه.

١٠- أكد البحث أن عدم الأخذ بالسنة دعوة إلحادية، يريد أصحابها لنا الإعراض عن هدى النبوة، وينسون أنهم يتمسكون بتشريعات واهية، لا أساس لها تقوم عليه، ولو سلمنا لهم جدلاً أنه يجب إبطال السنة، مع صحة نقلها بالإسناد المتصل؛ الذى هو منّة عظيمة خص الله بها الأمة الإسلامية دون سائر الأمم، لكان لزاماً علينا من باب أولى أن نبطل جميع التشريعات المتداولة فى الدنيا مهما كان مصدرها سماوياً أو وضعياً لأن من المُسَلَّمَ أن البقاء للأصح سنداً، والأصدق رواية.

١١- إن منكرى السنة بجملتها تسول لهم نفوسهم المريضة وتصور لهم عقولهم المتحجرة، ادعاء العلم بدين الله وأسرار شريعته أكثر من رسوله ﷺ - والعياذ بالله - وإلا فكيف يتجرؤون أن ينكروا سنته، وإذا كان ذلك كذلك فمن الذى يطاع : رسول الله ﷺ، أم الخارجين عن دين الله؟!

١٢- قرر البحث أن السنة ضرورة دينية، وأن كثيراً من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة، والتى أجمع عليها الفقهاء؛ متوقفة على حجيتها، فلو لم تكن حجة،

كيف يتوقف الضرورى - وهو الإجماع - على ما ليس بضرورى - وهى السنة؟!

١٣- إن الأدلة الشرعية جميعها متوافقة متآلفة متلائمة، لا اختلاف، ولا تنافر، ولا تضارب بينها، كما يشهد لذلك قول الحق تبارك وتعالى : ﴿**أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا**﴾[1] ومن هنا فالشريعة خالية البتة من كل تناقض، وتعارض حقيقيين لاستلزامهما العجز والجهل المحالين على الله تعالى، هذا وإن أى تعارض يراه الباحث إنما يكون بحسب الظاهر فقط بالنسبة إليه، أو لكونه يتوهم ما ليس بدليل دليلاً، أو لتصوره أن نصين من النصوص يدلان على حكمين متعارضين مختلفين، بينما النصان فى واقع الأمر لا تعارض، ولا اختلاف فى حكمهما، بل لكل واحد منهما جهة غير جهة الآخر، فالتعارض حينئذ يكون سببه عجز الباحث وعدم درايته، لكونه غير معصوم من الخطأ، لا فى النص ولا فى مدلوله على الحكم.

١٤- إن دعوى وجود عقليات مخالفة للشرع، لا حقيقة لها عند الاعتبار الصحيح، بل هى أوهام وخيالات، وشبه عارية عن الصواب، إضافة إلى أنه لا ضابط عند من يرد النصوص بالقرآن والعقل يفرق به بين ما يرد، وما لا يرد.

١٥- رد النصوص عقلاً أوجد أثراً بالغاً فى زعزعة كثير من العقائد، وعدم احترام نصوص الوحى الاحترام اللائق، والتهوين من شأنها.

١٦- أن جميع ما يتناقله الشيعة الرافضة، وأهل البدع فى كتبهم من المطاعن العامة والخاصة فى أصحاب رسول الله ﷺ، لا يعرج عليها ولا كرامة، فهى أباطيل وأكاذيب مفتراه إذ دأب الرافضة، وأهل البدعة رواية الأباطيل، ورد ما صح من السنة المطهرة، والتاريخ.

١٧- وجدت من خلال صحبتى لبعض خصوم السنة، أنهم جميعاً من أصحاب الترف، والكبر، الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا العلم من مظانه، ومن أهله، فهم كما تنبأ بهم المصطفى ﷺ بقوله "**لا ألفينَّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى، ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه**"[2].

---

(١) الآية ٨٢ من سورة النساء.

(٢) سبق تخريجه ١/ ٢٣٨ .

هذه أهم نتائج الدراسة فى موضوع : "السنة النبوية فى كتابات أعداء الإسلام فى الكتابات العربية" وإذا كان لى أن اقترح أو أوصى بشيء فى هذا المقام؛ فإنى اقترح وأوصى بما يلى :

١- دراسة شبهات أعداء السنة قديماً وحديثاً، وبيان بطلانها من خلال تدريس تاريخ السنة وعلومها.

٢- اخضاع الكتابات المتعلقة بما يمس السنة النبوية للتدقيق والتمحيص، وسد منافذ الاجتراء على السنة النبوية بديار المسلمين، وتجريم ذلك فى جميع الوسائل.

٣- الحكم بالارتداد على منكرى السنة النبوية، وتنفيذ أحكام الله فيهم بمعرفة القضاء؛ لأن منكر السنة منكر للقرآن.

٤- الحكم بالابتداع على رادى الأحاديث النبوية الصحيحة، وإقامة عقوبة التعزير عليهم وإرشادهم إلى الحق.

قال نعيم بن حماد - رحمه الله - : "من ترك حديثاً معروفاً، فلم يعمل به، وأراد له علة، أن يطرحه، فهو مبتدع"(١).

٥- العمل على أن يكون للمحدثين رابطة على مستوى العالم الإسلامى؛ تجمع شملهم، وتقنن أعمالهم، وتلم شعث جهودهم.

٦- مواصلة العمل الجاد، وتضافر الجهود، وتشابك الأيدى، وإخلاص النية، كى نبين ما ينطوى عليه الغرض الخبيث الذى يلتقى عليه أعداء الله للنيل من سنة رسوله ﷺ، ومن رواتها الثقات الأعلام، ومن ثم وقف هذه الحملة الشرسة المسعورة التى تستهدف هدم القرآن وكل ما يتصل به من سنة، وتاريخ، وأمة تتداعى عليها الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها.

وبعد

فهذا آخر ما فتح الله على به، ووفقنى لكتابته فى هذا الموضع الجليل، والبحث الخطير، الذى اعترف فيه بالعجز والتقصير.

ولعلى أكون قد أصبت فى بعض مسائله، وشفيت الغليل فى شيء من مباحثه.

---

(١) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقه ١ /٣٨٦ رقم ٣٩٩ .

فإن يكن ذلك حقاً : فبفضل الله، وهدايته، وحسن توفيقه، وعنايته.

وفى الختـــام. أسأل الله ﷻ الصفح والغفـران، فيما زلت فيه قدمى، وانحرف فيه عن جادة الحق قلمى.

اللهم تقبل هذا الجهد الضئيل خالصاً لوجهك الكريم

وانفع به المستفيدين، وارزقنى دعوة صالحة منهم، ينالنى بها عفوك ورضاك

وآخر دعوانا : "أن الحمـد لله رب العالميـن"

وصلى الله على نبينا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين

وعلى آله، وصحبه، والمتمسكين بسنته أجمعين.



الفهــــارس



أولاً

فهرس الآيات القرآنية

الآيــة	الرقم	الصفحة
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا ...﴾	١٩٨	١/ ٢٨٨
﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ ...﴾	٢٠٥	١/ ٩١
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ ...﴾	٢٠٨	٢/ ٣٤٩
﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾	٢١٣	١/ ٢٠٨
﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ ...﴾	٢١٧	١/ ١٤
﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ...﴾	٢١٧	١/ ١٤
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ...﴾	٢٢٢	٢/ ٣٤٠
﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ...﴾	٢٣١	١/ ٤٥٢،٤٥٣
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ ...﴾	٢٣٤،٢٤٠	٢/ ٢٠٥،٣٣٠
﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو اللَّهِ ...﴾	٢٤٩	٢/ ٢٩
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ...﴾	٢٥٥	٢/ ٢٥٠
﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ...﴾	٢٥٦،٢٥٧	١/ ٩١
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ...﴾	٢٨٢	١/ ٤٦٠،٤٧٠
﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ...﴾	٢٨٥	٢/ ٣١٥
سورة آل عمران		
﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ ...﴾	٧	١/ ٦٤،٧٠
﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾	١٩	١ /١٨٥،٢٠٧
﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ...﴾	٢٦	٢/ ١٩٣
﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ...﴾	٢٨	٢/ ٢١٥
﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ...﴾	٣٨	١/ ٤٩٥
﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً ...﴾	٤٦	٢/ ٢٧٠

الآيــة	الرقم	الصفحة
﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾	١٢	١/ ٢٨٩
﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...﴾	١٤	١/ ٤٧٨
﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ...﴾	١٥	١/ ٢٢٧
﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ...﴾	٢٠	١/ ٤٠٤
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ ...﴾	٢٣	١/ ٢٣٣
﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ...﴾	٢٤	١/ ٥٣١
﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ...﴾	٢٤	١/ ٥٣٣
﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً ...﴾	٢٥	١/ ٥٣٤
﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ...﴾	٣٥	١/ ٧٧
﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ...﴾	٤٣	١/ ٤٩٠
﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ...﴾	٤٨	١/ ١٠٨
﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ...﴾	٤٠	١/ ٤٧٨، ٢/ ٢٤٢
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ ...﴾	٤١	١/ ٤٧٨
﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَا ءَالَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ ...﴾	٥٤	١/ ٤٥٢
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ...﴾	٥٩	١/ ٧٧، ٢٠٥
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا ...﴾	٦١	١/ ٤٧٧
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ ...﴾	٦٤	١/ ٤٧٦
﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى ...﴾	٦٥	١/ ٣، ٣٠٨
﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ...﴾	٧٧	١/ ٥٣٣
﴿فَمَالِ هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ ...﴾	٧٨	١/ ٥٦
﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ ...﴾	٨٠	١/ ٢٢٥

الآيـــة	الرقم	الصفحة
سورة النور		
﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	١١	١/ ٤٣٧
﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾	٣٠	٢/ ٣٢٢،٣٢٧
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً ...﴾	٣٩،٤٠	١/ ٤٩٧، ٢/ ٥٣
﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ ...﴾	٤٧-٥٢	١/ ٤٧٧
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ...﴾	٥٦	١/ ٤٧٥،٥٠٥
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ ...﴾	٥٨	١/ ٤٨٩
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ...﴾	٦٣	١/ ٣٠٨،٣٧٠
سورة الفرقان		
﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾	٢	٢/ ٢٣٢،٢٣٣
﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً...﴾	٨	٢/ ٢٩٨،٣١٣
﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ ...﴾	٢٤	١/ ٣٩٣
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ...﴾	٣١	١/ ١٦٥
﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا ...﴾	٣٤	١/ ٣٩٣
﴿إِلاَّ مَنْ تَابَ وَءَامَنَ ...﴾	٧٠	٢/ ٢٥١
سورة الشعراء		
﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾	٢١٢	٢/ ٣١٣
﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ﴾	٢١٨	٢/ ٢٢٦
﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	١/ ١٤

الآيــة	الرقم	الصفحة
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ...﴾	٢١	١/ ٢٣٥، ٤٦٦
﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ ...﴾	٣٤	١/ ٤٥٤
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ ...﴾	٣٦	١/ ٣٥، ٤٧٧
﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾	٣٨	٢/ ٢٣٢
﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ ...﴾	٦٤-٦٦	١/ ٤٧٨
سورة سبأ		
﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ ...﴾	٣	١/ ١٩٤
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ...﴾	٢٨	١/ ١٥١
سورة فاطر		
﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ...﴾	١١	١/ ١٩٤
﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ...﴾	٢٢	٢/ ٢٨٣
﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ...﴾	٤١	١/ ٢١٣
﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً ...﴾	٤٣	١/ ٢٠٨
﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ ...﴾	٤٢-٤٣	١/ ٢٨
سورة يس		
﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً ...﴾	١٣، ١٤	٢/ ٣٦
﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ ...﴾	٢٠	٢/ ٣٦
﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ...﴾	٨٢	٢/ ٢١٣
سورة الصافات		
﴿لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى ...﴾	٨	٢/ ٣١٣
﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾	٨٩	١/ ٥٠٤

الآيــة	الرقم	الصفحة
سورة فصلت		
﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ ...﴾	١٩	١/ ٦٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ...﴾	٣٠	٢/ ٢٩٢
﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ...﴾	٤١، ٤٢	١/ ٩
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ...﴾	١١	٢/ ٢١٤
﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ...﴾	١٣	٢/ ٥٧
﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ...﴾	٣٨	١/ ٣٣٩
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ...﴾	٥١	٢/ ٢٢٨
﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ...﴾	٥٢	١/ ١٠
﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ...﴾	٥٢، ٥٣	١/ ٥٣٤
سورة الزخرف		
﴿وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ ...﴾	٣١	١/ ٢١١
﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ...﴾	٤٠	٢/ ٢٨٦
﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ ...﴾	٤٣	١/ ٢١١
﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ ...﴾	٤٤	١/ ٢١١
﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ...﴾	٦١	٢/ ٢٦٥، ٢٧١
﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا ...﴾	٧٢	٢/ ١٨١
سورة الدخان		
﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ ...﴾	٤٣، ٤٤	٢/ ١٩٩

*** *** ***

ثانيًا

فهـرس الأحاديث ، والآثار ، والأقوال

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
"إن مما أخاف عليكم بعدى ما يفتح عليكم ..."		١/ ٤٥٥
"إن من أعظم الجهاد كلمة عدل ..."		١/ ٤٤٦
"إن هذه الأمة تبتلى فى قبورها ..."		٢/ ٢٩٢
"إن هذا العلم دين ..."	ابن سيرين	١/ ٤١٥
"إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ..."		٢/ ١٩٢
"إنه سيأتيكم منى أحاديث ..."		١/ ٢٣٦
"إنه سيأتى ناس يجادلونكم بشبهات ..."	عمر بن الخطاب	١/ ٣١٩
"إنه فقيه ..."	ابن عباس	١/ ٤٢٩
"إنه لم يكن نبى قبلى ..."		١/ ٦٩
"إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ..."		١/ ٤٢٤
"إن هؤلاء لا يزالون مرتدين ..."		٢/ ٨٥،٨٦
"إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب فى قبرها ..."		١/ ٤٠٩،٢/ ٢٨٣
"أول جيش من أمتى يغزون ..."		١/ ٤٢٩،٤٣٠
إنى أرى هذه الكتب يا أبا إسماعيل ستضل الناس"	عبد الله بن عون	١/ ٢٧٩
"إنى أعلم أنك حجر لا تضر ..."	عمر بن الخطاب	١/ ٣١٩
"إنى خلقت عبادى حنفاء ..."		٢/ ٤٢
"إنى أقر بالسمع والطاعة ..."	عبد الله بن عمر	١/ ٤٤٠
"أنى قد نهيتها ..."	حكيم بن أفلح	١/ ٨٩
"إنى كنت أردت أن أكتب السنن ..."		١/ ٢٧٣
"إنى لا أحل إلا ما أحل ا لله ..."		١/ ٢٢٧
"إنى لأرجو إن طال بى عمر أن ألقى عيسى ..."		٢/ ٢٧٤

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
"فلم نعطى الدنية فى ديننا..."	عمر بن الخطاب	١/ ٣١٨
"فى أمتى اثنا عشر منافقاً..."		٢/ ٩٠
"في ثلاثة أثواب بيض ..."	عائشة	٢/ ٣٣
"فيقال للأرض التئمى عليه فتلتئم عليه ..."		٢/ ٢٩٣
(ق)		
"قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ..."		١/ ٣٠٧
"قد حكمت فيهم بحكم الله ﷻ ..."		١/ ٣١٧
قدر الله وما شاء فعل ...		٢/ ٢٣٨
"قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم ..."		١/ ٥٣
"قضى رسول الله ﷺ فى بروع بنت واشق ..."	معقل بن سنان الأشجعى	٢/ ٤٨
"قل آمنت بنبيك ... "		١/ ٣٦٧
"القلوب أوعية فأشغلوها بالقرآن ..."	ابن مسعود	١/ ٢٧٥
"قيدوا العلم بالكتاب ..."	عمر بن الخطاب	١/ ٣٥٥
(ك)		
"كان أبو هريرة جريئاً على النبىﷺ يسأله عن أشياء"	أبى بن كعب	٢/ ١١٢
"كان الناس أهل ردة بعد موت النبى إلا ثلاثة ..."	أبو جعفر	١/ ٩١
"كان النبى ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها ."	أنس بن مالك	٢/ ٣٠٩
"كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات ..."	عائشة	٢/ ٣٢٨
"كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة..."	حسان بن عطية	١/ ٤٥٥
"كان هذا العلم شريفاً ..."	الأوزاعى	١/ ٢٩٨

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
"لقد حكمت فيهم بحكم ا لله ... "		١/ ٣١٧
"لقد ظننت ي أبا هريرة ... "		٢/ ١١١
"لقد نزلت آية الرجم، ورضاعة الكبير عشر "	عائشة	٢/ ٣٢٨
"لكل نبى دعوة مستجابة ... "		٢/ ٢٤٨
"لن يدخل أحداً عمله الجنة ... "		٢/ ٢٤١
"لم يكذب إبراهيم عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات... "		١/ ٥٠٤
"لم يكونوا يسألون عن الإسناد ... "	محمد بن سيرين	١/ ١٢٥
"لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه ... "		٢/ ٢٤٢
"لو حدثتكم بكل ما فى جوفى ..."	أبو هريرة	١/ ٣٣٧،٣٣٨
"لكل دين فرسان ... "	يزيد بن زريع	٢/ ١٢٩
"لولا أن فيه كتاب الله لأحرقته ... "	أبو موسى الأشعرى	١/ ٢٧٧
"لولا هذه العصابة لاندرس الإسلام ... "	أبو داود الطيالسى	٢/ ١٢٩
"لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم ... "		٢/ ٢٥٩
"لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى "	عمر بن الخطاب	٢/ ٣٢١
"لو كان فريضة لوجدته ... "		١/ ٢٢٩
"لو كان واجباً لوجدته ..."		١/ ٢٢٩
"لو وضعتم الصمصامة ... "	أبو ذر الغفارى	١/ ٣٣٨
"ليبردن على الحوض رجال ممن صاحبنى .."		٢/ ٤٣
"لم يكن في أمة من الأمم ..."	أبو حاتم الرازي	٢/ ١٢٩
"لما خلق الله الخلق ... "		٢/ ٢١٦
"ليس بينى وبينه نبى وإنه نازل ... "		٢/ ٢٧٠

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
"من رأى من أميره شيئاً ..."		١/ ٤٢٤
"من سن سنة حسنة فله أجرها ... "		١/ ٣٤
"من قال على فقد تبوأ مقعده من النار ... "		١/ ٣٢٨
"من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا ... "		٢/ ١٨١
"من قتل نفسه بحديدة ... "		٢/ ٢٤٤
"من كان مستناً فليستن بأصحاب محمد ﷺ ..."	عبد الله بن مسعود	٢/ ١٠٠
"من كذب عليّ ليضل به الناس ... "		١/ ٤١٠
"من كذب على فهو فى النار ..."		١/ ٣٣١
"من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ... "		١/ ٢٨٤، ٣٣٠
"من لم يكن من أهل الكبائر فماله ..."	جابر بن عبد ا لله	٢/ ٢٥١
"من المذى الوضوء ... "		١/ ٢٣١
"من نسى وهو صائم أكل أو شرب ... "		١/ ٥٠٢
"من ترك حديثًا معروفًا ... "	نعيم بن حماد	٢/ ٣٦٣
(ن)		
"نام النبى ﷺ فاستيقظ وكانت تغسل رأسها ..."		٢/ ٣٠٩
"ناس من أمتى عرضوا على غزاة فى سبيل ا لله ... "		٢/ ٣٠٥، ٣٠٦
"النجوم أمنة للسماء ... "		٢/ ٨٠
"نحن لا نكتب ولا نكتب ..."	أبو هريرة	١/ ٢٧٤
"نرى أن نجلده ثمانين ... "	على بن أبى طالب	١/ ٤٣
"نضر الله امرء سمع منا حديثاً ... "		١/ ٣٩
"نعم هل تضارون ..."		٢/ ٢٥٢

(لا)

الحديث أو الأثر	القائل	الصفحة
"يا أُبى، أرسل إلى أن أقرأ القرآن ... "		٢/ ١٩٢
"يا أم فلان أى السكك شئت، حتى أقضى لك حاجتك"		٢/ ٣٠٢
"يا أيها الناس : اتهموا الرأى على الدين ... "	عمر بن الخطاب	١/ ٣٢٠
"يا أيها الناس ألا كان مفزعكم إلى الله وإلى رسوله"		٢/ ٣٢١
"يا أيها الناس : إياكم وكثرة الحديث عنى ..."		١/ ٣٣٢
يا أيها الناس إن الله لم يبعث بعد نبيكم نبياً ..."	عمر بن عبد العزيز	١/ ٣١٣
"يا جبريل إنى بعثت إلى أمه أميين ... "		٢/ ١٩٥
"يا جبريل ما هذه الأنهار ..."		٢/ ٥٨
"يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى ..."		٢/ ٢٣٦
"يا عائشة إن الذين فرقوا دينهم ..."		١/ ٦٩
"يا عائشة إن الله أفتانى ..."		٢/ ٣١٢
"يا غلام سم الله وكل بيمينك ... "		١/ ٤٦٣
"يا محمد أتانا رسولك فزعم كذا ... "	أنس بن مالك	٢/ ١٤٥
"يا معشر الأنصار ألم آتكم ضلالاً فهداكم الله بى ... "		١/ ٦٣
"يا معشر المسلمين من يعذرني ... "		٢/ ٩١
"يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ... "		١/ ٥٣٠
"يغزو جيش الكعبة ... "		٢/ ١٨٠،١٨١
"يكون فى أخر الزمان دجالون ... "		١/ ٢٨٤
"يوشك الرجل متكئاً على أريكته ... "		١/ ٢٢٨
"يشبه بالمصاحف ..."	إبراهيم النخعى	١/ ٢٩٣

*** *** ***

ثالثاً
فهرس الأعلام المترجم لهم

الأعلام المترجم لهم	الصفحة

*** *** ***

رابعاً
فهـرس الأشعـار

		الصفحة
(أ)		
وكل مـا وافـق وجـه النحـو	وكـان للرسـم احتمـالاً يحـوى	٢/ ١٣٩
وصح إسنـاداً، هـو القـرآن	فهـذه الثلاثـة الأركـان	٢/ ١٣٩
وحيثما يختـل ركـن أثبـت	شذوذه لو أنـه فـى السبعـة	٢/ ١٣٩
قصدت مساتى فاجتلبت مسرتى	وقد يحسن الإنسان من حيث لا يدرى	١/ ٤٢٢، ٢/ ١٤٩
(ب)		
تريـك سنـة وجـه غير مقرفة	ملساء ليس لها خـال ولا نـدب	١/ ٣٣
(ح)		
هيهـات لا يأتـى الزمـان بمثلـه	إن الزمـان بمثلـه لشحيـح	١/ ٤١٩
(د)		
كأننى سننت الحب أول عاشق	من الناس إذا أحيت من بينهم وحدى	١/ ٣٥
لا يرهـب بـن العـم منى صولة	ولا أختتى مـن صولـة المتهـدد	٢/ ٢٤١
وإنـى أن أوعدتـه أو وعدتـه	لأخلـف إيعـادى وأنجز موعدى	٢/ ٢٤٢
(ر)		
فـلا تجزعن من سيرة أنت سرتهـا	فـأول راض سنة مـن يسيرهـا	١/ ٣٤
سبع من الصحب فوق الألف قد نقلو	من الحديث عن المختـار خير مضر	٢/ ١٠٣
أبو هريرة، سـعد، جابـر، أنـس	صديقة، وابن عباس، كذ ابن عمـر	٢/ ١٠٣

*** *** ***

خامساً

فهرس البلدان والقبائل والفرق

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

*** *** ***

سادساً

فهرس المصادر والمراجع

أهمل فى الترتيب الألف واللام وأب وابن فى أول اسم الكتاب ، وكذلك كلمة (كتاب) .

١- القرآن الكريم.

أولاً : التفسير وعلومه :

٢- **أثر القراءات فى الدراسات النحوية**، للدكتور عبد العال سالم على، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٣- **الأحرف السبعة فى القرآن الكريم ومنزلة القراءات منها**، للدكتور حسن ضياء الدين عتر، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٢٣٥ .

٤- **الإسرائيليات فى التفسير والحديث**، للدكتور محمد حسين الذهبى، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥- **الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير**، للدكتور محمد أبو شهبة، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ.

٦- **البرهان فى علوم القرآن**، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ.

٧- **تأويل مشكل القرآن**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٨- **تفسير جزء عم**، لمحمد عبده، المطبعة الأميرية، **الطبعة** الأولى ١٣٢٢هـ.

٩- **تفسير فرات الكوفى**، لفرات بن إبراهيم الكوفى، المطبعة الحيدرية، النجف.

١٠- **التفسير والمفسرون**، للدكتور محمد حسين الذهبى، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، **الطبعة** الأولى ١٣٦١هـ.

١١- **تفسير القمى**، لعلى بن إبراهيم القمى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، قم،

إيران، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.

١٢- **تفسير القرآن العظيم**، لأبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مطبعة دار التراث بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٣- **التفسير القيم**، لمحمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية، جمع : محمد أويس الندوى، تحقيق : محمد حامد الفقى، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٤- **التفسير الكبير**، لأبى عبد الله محمد بن عمر المشهور بفخر الرازى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

١٥- **تفسير المنار**، لمحمد رشيد رضا، دار المنار بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م.

١٦- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى، تصحيح أحمد عبد العليم البردونى، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

١٧- **جامع البيان عن تأويل آى القرآن**، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

١٨- **الدر المنثور فى التفسير بالمأثور**، لأبى الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٩- **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، لشهاب الدين محمود الألوسى البغدادى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

٢٠- **الصافى فى تفسير القرآن**، لمحسن الفيض الكاشانى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٦م.

٢١- **فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن على الشوكانى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٢٢- **القراءات فى نظر المستشرقين والملحدين**، للشيخ عبد الفتاح القاضى، طبعة مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٣- **القرآن والقراءات والأحرف السبعة**، الحقيقة، العلاقة، صحة النقل، للدكتور

عبدالغفور محمود جعفر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤- **الكشـاف عن حقـائق غوامـض التنزيل وعيـون الأقـاويل فى وجـوه التأويل**، لمحمود بن عمـر الزمخشـرى، المكتبـة التجاريـة الكـبرى بالقـاهرة، الطبعـة الأولى ١٣٥٤هـ.

٢٥- **الكواكـب النـيرات فى أثر السـنة النبويـة على القراءات**، للدكتـور علام بن محمدين بن علام، مطبعة أولاد عثمان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٦- **مجالس بن الجـوزى فى المتشـابه من الآيات القرآنيـة**، لعبد الرحمن بن الجوزى، مطبعة دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٧- **محمد عبده ومنهجـه فى التفسـير**، للدكتور عبد الغفـار عبد الرحيم، مطبعة دار الأنصار بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٨- **المصاحف**، لابن أبى داود، مؤسسة قرطبة، بدون تاريخ.

٢٩- **منهج المدرسـة العقلانية الحديثـة فى التفسـير**، للدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٠- **النبأ العظيم**، للدكتور محمد عبد الله دراز، مطبعة السعادة، ١٩٦٠م.

٣١- **الناسـخ والمنسـوخ**، لمحمد بـن شـهاب الزهرى، تحقيـق الدكتـور حـاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٣٢- **النشـر فى القراءات العشـر**، لأبى الخير بن الجوزى، تحقيق محمد على الصباغ، طبع فى دمشق عام ١٣٤٥هـ، نشر وتصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

ثانياً : الحديـث النبـوى وعلومـه :

٣٣- **الابتهاج فى أحـاديث المعراج**، لأبى الخطاب عمر بـن الحسن بن دحيـة، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٤- **أبو زرعة الـرازى وجهوده فى السـنة النبوية**، للدكتور سـعدى الهـاشمى، نشر مكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٥- **إتحـاف ذوى الفضائل المشـتهرة**، للأسـتاذ عبـد العزيز الغمارى، ضمـن مجموعة

الحديث الصديقية، الناشر مكتبة القاهرة بمصر، بدون تاريخ.

٣٦- **إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين**، للإمام أحمد بن الحسين البيهقى، تحقيق السيد مصطفى سعيد خالد قطاش، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧- **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، لبدر الدين الزركشى، تحقيق محمد سعيد الأفغانى، دار القلم، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٣٨- **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، لأبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٩- **أحاديث الإسراء والمعراج دراسة توثيقية**، للدكتور رفعت فوزى، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٠- **الأحاديث المتواترة فى الأزهار المتناثر فى الأخبار المتواترة**، لأبى الفضل عبدالرحمن ابن أبى بكر السيوطى، تحقيق أحمد حسن رجب، هدية مجلة الأزهر، العدد صفر ١٤٠٩هـ.

٤١- **اختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث**، للدكتور عبد الله شعبان على، طبعة دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٢- **الأدب المفرد**، لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، تحقيق فضل الله الجيلانى، ومحب الدين الخطيب، المكتبة السلفية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٤٣- **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ**، لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٤٤- **استدراكات البعث والنشر**، لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى، جمع عامر أحمد حيدر، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٥- **الإسراء والمعراج**، للدكتور محمد أبو شهبة، مكتبة العلم بالقاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠.

٤٦- **الإشاعة لأشراط الساعة**، للسيد الشريف محمد بن رسول الحسينى، مكتبة المشهد الحسينى، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٤٧- **أصول الحديث**، للدكتور عبد الهادى الفضلى، دار المؤرخ العربى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٨- **أصول الحديث، علومه، ومصطلحه**، للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٩- **أصول الرواية عند الشيعة الإمامية الإثنى عشرية**، للدكتور عمر الفرماوى، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة.

٥٠- **أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح**، للدكتور أبو لبابة حسين، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٥١- **أعلام المحدثين**، للدكتور محمد محمد أبو شهبة، طبعة مركز كتب الشرق الأوسط، بدون تاريخ.

٥٢- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية، وتقييد السماع**، لأبى الفضل عياض بن موسى اليحصبى، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٨٠م.

٥٣- **اللآلئ السنيات فى شرح حديث (إنما الأعمال بالنيات)**، للدكتور إبراهيم على سعده، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ٥٢ .

٥٤- **اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة**، لأبى الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق صلاح محمد عويضة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٥- **الأنساب المتفقة فى الخط المتماثلة فى النقط والضبط**، لأبى الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القيسرانى، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٦- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، للدكتور محمد لقمان السلفى، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٥٧- **الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث**، لأبى الفداء إسماعيل بن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٨- **البخارى أمير المؤمنين فى الحديث**، للدكتور يوسف الكتانى، هدية مجلة الأزهر الشريف، عدد رجب ١٤١٨هـ.

٥٩- **البعث والنشور للإمام أحمد بن الحسين البيهقى**، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبعة مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦٠- **تأويل مختلف الحديث**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦١- **تخريج الدلالات السمعية على ما كان فى عهد رسول الله ﷺ من الحرف** والصنائع والعمالات الشرعية، لأبى الحسن على بن محمد المعروف بالخزاعى التلمسانى، تحقيق الشيخ أحمد محمد أبو سلامة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦٢- **تدريب الراوى شرح تقريب النواوى**، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٣- **التصريح بما تواتر فى نزول المسيح**، لمحمد أنور شاه الكشميرى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٨٥هـ.

٦٤- **تصحيح الكتب وضع الفهارس المعجمة**، للأستاذ أحمد محمد شاكر، تحقيق الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٥- **التعليق المغنى على الدارقطنى**، لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى، دار المحاسن للطباعة بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.

٦٦- **تقييد العلم**، لأبى بكر أحمد بن على، الشهير بالخطيب البغدادى، تحقيق يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.

٦٧- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، لأبى الحسن على بن محمد بن عراق، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله الغمارى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٨- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٩- **توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار**، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجى، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.

٧٠- **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، لطاهر بن صالح الجزائرى، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٧١- **تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير**، للدكتور مروان محمد شاهين، مكتب فوزى الشيمى للطباعى، بطنطا، بدون تاريخ.

٧٢- **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، الطبعة المنيرية ١٩٧٨م.

٧٣- **جامع العلوم والحكم**، لابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٤- **الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع**، لأحمد بن على بن ثابت، المشهور بالخطيب البغدادى، تحقيق محمد رأفت سعيد، طبعة الفلاح، بدون تاريخ.

٧٥- **الحديث النبوى، مصطلحه، بلاغته، كتبه**، للدكتور محمد الصباغ، المكتب الإسلامى، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٦- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبى نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهانى، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، نشر وتصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٧- **خبر الواحد فى السنة وأثره فى الفقه الإسلامى**، للدكتورة سهير رشاد مهنا، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٧٨- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، لأبى بكر أحمد بن الحسين

البيهقـي، تحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٩- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،** للسيد الشريف محمد بن جعفـر الكتانى، تحقيق محمـد المنتصر بن جعفر الكتـانى، دار البشـائر الإسـلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٠- **زاد المعـاد فى هدى خير العباد،** لأبى عبد الله محمـد بن أبى بكر، المشهور بابن قيم الجوزيـة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القـادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٨١- **زاد المســلم فيمـا اتفق عليـه البخـارى ومسـلم،** لمحمـد حبيب ا لله الشـنقيطى، مطبعة مصر، ١٩٥٤م.

٨٢- **سلسـلة الأحـاديث الصحيحة وشـيء مـن فقهها وفوائدهـا،** لمحمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٣- **ســنن ابـن ماجـة** لأبـى عبد الله بـن محمد بن يزيـد القزوينى، تحقيـق محمد فؤاد عبدالبـاقى، مطبعـة عيســى البابى الحلبـى بالقاهرة، الطبعـة الأولى، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

٨٤- **سنن أبى داود،** لأبى داود سـليمان بن الأشـعث السجستانى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر وتصوير دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٨٥- **سنن الترمذى،** لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد البـاقى، وإبراهيم عطوة عوض، طبعـة مصطفى الحلبى بالقاهرة، ١٣٨٥هـ، نشر وتصوير دار الحديث.

٨٦- **سـنن الدارقطنـى،** لعلى بن عمر الدارقطنى، تحقيـق السـيد عبد ا لله هاشـم يمانى المدنى، دار المحاسن للطباعة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٨٧- **سنن الدارمـى،** لأبى محمد عبد الله بـن عبد الرحمن الدارمـى، تحقيق فواز أحمد زمرلى، وخـالد السـبع العلمى، دار الريـان بالقاهرة، الطبعـة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧.

٨٨- **سنن سعيد بن منصور**، حقق منه مجلدة الشيخ حبيب الأعظمى، طبعة الدار السلفية، بالهند، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، وحقق مجلدة أخرى من السنن الدكتور سعد بن عبد الله ابن عبد العزيز آل حميد، طبعة دار الأصميعى بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٨٩- **السنن الكبرى**، لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ-١٩٢٥م، نشر وتصوير دار المعرفة، بيروت.
٩٠- **السنن الكبرى للنسائى**، لأبى عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب النسائى، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البندارى، وسيد كسورى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٩١- **سنن النسائى** (المسمى المجتبى) لأبى عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب النسائى، تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٩٢- **السنة**، لأبى بكر عمرو بن أبى عاصم الشيبانى، تحقيق ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٩٣- **السنة والتشريع**، للدكتور عبد المنعم النمر، دار الكتاب المصرى، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٩٤- **سؤالات مسعود بن على السجزى مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة**، لأبى عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٩٥- **السيرة النبوية**، لأبى محمد بن الملك بن هشام المعافرى، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الإبيارى، وعبد الحفيظ شلبى، القاهرة ١٩٥٥م، نشر وتصوير دار إحياء التراث العربى.
٩٦- **شذرات من علوم السنة**، للدكتور محمد الأحمدى أبو النور، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٩٧- **شرح ألفية العراقى المسماة بالتبصرة والتذكرة**، لأبى الفضل عبد الرحيم بن

الحسين العراقى، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٩٨- **شرح الزرقانى على المواهب اللدنية،** للقسطلانى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٩٩- **شرح الزرقانى على الموطأ،** لمحمد بن عبد الباقى الزرقانى، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٠٠- **شرح السنة،** لأبى محمد الحسين بن محمد البغوى، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٠١- **شرف أصحاب الحديث، ونصيحة أهل الحديث،** كلاهما لأحمد بن على بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادى، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠٢- **شروط الأئمة الخمسة،** لأبى بكر محمد بن موسى الحازمى، دار زاهد القدسى، بدون تاريخ.

١٠٣- **الشريعة،** لأبى بكر محمد بن الحسينى الآجرى، تحقيق محمد حامد الفقى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٠٤- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى،** لأبى الفضل عياض اليحصبى، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

١٠٥- **صحيح ابن حبان،** بترتيب الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م

١٠٦- **صحيح ابن خزيمة،** لأبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٠٧- **صحيح البخارى،** لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، مع فتح البارى، تحقيق محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقى، وقصى محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٠٨- **صحيح مسلم**، لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى، مع المنهاج شرح مسلم للنووى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، وعصام الصبابطى، وآخرون، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٠٩- **الصمت وحفظ اللسان**، لأبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى الدنيا، تحقيق الدكتور محمد أحمد عاشور، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١١٠- **الطب فى السنة**، للدكتور محمد أحمد السنهورى، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ١٨٥٥ .

١١١- **طرح التثريب فى شرح التقريب**، لعبد الرحيم بن الحسين العراقى، وولده أبى زرعة، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

١١٢- **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**، للدكتور عبد المهدى عبد القادر، دار الاعتصام بالقاهرة، بدون تاريخ.

١١٣- **عقد الدرر فى أخبار المنتظر**، ليوسف بن يحيى المقدسى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة عالم الفكر، الطبعة الأولى ١٢٩٩هـ-١٩٧٩م.

١١٤- **علل الحديث**، لابن أبى حاتم الرازى تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١٥- **علم الحديث**، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق مسلم محمد على، دار الكتب الإسلامية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١١٦- **علوم الحديث ومصطلحه**، للدكتور صبحى الصالح، دار العلم، بيروت، الطبعة الحادية والعشرون، ١٩٧٧م.

١١٧- **علوم الحديث**، لابن عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١١٨- **عمدة القارى**، شرح صحيح البخارى، لأبى محمد محمود بن أحمد العينى، مطبعة مصطفى الحلبى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

١١٩- **عون المعبود شرح سنن أبى داود،** لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.

١٢٠- **فتح البارى بشرح صحيح البخارى** لأبى الفضل أحمد بن على المعروف بابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقى، وقصى محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٢١- **فتح الباقى على ألفية العراقى،** لأبى يحيى زكريا بن محمد الأنصارى، تحقيق محمد بن الحسينى العراقى، دار الكتب العلمية، بيروت، بهامش شرح ألفية العراقى المسماه بالتبصرة والتذكرة.

١٢٢- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،** لأبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمود ربيع، مكتبة السنة، بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٢٣- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث،** لأبى عبد الله محمد بن عبدالرحمن السخاوى تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٢٤- **فتح المنعم شرح صحيح مسلم،** للدكتور موسى شاهين لاشين، مطبعة الفجر الجديد، بدون تاريخ.

١٢٥- **الفكر المنهجى عند المحدثين،** للدكتور همام عبد الرحيم سعيد، كتاب الأمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٢٦- **الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة،** لمحمد بن على الشوكانى، تحقيق عبدالرحمن المعلمى اليمانى، وعبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

١٢٧- **فى رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة،** للدكتور محمد محمد أبو شهبة، طبعة مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٢٨- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبد الرؤوف المناوى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.

١٢٩- **قاعدة فى الجرح والتعديل**، وقاعدة فى المؤرخين، لأبى نصر عبد الوهاب بن على السبكى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار الوعى، حلب، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٣٠- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، لمحمد جمال الدين القاسمى، تحقيق محمد بهجة البيطار، عيسى البابى الحلبى، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣١- **القول المسدد فى الذب عن المسند**، لابن حجر العسقلانى، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٣٢- **كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، لإسماعيل بن محمد العجلونى، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣٣- **كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام ﷺ**، للدكتور عبد الموجود عبداللطيف، الناشر مكتبة الأزهر، بالقاهرة، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٣٤- **كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال**، للعلامة علاء الدين على المتقى الهندى، تحقيق الشيخ بكرى حياتى، والشيخ صفوة السقا، طبعة مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٣٥- **الكفاية فى علم الرواية**، لأبى بكر أحمد بن على، الشهير بالخطيب البغدادى، تحقيق محمد الحافظ التيجانى، وعبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن، دار ابن تيمية، بالقاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٣٦- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للحافظ لعلى بن أبى بكر الهيثمى، دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٣٧- **مجموعة الحديث الصديقية**، لآل الصديق الغمارى، مكتبة القاهرة، مصر،

بدون تاريخ.

١٣٨- **مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين**، للدكتور نافذ حسين حماد، دار الوفاء، بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٣٩- **المراسيل**، لأبى داود سليمان بن أشعث السجستانى، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٠- **المستدرك على الصحيحين**، لأبى عبد الله الحاكم، تحقيق مصطفى عبد القاهر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٤١- **مسند أبى داود الطيالسى**، للحافظ سليمان بن داود بن الجارود، الشهير بأبى داود الطيالسى، مطبعة حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ-١٩٠٣م، تصوير دار المعرفة، بيروت.

١٤٢- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، للإمام أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المطبعة الميمنية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣١٣هـ-١٨٩٥م، تصوير المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٣- **مسند الإمام الشافعى**، لأبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى، تحقيق سعيد محمد اللحام، وحياة شيحا، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٤٤- **مسند الإمام عبد الله بن المبارك**، تحقيق صحبى البدرى السامرائى، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٥- **مشكل الآثار**، لأبى جعفر الطحاوى، الناشر دار صادر، بيروت، مطبعة حيدر آباد الدكن، بالهند، الطبعة الأولى ١٣٣٣هـ.

١٤٦- **مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجة**، لأحمد بن أبى بكر البوصيرى، تحقيق موسى محمد على، ودكتور عزت على عطية، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٤٧- **معالم السنن**، لأبى سليمان أحمد بن محمد الخطابى، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ-١٩٨١م.

١٤٨- **معرفة علوم الحديث**، لأبى عبد الله الحاكم، تحقيق الدكتور السيد معظم حسين، حيدر آباد الدكن، بالهند، نشر مكتبة المتنبى بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

١٤٩- **المعين الرائق فى سيرة سيد الخلائق**، للدكتور سعيد محمد صوابى، والدكتور توفيق سالمان، والدكتور إسماعيل مخلوف، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٥٠- **المعجم الأوسط**، لأبى القاسم سليمان بن أحمد، الشهير بالطبرانى، تحقيق الدكتور محمود الطحان، صدر منه ٣أجزاء، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٥١- **المعجم الصغير**، للطبرانى، تحقيق محمد سليم سمارة، دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٥٢- **المعجم الكبير**، للطبرانى، صدر منه ٢٥ جزء، وناقص أجزاء ١٥، ١٦، ٢١، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، الدار العربية للطباعة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

١٥٣- **مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث**، للأستاذ محمد عبد العزيز الخولى، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

١٥٤- **مفتاح كنوز السنة**، للدكتور أ.ى. فنسنك، إدارة ترجمان السنة، باكستان ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٥٥- **مقاصد الحديث فى القديم والحديث**، للدكتور مصطفى أمين إبراهيم التازى، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧١م.

١٥٦- **المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، لأبى الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى، تحقيق عبد الله محمد الصديق، وعبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٥٧- **مكارم الأخلاق**، لأبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى الدنيا، تحقيق الأستاذ محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-

١٩٨٩م.

١٥٨- **المكانة العلمية لعبد الرازق بن همام الصنعانى فى الحديث النبوى**، لأستاذنا الجليل الدكتور إسماعيل عبد الخالق الدفتار، مخطوط بكلية أصول الدين، بالقاهرة، رقم ٢٣٣٢، لسنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٥٩- **المنار المنيف فى الصحيح والضعيف**، لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر، الشهير، بابن قيم الجوزية، تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٠- **منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال**، للمتقى الهندى، مطبعة الميمنية، بالقاهرة، تصوير المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، بهامش مسند الإمام أحمد.

١٦١- **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**، لأبى محمد عبد الله بن الجارود، فهرسة عبد الله البارودى، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٦٢- **المنهاج شرح مسلم**، لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، وعصام الصبابطى وآخرون، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٦٣- **المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل**، للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف، المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٦٤- **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى**، للدكتور صلاح الدين الأدلبى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٥- **منهج النقد فى علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٦٦- **الموضوعات**، لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٧- **موطأ الإمام مالك**، لأبى عبد الله مالك بن أنس، برواية يحيى الليثى، تحقيق

محمد فؤاد عبد الباقى، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. وبرواية محمد الشيبانى، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.

١٦٨- **نزول عيسى بن مريم، آخر الزمان**، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

١٦٩- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر**، لابن حجر العسقلانى، تحقيق إسحاق عزوز، مكتبة منارة العلماء، الإسماعيلية، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٧٠- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، للسيد محمد بن جعفر الكتانى، دار الكتب السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

١٧١- **النكت البديعات على الموضوعات**، لأبى الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الجنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٧٢- **نوادر الأصول فى معرفة أحاديث الرسول**، لأبى عبد الله محمد الحكيم الترمذى، تحقيق الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح، والدكتور السيد الجميلى، دار الريان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٧٣- النهاية فى غريب الحديث والأثر، لأبى السعادات، المبارك بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحى،وطاهر أحمد الزاوى،مطبعة عيسى البابى الحلبى١٣٨٥هـ-١٩٦٥م

١٧٤- **هذا عهد نبينا ﷺ إلينا خبر الآحاد**، لمصطفى محمد سلامة، مكتبة ابن حجر بمكة المكرمة، بدون تاريخ.

١٧٥- **الوضع فى الحديث**، للدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ٩٠١ لسنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

ثالثاً : الفقـه وأصولـه :

١٧٦- **الإبهـاج فى شـرح المنهاج على منهـاج الوصول إلى علم الأصول**، (للقاضى البيضاوى)، لعلى بن عبد الكافى السبكى، وولده عبد الوهاب السبكى، حققه جماعـة من العلمـاء، دار الكتب العلميـة، بيروت، الطبعـة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٧٧- **الإحكام فى أصـول الأحكام**، لأبـى محمد على بن أحمد، الشـهير بابن حزم، تحقيـق أحمد محمـد شـاكر، دار الكتب العلميـة، بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٧٨- **الإحكـام فى أصـول الأحكـام**، لأبى الحسـن على بـن محمد الآمدى، مطبعـة الحلبى بالقاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٧٩- **الأدلـة المختلف فيهـا وأثرهـا فى الفقـه الإسـلامى**، للدكتـور عبد الحميد أبو المكارم إسماعيل، مطبعة دار ماجد بالقاهرة، الناشر دار المسلم، بدون تاريخ.

١٨٠- **إرشـاد الفحول إلى تحقيـق الحق من علـم الأصول**، لأبى علـى محمد بن على الشوكانى، تحقيـق الدكتور شعبان محمـد إسماعيل، دار الكتب، القاهرة، بدون تاريخ.

١٨١- **أصول السرخسـى**، لأبـى بكر محمـد بن أحمد السرخسـى، تحقيق أبو الوفـا الأفغانى، حيدر آباد الدكن بـالهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٨٢- **أصول الفقه**، للشيخ محمد الخضرى، دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٨٣- **أصـول الفقه الإسلامى**، للدكتور طه جابر العلوانى، طبعة المعهد العالمى للفكر الإسلامى، هيرندن، الولايات المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨٤- **أصول الفقـه، تاريخـه ورجالـه**، للدكتور شـعبان إسمـاعيل، دار المريخ للنشـر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٨٥- **أعلام الموقعين عـن رب العالمين**، لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر، الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة

الأولى ١٣٧٤هـ.

١٨٦- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد سيد كيلانى، النور الإسلامية، بيروت، بدون تاريخ.

١٨٧- **الأم**، للإمام محمد بن إدريس الشافعى، تحقيق محمد زهدى النجار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٨٨- **الإنصاف فى بيان سبب الاختلاف فى الأحكام الفقهية**، لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوى، خال من تاريخ الطبع ومكانه.

١٨٩- **البحر المحيط فى أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر، الشهير بالزركشى، تحقيق عبد القادر العانى، والدكتور عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة بالغردقة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٩٠- **البرهان فى أصول الفقه**، لأبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى، تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٩١- **تاريخ التشريع الإسلامى**، للشيخ محمد الخضرى، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٩٢- **التحرير فى أصول الفقه**، لكمال الدين محمد بن الهمام، طبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة، ١٣٥٠هـ.

١٩٣- **التقرير والتحبير**، لمحمد بن الحسن بن أمير الحاج، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، تصوير على طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة.

١٩٤- **تقرير الاستناد فى تفسير الاجتهاد**، للإمام السيوطى، تحقيق المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة بالإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٩٥- **التلويح فى كشف حقائق التنقيح**، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، مطبعة محمد على صبيح، ميدان الأزهر بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٩٦- **تيسير التحرير شرح كتاب التحرير**، (لكمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام) لمحمد أمين، المعروف بأمير بادشاه الحنفى، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

١٩٧- **الدراية فى تخريج أحاديث الهداية**، للإمام ابن حجر العسقلانى، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليمانى، مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٩٨- **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعى، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، ١٣٠٩هـ.

١٩٩- **سبل السلام**، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى، تحقيق إبراهيم عصر، دار الحديث بالقاهرة، بدون تأريخ.

٢٠٠- **شرح الفقه الأكبر**، لأبى منصور الحنفى، طبعة الشئون الدينية بقطر، ولملا على القارى، مطبعة مصطفى الحلبى ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

٢٠١- **صحة أصول مذهب أهل المدينة**، للإمام ابن تيمية، دار الندوة الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.

٢٠٢- **علم أصول الفقه**، للشيخ عبد الوهاب خلاف، مكتبة الدعوة الإسلامية بالقاهرة، الطبعة الثامنة، بدون تاريخ.

٢٠٣- **علم أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامى**، للشيخ أحمد إبراهيم، طبعة دار الأنصار بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٠٤- **علم الفقه**، للدكتور عبد المنعم النمر، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٩٠م.

٢٠٥- **غاية الوصول شرح لب الأصول**، لزكريا الأنصارى، مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الأخيرة ١٣٦٠هـ.

٢٠٦- **الفتاوى**، للإمام الأكبر محمود شلتوت، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة السابعة عشر ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٠٧- **الفتح المبين فى طبقات الأصوليين**، لعبد الله مصطفى المراغى، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٠٨- **الفقيه والمتفقه**، لأبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى، تحقيق عادل يوسف العزازى، دار ابن الجوزى بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، توزيع دار التوعية الإسلامية، مصر.

٢٠٩- **الفقه الإسلامى، مرونته، وتطوره**، للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق، طبعة الأمانة العامة اللجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف، بدون تاريخ.

٢١٠- **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت**، لعبد العلى محمد بن نظام الأنصارى، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٢٢هـ مطبوع بهامش المستصفى.

٢١١- **قواعد الإحكام فى مصالح الأنام**، للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢١٢- **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد النجدى، توزيع الرئاسة العامة لشئون الحرمين ١٤٠٤هـ.

٢١٣- **المحصول فى أصول الفقه**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢١٤- **مختصر المنتهى الأصولى** لعثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٣٩٣هـ.

٢١٥- **المستصفى من علم الأصول**، لأبى حامد محمد الغزالى، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٢٢هـ.

٢١٦- **المسودة فى أصول الفقه**، لآل تيمية، جمع : أحمد عبد الغنى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربى، بيروت، بدون تاريخ.

٢١٧- **مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية**، للمستشار الدكتور على جريشة، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢١٨- **المعتمد فى أصول الفقه**، لأبى الحسين محمد بن على البصرى، قدم له خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٢١٩- **الموافقات فى أصول الشريعة**، لأبى إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى،

تحقيق عبدالله دارز، وإبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٢٠- **مناهج العقول شرح منهاج الأصول**، لمحمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة، بهامش نهاية السول.

٢٢١- **الميزان للشعراني**، مصطفى البابى الحلبى ١٣٥٩هـ.

٢٢٢- **نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية**، للإمام عبد الله بن يوسف الزيلعى، دار المأمون بالقاهرة، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

٢٢٣- **نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى**، للدكتور على حسن عبد القادر، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثالثة ١٩٦٥م.

٢٢٤- **نهاية السول فى شرح منهاج الوصول على علم الأصول**، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، تصوير على طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة، بهامش التقرير والتحبير.

٢٢٥- **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، لمحمد بن على الشوكانى، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

رابعًا : التوحيد والفرق والمذاهب :

٢٢٦- **الإبانة عن أصول الديانة**، لأبى الحسن الأشعرى، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٢٧- التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى، تحقيق الدكتور فتحى أنوار الدابولى، ومجدى فتحى السيد، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٢٨- **الاتجاه الاعتزالى فى الفكر الإسلامى الحديث**، للدكتور أحمد محمد عبد العال، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ١٦٥٠، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢٩- **أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله**، للدكتور على أحمد السالوس، الناشر

: المؤسسة الأفروعربية للنشر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٣٠- **أدب المعتزلة**، للدكتور عبد الحليم بليغ، مطبعة الرسالة بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.

٢٣١- آراء **المعتزلة الأصولية**، دراسة وتقويماً، للدكتور على بن سعد بن صالح، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٣٢- **الأربعين فى أصول الدين**، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازى، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٣٣- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد**، للإمام الحرمين عبد الملك الجوينى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٣٤- **الأسماء والصفات**، لأحمد بن الحسين البيهقى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٣٥- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لابن تيمية، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، طبع عالم الكتب ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٣٦- **أصل الشيعة وأصولها**، لمحمد الحسين آل كاشف الغطاء، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٣٧- **أصول الدين**، لأبى منصور عبد القادر البغدادى، مطبعة الدولة، استنبول، الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

٢٣٨- **أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية**، للدكتورة عائشة يوسف المناعى، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٣٩- **الاعتصام**، لأبى إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى، تحقيق محمود طعمة حلبى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٤٠- **إظهار الحق**، لرحمت الله الهندى، تحقيق أحمد حجازى السقا، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٤١- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، لابن تيمية، تحقيق صلاح عويضة، مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤٢- **الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد**، لأبى الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط، تحقيق محمد حجازى، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٤٣- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، لأبى بكر بن الطيب الباقلانى، تحقيق محمد زاهد الحسن الكوثرى، الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٤٤- **البابية والبهائية فى الميزان**، لمجموعة من العلماء، مطبوعات الأزهر، بدون تاريخ.

٢٤٥- **بيان تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية**، لابن تيمية، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

٢٤٦- **البهائية فى خدمة الاستعمار**، نشر : منظمة الإعلام الإسلامى، طبعة : سبهر-طهران، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٤٧- **البهائية وسائل وغايات**، لأستاذنا الدكتور طه الدسوقى حبيشى، دار الهدى للطباعة بالقاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٤٨- **تاريخ المذاهب الإسلامية فى السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربى، بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٤٩- **تطهير الجنان واللسان**، لابن حجر الهيتمى، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٢٥٠ - **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، لمحمد بن أحمد الملطى، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، مكتبة المثنى، بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢٥١- **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، لمحمد بن اسحاق بن خزيمة، تحقيق الدكتور عبد العزيز الشمowان، دار الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٥٢- **جهم بن صفوان ومكانته فى الفكر الإسلامى**، لخالد العلى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.

٢٥٣- **حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لابن قيم الجوزية، مطبعة المدنى، بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٥٤- **الحقائق الجلية فى الرد على ابن تيمية فيما أورده فى الفتوى الحموية،** للشيخ شهاب الدين أحمد بن جهبل الحلبى، تحقيق الدكتور طه الدسوقى حبيشى، دار الفجر الجديد بالقاهرة، ١٩٨٧م.

٢٥٥- **الخطوط العريضة،** لمحب الدين الخطيب، تحقيق محمد مال الله ، المطبعة الفنية، بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٥٦- **الخلافة ونشأة الأحزاب السياسية،** للدكتور محمد عمارة، مطبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

٢٥٧- **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه،** لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى، تحقيق حسن السقاف، دار الإمام النووى، بالأردن، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٥٨- **رسائل الجاحظ من كتاب خلق القرآن،** لعمرو بن بحر الجاحظ، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ١٩٧٩م.

٢٥٩- **رسائل العدل والتوحيد،** للدكتور محمد عمارة، مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٦٠- **رسائل العدل والتوحيد،** ليحيى بن الحسين، مؤسسة دار الهلال، ١٩٧١م.

٢٦١- **الروح،** لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد إسكندز يلدا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٦٢- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم،** لأبى القاسم بن الحسن الطبرى اللالكائى، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر، بدون تاريخ.

٢٦٣- **شرح الأصول الخمسة،** للقاضى عبد الجبار الهمدانى، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٦٤- **شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية،** لعلى بن أبى العز الحنفى، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٢٦٥- **شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل،** لابن قيم الجوزية،

مطبعة دار التراث، بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٦٦- **شرح القصيدة النونية، المسماة الكافية الشافية فى الانتصار للفرقة الناجية،** لابن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور محمد خليل هراس، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٦٧- **شرح لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد،** لموفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسى، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٦٨- **الشيعة الإثنى عشرية ومنهجهم فى تفسير القرآن الكريم،** للدكتور محمد إبراهيم العسال، مخطوط بكلية أصول الدين، بالقاهرة، رقم ١١٦٠.

٢٦٩- **الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم،** للسيد أمير محمد القزوينى، دار الزهراء، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢٧٠- **الشيعة هم أهل السنة،** للدكتور محمد التيجانى السماوى، شمس المشرق ومؤسسة الفجر، لندن، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٧١- **الشيعة والشيع،** لمحمد جواد مغنية، دار الكتاب البنانى، بدون تاريخ.

٢٧٢- **الشيعة والتصحيح،** الصراع بين الشيعة والتشيع، للدكتور موسى الموسوى، طبعة لوس أنجلوس ١٤٠٨هـ- ١٩٧٨م.

٢٧٣- **الشيعة والسنة،** لإحسان إلهى ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، بدون تاريخ.

٢٧٤- **الصواعق المحرقة فى الرد على أهل البدع والزندقة،** لأحمد بن حجر الهيتمى، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٢٧٥- **العصريون معتزلة اليوم،** للأستاذ يوسف كمال، دار الوفاء، بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٧٦- **العقيدة الصحيحة فى الله وما ثار حولها من مشكلات،** للحافظ عبد الغنى ابن إسماعيل النابلسى، دار مسلم، القاهرة، بدون تاريخ.

٢٧٧- **العقيدة والشريعة فى الإسلام**، تاريخ التطور العقدى والتشريعى فى الدين الإسلامى، لجولدتسهير، نقله إلى العربية الدكتور على حسن عبد القاهر، ومحمد يوسف موسى، وعبد العزيز عبد الحق، الناشر : دار الكتب الحديثة بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٢٧٨- **العلمانية : نشأتها، وتطورها، وآثارها فى الحياة الإسلامية المعاصرة**، للدكتور سفر ابن عبد الرحمن الحوالى، دار مكة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٧٩- **الغيب فى ضوء القرآن الكريم**، للدكتور صدقى عبد الحميد عبد ربه، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ١١١٣ .

٢٨٠- **الغيبيات فى ضوء السنة**، للدكتور محمد أحمد همام، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ١٨٦٤ .

٢٨١- **الفصل فى الملل والأهواء والنحل**، لأبى محمد على بن حزم الظاهرى، مكتبة الخانجى بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٨٢- **الفرق بين الفرق**، لعبد القادر بن طاهر البغدادى، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٨٣- **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها**، للدكتور غالب على عواجى، مكتبة لينة بدمنهور، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٨٤- **القاديانية**، للإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين، طبعة مجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

٢٨٥- **القاديانية ومصيرها فى التاريخ**، للدكتور طه حبيشى، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٨٦- **الكواشف الجلية عن معانى الوسطية**، لعبد العزيز محمد السلمان، شركة الراجحى، الطبعة العاشرة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٨٧- **المحيط بالتكليف**، للقاضى عبد الجبار، جمع الحسن بن أحمد بن منتوية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف بالقاهرة.

٢٨٨- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية : شرح الدرر المضيئة في عقيدة الفرق المرضية**، لمحمد أحمد السفاريني، مكتبة أسامة بالرياض، بدون تاريخ.

٢٨٩- **مختصر التحفة الإثني عشرية**، تأليف شاه عبد العزيز الإمام ولي الله أحمد الدهلوي، تعريب غلام محمد الأسلمي، وتهذيب السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، طبعة الرئاسة العامة للإفتاء والإرشاد بالسعودية ١٤٠٤هـ.

٢٩٠- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن قيم الجوزية، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٩١- **مذاهب التفسير الإسلامي**، لجولد تسهير، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٢٩٢- مع الدكتور موسى الموسوي في كتابه الشيعة والتصحيح، للدكتور علاء الدين السيد أمير القزويني، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، إيران، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٩٣- **المعتزلة**، زهدي حسن جاد الله، مطبعة مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ-١٩٤٨م.

٢٩٤- **المعتزلة واتجاههم العقلي وأثره في تطور الفكر الإسلامي الحديث**، للدكتور نشأت عبد الجواد، مخطوط بكلية أصول الدين، بالقاهرة، رقم ١٨٤١ .

٢٩٥- **المعتزلة وأصولهم الخمسة**، وموقف أهل السنة منها، للأستاذ عواد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٩٦- **مع الشيعة الإثني عشرية في الأصول والفروع**، للدكتور علي أحمد السالوس، دار التقوى بمصر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٩٧- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ-

١٩٨٤م.

٢٩٨- **الملل والنحل**، لأبى الفتح محمد عبد الكريم الشهرستانى، تحقيق أحمد فهمى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٢٩٩- **منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية**، لأبى العباس أحمد بن تيمية، المطبعة الأميرية، ببولاق، الطبعة الأولى١٣٢١هـ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت

٣٠٠- **الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة**، إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامى بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٠١- **موقف المعتزلة من السنة ومواطن انحرافهم عنها**، لأبى لبابة حسين، دار اللواء بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٠٢- **النبوات**، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٠٣- **نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة**، للدكتور مصطفى حلمى، دار الدعوة، بالإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٠٤- **وجهة الإسلام، نظرة فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى**، لجماعة من المستشرقين، نقله عن الإنكليزية محمد عبد الهادى أبو ريدة، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٣٠٥- **الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة**، لموسى جار الله العراقى، دار الكتب السلفية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

خامساً : التاريخ والتراجم :

٣٠٦- **أدباء العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام**، لبطرس البستانى، دار مأمون عبود ١٩٧٩م.

٣٠٧- **الإرشاد فى معرفة علماء الحديث**، للخليل بن عبد الله الخليلى القزوينى، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٠٨- **الاستيعاب فى معرفة الأصحاب**، لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر،

٣٠٩-**أسد الغابة فى معرفة الصحابة،** لأبى الحسن على بن محمد الجزرى، تحقيق على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٣١٠- **إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين،** لأبى المحاسن عبد الباقى بن على اليمانى، تحقيق عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٣١١- **الإصابة فى تمييز الصحابة،** لابن حجر العسقلانى، مطبعة دار السعادة بالقاهرة، ١٣٢٨هـ.

٣١٢- **الأعلام،** قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلى، دار العلم، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

٣١٣- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ،** لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا بالقاهرة، بدون تاريخ.

٣١٤- **إنباه الرواه على أنباه النحاة،** لأبى الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٩٥٠ .

٣١٥- **البداية والنهاية فى التاريخ،** لأبى الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم، وآخرون، دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣١٦- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،** لمحمد بن على الشوكانى، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٣١٧- **بغية الوعاة،** لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبى، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٣١٨- **البيان والتوضيح، لمن أخرج له فى الصحيح ومس بضرب من التجريح،** لأبى زرعة عبد الرحيم بن الحسين العراقى، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣١٩- **تاج التراجم فى طبقات الحنفية،** لأبى الفداء قاسم بن قطلوبغا، تحقيق محمد

خير رمضان يوسف، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٢٠- **تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده**، لمحمد رشيد رضا، مطبعة المنار بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ-١٩٣١م.

٣٢١- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادى، تصحيح محمد سعيد العرفى، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م، تصوير دار الكتب العلمية.

٣٢٢- **تاريخ الثقات**، لأبى الحسن أحمد بن عبد الله العجلى، بترتيب الحافظ الهيثمى، وتضمينات الحافظ ابن حجر، تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٣٢٣- **تاريخ الشعوب الإسلامية**، لكارل بروكلمان، دار العلم، بيروت، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.

٣٢٤- **تاريخ الصحابة الذين روى عنهم الأخبار**، لأبى حاتم محمد بن حبان البستى، تحقيق بوران الضناوى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٢٥- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لابن حجر العسقلانى، تحقيق على محمد البجاوى، المؤسسة المصرية للتأليف، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٣٢٦- **تجريد أسماء الصحابة**، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى، نشر وتصوير دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٣٢٧- **تذكرة الحفاظ**، للذهبى، تصحيح عبد الرحمن المعلمى اليمانى، حيدر آباد الكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣٢٨- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن** حجر العسقلانى، تحقيق أيمن صالح **شعبان**، دار الكتب العلمية، الطبعة **الأولى** ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٢٩- **التعريف برواة مسند الشاميين**، للدكتور **على** محمد جماز، مؤسسة الكتب الثقافية، **بيروت**، ودار الثقافة، قطر، الطبعة **الأولى** ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٣٠- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلانى، **تحقيق** مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب **العلمية**، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٣١- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد،** لأبى بكر محمد بن عبد الغنى بن نقطة، تصحيح كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٣٣٢- **تهذيب الأسماء واللغات،** لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى، المطبعة المنيرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٣٦هـ-١٩٢٧م، تصوير دار الكتب العلمية.

٣٣٣- **تهذيب الكمال فى أسماء الرجال،** لأبى الحجاج جمال الدين المزى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٤١٢هـ-١٩٨٠م-١٩٩٢م.

٣٣٤- **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم،** لأبى حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٣٥- **الثقات،** لمحمد بن حبان البستى، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٤٠٤هـ/١٩٧٣م-١٩٨٤م، تصوير دار الكتب العلمية.

٣٣٦- **الجرح والتعديل،** لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ-١٩٥١م، تصوير دار الكتب العلمية.

٣٣٧- **الجمع بين رجال الصحيحين،** لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى، المعروف بابن القيسرانى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ-١٩٠٥م.

٣٣٨- **الجواهر المضية فى طبقات الحنفية،** لعبد القادر بن محمد القرشى، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار العلوم، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٣٩- **حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة،** للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.

٣٤٠- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال فى أسماء الرجال،** لأحمد بن عبد الله الخزرجى، تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، مكتبة القاهرة بمصر ١٣٢٢هـ.

٣٤١- **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلانى، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م، تصوير دار إحياء التراث العربى.

٣٤٢- **الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب** (المالكى)، لإبراهيم بن على، المعروف بابن فرحون المالكى، تحقيق مأمون محيى الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٤٣- **ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين**، للعبادى، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٤٤- **رجال صحيح البخارى، المسمى الهداية والإرشاد فى معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخارى فى جامعه**، لأبى نصر أحمد بن الحسين الكلاباذى، تحقيق عبدالله الليثى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٤٥- **رجال الشيعة فى الميزان**، لعبد الرحمن الزرعى، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٤٦- **رجال صحيح مسلم**، لأبى بكر أحمد بن منجويه الأصبهانى، تحقيق عبد الله الليثى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٤٧- **سير أعلام النبلاء**، للذهبى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٤٨- **الإمام الشافعى، ناصر السنة، وواضع الأصول**، للأستاذ عبد الحليم الجندى، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

٣٤٩- **شبهات حول العصر العباسى الأول**، للدكتور مؤيد فاضل ملا رشيد، طبعة دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٥٠- **شجرة النور الذكية فى طبقات المالكية**، للشيخ محمد محمد مخلوف، دار الفكر، بدون تاريخ.

٣٥١- **شـذرات الذهب فى أخبار من ذهب**، لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى، مكتبة القدسى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ-١٣٧١هـ/ ١٩٥٠م-١٩٥١م، تصوير دار الكتب العلمية.

٣٥٢- **الضعفاء**، لأبى زرعة الرازى = **أبو زرعة وجهوده فى السنة**، للدكتور سعدى الهاشمى، نشر مكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٥٣- **الضعفاء**، لأبى نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهانى، تحقيق الدكتور فاروق حماده، دار الثقافة بالمغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٣٥٤- **الضعفاء الكبير**، لأبى جعفر محمد بن عمرو العقيلى، تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٥٥- **الضعفاء والمتروكين**، لأحمد بن على بن شعيب النسائى، تحقيق بوران الضناوى، وكمال يوسف الحوت،مؤسسة الكتب الثقافية،بيروت،الطبعة الثانية١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٥٦- **الضعفاء والمتروكين**، لأبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى، تحقيق عبد الله القاضى، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٤م.

٣٥٧- **الضعفاء الصغير**، لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، تحقيق إبراهيم زايد، دار الوعى، حلب ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٣٥٨- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوى، نشر مكتبة القدسى بالقاهرة، ١٣٥٤هـ.

٣٥٩- **طبقات الحفاظ**، للسيوطى، تحقيق لجنة من العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٦٠- **طبقات الحنابلة**، لأبى الحسن محمد بن أبى يعلى الفراء، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م، تصوير دار المعرفة، بيروت.

٣٦١- **الطبقات السنية فى تراجم الحنفية**، لأحمد بن عبد القادر الغزى التميمى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة

الأولى ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٣٦٢- **طبقات الشافعية**، لأبى بكر بن هداية الله الحسينى، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٣٦٣- **طبقات الشافعية الكبرى**، لعبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى، تحقيق محمود محمد الطناحى، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٣٦٤- **طبقات علماء الحديث**، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادى، تحقيق أكرم البوشى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٦٥- **طبقات الفقهاء الشافعيين**، لإسماعيل بن كثير القرشى، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٦٦- **طبقات الفقهاء**، لأبى إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربى، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٦٧- **طبقات القراء**، لمحمد بن الجزرى، تحقيق براجستراسر وبريستل، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٥٢هـ-١٩٣٢م .

٣٦٨- **الطبقات الكبرى**، لأبى عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمى، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٦٩- **طبقات المفسرين**، لمحمد بن على الداودى، تحقيق لجنة من العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٣٧٠- **طبقات المفسرين**، للسيوطى، تحقيق لجنة من العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٣٧١- **طبقات النحاة واللغويين**، لابن قاضى شهبة، نشرة الدكتور محسن غياض، النجف ١٩٧٤م.

٣٧٢- **العبر فى خبر من غبر**، للذهبى، تحقيق محمد السعيد بسيونى زغلول، دار

الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٣٧٣- **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، لأبى القاسم البلخى، والقاضى عبد الجبار، والحاكم الجشمى، تحقيق الأستاذ فؤاد سيد، الدار التونسية بوتنس ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٣٧٤- **الفوائد البهية فى تراجم الحنفية**، لمحمد بن عبد الحى اللكنوى، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين أبو الفوارس النعسانى، دار المعرفة، بيروت، ١٣٢٤هـ.

٣٧٥- **الفهرست**، لأبى الفرج محمد بن أبى يعوب، الشهير بابن النديم، تحقيق الدكتور يوسف على الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٧٦- **الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة**، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى، تحقيق محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٧٧- **الكامل فى ضعفاء الرجال**، لعبد الله بن عدى الجرجانى، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣٧٨- **اللباب فى تهذيب الأنساب**، على بن محمد بن الأثير الجزرى، مكتبة حسام الدين القدسى، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ، تصوير دار صادر، بيروت.

٣٧٩- **لسان الميزان**، لابن حجر العسقلانى، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٨٠- **المجددون فى الإسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر**، لعبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب ومطبعتها بالقاهرة.

٣٨١- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لابن حبان البستى، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعى، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٣٨٢- **مختصر تاريخ دمشق**، لمحمد بن مكرم بن منظور، تحقيق روحية النحاس، ومحمد مطيع، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٣٨٣- **مرآة الجناة وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، لعبد الله

بن أسعد اليافعي، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٨٤- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، لأبى الحسن على بن الحسين المسعودى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، ١٣٦٨هـ-١٩٤٨م.

٣٨٥- **مشاهير علماء الأمصار**، لابن حبان البستى، تحقيق مجدى منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٨٦- **المستشرقون الألمان تراجمهم، وما أسهموا به فى الدراسات العربية**، جمع صلاح الدين منجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

٣٨٧- **مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه**، للدكتورة سيدة إسماعيل كاشف، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٣٨٨- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٧م-١٩٦١م.

٣٨٩- **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد**، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى، تحقيق إبراهيم سعيداى إدريس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٩٠- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، للذهبى، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدى عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٢م.

٣٩١- **مقدمة ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٣٩٢- **مناقب الإمام الشافعى**، لفخر الدين الرازى، تحقيق الدكتور أحمد حجازى السقا، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٩٣- **النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغرى بردى الأتابكى، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م.

٣٩٤- **نزهة الألباب فى طبقات الأدباء**، لأبى البركات بن الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٩٥- **نهاية الاغتباط بمن رمى من الرواة بالاختلاط**، لعلاء الدين على رضا، دار

المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٩٦- **النهاية فى الفتن والملاحم**، للحافظ ابن كثير، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.
٣٩٧- **الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامى**، للدكتور محمد ياسين مظهر صديقى، ترجمة الدكتور سمير عبد الحميد إبراهيم، دار الصحوة للنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٩٨- **الوافى بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك، نشر المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ-١٤٠٥هـ/١٩٣١م-١٩٨٥م.
٣٩٩- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبى العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

سادساً : المعاجم، والموسوعات، والتعريفات :

٤٠٠- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الزبيدى، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٤٠١- **التعريفات**، لعلى بن محمد الجرجانى، تحقيق إبراهيم الإبيارى، دار الريان للتراث، بدون تاريخ.
٤٠٢- **دائرة المعارف الإسلامية**، نقلها للعربية أحمد السنتناوى، وآخرون، نشر دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٤٠٣- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهرى، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٠٤- **الفروق فى اللغة**، لأبى الهلال الحسن بن عبد الله العسكرى، دار الآفاق الجديدة، بدون تاريخ.
٤٠٥- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، المطبعة الأميرية، الطبعة الثالثة ١٣٠١هـ، تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٤٠٦- **كشـاف اصطلاحات الفنـون**، للمولوى محمد بـن على التهـانوى، طبع بالهند ١٢٧٨هـ، تصوير دار صادر، بيروت.

٤٠٧- **كشـف الظنون عن أسامى الكتب والفنون**، لمصطفى عبد الله حاجى خليفة، تقديم شـهاب الديـن النجفى المرعشـلى، طبعة إسـطنبول، مطبعـة المعارف ١٩٢١م.

٤٠٨- **لسـان العرب**، لأبى الفضـل محمد بن مكـرم بن منظـور، دار صـادر، بيروت ١٣٠٠هـ-١٨٨٢م.

٤٠٩- **مختار الصحـاح**، لمحمـد بن أبى بكـر الرازى، عنى بترتيبـه محمود خـاطر، دار النهضة للطباعة.

٤١٠- **المصبـاح المنير فى غريب الشـرح الكبير للرافعى**، لأحمد بـن محمد بن على الفيومى، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوى، دار المعارف، بدون تاريخ.

٤١١- **مصـادر اللغة**، للدكتور عبـد الحميد الشـلقانى، مطابع جامعـة الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٤١٢- **معجم البلـدان**، لأبـى عبـد الله يـاقوت بن عبـد الله الحمـوى البغدادى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

٤١٣- **المعجم الوسيط**، للدكتور إبراهيم أنيس، وآخرون، دار الفكر، بدون تاريخ.

سابعاً : الدفـاع عن السنـة ورواتهـا :

٤١٤- **أبو هريرة راويـة الإسـلام**، للدكتور محمد عجـاج الخطيب، مكتبـة وهبـة بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤١٥- **أبو هريرة فـى ضوء مروياتـه**، للدكتور محمـد مصطفى الأعظمـى، خـال من مكان الطبع وتاريخه.

٤١٦- **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث فى القرن الثالث الهجرى**، للدكتور عبدالمجيد محمود، مكتبة الخانجى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤١٧- **الدفاع عن السنة**، الجزء الأول من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة، الخداع

والتضليل) لشيخنا الجليل الدكتور طه الدسوقى حبيشى، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨٩-١٩٨٨م.

٤١٨- **الأضواء الكاشفة لما فى كتاب أضواء على السنة من الذلل والتضليل والمجازفة**، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٧٨هـ.

٤١٩- **تأويل مختلف الحديث**، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٢٠- **تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها**، للسيد سليمان الندوى، ترجمها الشيخ عبدالوهاب الدهلوى بمكة المكرمة، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ

٤٢١- **توثيق الأحاديث النبوية (نقد قاعدة شاخت) السكوت عن الاستدلال بالحديث فى موطن الاحتجاج دليل على عدم وجوده**، بقلم ظفر إسحاق الأنصارى، ترجمة جمال محمد جابر، مجلة كلية الدعوة الإسلامية بليبيا، العدد الحادى عشر، ١٩٩٤م.

٤٢٢- **توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى، أسسه واتجاهاته**، للدكتور رفعت فوزى عبدالمطلب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.

٤٢٣- **حجية السنة**، للدكتور عبد الغنى عبد الخالق، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٢٤- **الحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام** ، لمحمد ناصر الدين الألبانى، مطبعة الدار السلفية، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٤٢٥- **الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة المحمدية**، للدكتور محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

٤٢٦- **دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه**، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٢٧- **دفاع عن أبى هريرة**، لعبد المنعم صالح العلى العزى، مكتبة النهضة، ببغداد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٤٢٨- **دفاع عن أبى هريرة**، للأستاذ عثمان موانى، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

٤٢٩- **دفاع عن الحديث والمحدثين وتفنيد شبهات خصومه** لجماعة من نوابغ العلماء، تصحيح زكريا على يوسف، مطبعة الإمام، توزيع مكتبة المتنبى بالقاهرة ١٩٧٢م.

٤٣٠- **دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين**، للدكتور محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٣١- **دراسات أصولية فى السنة النبوية**، للدكتور محمد إبراهيم الحفناوى، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٣٢- **دراسات فى السنة وعلوم الحديث**، للدكتور محمد المنسى، الناشر مكتبة الشباب بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٤٣٣- **دراسات فى السنة ومناهج المحدثين**، للدكتور رجب إبراهيم صقر، خال من مكان الطبع وتاريخه.

٤٣٤- **دراسات فى السيرة النبوية**، للأستاذ محمد سرور بن نايف، دار الأرقم، برمنجهام، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٣٥- **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**، للدكتور امتياز أحمد، نقله إلى العربية الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٣٦- **الرد القويم على المجرم الأثيم**، للشيخ محمود بن عبد الله التويجرى، طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٣٧- **السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين**، للدكتور رءوف شلبى، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٤٣٨- **السنة بياناً للقرآن**، للدكتور إبراهيم محمد عبد الله الخولى، نشر الشركة العربية للطباعة والنشر ١٩٩٣م.

٤٣٩- **السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم**، للدكتور عبد الموجود محمد عبداللطيف، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٤٠- **السنة تشريع لازم ودائم**، للدكتور فتحى عبد الكريم، مكتبة وهبه بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٤١- **السنة فى مواجهة أعدائها**، الجزء الثانى من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة)، للدكتور طه الدسوقى حبيشى، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٤٢- **السنة قبل التدوين**، للدكتور محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٤٣- **السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه**، للدكتور سيد أحمد رمضان المسير، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

٤٤٤- **السنة المطهرة والتحديات**، للدكتور نور الدين عتر، مكتبة دار الفلاح، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٤٥- **السنة مع القرآن**، للدكتور سيد أحمد المسير، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٤٦- **السنة المفترى عليها**، للمستشار سالم على البهنساوى، دار الوفاء، بالمنصورة، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٤٧- **السنة النبوية بين أنصارها وخصومها**، للدكتور سعد المرصفى، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٧٤٨، لسنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٤٤٨- **السنة النبوية الشريفة**، للدكتور أحمد محمود كريمة، هدية مجلة الأزهر الشريف، عدد ربيع الأول ١٤١٨هـ.

٤٤٩- **السنة النبوية فى مواجهة التحدى**، للدكتور أحمد عمر هاشم، طبعة مجمع

البحوث الإسلامية ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.

٤٥٠- **السنة النبوية المطهرة قسم من الوحى الإلهى المنزل**، للدكتور محمد على الصابونى، خال من مكان الطبع وتاريخه.

٤٥١- **السنة النبوية، مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها**، لشيخنا الجليل الدكتور عبد المهدى عبد القادر، دار الاعتصام بالقاهرة، بدون تاريخ.

٤٥٢- **السنة والتشريع**، لشيخنا الجليل الدكتور موسى شاهين لاشين، هدية مجلة الأزهر الشريف، عدد شعبان ١٤١١هـ.

٤٥٣- **السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة**، ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد العالمى للفكر الإسلامى، واشنطن، نشر مؤسسة آل البيت، عمان، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٤٥٤- **شفاء الصدور فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين**، للدكتور السيد محمد نوح، طبعة دار الوفاء بالمنصورة، بدون تاريخ.

٤٥٥- **الشفاعة**، لمقبل بن هادى الوادعى، الناشر مكتبة دار الأرقم، مطبعة المدنى، مصر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٥٦- **ضلالات منكرى السنة**، الجزء الثالث من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة)، للدكتور طه الدسوقى حبيشى، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٥٧- **ضوابط الرواية عند المحدثين**، للأستاذ الصديق بشير نصر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى، الجماهيرية العظمى، طرابلس، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٤٥٨- **الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين**، للدكتور أحمد محرم الشيخ، مطبعة الأمانة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٤٥٩- **ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها**، للدكتور صالح أحمد رضا، طبعة إدارة الثقافة والنشر بالسعودية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٦٠- **ظلمات أبى رية أمام أضواء السنة المحمدية**، للأستاذ محمد عبد الرازق حمزة،

المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٧٩هـ.

٤٦١- **عقيدة أهل الإسلام فى نزول عيسى عليه الإسلام**، وإرغام المبتدع الجهول باتباع سنة الرسول، لأبى الفضل عبد الله الصديق الغمارى، مكتبة القاهرة بمصر، بدون تاريخ.

٤٦٢- **عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام**، للدكتور ناصر على الشيخ، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٦٣- **العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ**، لأبى بكر ابن العربى المالكى، تحقيق محب الدين الخطيب، ومحمود مهدى الإستانبولى، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٤١٢هـ.

٤٦٤- **العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم**، لمحمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق شعيب الأرنؤوط، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٦٥- **الفكر المنهجى عند المحدثين**، للدكتور همام عبد الرحيم سعيد، كتاب الأمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٦٦- **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**، للدكتور خادم حسين إلهى بخش، الناشر مكتبة الصديق بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٦٧- **قصة الهجوم على السنة**، للدكتور على أحمد السالوس، دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٤٦٨- **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.

٤٦٩- **المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية**، للدكتور محمد أمان بن على الجامى، دار الأصفهانى، رابطة العالم الإسلامية، بدون تاريخ.

٤٧٠- **المدخل إلى السنة النبوية**، بحوث فى القضايا الأساسية عن السنة النبوية، للدكتور عبد المهدى عبد القادر، دار الاعتصام ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٧١- **مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها**، للأستاذ عبد الله بن على النجدى

القصيمى، مراجعة الشيخ خليل الميس، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٧٢- **مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة**، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٧٣- **المكانة العلمية، لعبد الرزاق بن همام الصنعانى فى الحديث النبوى**، لشيخنا الجليل إسماعيل عبد الخالق الدفتار، الجزآن الأول والثانى فى مكانة السنة ورد شبهات الطاعنين فى حجيتها، والثالث والرابع فى مكانة الصنعانى فى الحديث، والرسالة مخطوطة بكلية الأصول بالقاهرة، رقم٢٣٣٢ لسنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٤٧٤- **منزلة السنة فى التشريع الإسلامى**، للدكتور محمد أمان بن على الجامى، دار حراء للكتاب بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤٧٥- **منزلة السنة من الكتاب وأثرها فى الفروع الفقهية**، للأستاذ محمد سعيد منصور، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٧٦- **منهاج السنة فى الحدود، وأثره فى صلاح المجتمع**، للدكتور عبد المنعم عطية عبدالقوى سكران، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ١٤٣٧ لسنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٧٧- **منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل**، دراسة مقارنة، للدكتورة عزيه على طه، مؤسسة الرسالة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٧٨- **المؤتمر العلمى الرابع للسيرة، والسنة النبوية**، والمؤتمر العاشر لمجمع البحوث الإسلامية، مطابع الشروق، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٤٧٩- **موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية**، للأستاذ الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٨٠- **نصوص من السنة ودفاع عنها**، للدكتور رفعت فوزى، دار الثقافة العربية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٨١- **النفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة، والسنة النبوية**، للشيخ محمد الطاهر الحامدى، قدم له وكتب حواشيه الطاهر محمد الطاهر، الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٨٢- **نقد كتاب نصر أبو زيد ودحض شبهاته**، للدكتور رفعت فوزى عبد المطلب، مطبعة المدنى، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٨٣- **نقض مطاعن نصر أبو زيد فى القرآن، والسنة، والصحابة، وأئمة المسلمين**، للدكتور إسماعيل سالم، دار التوزيع والنشر الإسلامية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

ثامناً : مراجع عامة :

٤٨٤- **ابن تيمية، حياته، وعقائده**، لصائب عبد الحميد، الغدير للدراسات والنشر، بيروت.

٤٨٥- **الإبداعات الطبية لرسول الإنسانية**، للأستاذ مختار سالم، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٨٦- **البحث فى مصادر التاريخ الدينى**، دراسة عملية، لأحمد صبحى منصور، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤٨٧- **البصائر والذخائر، لأبى حيان التوحيدى**، طبع بمصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م.

٤٨٨- **أبو هريرة**، لعبد الحسين شرف الدين الموسوى، دار الزهراء، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٨٩- **البيان والتبيين**، لأبى عثمان، عمرو بن بحر الجاحظ، مكتبة الخانجى بمصر، الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٤٩٠- **الاتجاهات الفكرية المعاصرة**، للمستشار الدكتور على جريشة، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٩١- **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها**، للأستاذ عبد الرحمن حبنكة الميدانى، دار

القلم، دمشق، الطبعة السابعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٤٩٢- **أحاديث أم المؤمنين عائشة**، أدوار من حياتها، لمرتضى العسكرى، دار الزهراء، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٩٣- **الحديث النبوى فى النحو العربى**، للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٩٤- **احذروا الأساليب الحديثة فى مواجهة الإسلام**، للدكتور سعد الدين السيد صالح، دار التقوى، بلبيس، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٩٥- **أخبار عمرو بن عبيد**، لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى، تحقيق الدكتور يوسف فان إس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٧م.

٤٩٦- **أدب العرب فى صدر الإسلام**، لحسين الحاج حسن، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٩٧- **الدولة والمجتمع**، لمحمد شحرور، الأهالى، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٧م.

٤٩٨- **الرسالة المحمدية**، للسيد سليمان الندوى، الدار السعودية، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤٩٩- آراء **المستشرقين حول القرآن وتفسيره**، للدكتور عمر إبراهيم رضوان، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥٠٠- **أساليب الغزو الفكرى للعالم الإسلامى**، للدكتور على جريشة، ومحمد شريف الزيبق، دار الاعتصام، القاهرة.

٥٠١- **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى**، للدكتور محمود حمدى زقزوق، دار المنار بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٥٠٢- **الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم**، للدكتور مصطفى السباعى، دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٠٣- **الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر**، لعدنان محمد وزان، رابطة العالم الإسلامى، ضمن سلسلة دعوة الحق العدد ٢٤ السنة الثالثة.

٥٠٤- **الإسلام على مفترق الطرق**، لمحمد أسد، (ليبولد فايس)، ترجمة الدكتور عمر

فروخ، دار العلم، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٠٥- **الإسـلام فى تصورات الغرب**، للدكتور محمود حمدى زقزوق، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٠٦- **الإسلام والحضارة الغربية**، للدكتور محمد عمر حسين، دار الرسالة، جدة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٠٧- **الإسلام والعقلانية**، لجمال البنا، دار الفكر الإسلامى، القاهرة.

٥٠٨- **الإسلام والمستشرقين**، لنخبة من العلماء المسلمين، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٠٩- **الإسـلام والإيمان منظومـة القيم**، لمحمد شحرور، الأهالى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٥١٠- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى**، للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥١١- **شرح ديوان كعب بن زهير**، لأبى سعيد الحسن بن عبيد الله العسكرى، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

٥١٢- **شرح نهج البلاغة**، لابن أبى الحديد، ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥١٣- **الشعر والشعراء، لابن قتيبة**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

٥١٤- **أصالة الفكر الإسـلامى فى مواجهة التغريب والعلمانية والتنوير الغربى**، للأستاذ أنور الجندى، دار الفضيلة بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥١٥- **الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى**، للدكتور طه الدسوقى حبيشى، دار على للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥١٦- **أصول التفكير النحوى**، للدكتور على أبى المكارم، دار القلم، بيروت، ١٩٧٣م.

٥١٧- **أصول الفقه المحمدى**، لجوزيف شاخت، ترجمة الأستاذ الصديق بشير بن

نصر، نشر مجلة كلية الدعوة، بليبيا، العدد ١١ لسنة ١٩٩٤م.
٥١٨- **أصول النحو**، لسعيد الأفغانى، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٦هـ.
٥١٩- **الأصلان العظيمان، الكتاب والسنة، رؤية جديدة**، لجمال البنا، مطبعة حسان بالقاهرة.
٥٢٠- **أضواء على السنة المحمدية، أو دفاع عن الحديث**، لمحمود أبو ريه، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
٥٢١- **الأضواء القرآنية فى اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخارى منها**، للسيد صالح أبو بكر، مطابع محرم الصناعية، ١٩٧٤م.
٥٢٢- **إعادة تقييم الحديث**، لقاسم أحمد، مكتبة مدبولى الصغير، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٥٢٣- **إعادة قراءة القرآن**، لجاك بيرك، ترجمة وائل غالى شكرى، تقديم أحمد صبحى منصور، دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٥٢٤- **العقد الفريد**، لابن عبد ربه الأندلسى، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٢م.
٥٢٥- **أعيان الشيعة**، لمحسن الأمين، طبعة دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
٥٢٦- **الإفصاح فى إمامة على بن أبى طالب**، لمحمد بن النعمان العكبرى، دار المنتصر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٥٢٧- **الأنبياء فى القرآن**، لأحمد صبحى منصور، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٥٢٨- **إنذار من السماء** (النظرية) لنيازى عز الدين، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٥٢٩- **أهل السنة شعب الله المختار**، لصالح الوردانى، كنوتة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٥٣٠- **أوروبا والإسلام**، للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود، دار المعارف

بمصر، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.

٥٣١- **بلاغة الرسول**، للدكتور على محمد حسن العمارى، دار الأنصار بالقاهرة.

٥٣٢- **بحوث فى القرآن والسنة**، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفى للأزهر، الأمانة العامة، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٣٣- **بلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين**، لإسماعيل منصور جودة، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٣٤- **البيان بالقرآن**، لمصطفى كمال المهدوى، دار الآفاق الجديدة، الدار البيضاء، ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٥٣٥- **تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام**، للسيد حسن الصدر، طبعة شركة الطباعة والنشر العراقية ببغداد ١٩٥١م.

٥٣٦- **تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة**، لزكريا عباس داود، دار النخيل للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٥٣٧- **التبشير والاستعمار فى البلاد العربية**، للدكتور مصطفى خالدى، والدكتور عمر فروخ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

٥٣٨- **تبصير الأمة بحقيقة السنة**، لإسماعيل منصور جودة، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٥٣٩- **تراثنا الفكرى فى ميزان الشرع والعقل**، للشيخ محمد الغزالى، دار الآمان، الرباط، المغرب، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٥٤٠- **تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة**، لصفوت حسن لطفى، ومحمد عبد العظيم على، وجلال يحيى كامل، تقديم يحيى كامل أحمد، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة.

٥٤١- **الثورة الإيرانية فى ميزان الإسلام**، للشيخ محمد منظور نعمانى، ترجمة الدكتور سمير عبد الحميد إبراهيم، مطبعة عبير للكتاب والأشغال التجارية، القاهرة.

٥٤٢- **ثم اهتديت**، لمحمد التيجانى، مؤسسة الفجر، لندن، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ-

١٩٨٩م

٥٤٣- **حد الردة**، دراسة أصولية تاريخية، لأحمد صبحى منصور، دار طيبة للدراسات والنشر، القاهرة.

٥٤٤- **الحسبة**، دراسة أصولية تاريخية، لأحمد صبحى منصور، الناشر مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٥٤٥- **حصاد العقل**، لمحمد سعيد العشماوى، مكتبة مدبولى الصغير، ١٩٩٢م.

٥٤٦- **حصوننا مهددة من داخلها**، للدكتور محمد محمد حسين، دار الرسالة، جدة، الطبعة الثانية عشرة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٤٧- **حقائق ثابتة فى الإسلام**، لابن الخطيب، مطبعة الأفق، طهران، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٥٤٨- **حقيقة الحجاب وحجية الحديث**، لمحمد سعيد العشماوى، مكتبة مدبولى الصغير، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥٤٩- **حقيقة السنة النبوية**، لأحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٥٠- **حوار ومناقشة كتاب عائشة أم المؤمنين**، لهشام آل قطيط، دار المحجة البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٥١- **حياة محمد**، للدكتور محمد حسين هيكل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦م.

٥٥٢- **الخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة**، لصالح الوردانى، دار الخليج للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٥٣- **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، لعبد القادر البغدادى، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٥٥٤- **خمسون ومائة صحابي مختلق**، لمرتضى العسكري، دار الزهراء، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٥٥٥- **الخلافة المغتصبة، أزمة تاريخ أم أزمة مؤرخ**، لإدريس الحسينى، دار الخليج

للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٥٦- **درء تعارض العقل والنقل**، لابن تيمية، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى ١٣٢١هـ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، بهامش منهاج السنة.

٥٥٧- **دراسات محمدية**، لجولدتسيهر، ترجمة الأستاذ الصديق بشير نصر، نشر مجلة كلية الدعوة الإسلامية، بليبيا، العدد الثامن لسنة ١٩٩١م، والعدد العاشر لسنة ١٩٩٣م.

٥٥٨- **دراسة الكتب المقدسة فى ضوء المعارف الحديثة**، لموريس بوكاى، مكتبة مدبولى الكبير، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٥٥٩- **دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين**، لصالح الوردانى، الناشر تريدنكو للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٦٠- **دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين**، للشيخ محمد الغزالى، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٦١- **دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالى**، لأحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٦٢- **دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك فى القرن العشرين**، لحسين أحمد أمين، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٦٣- **دين السلطان** (البرهان) لنيازى عز الدين، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٥٦٤- **الربا والفائدة فى الإسلام**، لمحمد سعيد العشماوى، مكتبة مدبولى الصغير، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥٦٥- **رجال اختلف فيهم الرأى**، للأستاذ أنور الجندى، دار الأنصار، القاهرة.

٥٦٦- **الرسول ﷺ فى كتابات المستشرقين**، لنذير حمدان، مطبوعات رابطة العالم الإسلامى، جدة.

٥٦٧- **رشاد خليفة**، صنيعة الصليبية العالمية، وأخطر من سلمان رشدى، للدكتور خالد نعيم، مطبعة المختار الإسلامى، بدون تاريخ.

٥٦٨- **رؤية إسلامية للاستشراق**، للأستاذ أحمد غراب، المنتدى الإسلامى، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٥٦٩- **زواج المتعة حلال عند أهل السنة**، لصالح الوردانى، مكتبة مدبولى الصغير، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥٧٠- **السحر والسحرة والوقاية من الفجرة**، للأستاذ تاج الدين نوفل، مكتبة التراث الإسلامى، القاهرة.

٥٧١- **السلطة فى الإسلام، العقل الفقهى السلفى بين النص والتاريخ**، لعبد الجواد ياسين، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، المغرب، الطبقة الأولى ١٩٩٨م.

٥٧٢- **السنة مصدر للمعرفة والحضارة**، للدكتور يوسف القرضاوى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥٧٣- **الإمام الشافعى وتأسيس الأيديولوجية الوسطية**، لنصر أبو زيد، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٥٧٤- **شفاء الصدر بنفى عذاب القبر**، لإسماعيل منصور جودة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٧٥- **شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة**، لخليل عبد الكريم، دار سينا بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٥٧٦- **شيخ المضيرة (أبو هريرة)**، لمحمود أبو رية، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٧٧- **الشيعة والمتعة**، لمحمد مال الله، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٥٧٨- **الصحابة فى نظر الشيعة الإمامية**، لأسد حيدر، نشر مطبوعات النجاح بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥٧٩- **الصلاة**، لمحمد نجيب، دائرة المعارف العلمية الإسلامية، القاهرة.

٥٨٠- **الصلاة فى القرآن**، لأحمد صبحى منصور، مخطوط.

٥٨١- **صواعق الحق المرسلة على الجنيين والكهان والسحرة**، لفريق من علماء أنصار السنة المحمدية، إعداد عبد المجيد محمد صالح، مطبعة العمرانية، القاهرة.

٥٨٢- **صورتان متضادتان لنتائج الرسول الأعظم**، بين السنة والشيعة الإمامية، لأبى الحسن، على الحسنى الندوى، مطبعة الكلمة بالجيزة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٨٣- **ضحى الإسلام**، للأستاذ أحمد أمين، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٩٦١م.

٥٨٤- **الطب الإسلامى**، للدكتور أحمد طه، دار الاعتصام بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥٨٥- **الطب الوقائى فى الإسلام**، للعميد الصيدلى، عمر محمود عبد الله، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة بالعراق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٨٦- **عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى**، لمرتضى العسكرى، دار الزهراء، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٥٨٧- **عذاب القبر فى الميزان**، لعكاشة عبد المنان الطيبى، دار الاعتصام، القاهرة.

٥٨٨- **عذاب القبر والثعبان الأقرع**، لأحمد صبحى منصور، دار طيبة للدراسات والنشر، القاهرة.

٥٨٩- **عقوبة الحد فى ضوء القرآن الكريم وأثرها فى إصلاح المجتمع**، للدكتور محمد زواوى عبد الله، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ١٧٤٨ سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٩م.

٥٩٠- **العلمانية وموقفها من العقيدة والشريعة**، للدكتور عبد العظيم المطعنى، مكتبة النور، ١٩٩٢م.

٥٩١- **العلمانية وموقف الإسلام منها**، للدكتور عزت عبد المجيد، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، رقم ١١٠٩ .

٥٩٢- **الغارة على التراث الإسلامى**، للأستاذ جمال سلطان، مركز الدراسات الإسلامية برمنجهام، بريطانيا، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٩٣- **الغارة على العالم الإسلامى**، أ.ل شاتليه، نقلها إلى العربية محب الدين الخطيب، ومساعد اليافى، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ.

٥٩٤- **الغدير فى الكتاب والسنة والأدب**، لعبد الحسين أحمد الأمينى، دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الثالثة.

٥٩٥- **فتح الوهاب لا جزية على أهل الكتاب**، لإسماعيل منصور جودة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٩٦- **الفتنة الخمينية حقيقة الثورة الإيرانية**، للشيخ محمد عبد القادر آزار، مطبعة عبير للكتاب، حلوان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٩٧- **الفتنة الكبرى (عثمان)**، لطه حسين، دار المعارف بمصر، الطبعة العاشرة.

٥٩٨- **فجر الإسلام**، لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة السابعة ١٩٥٩م.

٥٩٩- **فصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب**، لحسين بن محمد تقى النورى الطبرى، طبع حجر.

٦٠٠- **الفرقان**، لابن الخطيب، المطبعة المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

٦٠١- **الفصول المهمة فى تأليف الأمة**، لعبد الحسين شرف الدين الموسوى، مطبعة العرفان، صيدا سنة ١٣٣٠هـ.

٦٠٢- **الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى**، للدكتور محمد البهى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية عشر ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٦٠٣- **الفكر الإسلامى نقد واجتهاد**، لمحمد أركون، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م.

٦٠٤- **فى الأدب الجاهلى**، لطه حسين، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة عشر.

٦٠٥- **الاقتراح فى علم أصول النحو**، للسيوطى، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٦٠٦- **قادة الغرب يقولون : دمروا الإسلام أبيدو أهله**، لعبد الودود يوسف، دار السلام بالقاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٤م.

٦٠٧- **قراءة فى صحيح البخارى**، لأحمد صبحى منصور، مخطوط.

٦٠٨- **قرآن أم حديث**، لرشاد خليفة، مسجد توسان، أمريكا.

٦٠٩- **القرآن والحديث والإسلام**، لرشاد خليفة، مخطوط.

٦١٠- **قصة الحديث المحمدى**، لمحمود أبو رية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
٦١١- **الكامل فى اللغة والأدب**، لأبى العباس محمد بن يزيد بن المبرد تحقيق محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٦١٢- **الكتاب والقرآن قراءة معاصرة**، لمحمد شحرور، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٦١٣- **كشف اليقين فى فضائل أمير المؤمنين**، للحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق حسين الدركاهى، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦١٤- **كلا ثم كلا، كلا لفقهاء التقليد ثم كلا لأدعياء التنوير**، لجمال البنا، طبعة دار الفكر الإسلامى، لسنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٦١٥- **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، للدكتور يوسف القرضاوى، دار الوفاء، بالمنصورة، الطبعة السابعة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٦١٦- **لقد شيعنى الحسين، الانتقال الصعب فى رحاب المعتقد والمذهب**، لإدريس الحسينى، دار النخيل العربى، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٦١٧- **لماذا القرآن**، لعبد الله الخليفة=أحمد صبحى منصور، خال من مكان الطبع وتاريخه.
٦١٨- **مائة سؤال عن الإسلام**، للشيخ محمد الغزالى، دار ثابت، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٦١٩- **المتآمرون على المسلمين الشيعة، من معاوية إلى ولاة الفتنة**، لموسى الموسوى، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
٦٢٠- **مجتمع يثرب العلاقة بين الرجل والمرأة فى العهدين المحمدى والخليفى**، لخليل عبدالكريم، دار سينا، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٧م.
٦٢١- **المدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية**، للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار الأنصار، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٦٢٢- **المراجعات**، لعبد الحسين شرف الدين الموسوى، دار الأندلس، بيروت، بدون

تاريخ.
٦٢٣- **مساحة للحوار من أجل الوفاق ومعرفة الحقيقة،** لأحمد حسين يعقوب، الغدير، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٦٢٤- **المسلم العاصى، هل يخرج من النار ليدخل الجنة،** لأحمد صبحى منصور، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٦٢٥- **المسيح عليه السلام فى القرآن الكريم،** للدكتور رمضان مصطفى دياب، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٩٥٧ .
٦٢٦- **مسيلمة فى مسجد توسان، الظهور الجديد، وراء المحيطات،** للدكتور طه الدسوقى حبيشى، مكتبة رشوان، القاهرة.
٦٢٧- **المستشرقون والتراث،** للدكتور عبد العظيم الديب، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦٢٨- **مصباح الهداية فى إثبات الولاية،** لعلى الموسوى البهبانى، الناشر : أصفهان كتابفروش دين ودانش، جاب دون - مطبعة ربانى.
٦٢٩- **مصطلح التاريخ،** لأسد رستم، منشورات العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
٦٣٠- **معالم المدرستين،** لمرتضى العسكرى، الدار العالمية، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦٣١- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية الله العلم والإرادة،** لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٣٢- **مفهوم النص،** للدكتور نصر أبو زيد، خال من مكان الطبع وتاريخه.
٦٣٣- **مقدمات العلوم والمناهج،** للأستاذ أنور الجندى، دار الأنصار، القاهرة.
٦٣٤- **مناهج المستشرقين فى الدراسات العربية والإسلامية،** لجماعة من العلماء، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦٣٥- **من التوجيهات النبوية للأسرة الإسلامية،** للدكتور سعيد محمد صوابى، مطبعة الفجر الجديد، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٦٣٦- **منع تدوين الحديث أسباب ونتائج،** لعلى الشهرستانى، مؤسسة الأعلمى

للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٦٣٧- **موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة**، لعز الدين بليق، دار الفتح، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦٣٨- **المؤامرة على الإسلام**، للأستاذ أنور الجندى، دار الاعتصام، القاهرة.
٦٣٩- **المؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية**، الدعوة والدعاة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٤٠- **موقف الإسلام من المجتمع الجاهلى**، للدكتور جعفر السقا، جمعية الوقف الإسلامى، هولندا، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٦٤١- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، للدكتورة خديجة الحديثى، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
٦٤٢- **الميزان فى تفسير القرآن**، للسيد محمد حسين الطباطبائى، دار الكتب الإسلامية بطهران، الطبعة الثانية.
٦٤٣- **نحو تطوير التشريع الإسلامى**، لعبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم حسين أحمد أمين، دار سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
٦٤٤- **نحو فقه جديد**، لجمال البنا، دار الفكر الإسلامى، القاهرة، بدون تاريخ.
٦٤٥- **النسخ والبداء فى الكتاب والسنة**، لمحمد حسين الحاج العاملى، دار الهادى، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٦٤٦- **النص والاجتهاد**، لعبد الحسين شرف الدين الموسوى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٦٤٧- **نظرة القرآن إلى الجريمة والعقاب**، للدكتور محمد عبد المنعم القيعى، دار المنار، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٤٨- **نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية فى الإسلام**، لأحمد حسين يعقوب، مطبعة الخيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٦٤٩- **نقد الحديث فى علم الرواية والدراية**، للدكتور حسين الحاج حسن، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٥٠- **نقد الخطاب الدينى**، لنصر أبو زيد، دار سينا، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

٦٥١- **كتاب نصر أبو زيد ودحض شبهاته**، للدكتور رفعت فوزى عبد المطلب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٥٢- **وركبت السفينة**، لمروان خليفات، الغدير للدراسات والطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦٥٣- **وعاظ السلاطين**، لعلى الوردى، دار كوفان، لندن، توزيع دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٦٥٤- **لا ناسخ ولا منسوخ فى القرآن**، لأحمد صبحى منصور مركز المحروسة بالمعادى، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٦٥٥- **يوسف شاخت حياته وآثاره**، لروبير برونشفيج، ترجمة الدكتور عبد الحكيم الأربد، نشر مجلة كلية الدعوة بليبيا، العدد ١١ لسنة ١٩٩٤م.

تاسعاً : الدوريـــات :

٦٥٦- **مجلة الأزهر الشريف**، تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية، العدد ربيع الأول لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، والعدد ربيع الآخر لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٥٧- **جريدة آفاق عربية**، ١٧، ربيع الآخر ١٤١٨م.

٦٥٨- **مجلة كلية أصول الدين بالقاهرة**، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، العدد الثانى لسنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٥٩- **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، تصدر عن كلية الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، طرابلس، الأعداد ٨ لسنة ١٩٩١م، و١٠ لسنة ١٩٩٣م، و١١ لسنة ١٩٩٤م.

٦٦٠- **مجلة روز اليوسف**، الأعداد : ٣٥٣٠، ٣٥٥٩، ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، لسنة ١٤١١هـ-١٩٩٦م، والعدد ٣٥٨٦ لسنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٦١- **مجلة العربى**، العدد ٤٨٠، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٦٢- **جريدة مجمع اللغة العربية**، بمجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاماً، أخرجها وراجعها محمد شوقى أمين، وإبراهيم الترزى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٦٦٣- **مجلة المنار**، لمحمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر الأعداد ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٩، ٢١، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٣ .

٦٦٤- **مجلة الوعى الإسلامى**، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، العدد ٣٧٥، لسنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، والعدد ٣٩٦ لسنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

*** *** ***

سابعاً
فهرس الموضوعات

الموضـوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع الصفحة

*** *** ***

الحرف لتجهيزات الطباعة – القاهرة – هاتف : ٥٧٢٢١٥٨



